

## 7 - كِتَابُ: الْحَجِّ (1)

الْحَجُّ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَفَرَضَ مِنْ فُرُوضِهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ» (2). وَفِي الْعُمْرَةِ قَوْلَانِ: قَالَ فِي «الْجَدِيدِ»: هِيَ فَرَضٌ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ» (3). وَقَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: لَيْسَتْ بِفَرَضٍ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ: أَهِيَ وَاجِبَةٌ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ» (4) وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ (5)؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَرْفَعُهُ ابْنُ لَهْيَعَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ.

(1) أصل الحج في اللغة: الفصد، يُقال: حَجَّ وَحَجَّ، بالفتح والكسر، والحجَّة بالكسر: المرة الواحدة، جاء نادراً. قال الكسائي: لا يُقال غير ذلك. وَرَجُلٌ مَحْجُوجٌ، أي: مقصود. قال المُحِبُّ: [الطويل].  
وأشهد من عوفٍ حلولاً كثيرة يَحْجُونَ سبب الزبيرقان المُزْعَفَرَا  
قال ابن السكيت: أي: يُكْتَرُونَ الاختلاف إليه. هذا الأصل. ثم تعورف استعماله في القصد إلى مكة حرسها الله.  
والعمرة: أصلها: القصد أيضاً. قال العجاج: [الرجز].  
لقد سَمَا ابن معمرٍ حين اعتمَرَ مغزىً بعيداً من بعيدٍ وضَبَرَ  
أي: قصد مغزى بعيداً. وسميت عمرة؛ لأنها تفعل في العمر كله. وقيل: لأنها تفعل في موضع عامر. وتكون الزيارة أيضاً. قال الأعشى: [البيسط].  
وجاشت النفس لما جاء فلهم وراكبٌ جاء من تَشْلِيثٍ مُغْتَمِرٍ  
أي: زائر. النظم. ينظر: المحكم (337/2)، وتهذيب اللغة (388/3)، والصحاح (حجج).  
(2) تقدم.

(3) أخرجه ابن ماجة (968/2)، كتاب المناسك، باب الحج جهاد النساء، حديث (2901). وأحمد (165/6).  
(4) أخرجه الترمذي (270/3)، كتاب الحج، باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا؟ حديث (931)، وأحمد (316/3).  
(5) مذهب الشافعية: أنها فرض؛ وبه قال عمر، وابن عباس، وابن عمر، وجابر، وطاوس، وعطاء، وابن المسيب، وسعيد بن جبیر، والحسن البصري، وابن سيرين، والشعبي، ومسروق، وأبو بردة ابن أبي موسى الأشعري، وعبد الله بن شداد، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وابن عبيد، وداود. وقال مالك، وأبو حنيفة، وأبو ثور: هي سنة ليست واجبة، وحكاها ابن المنذر وغيره عن النخعي.  
قاله النووي. ينظر: المجموع (11/7، 12).

وَلَا يَجِبُ فِي الْعُمْرِ أَكْثَرُ مِنْ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ بِالشَّرْعِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْأَفْرَعَ بْنَ حَابِسٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْحَجُّ كُلُّ عَامٍ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ»<sup>(1)</sup> وَرَوَى سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعُمِّرْتُنَا هَذِهِ لِعَامِنَا، أَمْ لِلْأَبَدِ؟<sup>(2)</sup> قَالَ: «بَلْ لِلْأَبَدِ، دَخَلْتَ الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ»<sup>(3)</sup> إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>(4)</sup> وَمَنْ حَجَّ وَاعْتَمَرَ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَعُمْرَتَهُ، ثُمَّ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ لِحَاجَةٍ، نَظَرَتْ:

فَإِنْ كَانَ لِقِتَالٍ، أَوْ دَخَلَهَا حَائِفًا مِنْ ظَالِمٍ يَطْلُبُهُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَظْهَرَ لِأَدَاءِ النَّسْكِ، جَازَ أَنْ يَدْخُلَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُقَاتَلَ وَيُمْنَعُ النَّسْكَ. وَإِنْ كَانَ دُخُولُهُ لِنِجَارَةٍ أَوْ زِيَارَةٍ<sup>(5)</sup> فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(6)</sup>:

أَشْهُرُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ إِلَّا بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا يَدْخُلُ أَحَدُكُمْ مَكَّةَ إِلَّا مُحْرِمًا<sup>(7)</sup>، وَرُخِّصَ لِلْحَطَّابِينَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِحَدِيثِ الْأَفْرَعِ بْنِ حَابِسٍ، وَسُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ.

- (1) أخرجه أبو داود (538/1)، كتاب المناسك، باب فرض الحج، حديث (1721)، والنسائي (111/5)، كتاب مناسك الحج، باب وجوب الحج، حديث (2620).
- (2) الأبد: الدهر، يقال: لا أفعله أبد الأبدين، كما يقال: دهر الدهارين. وأبد بالمكان أبوداً: إذا أقام فيه. النظم. ينظر: الصحاح (أبد).
- (3) ذكرت الشافعية وغيرهم فيه تفسيرين: أحدهما: معناه: دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج؛ إذ جمع بينهما بالقرآن. والثاني: معناه: لا بأس بالعمرة في أشهر الحج، وهذا هو الأصح، وهو تفسير الشافعي، وأكثر العلماء. قاله النووي. ينظر: المجموع (13/7).
- (4) أخرجه ابن ماجه (991/2)، كتاب المناسك، باب التمتع بالعمرة إلى الحج، حديث (2977).
- (5) الأصح عند الشافعية: أنه يستحب له الإحرام، ولا يجب، سواء قربت داره من الحرم أم بعدت و به قال ابن عمر. وقال مالك، وأحمد: يلزمه. وقال أبو حنيفة: إن كانت داره في الميقات، أو أقرب إلى مكة، جاز دخوله بلا إحرام، وإلا فلا. قاله النووي. ينظر: المجموع (18/7، 19).
- (6) ذكر النووي في المسألة طريقتين: أحدهما: أنه مستحب قولاً واحداً، حكاه القاضي أبو الطيب في المجرد. وأصحهما، وأشهرهما فيه قولان: أحدهما: يستحب ولا يجب. والثاني: يجب. قاله النووي. ينظر: المجموع (15/7).
- (7) قال الحافظ في «التلخيص» (243/2): أخرجه البيهقي بنحوه وإسناده جيد.

وَأَنَّ كَانَ دُخُولُهُ لِحَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ، كَالْحَطَّابِينَ وَالصَّيَّادِينَ، جَازَ بِغَيْرِ تُسْكٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَّ فِي إِبْجَابِ الإِحْرَامِ عَلَى هَؤُلَاءِ مَشَقَّةٌ.

فَإِنْ دَخَلَ بِتِجَارَةٍ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الإِحْرَامُ، فَدَخَلَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ، لِأَنَّ لَوْ أَلْزَمْنَا الْقَضَاءُ؛ لَزِمَهُ إِدْخُولُهُ لِلْقَضَاءِ قَضَاءً، وَلَا يَتَنَاهَى<sup>(1)</sup>.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ الْقَاصِ: فَإِنْ دَخَلَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، ثُمَّ صَارَ حَطَّابًا، أَوْ صَيَّادًا، لَزِمَهُ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ لِلْقَضَاءِ قَضَاءً.

**فَضْلٌ [فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ]:** وَلَا يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ إِلَّا عَلَى مُسْلِمٍ، عَاقِلٍ، بَالِغٍ، حُرٍّ، مُسْتَطِيعٍ.

فَأَمَّا الْكَافِرُ فَإِنْ كَانَ أَصْلِيًّا، لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ فُرُوعِ الإِيمَانِ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنَ الْكَافِرِ، وَلَا يُخَاطَبُ بِهِ فِي حَالِ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ لَمْ يُخَاطَبْ بِمَا قَاتَهُ فِي حَالِ الْكُفْرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ»<sup>(2)</sup> وَلِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ وَجُوبَهُ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ ضَمَانُهُ، كَحَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ.

وَأَنَّ كَانَ مُرْتَدًّا، لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَيَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَلْتَزَمَ وَجُوبَهُ، فَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ؛ كَحَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ.

وَأَمَّا الْمَجْنُونُ، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ، فَلَمْ يَصِحَّ حُجُّهُ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ»<sup>(3)</sup>.

(1) هو يتفاعل من الانتهاء، أي: يصير لا انتهاء له. النظم.

(2) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله، وكذا الهجرة والحج، حديث (121/192)، وأحمد (205/4).

وقوله في الحديث: «الإسلام يجب ما قبله» الجب: القطع، ومنه المجبوت: المقطوع المذاكير، ويعبر أجب بين الجبب: أي: مقطوع السنم. النظم. ينظر: الصحاح (جيب).

(3) ذكرت الشافعية: إن كانت مدة إفاقته يتمكن فيها من الحج، ووجدت الشروط الباقية، لزمه الحج، وإلا فلا. قاله النووي. ينظر: المجموع (24/7). والحديث تقدم.

وَأَمَّا الصَّبِيُّ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِلخَبَرِ<sup>(1)</sup>، وَيَصِحُّ مِنْهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا لَهَا مِنْ مِحْفَتِهَا<sup>(2)</sup>، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ»<sup>(3)</sup> فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا<sup>(4)</sup> فَأَحْرَمَ بِإِذْنِ الْوَالِيِّ صَحَّ إِحْرَامُهُ، وَإِنْ أَحْرَمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:  
قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: يَصِحُّ؛ كَمَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا: لَا يَصِحُّ<sup>(5)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَفْتَقِرُ فِي أَذَائِهِ إِلَى الْمَالِ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْوَالِيِّ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ، جَازَ لِأُمِّهِ أَنْ تُحْرِمَ عَنْهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيَجُوزُ لِأَبِيهِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْأُمِّ، وَلَا يَجُوزُ لِلْأَخِ وَالْعَمِّ أَنْ يُحْرِمَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُمَا عَلَى الصَّغِيرِ.

فَإِنْ عُدَّ لَهُ الْإِحْرَامُ، فَعَلَ بِنَفْسِهِ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَيَفْعَلُ عَنْهُ وَلِيُّهُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَنَا النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَلَبَّيْنَا عَنِ الصَّبِيَّانِ، وَرَمَيْنَا عَنْهُنَّ<sup>(6)</sup>.

(1) مذهب الشافعية: أنه يصح حجه، ولا يجب عليه فأما عدم وجوبه على الصبي. فمجمع عليه. قال ابن المنذر في الإشراف: أجمع أهل العلم على سقوط فرض الحج عن الصبي، وعن المجنون والمعتوه. قال: وأجمعوا على أن المجنون إذا حج، ثم أفاق أو الصبي إذا حج، ثم بلغ - أنه لا يجزئهما عن حجة الإسلام، قال: وأجمعوا على أن جنائيات الصبيان لازمة لهم.

وأما صحة حج الصبي، فهو مذهبنا، ومذهب مالك، وأحمد وداود، وجماهير العلماء من السلف والخلف، وأشار ابن المنذر إلى الإجماع فيه. وقال أبو حنيفة في المشهور عنه: لا يصح حجه، وصححه بعض أصحابه. قاله النووي. ينظر: المجموع (37/7، 38).

(2) المِحْفَةُ - بالكسر -: مركب من مراكب النساء كالهودج، إلا أنها لا تُقَبَّبُ كما يُقَبَّبُ الهودج. النظم.

(3) أخرجه مسلم (974/2)، كتاب الحج، باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به، حديث (1336/409)، وأبو داود (352/2، 353)، كتاب المناسك (الحج)، باب في الصبي يحج، حديث (1736).

(4) الصواب في حقيقة الصبي المميز: أنه الذي يفهم الخطاب، ويحسن رد الجواب، ومقاصد الكلام ونحو ذلك، ولا يضبط بسن مخصوص، بل يختلف باختلاف الأفهام. قاله النووي. ينظر: المجموع (29/7).

(5) وهو الذي صححه النووي. ينظر: المجموع (25/7).

(6) أخرجه أحمد (314/3)، والترمذي (266/3)، كتاب الحج، باب (84)، حديث (927).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا نَحُجُّ بِصِيبَانِنَا، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ رَمَى، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ رَمَى عَنْهُ<sup>(1)</sup>.

وَفِي نَفَقَةِ الْحَجِّ وَمَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ قَوْلَانِ<sup>(2)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ فِي مَالِ الْوَلِيِّ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَدْخَلَهُ فِيهِ.

وَالثَّانِي: يَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ لِمَصْلَحَتِهِ، فَكَانَ فِي مَالِهِ؛ كَأَجْرَةِ الْمُعَلِّمِ.

وَأَمَّا الْعَبْدُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لِمَوْلَاهُ، وَفِي إِجَابِ الْحَجِّ عَلَيْهِ إِضْرَارٌ بِالْمَوْلَى، وَيَصِحُّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ، فَصَحَّ مِنْهُ الْحَجُّ، كَالْحُرِّ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِإِذْنِ السَّيِّدِ، وَفَعَلَ مَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، فَإِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ مَالًا، وَقُلْنَا: إِنَّهُ يَمْلِكُ، لَزِمَهُ الْهَدْيُ، وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَمْلِكُ، أَوْ لَمْ يَمْلِكْهُ السَّيِّدُ، وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ، وَيَجُوزُ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِي سَبَبِهِ. وَإِنْ أْذَنَ لَهُ فِي التَّمَتُّعِ أَوْ الْقِرَانِ<sup>(3)</sup>، وَقُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْمَالَ، صَامًا، وَلَيْسَ لِلْمَوْلَى مَنَعُهُ مِنَ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ بِإِذْنِهِ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَمْلِكُ، فَقِيَ الْهَدْيُ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: يَجِبُ فِي مَالِ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّهُ أْذَنَ فِي سَبَبِهِ.

وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ رِضًا بِوُجُوبِهِ عَلَى عَبْدِهِ<sup>(4)</sup>، لَا فِي مَالِهِ، وَلِأَنَّ مُوجِبَ التَّمَتُّعِ

فِي حَقِّ الْعَبْدِ هُوَ الصَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْهَدْيِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ.

(1) ينظر الحديث السابق.

(2) اتفق الأصحاب على أن الصحيح وجوبه في مال الولي.

قاله النووي. ينظر: المجموع (31/7).

(3) أصل التمتع: المنفعة، يُقال: لئن اشتريت هذا الغلام لتمتعن منه بـغلام صالح، أي: لتتفعن به، ومنه قوله تعالى: ﴿ابْتِغَاءَ حَلِيَّةٍ أَوْ مَتَاعٍ﴾ وتمتع بكذا، واستمتعته به بمعنى. وقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ أي: انتفعتن به من وطنهن. والمتعة: ما ينتفع به من الزاد، فكان المتمتع ينتفع بالعمرة إلى أن يأتي الحج، أو يتبلغ بها إلى الحج. والمتاع أيضاً: البلاغ من العيش القليل، قوله تعالى ﴿كُلُوا وَتَمْتَعُوا قَلِيلًا﴾، ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعٌ﴾ فكانه يتبلغ بها إلى الحج. وقيل: لأنه يتحلل من العمرة، ثم يتمتع باللباس والطيب، ومباشرة النساء وغيرها من المحظورات إلى الحج، أي: ينتفع بفعالها إلى أن يحج. النظم. ينظر: تهذيب اللغة (2/291)، (294)، اللسان (4127) والصحاح (متع).

والقرآن: هو أن يجمع بين الحج والعمرة، كما يقرن بين البعيرين في حبل واحد، أي: يجمعهما، وقرنت الشيء بالشيء: وصلته، وقرنت الأسارى في الجبال: أي: جمعتهن.

(4) الرضا: إذا كان مصدرًا: قُصِرَ، وإذا كان اسمًا: مُدَّ، وهذا مما يغلط فيه الخواص، هكذا ذكره في الصحاح عن الأخفش. النظم. ينظر: العين (5/314) واللسان (1664).

وقد ذكرنا أن التَّسْكَ الْعِبَادَةَ، يُضْمُ وَيُسْكُنُ. وقيل التَّسْكَ - بالضم -: الذبيحة، وبالسكون: العبادة.

فَإِنْ حَجَّ الصَّبِيِّ، ثُمَّ بَلَغَ أَوْ حَجَّ الْعَبْدُ<sup>(1)</sup>، ثُمَّ أُعْتِقَ لَمْ يُجْزِهِ ذَلِكَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ، فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى»<sup>(2)</sup> وَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ أَوْ أُعْتِقَ الْعَبْدُ فِي الْإِحْرَامِ، نَظَرَتْ:

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ أَوْ فِي حَالِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، أَجْزَأَهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِأَفْعَالِ التُّسُكِّ فِي حَالِ الْكَمَالِ، فَأَجْزَأَهُ.

وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ فَوَاتِ الْوُقُوفِ، لَمْ يُجْزِهِ.

وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْوُقُوفِ، وَقَبْلَ فَوَاتِ وَقْتِهِ، وَلَمْ يَزِجْغْ إِلَى الْمَوْفِقِ، فَقَدْ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّ إِذْرَاكَ وَقْتِ الْعِبَادَةِ فِي حَالِ الْكَمَالِ، كَفَعْلِهَا فِي حَالِ الْكَمَالِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ ثُمَّ كَمَلَ، جُعِلَ كَأَنَّهُ بَدَأَ بِالْإِحْرَامِ فِي حَالِ الْكَمَالِ، وَلَوْ صَلَّى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، ثُمَّ بَلَغَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، جُعِلَ كَأَنَّهُ صَلَّى فِي حَالِ بُلُوغِهِ.

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الْوُقُوفَ فِي حَالِ الْكَمَالِ، فَأَشْبَهَ إِذَا كَمَلَ فِي يَوْمِ النَّحْرِ. وَيُخَالِفُ الْإِحْرَامَ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ أُذْرِكُ الْكَمَالِ، وَالْإِحْرَامُ قَائِمٌ فَوْزَانُهُ مِنْ مَسْأَلَتِنَا أَنْ يُدْرِكِ الْكَمَالَ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ، فَيُجْزئُهُ، وَهَهُنَا أُذْرِكُ الْكَمَالَ، وَقَدْ انْقَضَى الْوُقُوفُ، فَلَمْ يُجْزِهِ، كَمَا لَوْ أُذْرِكُ الْكَمَالَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ عَنِ الْإِحْرَامِ.

وَيُخَالِفُ الصَّلَاةَ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ تُجْزئُهُ بِإِذْرَاكِ الْكَمَالِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا، وَلَوْ فَرَّغَ مِنَ الْحَجِّ ثُمَّ أُذْرِكُ الْكَمَالَ، لَمْ يُجْزِهِ.

(1) مذهب الشافعية: أن الصبي والعبد إذا أحرم، وبلغ وعتق قبل فوات الوقوف، أجزأهما عن حجة الإسلام؛ وبه قال إسحاق بن راهويه، وقال به الحسن البصري، وأحمد في العبد. قال أبو حنيفة، ومالك، وأبو ثور: لا يجزئهما، واختاره ابن المنذر.

أما إذا لم يبلغ، أو لم يعتق إلا بعد الوقوف، فلا يجزئه، سواء كان بعد ذهاب وقت الوقوف، أو في الوقت، ولم يعد إلى عرفات.

وقال ابن سريج: يجزئهما إن كان وقت الوقوف باقياً، وإن لم يرجع، والصحيح لغير ابن سريج الأول. قال العبدري: وبهذا قال جمهور العلماء، ولم يذكر في المسألة خلافاً.

قاله النووي. ينظر: المجموع (50/7).

(2) أخرجه الحاكم (1/481)، والبيهقي (4/325)، كتاب الحج، باب إثبات فرض الحج على من استطاع إليه سبيلاً.

فَمُضِلٌّ [فِي شَرْطِ الْإِسْتِطَاعَةِ]: فَأَمَّا غَيْرُ الْمُسْتَطِيعِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97]؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ.

وَالْمُسْتَطِيعُ اثْنَانِ: مُسْتَطِيعٌ بِنَفْسِهِ، وَمُسْتَطِيعٌ بغيرِهِ:

وَالْمُسْتَطِيعُ بِنَفْسِهِ يُنْظَرُ فِيهِ فَإِنْ كَانَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى مَسَافَةٍ تُقْصِرُ فِيهَا الصَّلَاةَ، فَهُوَ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا وَاجِدًا لِلزَّادِ وَالْمَاءِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ، فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا فِي ذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ وَاجِدًا لِرَاحِلَةٍ تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ، أَوْ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَأَنْ يَكُونَ الطَّرِيقَ آمِنًا مِنْ غَيْرِ خَفَاةٍ<sup>(1)</sup>، وَأَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَتِمَّكُنُ فِيهِ مِنَ السَّيْرِ وَالْأَدَاءِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَرِيضًا تَلْحَقُهُ مَشَقَّةٌ غَيْرُ مُعْتَادَةٍ، لَمْ<sup>(2)</sup> يَلْزَمُهُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنَ الْحَجِّ مَرَضٌ حَابِسٌ أَوْ سُلْطَانٌ جَائِزٌ فَمَاتَ، فَلَيْمَتْ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا»<sup>(3)</sup>.

فَصَلُّ [فِيْمَنْ عَدِمَ الزَّادَ]: فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الزَّادَ، لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَامَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُوجِبُ الْحَجَّ؟ فَقَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»<sup>(4)</sup> فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْمَاءِ أَشَدُّ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى الزَّادِ، فَإِذَا لَمْ يَجِبْ عَلَى مَنْ لَمْ يَجِدِ الزَّادَ فَلَأَنْ لَا يَجِبْ عَلَى مَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، أَوْلَى، وَإِنْ وَجَدَ الزَّادَ

(1) الْحَفِيرُ: الْمُجِيرُ، يُقَالُ: حَفَرْتُ الرَّجُلَ أَخْفَرَهُ بِالْكَسْرِ حَفْرًا: إِذَا أَجْرْتَهُ وَكُنْتَ لَهُ خَفِيرًا تَمْنَعُهُ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: وَكَذَلِكَ: حَفَرْتُهُ تَخْفِيرًا، وَتَخْفَرْتُ بِفُلَانٍ: إِذَا اسْتَجَرْتَ بِهِ، وَسَأَلْتَهُ أَنْ يَكُونَ لَكَ خَفِيرًا، وَأَخْفَرْتُهُ: إِذَا نَقَضْتَ عَهْدَهُ وَغَدَرْتَ بِهِ. وَالْإِسْمُ: الْخُفْرَةُ بِالضَّمِّ، وَكَذَلِكَ الْخُفَارَةُ بِالضَّمِّ، وَالْخَفَاةُ بِالْكَسْرِ، قَالَ: [الطَّوِيلُ].

يُخْفِرُنِي ثَوْبِي إِذَا لَمْ أَخْفِرِ . . . . .

النظم. ينظر: المحكم (106/5) والعين (254/4).

(2) فِي أ: فَلَا.

(3) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (29/2)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحِجَّ.

(4) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (3/177)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِي إِيْجَابِ الْحَجِّ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ (813)، وَابْنُ مَاجَةَ (2/967)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ مَا يُوجِبُ الْحَجَّ (2896).

وقوله في الحديث: «من لم يمنعه من الحج حاجة» الحاجة: الفقر، وعدم الاستطاعة، ويحتمل أن تكون الحاجة المعروفة، أي: ما يجب عليه فعله من الحاجات التي لا بد له منها، كالكسب على العيال، وبرد الوالدين، وغير ذلك. النظم.

الدارقطني (2/217)، كتاب الحج، حديث.

وَالْمَاءَ بِأَكْثَرِ مَنْ تَمَنَّى الْمِثْلَ، لَمْ يَلْزَمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَزِمَ ذَلِكَ لَمْ يَأْمَنْ إِلَّا بِمَا يَذْهَبُ بِهِ جَمِيعَ مَالِهِ، وَفِي إِبْجَابِ ذَلِكَ إِضْرَارٌ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ رَاحِلَةً، لَمْ يَلْزَمَهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَإِنْ وَجَدَ رَاحِلَةً لَا تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ، بِأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُهُ الثُّبُوتُ عَلَى الْقَتَبِ وَالرَّامِلَةِ<sup>(1)</sup>، لَمْ يَلْزَمَهُ حَتَّى يَجِدَ عَمَارِيَّةً أَوْ هَوْدَجًا<sup>(2)</sup>، وَإِنْ بَدَلَ لَهُ رَجُلٌ رَاحِلَةً مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ، لَمْ يَلْزَمَهُ قَبُولُهَا؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ فِي قَبُولِ ذَلِكَ مِئَةً، وَفِي تَحْمِيلِ الْمِئَةِ مَسَقَّةً، فَلَا يَلْزَمُهُ، وَإِنْ وَجَدَ بِأَكْثَرِ مَنْ تَمَنَّى الْمِثْلَ، أَوْ بِأَكْثَرِ مَنْ أُجْرَةَ الْمِثْلَ، لَمْ يَلْزَمَهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الرَّادِ.

وَإِنْ وَجَدَ الرَّادَ وَالرَّاحِلَةَ لِذَهَابِهِ، وَلَمْ يَجِدْ لِرُجُوعِهِ، نَظَرَتْ:

فَإِنْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ<sup>(3)</sup> فَي بَلَدِهِ، لَمْ يَلْزَمَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَهْلٌ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الْبِلَادَ كُلَّهَا فِي حَقِّهِ وَاحِدَةٌ.

وَالثَّانِي: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَوْجِشُ بِالْإِنْقِطَاعِ عَنِ الْوَطَنِ وَالْمُقَامِ فِي الْغَزْيَةِ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ.

وَإِنْ وَجَدَ مَا يَشْتَرِي بِهِ الرَّادَ وَالرَّاحِلَةَ، وَهُوَ مُخْتَاغٌ إِلَيْهِ لِذَيْنِ عَلَيْهِ، لَمْ يَلْزَمَهُ، حَالًا كَانَ الدَّيْنُ أَوْ مُؤَجَّلًا؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ الْحَالَ عَلَى الْفَوْرِ، وَالْحَجَّ عَلَى التَّرَاخِي؛ فَقُدِّمَ عَلَيْهِ، وَالْمُؤَجَّلُ يَجْلُ عَلَيْهِ، فَإِذَا صَرَفَ مَا مَعَهُ فِي الْحَجِّ، لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي بِهِ الدَّيْنَ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَاغًا إِلَيْهِ لِنَفَقَةِ مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْحَجُّ؛ لِأَنَّ النَّفَقَةَ عَلَى الْفَوْرِ، وَالْحَجَّ عَلَى التَّرَاخِي، وَإِنْ اِخْتَاغَ إِلَيْهِ لِمَسْكِنٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مِثْلِهِ، أَوْ خَادِمٍ يَخْتَاغُ إِلَى خِدْمَتِهِ، لَمْ يَلْزَمَهُ.

وَإِنْ اِخْتَاغَ إِلَى النُّكَاحِ، وَهُوَ يَخَافُ الْعَنْتَ<sup>(4)</sup>، قُدِّمَ النُّكَاحُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ عَلَى

(1) أصل الزاملة: بعيرٌ يستظهر به الرجل يحمل عليه متاعه وطعامه. وركوب الزاملة: بعير محمول ولا رحلي.

والزمل: الحمل بالفتح، والزمل بالكسر: حمل البعير، وقد ازدمل الحمل: إذا حملة، ومنه حديث أبي الدرداء: «لئن فقدتموني لتفقدن مني زملاً عظيماً»، يعني: حملاً من العلم عظيماً. النظم.

(2) مركب من مراكب النساء عليه قبة. وكذلك العمارية: محمول كبير مظلل يجعل على البعير من الجانبين كليهما. النظم. ينظر: النهاية (313/2)، وغريب الحديث (340/2).

(3) الأهل: ذوو المحارم، وغيرهم من القرابة. وأهل الدار: سكانها والأهل أيضاً: الزوجة وفي الحديث: «إذا أتى أحدكم أهله». النظم. ينظر: اللسان (163)، والمحكم (255/4).

(4) أراد الزنا، وهو قوله تعالى: «ذلك لمن خشي العنت منكم» وقد يكون العنت: الإثم. والعنت: الوقوع في أمرٍ شاق، قال الله تعالى: «عزيزٌ عليه ما عنتكم» النظم.

الْفُورِ، وَالْحَجَّ لَيْسَ عَلَى الْفُورِ. وَإِنْ اِخْتَجَّ إِلَيْهِ فِي بِضَاعَةٍ يَتَّجِرُ فِيهَا لِيُخْصَلَ مِنْهَا مَا يَخْتَجُّ إِلَيْهِ لِلتَّفَقَّةِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(1)</sup>:

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ: لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَجُّ إِلَيْهِ، فَهُوَ كَالْمَسْكَنِ وَالْخَادِمِ.  
وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِلزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ.

وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْمَشْيِ، وَلَهُ صَنْعَةٌ يَكْتَسِبُ بِهَا مَا يَكْفِيهِ لِنَفَقَتِهِ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَحُجَّ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى إِسْقَاطِ الْفَرْضِ بِمَشَقَّةٍ لَا يَكْرَهُ تَحْمُلَهَا، فَاسْتَحَبَّ لَهُ إِسْقَاطُ الْفَرْضِ، كَالْمَسَافِرِ إِذَا قَدَرَ عَلَى الصُّومِ فِي السَّفَرِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صَنْعَةٌ، وَيَخْتَجُّ إِلَى مَسْأَلَةِ النَّاسِ<sup>(2)</sup>، كَرِهَ لَهُ أَنْ يَحُجَّ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَكْرُوهَةٌ، وَلَآنَ فِي الْمَسْأَلَةِ تَحْمُلُ مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ، فَكْرَهُ.

وَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ غَيْرَ آمِنٍ، لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ، وَلَآنَ فِي إِجَابِ الْحَجِّ مَعَ الْخَوْفِ تَغْيِيرٌ بِالنَّفْسِ<sup>(3)</sup>، وَالْمَالِ.

وَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَجُّ فِيهِ إِلَى خِفَارَةٍ، لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ مَا يُؤْخَذُ فِي الْخِفَارَةِ بِمَنْزِلَةٍ مَا زَادَ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ وَأُجْرَةَ الْمِثْلِ فِي الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، فَلَا يَلْزَمُهُ، وَلَآنَ رَشْوَةٌ عَلَى وَاجِبٍ، فَلَا يَلْزَمُهُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَّا فِي الْبَحْرِ، فَقَدْ قَالَ فِي «الْأَمِّ»: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَقَالَ فِي «الإِمْلَاءِ»: إِنْ كَانَ أَكْثَرُ مَعَاشِيهِ فِي الْبَحْرِ، لَزِمَهُ.

(1) الصحيح: يلزمه الحج؛ لأنه واجد للزاد والراحلة، وهما الركن المهم في وجوب الحج.

قاله النووي. ينظر: المجموع (60/7)

(2) مذهب الشافعية: أنه لا يلزمه الحج، وبه قال أبو حنيفة، وأحمد، ونقله ابن المنذر، عن الحسن البصري، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وأحمد، وإسحاق، وبه قال بعض أصحاب مالك. قال البغوي: هو قول العلماء. وقال مالك: يلزمه الحج في الصورتين، وبه قال داود.

قاله النووي. ينظر: المجموع (62/7).

(3) التعزير: الخطر، يقال عزز بنفسه: إذا دخل على غير ثقة في أمر يخاف منه. النظم.

فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ مَسْلُوكٌ، فَأَشْبَهَ الْبَرَّ.

وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَغْزِيرًا بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ، فَلَا يَجِبُ؛ كَالطَّرِيقِ الْمَخُوفِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَ الْعَالِبُ مِنْهُ السَّلَامَةُ، لَزِمَهُ، وَإِنْ كَانَ الْعَالِبُ مِنْهُ الْهَلَاكُ، لَمْ

يَلْزَمُهُ<sup>(1)</sup>؛ كَطَّرِيقِ الْبَرِّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَ لَهُ عَادَةٌ بِرُكُوبِهِ، لَزِمَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَادَةٌ بِرُكُوبِهِ، لَمْ يَلْزَمَهُ؛

لِأَنَّ مَنْ لَهُ عَادَةٌ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا عَادَةَ لَهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَ أَعْمَى، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ قَائِدٌ؛ فَإِنَّ الْأَعْمَى مِنْ غَيْرِ قَائِدٍ كَالزَّمِينِ،

وَمَعَ الْقَائِدِ كَالْبَصِيرِ.

وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ، لَمْ يَلْزَمَهَا إِلَّا أَنْ تَأْمَنَ عَلَى نَفْسِهَا بِزَوْجٍ، أَوْ مَخْرَمٍ<sup>(2)</sup>، أَوْ نِسَاءٍ ثِقَاتٍ؛

قَالَ فِي «الْإِمْلَاءِ»: أَوْ امْرَأَةً وَاحِدَةً، وَرَوَى الْكِرَابِيسِيُّ عَنْهُ: إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا، جَازَ مِنْ غَيْرِ

نِسَاءٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِمَا رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حَتَّى تَلْتَوِيكَ الطَّعِينَةُ<sup>(3)</sup> أَنْ

تَخْرُجَ مِنْهَا بِغَيْرِ جِوَارٍ<sup>(4)</sup> حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ». قَالَ عَدِيُّ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ الطَّعِينَةَ تَخْرُجُ مِنَ الْحَبِيرَةِ

حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ بِغَيْرِ جِوَارٍ. وَلِأَنَّهَا تَصِيرُ مُسْتَطِيعَةً بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَا تَصِيرُ مُسْتَطِيعَةً بِغَيْرِهِ، فَإِنْ

(1) قال النووي: إذا حكمنا بتحريم ركوب البحر للحج عند غلبة الهلاك فيحرم ركوبه للتجارة ونحوها من الأسفار المباحة، وكذا المندوبة أولى.

ينظر المجموع (66/7).

(2) هو من قرابة المرأة: من لا يحلُّ له نكاحها بل يكون محرماً عليها، وهي محرمةٌ عليه واشتقاقه من الحرام، ضد الحلال. النظم. ينظر: تهذيب اللغة (44/5)، والصحاح (حرم).

(3) توشك بالكسر، أي: تُسرع، يُقال: أوشك فلانٌ يُوشكُ إيشاكاً، أي: أسرع السير، والوشيك: هو السريع إلى الشيء. قال جريرٌ: [الوافر].

إذا جهل اللثيمُ ولم يقدرْ لبعض الأمر أوشك أن يُعابا

والعامة تقول: يُوشكُ، بفتح الشين، وهي لغةٌ رديئةٌ.

والطعينة: هي المرأة ما دامت في اليهودج، وإذا لم تكن فيه، فليست بطعينة، وأصله من الطعن والطعن وهو الارتحال، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ ظَعْنُكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ وقال عمرو بن كلثوم: [الوافر].

قفي قبل التفريقِ باظْهينَا نخبرك اليقينَ وتُخبرينَا

النظم.

(4) أي: بغير خفي ولا جارٍ، وهو الذي يجيرُ، أي يمنع من الظلم يقال: استجاره من فلانٍ فأجاره، وأجاره الله من العذاب، وفي القرآن: ﴿يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ أي: يمنع ولا يُمنع منه. النظم.

لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَتِمَّكُنْ فِيهِ مِنَ السَّيْرِ لِأَدَاءِ الْحَجِّ، لَمْ يَلْزَمَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ، لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَجِّ، فَلَا يَلْزَمُهُ فَرَضُهُ.

**فصل [في الرّاحلة للمكّي]:** وَإِنْ كَانَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى مَسَافَةٍ لَا تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، وَلَمْ يَجِدْ رَاحِلَةً، نَظَرَتْ:

فَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْمَشْيِ، وَجَبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْحَجُّ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ. وَإِنْ كَانَ زَمِنًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ، وَيَقْدِرُ عَلَى الْحَبْوِ<sup>(1)</sup>، لَمْ يَلْزَمَهُ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ فِي الْحَبْوِ فِي الْمَسَافَةِ الْقَرِيبَةِ، أَكْثَرُ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي السَّيْرِ. **فصل:** وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَقَدَرَ عَلَى الْمَشْيِ إِلَى مَوَاضِعِ التُّسُكِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، وَجَبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا بِذَلِكَ.

**فصل [في فضل الرُّحوب]:** وَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْحَجِّ رَاكِبًا، أَوْ مَاشِيًا، فَلْأَفْضَلُ أَنْ يَحْجَّ رَاكِبًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ رَاكِبًا، وَلَأَنَّ الرُّكُوبَ أَعَزُّ عَلَى الْمَنَاسِكِ.

**فصل [في المُسْتَطِيعِ بغيره]:** وَالْمُسْتَطِيعُ بغيره اثْنَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ، لِزَمَانَةٍ<sup>(2)</sup> أَوْ كِبَرٍ، وَلَهُ مَالٌ يُدْفَعُ إِلَى مَنْ يَحْجُّ عَنْهُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ فَرَضُ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى أَدَاءِ الْحَجِّ بغيره، كَمَا يَقْدِرُ عَلَى أَدَائِهِ بِنَفْسِهِ، فَيَلْزَمُهُ فَرَضُ الْحَجِّ.

وَالثَّانِي: مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ، وَلَكِنْ لَهُ وَلَدٌ يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ بِالْحَجِّ، فَيَنْظَرُ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ مُسْتَطِيعًا بِالرَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، وَجَبَ عَلَى الْآبِ الْحَجُّ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَأْمُرَ الْوَلَدَ بِأَدَائِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَدَاءِ الْحَجِّ بِوَلَدِهِ؛ كَمَا يَقْدِرُ عَلَى أَدَائِهِ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوَلَدِ مَالٌ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

(1) الجبو هو: المشي على الأليتين أو الراحيتين والركبتين، يُقال: حبا الصبي على استه حيواً، إذا زحف. قال الشاعر: [الكامل].

لولا السَّفَارُ وبعده من مهممٍ لتركتهما تحبو على العُرْقُوبِ

النظم. ينظر: الصحاح (حبو)، واللسان (766).

(2) الزمانة: المرض، والزمن: الذي امتد زمانه في العلة، وطالت علته. قال الجوهري: يُقال: رجلٌ زمنٌ، أي مبتلى بين الزمانة. النظم. ينظر: الصحاح (زمن).

أَحَدُهُمَا: يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِ الْحَجِّ بِطَاعَتِهِ.

وَالثَّانِي: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ لَا يَلْزَمُهُ فَرَضُ الْحَجِّ مِنْ غَيْرِ زَادٍ وَلَا رَاحِلَةٍ، فَالْمَعْضُوبُ أَوْلَى<sup>(1)</sup> أَلَّا يَلْزَمَهُ<sup>(2)</sup>.

وَإِنْ كَانَ الَّذِي يُطِيعُهُ غَيْرَ الْوَالِدِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ بِطَاعَتِهِ؛ لِأَنَّ فِي الْوَالِدِ إِثْمًا وَجَبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بَضَعَهُ مِنْهُ، فَتَنَفُسُهُ كَتَنَفْسِهِ، وَمَالُهُ كَمَالِهِ فِي الثَّقَفَةِ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ، فَلَمْ يَجِبِ الْحَجُّ بِطَاعَتِهِ.

وَالثَّانِي: يَلْزَمُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ النَّصِّ؛ لِأَنَّهُ وَاجِدٌ لِمَنْ يُطِيعُهُ، فَأَشْبَهَ الْوَالِدَ.

وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنْ يَجِبُ الْحَجُّ عَلَيْهِ بِطَاعَتِهِ، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْحَاكِمَ يَتُوبُ عَنْهُ فِي الْإِذْنِ، كَمَا يَتُوبُ عَنْهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ إِخْرَاجِ الرُّكَاةِ.

وَالثَّانِي: لَا يَتُوبُ عَنْهُ، كَمَا إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ، وَلَمْ يُجَهِّزْ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ لَمْ يَنْبِ الْحَاكِمُ عَنْهُ فِي تَجْهِيزِ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ<sup>(3)</sup>، وَإِنْ بَدَّلَ لَهُ الطَّاعَةَ ثُمَّ رَجَعَ الْبَادِلُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(4)</sup>:

(1) المعضوب: هو الذي انتهت به العلة، وانقطعت حركته، مشتق من العضب، وهو: القطع. قال في فقه اللغة: إذا كان الإنسان مبتلى بالزمانة، فهو: زمن، فإذا زادت زمانته، فهو: ضمن: فإذا أقمته، فهو مقعد، فإذا لم يبق به حراك، فهو معضوب. وقال الأزهري: المعضوب: الذي حُبل أطرافه بزمانة حتى منعه من الحركة. وأصله من: عضبته إذا قطعته، والعضب شبيه بالخبل، قال: ويقال للشلل يُصيب الإنسان في يده ورجله: عَضْبٌ. وقال شمر: عضبت يده بالسيف: إذا قطعته، ويقال: لا يعضبك الله ولا يخبلك، وإنه لمعضوب اللسان إذا كان عيباً قداماً.

والزمانة: كل داء ملازم يزمن الإنسان فيمنعه من الكسب كالعمى والإقعاد، وشلل اليدين. ينظر: اللسان (2982) وتهذيب اللغة (1/1484).

(2) قال النووي: مذهبتنا: وجوبه وبه قال جمهور العلماء منهم: علي بن أبي طالب، والحسن البصري، والثوري، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر، وداود. وقال مالك: لا يجب عليه ذلك، ولا يجب إلا أن يقدر على الحج بنفسه. ينظر: المجموع (84/7).

(3) جهاز السفر: يفتح ويكسر. تجهزت للسفر: تهيأت له، وقد ذكر. النظم.

(4) هذا إذا كان قبل الإحرام، أما بعد الإحرام لم يجز بلا خلاف، وأصح الوجهين: له ذلك؛ لأنه تبرع بشيء لم يتصل به الشرع.

قاله النووي. ينظر: المجموع (79/7).

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجْزِ لِلْمَبْدُولِ لَهُ أَنْ يَرُدَّ، لَمْ يَجْزِ لِلْبَادِلِ أَنْ يَرْجِعَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ: لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِالْبَدْلِ، فَلَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِمَا بَدَّلَ.

وَأَمَّا إِذَا بَدَّلَ لَهُ مَالًا يَدْفَعُهُ إِلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ قُبُولُهُ، كَمَا يَلْزَمُهُ قُبُولُ الطَّاعَةِ.

وَالثَّانِي: لَا يَلْزَمُهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ إِيجَابٌ كَسْبٌ لِإِيجَابِ الْحَجِّ، فَلَمْ يَلْزَمُهُ،

كَالْكَسْبِ بِالتَّجَارَةِ.

**فَصْلٌ [فِي تَنْجِيزِ الْحَجِّ]:** وَالْمُسْتَحَبُّ لِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ بِتَفْسِيهِ أَوْ بغيرِهِ، أَنْ يُقَدِّمَهُ؛

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: 148]، وَلِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَهُ عَرْضَهُ لِقَفَوَاتٍ، وَلِحَوَادِثِ

الزَّمَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَهُ مِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ،<sup>(1)</sup>؛ لِأَنَّ فَرِيضَةَ الْحَجِّ نَزَلَتْ سَنَةً سِتًّا، فَأَخَّرَ

النَّبِيُّ ﷺ الْحَجَّ إِلَى سَنَةِ عَشْرِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، فَلَوْ لَمْ يَجْزِ التَّأْخِيرُ لَمَّا أَخْرَهُ.

**فَصْلٌ [فِيمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ حَجٌّ]:** وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، فَلَمْ يَحُجَّ حَتَّى مَاتَ<sup>(2)</sup>، نَظَرَتْ:

فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنَ الْأَدَاءِ، سَقَطَ فَرَضُهُ، وَلَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ.

وَقَالَ أَبُو يَحْيَى الْبَلْخِيُّ: يَجِبُ الْقَضَاءُ، وَأَخْرَجَ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ نَصَّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

فَرَجَعَ عَنْهُ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَسْقُطُ: أَنَّهُ هَلَكَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْفَرَضُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَدَاءِ، فَسَقَطَ

الْفَرَضُ؛ كَمَا لَوْ هَلَكَ النِّصَابُ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنْ إِخْرَاجِ الزُّكَاةِ.

وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَدَاءِ، لَمْ يَسْقُطِ الْفَرَضُ، وَيَجِبُ قِضَاؤُهُ مِنْ تَرْكِيهِ<sup>(3)</sup>؛ لِمَا

(1) قال النووي: مذهبنا: أنه على التراخي، وبه قال الأوزاعي، والثوري، ومحمد بن الحسن، ونقله الماوردي عن

ابن عباس، وأنس، وجابر، وعطاء، وطاوس رضي الله تعالى عنهم. وقال مالك، وأبو يوسف: هو على الفور، وهو قول المزني، وهو قول جمهور أصحاب أبي حنيفة، ولا نص لأبي حنيفة في ذلك.

ينظر المجموع (86/7).

(2) قال النووي: مذهبنا أن من تمكن من الحج فمات، يجب الإحجاج من تركته، سواء أوصى به أم لا، وبه قال

ابن عباس، وأبو هريرة. وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يحج عنه، إلا إذا أوصى به، ويكون تطوعاً. دليلنا حديث

بريدة.

ينظر المجموع (95/7).

(3) التركة: هو ما يتركه الميت بعده من الميراث، فعله من الترك. النظم.

رَوَى بُرَيْدَةُ قَالَ: أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُمِّي مَاتَتْ وَلَمْ تَحْجَّ، قَالَ: «حُجِّي عَنْ أُمِّكَ» وَلِأَنَّهُ حَقٌّ تَدْخُلُهُ النَّبَاةُ لِرِمَمِهِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ، فَلَمْ يَنْسَقُطْ بِالمَوْتِ؛ كَدَيْنِ الأَدَمِيِّ.

وَيَجِبُ قِصَاؤُهُ عَنْهُ مِنَ المِيقَاتِ؛ لِأَنَّ الحَجَّ يَجِبُ مِنَ المِيقَاتِ، وَيَجِبُ مِنْ رَأْسِ المَالِ، لِأَنَّهُ ذَيْنٌ وَاجِبٌ، فَكَانَ مِنْ رَأْسِ المَالِ؛ كَدَيْنِ الأَدَمِيِّ، وَإِنْ اجْتَمَعَ الحَجُّ، وَذَيْنُ الأَدَمِيِّ وَالتَّرِكَةُ، لَا تَتَّسِعُ لَهُمَا، فَفِيهِ الأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ، الَّتِي ذَكَرْنَا فِي آخِرِ الرُّكَاةِ.

**فصل [في النِّبَاةِ فِي الحَجِّ]:** وَتَجُوزُ النِّبَاةُ فِي حَجِّ الفَرَضِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أحدهما: فِي حَقِّ المِيتِ إِذَا مَاتَ، وَعَلَيْهِ حَجٌّ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ حَدِيثُ بُرَيْدَةَ.

وَالثَّانِي: فِي حَقِّ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثُّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مُعْتَادَةٍ كَالزَّمَنِ وَالشَّيْخِ الكَبِيرِ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ حُثَيْمِ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللهِ فِي الحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ، أَذْرَكَتُ أَبِي شَيْخاً كَبِيراً، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ؛ أَفَأُحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ؟ قَالَتْ: أَيْنَعُهُ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ ذَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ، نَفَعَهُ»<sup>(1)</sup> وَلِأَنَّهُ أَيْسَ مِنَ الحَجِّ بِنَفْسِهِ، فَتَابَ عَنْهُ غَيْرُهُ؛ كَالمِيتِ.

وَفِي حَجِّ التَّطَوُّعِ قَوْلَانِ:

أحدهما: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَى الاستِنَابَةِ فِيهِ، فَلَمْ تَجُزِ الاستِنَابَةُ فِيهِ؛ كَالصَّحِيحِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ جَازَتْ النِّبَاةُ فِي فَرَضِهَا، جَازَتْ النِّبَاةُ فِي نَفْلِهَا؛ كَالصَّدَقَةِ.

فَإِنْ اسْتَأْجَرَ مَنْ يَتَطَوُّعُ عَنْهُ، وَقُلْنَا: لَا يَجُوزُ، فَإِنَّ الحَجَّ لِلْحَاجِّ، وَهَلْ يَسْتَحِقُّ الأَجْرَةَ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ؛ لِأَنَّ الحَجَّ قَدْ انْعَقَدَ لَهُ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الأَجْرَةَ؛ كَالصَّرُورَةِ.

(1) أخرجه البخاري (3/378)، كتاب الحج، باب وجوب الحج وفضله، حديث (1513)، ومسلم (2/973)، كتاب الحج، باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما، حديث (1334/407).

وَالثَّانِي: يَسْتَحِقُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضَلْ لَهُ بِهَذَا الْحَجِّ مَنَفَعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ بِهِ عَنْهُ فَرَضٌ، وَلَا حَصَلَ لَهُ بِهِ ثَوَابٌ بِخِلَافِ الصَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ هُنَاكَ قَدْ سَقَطَ عَنْهُ الْفَرَضُ.

فَأَمَّا الصَّحِيحُ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى الثُّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَلَا يَجُوزُ النَّيَابَةُ عَنْهُ فِي الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ عَلَيْهِ فِي بَدَنِهِ، فَلَا يَنْتَقِلُ الْفَرَضُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَرَدَتْ فِيهِ الرُّخْصَةُ، وَهُوَ إِذَا أَيْسَ، وَبَقِيَ فِيمَا سِوَاهُ عَلَى الْأَصْلِ، فَلَا تَجُوزُ النَّيَابَةُ عَنْهُ فِيهِ.

وَأَمَّا الْمَرِيضُ، فَيُنْتَظَرُ فِيهِ:

فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْيُوسٍ مِنْهُ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَيَأْسَ مِنْ فِعْلِهِ بِنَفْسِهِ، فَلَا تَجُوزُ النَّيَابَةُ عَنْهُ فِيهِ؛ كَالصَّحِيحِ، فَإِنْ خَالَفَ وَأَحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ مَاتَ، فَهَلْ يُجْزِيئُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: يُجْزِيئُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَاتَ تَبَيَّنَّا أَنَّهُ كَانَ مَأْيُوساً مِنْهُ.

وَالثَّانِي: لَا يُجْزِيئُهُ؛ لِأَنَّهُ أَحَجَّ، وَهُوَ غَيْرُ مَأْيُوسٍ مِنْهُ فِي الْحَالِ، فَلَمْ يُجْزِرْهُ؛ كَمَا لَوْ بَرَأَ مِنْهُ.

وَإِنْ كَانَ مَرِيضاً مَأْيُوساً مِنْهُ، جَازَتْ النَّيَابَةُ عَنْهُ فِي الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ مَأْيُوسٌ مِنْهُ، فَأَشْبَهَ الزَّمَانَ وَالشَّيْخَ الْكَبِيرَ، فَإِنْ أَحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، ثُمَّ بَرَأَ مِنَ الْمَرَضِ، فَفِيهِ طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَالْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَفِيهَا قَوْلَانِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا الْخَطَأَ فِي الْإِيَّاسِ؛ وَيُخَالِفُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَأْيُوسٍ مِنْهُ، فَمَاتَ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَّبِعِ الْخَطَأَ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْيُوساً مِنْهُ، ثُمَّ زَادَ الْمَرَضُ، فَصَارَ مَأْيُوساً مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْيُوساً مِنْهُ، ثُمَّ يَصِيرَ غَيْرَ مَأْيُوسٍ مِنْهُ.

فَضَّلَ [يَبْدَأُ فِي الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ]: وَلَا يَحُجُّ عَنِ الْغَيْرِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: لَبَيْكَ عَنْ شُبْرَمَةَ<sup>(1)</sup> فَقَالَ: أَحَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَحُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرَمَةَ»<sup>(2)</sup>.

(1) اسم رجل سُمي بشجرة معروفة، لها حمل يشبه بالحمص. ولييك: معناه الإجابة، ويأتي ذكره. النظم.

(2) أخرجه أبو داود (403/2)، كتاب المناسك (الحج)، باب الرجل يحج مع غيره، حديث (1811)، وابن ماجه (2/

969)، كتاب المناسك، باب الحج عن الميت، حديث (2903).

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَغْتَمِرَ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَغْتَمِرْ عَنْ نَفْسِهِ؛ قِيَاساً عَلَى الْحَجِّ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَكْرَهُ أَنْ يُسَمَّى مَنْ لَمْ يَحُجَّ صَرُورَةً؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ»<sup>(1)</sup>. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَنَقَّلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَعَلَيْهِ فَرَضُهُمَا، وَلَا يَحُجُّ وَيَغْتَمِرُ عَنِ النَّذْرِ وَعَلَيْهِ فَرَضُ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ النَّفْلَ وَالنَّذْرَ أضعَفُ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُمَا عَلَيَّهَا، كَحَجِّ غَيْرِهِ عَلَى حَجِّهِ، فَإِنْ أُخْرِمَ عَنْ غَيْرِهِ، وَعَلَيْهِ فَرَضُهُ، انْعَقَدَ إِخْرَامُهُ لِنَفْسِهِ لِمَا رَوَى فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَحْبَبْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شِبْرَمَةَ»<sup>(2)</sup> فَإِنْ أُخْرِمَ بِالنَّفْلِ، وَعَلَيْهِ فَرَضُهُ، انْعَقَدَ إِخْرَامُهُ عَنِ الْقَرَضِ، وَإِنْ أُخْرِمَ عَنِ النَّذْرِ<sup>(3)</sup>، وَعَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ، انْعَقَدَ إِخْرَامُهُ عَنِ فَرَضِ الْإِسْلَامِ؛ قِيَاساً عَلَى مَنْ أُخْرِمَ عَنْ غَيْرِهِ، وَعَلَيْهِ فَرَضُهُ. فَإِنْ أَمَرَ الْمَغْضُوبُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ عَنِ النَّذْرِ، وَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، فَأُخْرِمَ عَنْهُ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ، وَلَوْ أُخْرِمَ هُوَ عَنِ النَّذْرِ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، فَكَذَلِكَ النَّائِبُ عَنْهُ.

**فَضْلٌ [فِي اجْتِمَاعِ حَجَّةِ إِسْلَامٍ وَنَذْرِ]:** فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ وَحَجَّةُ نَذْرٍ، فَاسْتَأْجَرَ

(1) أخرجه أبو داود (540/1)، كتاب المناسك، باب لا ضرورة في الإسلام، حديث (1729)، وأحمد (312/1).

وقوله: «ضرورة» وهو الذي لم يحج، وكذلك رجل صارورة، وصروري. وإنما كرهه؛ لأنه من كلام أهل الجاهلية. ويحتمل أن يريد بذلك: لا يترك أحد الحج، فيكون ضرورة، وأما الحديث: «لا ضرورة في الإسلام»: فهو ترك النكاح؛ لأنه ليس من أخلاق المؤمنين، وهو دين الرهبان. قال النابغة: [الكامل].

لو أنها عرضت لأشمط راهبٍ يخشى الإله ضرورة متعبدٍ  
لرنا لبهجتها وحسن حديثها ولخاله رشداً وإن لم يزهد

قال الأزرقى: كان من سنة الجاهلية أن الرجل يحدث الحدث، يقتل الرجل ويلطمه، فيربط لحاء من لحاء الحرم فلاة في رقبته، ويقول: أنا ضرورة، فيقال له: [الراجز].

دعوا ضرورة أتى بجهله وإن رمى في حفرة برجله

فلا يعرض له أحد، فقال النبي ﷺ: «لا ضرورة في الإسلام، وإن من أحدث حدثاً أخذ بحدته». قال الأزهرى سُمي من لم يحج ضرورة؛ لصره على نفاقه التي يتبلغ بها إلى الحج، وسمي من لم ينكح ضرورة؛ لصره على ماء ظهره، وإبقائه إياه. النظم. ينظر: النهاية (22/3)، واللسان (2431).

(2) تقدم.

(3) قال النووي: مذهبنا وجوب تقديم حجة الإسلام، وبه قال ابن عمر، وعطاء، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد،

وقال ابن عباس، وعكرمة، والأوزاعي: يجزئه حجة واحدة عنهما. وقال مالك: إذا أراد بذلك وفاء نذره، فهي عن النذر، وعليه حجة الإسلام من قابل. والله أعلم.

ينظر المجموع (105/7).

رَجُلَيْنِ (1) يُحْجَانِ عَنْهُ فِي سَنَةِ وَاحِدَةٍ، فَقَدْ نَصَّ فِي «الْأُمَّ»: أَنَّهُ يَجُوزُ، وَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ التَّنْذِرَ عَلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحُجُّ بِنَفْسِهِ حَجَّتَيْنِ فِي سَنَةٍ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

**فَضْلٌ [مَتَى يَجُوزُ الْإِحْرَامُ]:** وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ (2)؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ» [البقرة: 197]، وَالْمُرَادُ بِهِ وَقْتُ إِحْرَامِ الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَخْتِاجُ إِلَى أَشْهُرٍ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ وَقْتُ الْإِحْرَامِ، وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ نُسِكَ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، فَكَانَ مُؤَقَّتًا؛ كَالْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ.

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَالٌ (3)، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرُ لَيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ (4)، وَهُوَ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ

(1) قال النووي: مذهبا صحة الإجارة للحج بشرطه، وبه قال مالك. وقال أبو حنيفة، وأحمد: لا يصح عقد الإجارة عليه، بل يعطي رزقا عليه. قال أبو حنيفة: يعطيه نفقة الطريق، فإن أفضل منها شيئا رده، ويكون الحج للفاعل، وللمستأجر ثواب نفقته؛ لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز الاستئجار عليها؛ كالصلاة والصوم. ينظر: المجموع (127/7).

(2) مذهب الشافعية: لا يتعد الإحرام بالحج إلا في أشهره. فإن أحرم في غيرها انعقد عمرة، وبه قال عطاء، وطاوس، ومجاهد، وأبو ثور، ونقله الماوردي عن عمر، وابن مسعود، وجابر، وابن عباس، وأحمد. وقال الأوزاعي: يتحلل بعمرة. وقال ابن عباس: لا يحرم بالحج إلا في أشهره. وقال داود: لا يتعد. وقال النخعي، والثوري، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد: يجوز قبل أشهر الحج، لكن يكره، قالوا: فأما الأعمال، فلا تجوز قبل أشهر الحج بلا خلاف. قاله النووي. ينظر: المجموع (133/7).

(3) أشهر الحج عند الشافعية: شوال، وذو القعدة، وعشر ليالٍ من ذي الحجة. وحكاها ابن المنذر عن ابن مسعود، وابن الزبير، والشعبي، وعطاء، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والثوري، وأبي ثور، وبه قال أبو يوسف وداود. وقال مالك: هي شوال، وذو القعدة، وذو الحجة بكمالها. قال ابن المنذر: وروي عن ابن عمر، وابن عباس روايتان كالمذهبيين، وقال أبو حنيفة، وأحمد، وأصحاب داود: شوال، وذو القعدة، وعشرة أيام من ذي الحجة. وخالف أصحاب داود في هذا. والخلاف بين الشافعية وبين أبي حنيفة وموافقيه في يوم النحر، فهو عنده من أشهر الحج وليس هو عند الشافعية منها، وقد نقل المحاملي في المجموع إجماع العلماء على أن أول وقت أشهر الحج شوال، وإنما اختلفوا في آخرها. قاله النووي. ينظر: المجموع (135/7، 136).

(4) سمي شوالاً؛ لأن العرب كانت تضرب فيه الإبل فتشول، أي: ترفع أذنانها. والناقاة إذا استبان حملها شالت بذنباها، أي: رفعت، يقال: شالت الناقاة بذنباها وأشالته: إذا رفعته. قال النمر بن تولب يصف فرساً. [الوافر].

جَمُومٌ الشَّدُّ شَائِلَةٌ الدَّنَابِي تَحَالُ بِيَاضَ غُرَّتَيْهَا سِرَاجًا

وسمي ذا القعدة؛ لأن الناس يقعدون فيه لانتظار الحج، بفتح القاف. وقيل: لقعودهم فيه عن الحرب.

وسمي ذا الحجة؛ لأنهم يحجون فيه والكسرة فيه أنصع من الفتح، والفتح في الحج أنصع من الكسر. النظم.

الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: «أَشْهُرُ الْحَجِّ مَعْلُومَاتٌ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرُ لَيَالٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ»<sup>(1)</sup> فَإِنْ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ، انْعَقَدَ إِخْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مُؤَقَّتَةٌ. فَإِذَا عَقَدَهَا فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، انْعَقَدَ غَيْرُهَا مِنْ جِنْسِهَا، كَصَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا أُخْرِمَ بِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ، فَإِنَّهُ يَنْعَقِدُ إِخْرَامُهُ بِالثَّقَلِ.

وَلَا يَصِحُّ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(2)</sup> أَكْثَرُ مِنْ حِجَّةٍ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ يَسْتَعْرِقُ أَفْعَالَ الْحِجَّةِ الْوَاحِدَةِ، فَلَا يُمَكِّنُ آدَاءَ الْحِجَّةِ الْأُخْرَى.

**فَضْلٌ [فِي التَّوَسُّعِ فِي وَقْتِ الْعُمْرَةِ]:** وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَإِنَّهَا تَجُوزُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَغَيْرِهَا<sup>(3)</sup>؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ عُمَرَتَيْنِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ وَفِي شَوَّالٍ<sup>(4)</sup>، وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حِجَّةً»<sup>(5)</sup>.

لَا يُكْرَهُ فِعْلُ عُمَرَتَيْنِ<sup>(6)</sup> وَأَكْثَرَ فِي سَنَةٍ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

- (1) أخرجه الطبري في «تفسيره» (4/197)، رقم (8/35)، والبيهقي (4/342)، كتاب الحج، باب بيان أشهر الحج.
- (2) مذهب الشافعية: أنه ينعقد لإحداهما، ولا يلزمه فعل الأخرى.
- وعند أبي حنيفة: ينعقدان، ويلزمه قضاء الأخرى، والذي حكاه ابن المنذر عنه: أنه يصير ناقضاً لإحداهما حتى يتوجه إلى مكة. قال أبو يوسف: أما أنا فأراه ناقضاً لإحداهما حين يحرم بهما قبل أن يسير إلى مكة. قاله النووي. ينظر: المجموع (7/137).
- (3) مذهب الشافعية: جوازها في جميع السنة، ولا تكره في شيء منها؛ وبهذا قال مالك، وأحمد، وداود، ونقله الماوردي عن جمهور الفقهاء. وقال أبو حنيفة: تكره العمرة.
- قاله النووي. ينظر: المجموع (7/139).
- (4) أخرجه أبو داود (1/609)، كتاب المناسك، باب العمرة، حديث (1991).
- (5) أخرجه البخاري (3/705)، كتاب العمرة، باب عمرة في رمضان، حديث (1782) ومسلم (2/917)، كتاب الحج، باب فضل العمرة في رمضان، حديث (1256/221).
- وقوله: «عمرة في رمضان تعدل حجة» أي: تماثلها، والعدل: هو الذي يُعادلك في الوزن والقدر أي: يُساويك ويُماثلك. النظم.
- (6) مذهب الشافعية: أنه لا يكره تكرار العمرة، بل يستحب؛ وبه قال أبو حنيفة، وأحمد، وجمهور العلماء من السلف والخلف. ومن حكاه عن الجمهور الماوردي، والسرخسي، والعبدي. وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب، وابن عمر، وابن عباس، وأنس، وعائشة، وعطاء، وغيرهم رضي الله عنهم. وقال الحسن البصري، وابن سيرين، ومالك: تكره العمرة في السنة أكثر من مرة.
- قاله النووي. ينظر: المجموع (7/140).

**فَصَلِّ [فِي صُورِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ]:** وَيَجُوزُ إِفْرَادُ الْحَجِّ عَنِ الْعُمْرَةِ، وَالتَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَالْقِرَانُ بَيْنَهُمَا<sup>(1)</sup>؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ<sup>(2)</sup>.

**فَصَلِّ [فِي الْأَفْضَلِ مِنْهَا]:** وَالْإِفْرَادُ وَالتَّمَتُّعُ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ<sup>(3)</sup>، وَقَالَ الْمُزَنِّيُّ: الْقِرَانُ أَفْضَلُ؛ وَالِدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَا أَنَّهُ الْمُفْرَدُ وَالتَّمَتُّعُ يَأْتِي بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التُّسْكِينِ بِكَمَالِ أَعْمَالِهِ، وَالْقَارِنُ يَفْتَصِرُ عَلَى عَمَلِ الْحَجِّ وَحَدِّهِ؛ فَكَانَ الْإِفْرَادُ وَالتَّمَتُّعُ أَفْضَلَ.

**فَصَلِّ: [فِي التَّفْضِيلِ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ]:**

أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ<sup>(4)</sup>.

(1) مذهب الشافعية: جواز الإفراد، والتمتع، والقران، وبه قال العلماء كافة من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم، إلا ما ثبت في الصحيحين عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان - رضي الله عنهما - أنهما كانا ينهيان عن التمتع. قاله النووي. ينظر: المجموع (7/ 143).

(2) أخرجه البخاري (3/ 421)، كتاب الحج، باب التمتع والقران والإفراد بالحج، وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي، حديث (1562)، ومسلم (2/ 873)، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه، حديث (118/ 1211).

(3) الصحيح من مذهب الشافعية: أن الإفراد أفضل، وبه قال عمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وجابر، وعائشة، ومالك، والأوزاعي، وأبو ثور، وداود. وقال أبو حنيفة، وسفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، والمزني، وابن المنذر، وأبو إسحاق المروزي: القران أفضل. وقال أحمد: التمتع أفضل. وحكى أبو يوسف: أن التمتع والقران أفضل من الإفراد. وحكى القاضي عياض عن بعض العلماء: أن الأنواع الثلاثة سواء في الفضيلة، لا أفضلية لبعضها على بعض.

قاله النووي. ينظر: المجموع (7/ 143).

قيل: ما أخذهما أن العمرة فرض أم لا؟:

أحدهما: أن التمتع أفضل؛ لأنه يأتي بالعبادتين في وقت شريف، وهو أشهر الحج، وأداء الفريضة في وقت شريف أولى.

والثاني: الإفراد أفضل؛ لأن العمرة نفل، فالإفراد أفضل كالقران، يعني: كما أنه أفضل من القران، وقد روي أنه أفرد الحج، وأراد به أن ابن عمر أفرد الحج، ولأن الصحابة ما كانوا يتركوا الفاضل بما دونه.

(4) أخرجه البخاري (3/ 539)، كتاب الحج، باب من ساق البدن معه، حديث (1691)، ومسلم (2/ 901)، كتاب الحج، باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدمه لزمه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، حديث (174/ 1227).

وَالثَّانِي: أَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجِّ لَيْسَ مَعَهُ عُمْرَةٌ<sup>(1)</sup>، وَلِأَنَّ التَّمَتُّعَ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ دَمٍ، فَكَانَ الْإِفْرَادُ أَفْضَلَ مِنْهُ، كَالْقِرَانِ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ: «أَمَرَ بِالتَّمَتُّعِ» كَمَا رُوِيَ أَنَّهُ رَجَمَ مَاعِزًا، وَأَرَادَ أَنَّهُ: «أَمَرَ بِرَجْمِهِ»؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ هُوَ الرَّاوي، وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْرَدَ بِالْحَجِّ.

**فَضْلٌ [فِي صِفَةِ الْإِفْرَادِ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ]:** وَالْإِفْرَادُ: أَنْ يَحُجَّ، ثُمَّ يَغْتَمِرَ، وَالتَّمَتُّعُ: أَنْ يَغْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ، وَالْقِرَانُ: أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا. فَإِنْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ قَبْلَ الطَّوَافِ، جَازَ، وَيَصِيرُ قَارِنًا؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أُحْرِمَتْ بِالْعُمْرَةِ، فَحَاضَتْ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهْلِي بِالْحَجِّ»<sup>(2)</sup>، وَأَضْعَيْ مَا يَضْعُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ، وَلَا تُصَلِّي»<sup>(3)</sup>، وَإِنْ أُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ بَعْدَ الطَّوَافِ، لَمْ يَجُزْ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي عِلَّتِهِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ فِي التَّحْلِيلِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِمَقْصُودِ الْعُمْرَةِ.

وَإِنْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ، وَأُدْخِلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ، فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(4)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ التُّسْكِينِ، فَجَازَ إِذْخَالُهُ عَلَى الْآخِرِ؛ كَالْحَجِّ.

وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ اسْتَحَقَّتْ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ، فَلَا يَعُدُّ إِحْرَامُ الْعُمْرَةِ شَيْئًا.

(1) أخرجه مسلم (2/881)، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القران من نسكه، حديث (1213/136)، وأبو داود (2/384)، كتاب المناسك (الحج)، باب في إفراد الحج، حديث (1785).

(2) أي: أحرمي به، وأصل الإهلال: رفع الصوت عند رؤية الهلال، ثم كثر استعماله حتى قيل لكل رافع صوتة: مهلٌ ومستهلٌ، والحاج يرفع صوته بالتلبية. وأما المرأة، فلا يُستحبُّ لها رفع الصوت، وإنما أراد: أحرمي. النظم. ينظر: الصحاح (هلل)، وتهذيب اللغة (5/367).

(3) أخرجه البخاري (1/407)، كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، الحديث (305)، ومسلم (2/873)، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، الحديث (1211/119) و (1211/120).

(4) القديم: صحته، ويصير قارنًا. والجديد: لا يصح، وهو الأصح.

قاله النووي. ينظر: المجموع (7/170).

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَجُوزُ، فَهَلْ يَجُوزُ بَعْدَ الْوُقُوفِ؟ يُبْنَى عَلَى الْعِلْتَيْنِ فِي إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى  
الْعُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ:

فَإِنْ قُلْنَا: لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ فِي التَّحَلُّلِ، جَازَ هَهُنَا  
بَعْدَ الْوُقُوفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ فِي التَّحَلُّلِ.

وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْمَقْصُودِ، لَمْ يَجْزِ هَهُنَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتَى بِمُعْظَمِ الْمَقْصُودِ،  
وَهُوَ الْوُقُوفُ.

فَإِنْ أُخْرِمَ بِالْعُمْرَةِ، فَأَفْسَدَهَا، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(1)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَنْعَقِدُ الْحَجَّ، وَيَكُونُ فَاسِدًا؛ لِأَنَّهُ إِدْخَالُ حَجٍّ عَلَى عُمْرَةٍ؛ فَأَشْبَهَ إِذَا كَانَ  
صَحِيحًا.

وَالثَّانِي: لَا يَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ إِدْخَالُ حَجٍّ عَلَى إِحْرَامٍ فَاسِدٍ، وَلَا يَجُوزُ  
أَنْ يُفْسَدَ، لِأَنَّ إِحْرَامَهُ لَمْ يُصَادِفْهُ الْوُطْءُ، فَلَا يَجُوزُ إِفْسَادُهُ.

فَضَّلَ [فِيْمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُّ]: وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ الدَّمُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ  
بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: 196]، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَغْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنْ اغْتَمَرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
يَجْمَعْ بَيْنَ التَّسْكِينِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ؛ كَالْمُفْرِدِ.

وَإِنْ أُخْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَأَتَى بِأَفْعَالِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(2)</sup>:

قَالَ فِي «الْقَدِيمِ» وَ «الْإِمْلَاءِ»: يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْإِحْرَامِ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَوْ  
ابْتَدَأَ الْإِحْرَامَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، لَزِمَهُ الدَّمُّ، فَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَدَامَ.

(1) أصحهما عند الأكثرين: يصير محرماً، وبه قال ابن سريج، والشيخ أبو زيد.

والثاني: لا يصير، وصححه صاحب البيان.

قاله النووي. ينظر: المجموع (7/169).

(2) أصحهما: نصح في الأم: لا دم. والثاني: نصفه في القديم والإملاء: يجب الدم.

قاله النووي. ينظر: المجموع (7/174).

وَقَالَ فِي «الْأَمِّ»: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ، لِأَنَّ الْإِحْرَامَ نُسْكَ لَا تَتِمُّ الْعُمْرَةُ إِلَّا بِهِ، أَتَى بِهِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمُ التَّمَتُّعِ؛ كَالطَّوَافِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَحُجَّ مِنْ سَنَّتِهِ، فَأَمَّا إِذَا حُجَّ فِي سَنَةِ أُخْرَى، لَمْ يَلْزَمْهُ الدَّمُ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ<sup>(1)</sup> قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَغْتَمِرُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِذَا لَمْ يَحُجُّوا مِنْ عَامِهِمْ ذَلِكَ لَمْ يَهْدُوا<sup>(2)</sup>، وَلِأَنَّ الدَّمَ إِنَّمَا يَجِبُ بِتَرْكِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَهَذَا لَمْ يَتْرُكِ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ، صَارَتْ مَكَّةُ مِيقَاتَهُ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ وَعَادَ، فَقَدْ أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ.

وَالثَّلَاثُ: أَلَّا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ، فَأَمَّا إِذَا رَجَعَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ، فَأَحْرَمَ، لَمْ يَلْزَمْهُ الدَّمُ؛ لِأَنَّ الدَّمَ وَجِبَ بِتَرْكِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَهَذَا لَمْ يَتْرُكِ الْمِيقَاتِ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ، فَبِهِ وَجْهَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا دَمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ مُحْرَمًا مِنَ الْمِيقَاتِ قَبْلَ التَّلْبُسِ بِنُسْكَ؛ فَأَشْبَهَ مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُحْرَمٍ ثُمَّ أَحْرَمَ وَعَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ.

وَالثَّانِي: يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهِ الدَّمُ بِالْإِحْرَامِ مِنْ مَكَّةَ، فَلَا يَسْقُطُ بِالْعَوْدِ إِلَى الْمِيقَاتِ؛ كَمَا لَوْ تَرَكَ الْمِيقَاتِ، وَأَحْرَمَ دُونَهُ، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ التَّلْبُسِ بِالنُّسْكَ.

(1) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عابد بن مخزوم المخزومي أبو محمد المدني الأعور. رأس علماء التابعين وفردهم، وفاصلهم، وفقههم. ولد سنة خمس عشرة. قال ابن عمر: هو والله أحد المقتدين به. قال قتادة: ما رأيت أعلم بالحلال والحرام منه. وقال أحمد: مراسلات سعيد صحاح. قال أبو نعيم: مات سنة ثلاث وتسعين. وقال الواقدي: سنة أربع.

ينظر: الخلاصة (390/1)، طبقات خليفة (ت 2096)، تاريخ البخاري (510/3)، تاريخ الإسلام (4/4)، العبر (110/1)، سير أعلام النبلاء (217/4).

(2) أخرجه البيهقي (356/4)، كتاب الحج، باب المتمتع بالعمرة إلى الحج إذا أقام بمكة حتى ينشئ الحج إن شاء من مكة لا من الميقات.

وقال النووي في «المجموع» (172/7): رواه البيهقي بإسناد حسن. أحدهما: لا، وعليه دم؛ لأنه دونه.

وأصحهما: نعم؛ لأنه أحرم من موضع ليس ساكنه من حاضري المسجد الحرام. قاله النووي. ينظر: المجموع (175/7).

والثالث: أن يكون من غير حاضري المسجد الحرام، فأما إذا كان من حاضري المسجد الحرام، فلا دم عليه؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 196]، وحاضر المسجد الحرام أهل الحرم، ومن بينه وبينه مسافة لا تقصر فيها الصلاة؛ لأن الحاضر في اللعة هو القريب، ولا يكون قريباً إلا في مسافة لا تقصر فيها الصلاة.

وفي الرابع وجهان، وهو نيّة التمتع:

أحدهما: أنه لا يحتاج إليها؛ لأن الدم يتعلّق بتزك الإحرام بالحج من الميقات، وذلك يوجد من غير نيّة.

والثاني: أنه يحتاج إلى نيّة التمتع؛ لأنه جمع بين العبادتين في وقت إحداهما، فافتقر إلى نيّة الجمع؛ كالجمع بين الصلاتين. فإذا قلنا بهذا، ففي وقت نيّة وجهان: أحدهما: أنه يحتاج أن يتوي عن الإحرام بالعمرة.

والثاني: يجوز أن يتوي ما لم يفرغ من العمرة، بناء على القولين في وقت نيّة الجمع بين الصلاتين؛ فإن في ذلك قولين:

أحدهما: يتوي في ابتداء الأولى منهما.

والثاني: يتوي ما لم يفرغ من الأولى.

فصل [في دم التمتع]: ويحب دم التمتع<sup>(1)</sup> بالإحرام بالحج؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ<sup>(2)</sup> إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: 196]، ولأن شرائط الدم إنما توجد بوجود الإحرام؛ فوجب أن يتعلّق الوجوب به، وفي وقت جوارزه قولان:

أحدهما: لا يجوز قبل أن يحرم بالحج؛ لأن الذبّح قرينة تتعلّق بالبدن، فلا يجوز قبل وجوبها؛ كالصوم، والصلاة.

(1) مذهب الشافعية: وجوبه بالإحرام بالحج، وبه قال أبو حنيفة، وداود. وقال عطاء: لا يجب حتى يقف بعرفات. وقال مالك: لا يجب حتى يرمي جمرة العقبة.

قاله النووي. ينظر: المجموع (184/7).

(2) قال العلماء: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ﴾ أي: بسبب العمرة؛ لأنه إنما يتمتع بمحظورات الإحرام بين الحج والعمرة، بسبب العمرة قالوا: والتمتع هنا التلذذ والانتفاع.

قاله النووي في المجموع (184/7).

وَالثَّانِي: يَجُوزُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالٍ يَجِبُ بِسِنَيْنِ<sup>(1)</sup>، فَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا؛ كَالرُّكَاةِ بَعْدَ مَلِكِ النَّصَابِ.

فَضَّلَ [فِيمَنْ عَجَزَ عَنِ الْهَدْيِ]: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ فِي مَوْضِعِهِ، انْتَقَلَ إِلَى الصَّوْمِ، وَهُوَ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196]، فَأَمَّا صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ؛ فَلَا يَجُوزُ قَبْلَ وُجُوبِهِ كَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَيَجُوزُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ النَّخْرِ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْرُعَ مِنْهُ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ؛ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لِلْحَاجِّ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ. وَهَلْ يَجُوزُ صِيَامُهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُمَا فِي «كِتَابِ الصِّيَامِ»، وَأَمَّا صَوْمُ السَّبْعَةِ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «حَزْمَلَةَ»: لَا يَجُوزُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيُهْدِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»<sup>(2)</sup>.

وَقَالَ فِي «الْإِمْلَاءِ»: يَصُومُ إِذَا أَخَذَ فِي السَّيْرِ خَارِجًا مِنْ مَكَّةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: 196]، وَابْتِدَاءَ الرَّجُوعِ إِذَا ابْتَدَأَ بِالسَّيْرِ مِنْ مَكَّةَ، فَإِذَا قُلْنَا بِهِذَا، فَفِي الْأَفْضَلِ قَوْلَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: الْأَفْضَلُ أَنْ يَصُومَ بَعْدَ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّيْرِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْعِبَادَةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا أَفْضَلُ.

وَالثَّانِي: الْأَفْضَلُ أَنْ يُؤَخَّرَ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْوَطَنِ لِيُخْرَجَ مِنَ الْخِلَافِ.

فَإِنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ، لَزِمَهُ صَوْمُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ. وَهَلْ يُشْتَرَطُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

- (1) احتراز من حق مال يجب بسبب واحد؛ ككفارة الجماع في نهار رمضان وغيرها. قاله النووي. انظر المجموع (7/183).
- (2) أخرجه البخاري [630/3] كتاب الحج، باب من ساق البدن معه، حديث (1691).
- ومسلم [901/2] كتاب الحج، باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدم صوم ثلاثة أيام من الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، حديث (1227/174).
- (3) أصحهما: التأخير أفضل. قاله النووي. انظر المجموع (7/188).

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ وَجِبَ بِحُكْمِ الْوَقْتِ، وَقَدْ فَاتَ [الْوَقْتُ] <sup>(1)</sup> فَسَقَطَ؛ كَالْتَّفْرِيقِ بَيْنَ الصَّلَوَاتِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخِرِ لَا يَتَعَلَّقُ بِوَقْتٍ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْفَوَاتِ؛ كَتَرْتِيبِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ.

فَإِنْ قُلْنَا بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ كَيْفَ شَاءَ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْمَذْهَبِ، فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِمِقْدَارِ مَا وَجِبَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا فِي الْأَدَاءِ.

**فَصَلِّ [فِيْمَنْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ ثُمَّ وَجَدَ الْهَدْيَ]:** فَإِنْ دَخَلَ فِي الصَّوْمِ، ثُمَّ وَجَدَ الْهَدْيَ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يُهْدِيَ، وَلَا يَلْزَمُهُ <sup>(2)</sup>.

وَقَالَ الْمُزْنِيُّ: يَلْزَمُهُ؛ كَالْمُتِمِّمِ إِذَا رَأَى الْمَاءَ.

فَإِنْ وَجَدَ الْهَدْيَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَقَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِي الْكَفَّارَاتِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْاِغْتِيَارَ بِحَالِ الْوُجُوبِ؛ فَفَرَضَهُ الصَّوْمُ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْاِغْتِيَارَ بِحَالِ الْأَدَاءِ؛ فَفَرَضَهُ الْهَدْيُ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّ الْاِغْتِيَارَ بِأَغْلَظِ الْحَالَيْنِ؛ فَفَرَضَهُ الْهَدْيُ.

**فَصَلِّ [فِي الدِّمِّ عَلَى الْقَارِنِ]:** وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَلِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الشُّكَيْنِ فِي وَقْتٍ أَحَدِهِمَا، فَلِأَنَّ يَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْإِحْرَامِ - أَوْلَى.

فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ، فَعَلَيْهِ صَوْمُ التَّمَتُّعِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، وَيَا اللَّهُ التَّوْفِيقُ.

(1) سقط في ط.

(2) مذاهب الفقهاء في لزوم الصوم بعد إيجاد الهدي قال الشافعي، والأصحاب: إذا شرع في صوم التمتع الثلاثة أو السبعة، ثم وجد الهدي لم يلزمه، لكن يستحب أن يهدي، وبه قال مالك، وأحمد وداود. وقال المزني: يلزمه. وقال أبو حنيفة: يلزمه إن وجده في الثلاثة، ولا يلزمه في السبعة. قاله النووي. انظر المجموع (191/7).

## 1 - باب: المَوَاقِيتِ (1)

مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ، وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةُ، وَمِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ (2) قَرْنٌ (3)، وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمٌ (4)؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ»، قَالَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمٍ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ. وَأَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ فَمِيقَاتُهُمْ ذَاتُ عِرْقٍ» (5) وَهَلْ هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، أَوْ مُجْتَهَدٌ فِيهِ؟ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَجَمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَمِّ»: هُوَ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ، وَوَجْهُهُ مَا رَوَى عَنِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ: لَمَّا فُتِحَ الْمِصْرَانِ (6) أَتَوْا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَإِنَّا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَأْتِيَ قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا، قَالَ: فَانظُرُوا وَاحْذَوْهَا (7) مِنْ طَرِيقِكُمْ. قَالَ: فَحَدَّثَ لَهُمْ، ذَاتُ عِرْقٍ.

- (1) الوقت المضروب للفعل، والموضع. يقال: هذا ميقات أهل الشام واليمن، وهو: الموضع الذي يحرمون منه. يقال: وقته - بالتخفيف - فهو موقوت: إذا بين للفعل وقتاً يفعل فيه، أو موضعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾. النظم. ينظر: الصحاح (وقت).
- (2) أي: بين لهم موضعاً لوقت إجماعهم. وقال في الفائق: وقت الشيء، ووقته: إذا بين حده، ومنه قوله تعالى: ﴿كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾. وفي الحديث: «لم يفت في الخمر حدًا» أي: لم يحد. والميقات: يكون للزمان والمكان، فميقات الصلاة: يُراد به الزمان، وفي الحج: يُراد به المكان. وأصله: موقات - بالواو - فانقلبت ياء؛ لانكسار ما قبلها. وذكر البخاري: إنما سمي اليمن يمناً لأنه عن يمين الكعبة، وسمي الشام شاماً؛ لأنه عن يسار الكعبة. واليسرى: هي الشؤمي، ضد اليمنى. وفيه ثلاث لغات: شام، بالهمز والفتح والمد، وشام، بالهمز والسكون، وشام، بترك الهمز. النظم.
- (3) ميقات أهل نجد، ومنه سمي «أويس القرنى». هكذا ذكره في الصحاح. وقال الصغاني: الصواب في الميقات: «قَرْنٌ» بسكون الراء، فأما «أويس» فهو منسوب إلى قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد أخبرني من شاهد مسجد أويس في ردمان، وذكر أن آثاره مشهورة هنالك. مع حديث يطول، يدل على صحة ما ذكره الصغاني. وذكر ابن الحائك أنه من حمير، ودخل في بني ناجية من مراد. النظم. ينظر: الصحاح (قرن).
- (4) يقال فيه: يلملم وألملم. النظم.
- (5) أخرجه البخاري (387/4)، كتاب الحج، باب ميقات أهل المدينة ولا يهلوا قبل ذي الحليفة، حديث (1525)، ومسلم (839/2)، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، حديث (1182/13).
- (6) هما: البصرة والكوفة. والمصر: البلد العظيم، سمي مصرًا؛ لأن الناس يصيرون إليه، أي: يجتمعون، كما سمي المعى المصير؛ لأنه يصير إليه الطعام والشراب، ومعنى «فتح المصران» أي: بني المصران؛ لأن المسلمين بنوهما، ولم يفتحوهما. النظم. ينظر: الصحاح (مصر) واللسان (4215).
- (7) أي: ما يحاذيها ويقابلها، وحذاء الشيء: إزاؤه، يقال: جلس بحذاءه، وحاذاه، أي: صار بحذاءه. النظم. ينظر: الصحاح (حذو).

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَمَذْهَبُهُ مَا ثَبَتَتْ بِهِ السُّنَّةُ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَشْرِقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ»<sup>(1)</sup> وَرَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ»<sup>(2)</sup>.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلَوْ أَهْلٌ أَهْلُ الْمَشْرِقِ مِنَ الْعَقِيقِ، كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقِ<sup>(3)</sup>، وَلِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ؛ فَكَانَ أَفْضَلَ.

وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا، وَلِكُلِّ مَنْ مَرَّ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ<sup>(4)</sup> وَقَالَ: «هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا، وَلِكُلِّ مَنْ أَتَى عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ».

وَمَنْ كَانَ دَارُهُ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ يُشِئُ، ثُمَّ كَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْ مَكَّةَ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا مِيقَاتَ فِيهِ مِنْ بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ، فَمِيقَاتُهُ إِذَا حَادَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ عَمَرَ رَضِيَ عَنْهُ لَمَّا اجْتَهَدَ فِي مِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، اغْتَبَرَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

**فَضْلٌ [فِي مَنْ كَانَتْ دَارُهُ فَوْقَ الْمِيقَاتِ]:** وَمَنْ كَانَتْ دَارُهُ فَوْقَ الْمِيقَاتِ<sup>(5)</sup>، فَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ

- (1) أخرجه مسلم (840/2، 841)، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، حديث (16، 1183/18).
  - (2) أخرجه أبو داود (354/2، 55)، كتاب المناسك (الحج)، باب في المواقيت، حديث (1739)، والنسائي (5/125)، كتاب الحج، باب ميقات أهل العراق، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (2/118).
  - (3) أخرجه أبو داود (356/2): كتاب المناسك (الحج)، باب في المواقيت، حديث (1740)، والترمذي (3/194)، كتاب الحج، باب ما جاء في مواقيت الإحرام لأهل الأفاق، حديث (832)، وأحمد (1/344).
  - (4) أخرجه البخاري (387/4، 388)، كتاب الحج، باب مهل أهل الشام (1526)، ومسلم (2/838)، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة، حديث (1181/11).
  - (5) مذهب الشافعية: أن الأصح أن يحرم من الميقات؛ وبه قال عطاء، والحسن البصري، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وروي عن عمر بن الخطاب. حكاه ابن المنذر عنهم كلهم، ورجح آخرون دويرة أهله، وهو المشهور عن عمر، وعلي، وبه قال أبو حنيفة، وحكاه ابن المنذر عن علقمة، والأسود، وعبد الرحمن، وأبي إسحاق، يعني: السبيعي.
- قاله النووي، وانظر المجموع (7/208).

مِنَ الْمِيقَاتِ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ فَوْقِ الْمِيقَاتِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا: «إِنَّمَا مَهْمَا أَنْ تُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ»، وَفِي الْأَفْضَلِ قَوْلَانِ<sup>(1)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْرَمَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَلَمْ يُحْرِمَ مِنَ الْمَدِينَةِ. وَلِأَنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ بَلَدِهِ لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يَزْتَكِبَ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَإِذَا أَحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ أَمِنَ مِنْ ذَلِكَ، فَكَانَ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ أَفْضَلَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ دَارِهِ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، عُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ، وَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»<sup>(2)</sup>.

وَمَنْ كَانَتْ دَارُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ، فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ<sup>(3)</sup>.

وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ قَاصِداً إِلَى مَوْضِعٍ<sup>(4)</sup> قَبْلَ مَكَّةَ<sup>(5)</sup>، ثُمَّ أَرَادَ النَّسْكَ، أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ، كَمَا إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ لِحَاجَةٍ، ثُمَّ أَرَادَ الْإِحْرَامَ، كَانَ مِيقَاتُهُ مِنْ مَكَّةَ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ مَكَّةَ.

(1) أحدهما: الإحرام من الميقات أفضل. والثاني: مما فوقه أفضل، وهذان القولان مشهوران في طريقتي العراق وخراسان. وفي المسألة طريق آخر: وهو أن الإحرام أفضل من دويرة أهله قولاً واحداً، وهي قول القفال، وهي مشهورة في كتب الخراسانيين، وهي ضعيفة غريبة. والصحيح المشهور: أن المسألة على القولين، ثم إن هذين القولين منصوصان في الجديد، نقلهما الأصحاب عن الجديد.

أحدهما: الأفضل أن يحرم من دويرة أهله، نص عليه في الإملاء.

والثاني: الأفضل الإحرام من الميقات، نص عليه البيهقي، والجامع الكبير للزمري.

قاله النووي. المجموع (7/205).

(2) أخرجه أبو داود (2/143)، كتاب الحج، باب في المواقيت، حديث (1741)، وابن ماجه (2/999)، كتاب الحج، باب من أهل بعمرة، حديث (3001).

(3) مذهب الشافعية: أن من مسكنه بين مكة والميقات، فميقاته موضعه، وبه قال طاوس، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وأبو ثور، والجمهور. وقال مجاهد: يحرم من مكة.

(4) مذهب الشافعية: أنه يحرم وبه قال ابن عمر، وعطاء، ومالك، والثوري، وأبو يوسف، ومحمد، وأبو ثور، وابن المنذر. وقال أحمد، وإسحاق: يلزمه العود إلى الميقات.

قاله النووي. وانظر المجموع (7/209).

(5) أي: نحوها وجهتها. النظم.

وإن أَرَادَ العُمْرَةَ، فَمِيقَاتُهُ مِنَ الجِلِّ، وَالأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الجِعْرَانَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَمَرَ مِنْهَا، فَإِنْ أَخْطَأَهَا، فَمِنَ التَّنْعِيمِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْمَرَ عَائِشَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ.

وَمَنْ بَلَغَ المِيقَاتِ مُرِيداً لِلنُّسْكِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُجَاوِزَهُ حَتَّى يُحْرِمَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فَإِنْ جَاوَزَهُ<sup>(1)</sup> وَأَحْرَمَ دُونَهُ، نَظَرْتُ:

فَإِنْ كَانَ لَهُ عُدْرٌ بِأَنْ يَخْشَى أَنْ يَفُوتَهُ الحَجُّ، أَوْ الطَّرِيقُ مَخُوفٌ، لَمْ يَعُدْ عَلَيْهِ دَمٌ.

وَإِنْ لَمْ يَخْشَ شَيْئاً، لَزِمَهُ أَنْ يَعُودَ؛ لِأَنَّهُ نُسُكٌ وَاجِبٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ، فَلَزِمَهُ الإِثْبَانُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ، لَزِمَهُ الدَّمُ، وَإِنْ رَجَعَ، نَظَرْتُ: فَإِنْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَتَلَبَّسَ بِنُسُكٍ<sup>(2)</sup>، سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ المَسَافَةَ بِالإِحْرَامِ، وَزَادَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ، وَإِنْ عَادَ بَعْدَ مَا وَقَفَ، أَوْ بَعْدَ مَا طَافَ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ؛ لِأَنَّهُ عَادَ بَعْدَ فَوَاتِ الوَقْتِ، فَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ؛ كَمَا لَوْ دَفَعَ مِنَ المَوْقِفِ قَبْلَ العُرُوبِ، ثُمَّ عَادَ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ<sup>(3)</sup>.

وَإِنْ نَدَرَ الإِحْرَامَ مِنْ مَوْضِعٍ فَوْقَ المِيقَاتِ، لَزِمَهُ الإِحْرَامُ مِنْهُ، فَإِنْ جَاوَزَهُ، وَأَحْرَمَ دُونَهُ، كَانَ كَمَنْ جَاوَزَ المِيقَاتِ، وَأَحْرَمَ دُونَهُ فِي وُجُوبِ العُودِ وَالدَّمِ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ الإِحْرَامُ مِنْهُ، كَمَا وَجِبَ الإِحْرَامُ مِنَ المِيقَاتِ، فَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ المِيقَاتِ.

وَإِنْ مَرَّ كَافِرٌ بِالمِيقَاتِ، مُرِيداً لِلحَجِّ، فَاسْلَمَ دُونَهُ وَأَحْرَمَ، وَلَمْ يَعُدْ إِلَى المِيقَاتِ، لَزِمَهُ الدَّمُ، وَقَالَ المَرْزُوبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ مَرَّ بِالمِيقَاتِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ النُّسُكِ، فَأَشْبَهَ إِذَا مَرَّ بِهِ غَيْرَ مُرِيدٍ لِلنُّسُكِ، ثُمَّ اسْلَمَ دُونَهُ وَأَحْرَمَ؛ وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الإِحْرَامَ مِنَ المِيقَاتِ، وَهُوَ مُرِيدٌ لِلنُّسُكِ، فَلَزِمَهُ الدَّمُ، كَالْمُسْلِمِ.

(1) أي: تعدها إلى غيره، ومضى عنه، يُقال: جاوزته وأجزته: إذا خلفته وقطعته. قال امرؤ القيس: [الطويل].

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي بنا بطن خبب ذي قفاف عبققل

النظم. ينظر: الصحاح (جواز).

(2) أي: يدخل فيه، مأخوذ من اللباس. وقال الجوهري: تلبس بالأمر وبالثوب، ولا بسبب الأمر: خالطته. النظم.

ينظر: الصحاح (لبس).

(3) هذا مذهب الشافعية؛ وبه قال الثوري، وأبو يوسف، ومحمد، وأبو ثور. وقال مالك، وابن المبارك، وزفر،

وأحمد: لا يسقط عنه الدم بالعود. وقال أبو حنيفة: إن عاد ملبياً سقط الدم، وإلا فلا. وحكى ابن المنذر عن

الحسن، والنخعي، أنه لا دم على المجاوز مطلقاً، قال: وهو أحد قولي عطاء. وقال ابن الزبير: يقضي حجته، ثم

يعود إلى الميقات، فيحرم بعمرة. وحكى ابن المنذر وغيره عن سعيد بن جبيرة: أنه لا حج له. والله أعلم. قاله

النوي. ينظر: المجموع (215/7).

وَإِنْ مَرَّ بِالمِيَقَاتِ صَبِيٍّ وَهُوَ مُحْرِمٌ، أَوْ عَبْدٌ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَبَلَغَ الصَّبِيُّ، أَوْ عَتَقَ العَبْدُ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الإِحْرَامَ بِحُجَّةِ الإِسْلَامِ مِنَ المِيَقَاتِ.

والثاني: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ جَاوَزَ المِيَقَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ؛ كَالْحُرِّ البَالِغِ.

فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَخَرَجَ لِإِحْرَامِ الحَجِّ إِلَى أَذْنَى الجِلِّ وَأَحْرَمَ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ حَتَّى وَقَفَ، وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الإِحْرَامَ مِنَ المِيَقَاتِ؛ فَأَشْبَهَ غَيْرَ المَكِّيِّ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ دُونِ المِيَقَاتِ. وَإِنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى خَارِجِ البَلَدِ، وَأَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الحَرَمِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: لَا يَلْزَمُهُ الدَّمُ؛ لِأَنَّ مَكَّةَ وَالحَرَمَ فِي الحُرْمَةِ سَوَاءً.

والثاني: يَلْزَمُهُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ المِيَقَاتَ هُوَ البَلَدُ، وَقَدْ تَرَكَهُ، فَلْزَمَهُ الدَّمُ.

وَإِنْ أَرَادَ العُمْرَةَ، وَأَحْرَمَ مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ<sup>(1)</sup>، نَظَرْتَ: فَإِنْ خَرَجَ إِلَى أَذْنَى الجِلِّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ الحَرَمَ مُحْرِمًا، فَأَشْبَهَ إِذَا أَحْرَمَ مِنَ الجِلِّ. وَإِنْ طَافَ وَسَعَى، وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى الجِلِّ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أحدهما: لَا يُعْتَدُ بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ عَنِ العُمْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الحَرَمَ بِإِحْرَامٍ، فَلَا يُعْتَدُ بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ.

والثاني: أَنَّهُ يُعْتَدُ بِالطَّوَافِ، وَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِتَرْكِ المِيَقَاتِ، كَغَيْرِ المَكِّيِّ إِذَا جَاوَزَ مِيَقَاتَ بَلَدِهِ غَيْرَ مُحْرِمٍ، ثُمَّ أَحْرَمَ، وَدَخَلَ مَكَّةَ، وَطَافَ وَسَعَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## 2 - بَابُ: الإِحْرَامِ، وَمَا يَحْرُمُ فِيهِ<sup>(2)</sup>

إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ

(1) أي: داخلها وباطنها، وأصله: جوف الإنسان، وهو ضد الخارج. النظم.

(2) اشتقاق الإحرام: من الحرام ضد الحلال؛ وذلك لما فيه من تحريم المحظورات على الحاج التي تحل لغيره. النظم.

الله ﷺ اغْتَسَلَ لِإِحْرَامِهِ (1) وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً حَائِضًا، أَوْ نَفْسَاءً، اغْتَسَلَتْ لِإِحْرَامٍ؛ لَمَا رَوَى الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ؛ أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ (2) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِالْبَيْدَاءِ (3)، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مُرُوهَا فَلْتُغْتَسِلَ، ثُمَّ لِتَهْلُ» (4) وَلَأَنَّهُ غُسِّلَ يُرَادُ لِلشُّكِّ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْحَائِضُ وَالطَّاهِرُ.

وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، تَيَمَّمَ؛ لِأَنَّهُ غُسِّلَ مَشْرُوعٌ، فَانْتَقَلَ مِنْهُ (5) إِلَى التَّيْمُمِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ؛ كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ، قَالَ فِي «الْأُمِّ»: وَيُغْتَسَلُ لِسَبْعَةِ مَوَاطِنَ: لِلإِحْرَامِ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَالْوُقُوفِ بِمُزْدَلِفَةَ (6)، وَلِرَمِي الْجِمَارِ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ تَجْتَمِعُ لَهَا النَّاسُ، فَاسْتُحِبَّ لَهَا الْاِغْتِسَالُ. وَلَا يُغْتَسَلُ لِرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ؛ لِأَنَّ وَقْتَهُ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ، فَلَا يَجْتَمِعُ لَهَا النَّاسُ فِي وَقْتِ وَاحِدٍ.

وَأَصَافَ إِلَيْهَا فِي «الْقَدِيمِ» الْغُسْلَ لَطَوَافِ الزِّيَارَةِ، وَطَوَافِ الْوَدَاعِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَجْتَمِعُونَ لُهُمَا، وَلَمْ يَسْتَحِبَّهُ فِي «الْجَدِيدِ»؛ لِأَنَّ وَقْتَهُمَا مُتَّبَعٌ، فَلَا يَتَّفِقُ اجْتِمَاعُ النَّاسِ فِيهِمَا.

**فَصُلِّ [فِيمَا يَفْعَلُهُ الْمُحْرِمُ]:** ثُمَّ يَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أَبْيَضَيْنِ، وَنَعْلَيْنِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِيُحْرِمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ، وَرِدَاءٍ، وَنَعْلَيْنِ» (7)

(1) أخرجه الترمذي (192/3، 193)، كتاب الحج، باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام، حديث (830)، والدارمي (31/2)، كتاب المناسك، باب الاغتسال في الإحرام.

(2) محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبو القاسم المدني. ولد في حياة النبي ﷺ في حجة الوداع، وأرسل. روى عن أبيه. وعنه ابنه القاسم. قال الذهبي: وكان أحد من ألب على عثمان، واقتحم الدار وشارك. وقيل: قال له عثمان رضي الله عنه: يا ابن أخي لو رأك أبوك في هذا المقام لسأه، ففطن وولى، ثم انضم إلى علي فكان من كبار أحزابه، وشهد معه الجمل، ثم قتل بمصر سنة ثمان وثلاثين. سامحه الله تعالى. ينظر ترجمته في الخلاصة (6089/385/2).

(3) هي بريدة قريية من المدينة: اسم لها علم. والبيداء: هي المغارة التي تُبَيِّدُ سَالِكَهَا، أي: تَهْلِكُهَا.

(4) أخرجه النسائي (127/5)، كتاب الحج، باب الغسل للإهلال، ومالك (322/1)، كتاب الحج، باب الغسل للإهلال، حديث (1).

(5) في أ: فيه.

(6) يعني: الوقوف على المشعر الحرام، وهو قزح، وذلك الوقوف يكون بعد صلاة الصبح يوم النحر. قاله النووي. انظر المجموع (222/7).

(7) قال النووي في «المجموع» (223/7): حديث غريب.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِيَاضاً؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبُسُوفُ مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خِيَارِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ»<sup>(1)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَطَيَّبَ<sup>(2)</sup> فِي بَدَنِهِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَيَّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ»<sup>(3)</sup> وَلَا يُطَيَّبُ ثَوْبُهُ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا نَزَعَهُ لِلْعُسْلِ فَيَطْرَحُهُ عَلَى بَدَنِهِ، فَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ<sup>(4)</sup>، ثُمَّ أَحْرَمَ. وَفِي الْأَفْضَلِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: الْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ عَقِيبَ الرَّكَعَتَيْنِ؛ لِمَا رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ فِي ذُبُرِ الصَّلَاةِ<sup>(5)</sup>.

وَقَالَ فِي «الْأَمِّ»: الْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ إِذَا انْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ<sup>(6)</sup> إِنْ كَانَ رَاكِباً<sup>(7)</sup>، وَإِذَا ابْتَدَأَ

(1) تقدم.

(2) مذهب الشافعية: استحبابه؛ وبه قال جمهور العلماء من السلف، والخلف، والمحدثين، والفقهاء، منهم: سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وابن الزبير، ومعاوية، وعائشة، وأم حبيبة، وأبو حنيفة، والثوري، وأبو يوسف، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر، وداود وغيرهم. وقال عطاء، والزهري، ومالك، ومحمد بن الحسن: يكره. قال القاضي عياض: حُكِيَ أيضاً عن جماعة من الصحابة، والتابعين. قاله النووي. وانظر المجموع (233/7).

(3) أخرجه البخاري (396/3)، كتاب الحج، باب الطيب عند الإحرام، وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترحل ويدهن، حديث (1539)، ومسلم (846/2)، كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام، حديث (33/1189).

(4) تقدم تخريجه.

(5) أخرجه أبو داود (373/2)، كتاب المناسك (الحج)، باب في وقت الإحرام، حديث (1770). وقوله «في دبر صلاة» أي: آخرها، وذُبُرُ كل شيء: آخره يخفف ويثقل، يقال: فلان لا يصلي الصلاة إلا دبرياً، بالفتح، أي: في آخر وقتها. النظم. ينظر: الصحاح (دبر).

(6) أي: سارت، وانبعث في السير، أي: أسرع. قال الجوهري: بعثت الناقة: أثرت. أبهم الإحرام: قد ذكر. النظم. ينظر: الصحاح (بعث).

(7) مذاهب العلماء في الوقت المستحب للإحرام: الأصح عند الشافعية: أنه يستحب إحرامه عند ابتداء السير وانبعث الراحلة، وبه قال مالك، والجمهور من السلف، والخلف. وقال أبو حنيفة، وأحمد، وداود: إذا فرغ من الصلاة.

قاله النووي. في المجموع (235/7).

بِالسَّيْرِ إِنَّ<sup>(1)</sup> كَانَ رَاجِلاً؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رُحْتُمْ، إِلَى مَنَى مُتَوَجِّهِينَ، فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ»<sup>(2)</sup>، وَلَآئِهٖ إِذَا لَبَى مَعَ السَّيْرِ، وَآفَقَ قَوْلُهُ فِعْلُهُ، وَإِذَا لَبَى فِي مُصَلَاةٍ، لَمْ يُوَافِقْ قَوْلُهُ فِعْلُهُ؛ فَكَانَ مَا قُلْنَاهُ أَوْلَى.

وَيَتَوَى الإِحْرَامَ، وَلَا يَصِحُّ الإِحْرَامُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَّا نَوَى»<sup>(3)</sup> وَلَآئِهٖ عِبَادَةٌ مَخْصُةٌ<sup>(4)</sup>، فَلَمْ تَصِحَّ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ؛ كَالصُّومِ. وَنَبِيُّ؛ لِتَقْلِ الخَلْفِ عَنِ السَّلَفِ، فَإِنْ افْتَصَرَ عَلَى النِّيَّةِ<sup>(5)</sup>، وَلَمْ يَلْبَ، أَجْزَأُهُ. وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّبِيزِيُّ: لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَالتَّلْبِيَةِ؛ كَمَا لَا تَنْعَقِدُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَةِ. وَالمَذْهَبُ الأَوَّلُ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا يَجِبُ التُّنْقُ فِي آخِرِهَا، فَلَمْ يَجِبِ التُّنْقُ فِي أَوَّلِهَا؛ كَالصُّومِ.

وَلَهُ أَنْ يُعَيَّنَ مَا يُحْرِمُ بِهِ مِنَ الحَجِّ، وَالعُمْرَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ بِالحَجِّ. فَإِنْ لَبَى بِنُسْكَ، وَتَوَى غَيْرَهُ، انْعَقَدَ مَا نَوَاهُ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ فِي القَلْبِ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ إِحْرَاماً مُبْهَمًا<sup>(6)</sup>؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «كَيْفَ أَهَلَلْتُمْ؟» قَالَ: قُلْتُ: لَبَيْتُكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ»<sup>(7)</sup> وَفِي الأَفْضَلِ قَوْلَانِ<sup>(8)</sup>:

- (1) في أ: إذا.
- (2) أخرجه البخاري (379/3)، كتاب الحج، باب قول الله تعالى: «يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم»، حديث (1515).
- (3) تقدم.
- (4) أي: خالصة، وكل شيء أخلصته فقد محضته.
- (5) والمشهور عند الشافعية: أن الإحرام ينعقد بالنية دون التلبية، ولا ينعقد بالتلبية بلا نية. وقال داود، وجماعة من أهل الظاهر: ينعقد بمجرد التلبية. قال داود: ولا تكفي النية، بل لا بد من التلبية، ورفع الصوت بها. وقال أبو حنيفة: لا ينعقد الإحرام إلا بالنية مع التلبية، أو مع سوق الهدي.
- (6) قاله النووي، وانظر المجموع (237/7).
- (7) هو الذي استبهم ولم يعرف، من: أبهت الباب أغلقته، واستبهم الكلام: استغلق. وتبهم أيضاً عن أبي زيد. ومنه الفرس البهيم، وهو الذي لا يخالط لونه لوناً آخر. النظم. ينظر: الصحاح (بهم).
- (8) أخرجه البخاري (720/3) كتاب العمرة، باب متى يحل المعتمر، حديث (1795)، ومسلم (894/2)، (895)، كتاب الحج، باب في نسخ التحلل من الإحرام، والأمر بالتمام حديث (154)، (1221/155).
- (9) أصحهما نصه في الأم: أن التعيين أفضل.
- (10) والثاني نصه في الإملاء: أن الإطلاق أفضل.
- (11) قاله النووي، انظر المجموع (239/7).

قَالَ فِي «الْأُمَّ»: التَّغْيِينُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَيَّنَ عَرَفَ مَا دَخَلَ فِيهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْإِبْهَامَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ؛ فَإِنَّهُ رَبَّمَا عَرَضَ مَرَضٌ، أَوْ إِخْصَارٌ، فَيُضْرِفُهُ إِلَى مَا هُوَ أَسْهَلُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَيَّنَ، انْعَقَدَ بِمَا عَيَّنَهُ.

وَالْأَفْضَلُ أَلَّا يَذْكَرَ مَا أَحْرَمَ بِهِ فِي تَلْبِيَّتِهِ، عَلَى الْمَنْصُوصِ؛ لِمَا رَوَى نَافِعٌ، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ أَيَسْمِي أَحَدُنَا حَجًّا، أَوْ عُمْرَةً؟ فَقَالَ: أَتَنْبُتُونَ اللَّهَ بِمَا فِي قُلُوبِكُمْ؟! إِنَّمَا هِيَ نَبْئَةٌ أَحَدِكُمْ<sup>(1)</sup>.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْأَفْضَلُ أَنْ يَنْطِقَ بِهِ؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَبَيْتِكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ»<sup>(2)</sup> وَلَأَنَّهُ إِذَا نَطَقَ بِهِ، كَانَ أَبْعَدَ مِنَ السَّهْوِ، فَإِنْ أَبْهَمَ الْإِحْرَامَ، جَازَ أَنْ يَضْرِفَهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ لَهُمَا، فَضْرِفَ إِلَى مَا شَاءَ مِنْهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: إِهْلَالًا كِإِهْلَالِ فُلَانٍ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمَا عَقَدَ بِهِ فُلَانٌ إِحْرَامَهُ، فَإِنْ مَاتَ الرَّجُلُ الَّذِي عَلَّقَ إِهْلَالَهُ بِإِهْلَالِهِ، أَوْ جُنَّ، وَلَمْ يَغْلَمْ مَا أَهَلَ بِهِ، لَزِمَهُ أَنْ يَقْرِنَ؛ لِيَسْقُطَ مَا لَزِمَهُ بِبَقِيَّتِهِ، فَإِنْ بَانَ أَنَّ فُلَانًا لَمْ يُحْرِمَ، انْعَقَدَ إِحْرَامًا مُطْلَقًا، فَيَضْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ عَقَدَ الْإِحْرَامَ، وَإِنَّمَا عَلَّقَ عَيْنَ الثُّسْلِكِ عَلَى إِحْرَامِ فُلَانٍ، فَإِذَا سَقَطَ إِحْرَامُ فُلَانٍ، بَقِيَ إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا، فَيَضْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

وَإِنْ أَحْرَمَ بِحَجَّتَيْنِ، أَوْ بِعُمْرَتَيْنِ، لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِحْرَامُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْمُضِيُّ فِيهِمَا، وَيَنْعَقِدُ بِإِحْدَاهُمَا؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الْمُضِيُّ فِي إِحْدَاهُمَا.

قَالَ فِي «الْأُمَّ»: إِذَا اسْتَأْجَرَهُ رَجُلَانِ لِلْحَجِّ، فَأَحْرَمَ بِهِمَا، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ عَنِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَلَا تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَتَعَارَضَا وَسَقَطَا، وَبَقِيَ إِحْرَامُ مُطْلَقٌ، فَانْعَقَدَ لَهُ.

(1) قال النووي في «المجموع» (7/238): رواه البيهقي بإسناد صحيح.

(2) أخرجه البخاري (70/8)، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، وخالد بن الوليد إلى اليمن، قبل حجة الوداع، حديث (4353، 4354)، ومسلم (2/905)، كتاب الحج، باب في الإفراد والقران بالحج والعمرة، حديث (1232/185).

قَالَ: وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ لِيَحْجَّ عَنْهُ، فَأَحْرَمَ عَنْهُ وَعَنْ نَفْسِهِ، انْعَقَدَ الْإِحْرَامُ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَارَضَ التَّعْيِينَانِ<sup>(1)</sup>، فَسَقَطَا، وَبَقِيَ مُطْلَقُ الْإِحْرَامِ، فَانْعَقَدَ لَهُ.

وَإِنْ أَحْرَمَ بِنُسُكٍ مُعَيَّنٍ، ثُمَّ نَسِيَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِنُسُكٍ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الْأَمِّ»: يَلْزِمُهُ أَنْ يَقْرَنَ؛ لِأَنَّهُ شَكَّ لِحَقِّهِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِي الْعِبَادَةِ، فَيَبْنِي فِيهِ عَلَى الْيَقِينِ؛ كَمَا لَوْ شَكَّ فِي عَدَدِ رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ.

وَقَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: يَتَحَرَّى؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُذْرِكَ بِالتَّحَرِّيِ، فَيَتَحَرَّى فِيهِ؛ كَالْقِبْلَةِ.

فَإِذَا قُلْنَا: يَقْرَنُ، لَزِمَهُ أَنْ يَتَوَيَّ الْقِرَانَ، فَإِذَا قَرَنَ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ عَنِ الْحَجِّ، وَهَلْ يُجْزِئُهُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ إِنْ قُلْنَا: يَجُوزُ إِدْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ، أَجْزَأَهُ عَنِ الْعُمْرَةِ أَيْضًا، وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَجُوزُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(2)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ، فَلَمْ يَصِحَّ، وَإِذَا شَكَّ، لَمْ يَسْقُطِ الْفَرْضُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّ الْعُمْرَةَ إِنَّمَا لَا يَجُوزُ إِدْخَالُهَا عَلَى الْحَجِّ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَهَهُنَا بِهِ حَاجَةٌ إِلَى إِدْخَالِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ. وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يُجْزِئُهُ عَنِ الْعُمْرَةِ، لَزِمَهُ الدَّمُ؛ لِأَنَّهُ قَارِنٌ، وَإِنْ قُلْنَا: لَا يُجْزِئُهُ عَنِ الْعُمْرَةِ، فَهَلْ يَلْزِمُهُ دَمٌ؟ فِيهِ وَجْهَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا دَمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّا لَمْ نَحْكَمْ لَهُ بِالْقِرَانِ، فَلَا يَلْزِمُهُ دَمٌ.

(1) قوله: «تعارض التعيينان» يُقَالُ: عَارِضُهُ، أَي: جَانِبُهُ وَعَدَلُ عَنْهُ، قَالَ: [الطويل].

وقد عارض الشعري سهيلاً كأنه قريع هجان عارض السؤل جافراً

ولعل معناه: «تعارضاً» أي: تجانباً وتباعداً ويحتمل أن يكون معناه: كلما أردنا أن نوجب حكم أحدهما اعترض الآخر لمنعه. وأصله: المقابلة والاعتراض، يُقَالُ: عرض لي دون حاجتي عارضٌ يمنعني. قال الجوهري عارضته في المسير، أي: سرّت حباله، وعارضته بمثل ما صنع، أي: أتيت إليه ما أتى. النظم. ينظر: اللسان (2896) والصحاح (عرض).

(2) أحدهما: تجزئته، والثاني: لا تجزئته. قاله النووي. ينظر: المجموع (247/7).

(3) الصحيح: لا يلزمه، والثاني: يلزمه. قاله النووي، انظر المجموع (247/7).

وَالثَّانِي: يَلْزَمُهُ دَمٌ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَارِنًا، فَوَجِبَ عَلَيْهِ الدَّمُ؛ اخْتِيَاظًا.  
وَإِنْ نَسِيَ بَعْدَ الوُقُوفِ، وَقَبْلَ طَوَافِ القُدُومِ: فَإِنْ نَوَى القِرَانَ وَعَادَ قَبْلَ طَوَافِ القُدُومِ،  
أَجْزَأَهُ الحَجُّ؛ لِأَنَّهُ: إِنْ كَانَ حَاجًّا، أَوْ قَارِنًا، فَقَدِ انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِالحَجِّ، وَإِنْ كَانَ مُغْتَمِرًا، فَقَدِ  
أَدْخَلَ الحَجَّ عَلَى العُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِ العُمْرَةِ، فَصَحَّ حَجُّهُ، وَلَا يُجْزئُهُ عَنِ<sup>(1)</sup> العُمْرَةِ؛ لِأَنَّ إِدْخَالَ  
العُمْرَةِ عَلَى الحَجِّ لَا يَصِحُّ فِي أَحَدِ القَوْلَيْنِ، وَيَصِحُّ فِي الآخَرِ مَا لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ، فَإِذَا وَقَفَ  
بِعَرَفَةَ، لَمْ يَصِحَّ، فَلَمْ يَصِحَّ، فَلَمْ يُجْزِهِ.

وَإِنْ نَسِيَ بَعْدَ طَوَافِ القُدُومِ، وَقَبْلَ الوُقُوفِ:

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ إِدْخَالَ العُمْرَةِ عَلَى الحَجِّ لَا يُجْزِئُهُ، لَمْ يَصِحَّ لَهُ الحَجُّ وَلَا العُمْرَةُ؛ لِأَنَّهُ  
يَخْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ مُغْتَمِرًا، فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالَ الحَجِّ عَلَى العُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ، فَلَمْ يَسْقُطْ فَرَضُ الحَجِّ  
مَعَ الشُّكِّ، وَلَا تَصِحُّ العُمْرَةُ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَمِلُ أَلَّا يَكُونَ أَحْرَمَ بِهَا، أَوْ أَحْرَمَ بِهَا عَلَى حَجِّ، فَلَا  
يَصِحُّ.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يُجْزِئُهُ إِدْخَالَ العُمْرَةِ عَلَى الحَجِّ، لَمْ يَصِحَّ لَهُ الحَجُّ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ أَحْرَمَ  
بِالعُمْرَةِ وَطَافَ لَهَا، فَلَا يُجْزِئُهُ أَنْ يُدْخَلَ الحَجَّ عَلَيْهَا، وَتَصِحُّ لَهُ العُمْرَةُ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَهَا عَلَى الحَجِّ  
قَبْلَ الوُقُوفِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُجْزئَهُ الحَجُّ، طَافَ وَسَعَى لِعُمْرَتِهِ، وَبَخِلَ ثُمَّ يُحْرِمُ بِالحَجِّ، وَيُجْزئُهُ؛  
لِأَنَّهُ: إِنْ كَانَ مُغْتَمِرًا، فَقَدِ حَلَّ مِنَ العُمْرَةِ وَأَحْرَمَ بِالحَجِّ، وَإِنْ كَانَ حَاجًّا أَوْ قَارِنًا، فَلَا يَضُرُّهُ  
تَجْدِيدُ الإِحْرَامِ بِالحَجِّ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ: إِنْ كَانَ مُغْتَمِرًا، فَقَدِ حَلَّقَ فِي وَقْتِهِ، وَصَارَ  
مُتَمَتِّعًا، فَعَلَيْهِ دَمُ التَّمَتُّعِ دُونَ دَمِ الجِلَاقِ، وَإِنْ كَانَ حَاجًّا فَقَدِ حَلَّقَ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ، فَعَلَيْهِ دَمُ الجِلَاقِ  
دُونَ دَمِ التَّمَتُّعِ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا، فَعَلَيْهِ دَمُ الجِلَاقِ، وَدَمُ القِرَانِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ دَمَانِ<sup>(2)</sup> بِالشُّكِّ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَجِبُ عَلَيْهِ دَمَانِ؛ اخْتِيَاظًا، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

فَصَلِّ [فِي الإِكْتَارِ مِنَ التَّلْبِيَةِ]: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْثِرَ مِنَ التَّلْبِيَةِ<sup>(3)</sup>، وَيُلْبِي عِنْدَ اجْتِمَاعِ

(1) فِي أ: بِهِ.

(2) فِي أ: دَمٌ.

(3) مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ: اسْتِحْبَابُ التَّلْبِيَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَفِي الأَمْصَارِ وَالبَرَارِيِّ. قَالَ العَبْدَرِيُّ: إِظْهَارُ التَّلْبِيَةِ فِي

الأَمْصَارِ وَمَسَاجِدِهَا لَا يَكْرَهُ، وَلَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ تَخْتَصُّ بِهِ. قَالَ: وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ الفُقَهَاءِ. قَالَ: وَقَالَ أَحْمَدُ: هُوَ

مَسْنُونٌ فِي الصَّحَارَى. قَالَ: وَلَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَلْبِي فِي المِصْرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ النُّوْيِيُّ. يَنْظُرُ: المَجْمُوعُ (261 / 7).

الرَّفَاقِ<sup>(1)</sup>، وَفِي كُلِّ صَعُودٍ،<sup>(2)</sup> وَهَبُوطٍ، وَفِي أَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ، وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي إِذَا رَأَى<sup>(3)</sup> رَكْبًا<sup>(4)</sup>، أَوْ صَعِدَ أَكْمَةً، أَوْ هَبَطَ وَاِدْيَا، وَفِي أَدْبَارِ الْمَكْتُوبَةِ، وَآخِرِ اللَّيْلِ<sup>(5)</sup>، وَلَآنَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ تُرْفَعُ الْأَصْوَاتُ، وَيَكْثُرُ الضَّجِيجُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجُّ وَالثُّجُّ»<sup>(6)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ، وَمِنَى، وَعَرَفَاتٍ.

وَفِيمَا عَدَاهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: لَا يُلَبِّي.

وَقَالَ فِي «الْجَدِيدِ»: يُلَبِّي؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدُ بَنِي لِبْلَةَ، فَاسْتَحَبَّ فِيهِ التَّلْبِيَةَ؛ كَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ.

- (1) هو جمع رفقة، والرفقة: الجماعة ترافقهم في سفرك والرفقة بالكسر مثله. والجمع: رفاق، تقول منه: رافقته، وترافقنا في السفر. والرفيق: المرافق، والجمع: الرفقاء، فإذا تفرقتم: ذهب اسم الرفقة، ولا يذهب اسم الرفيق. وهو أيضاً واحد وجمع، مثل الصديق، قال الله تعالى: «وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا». وسمي رفيقاً؛ لأنه يرفق بصاحبه ويصلح أمره، من الرفق ضد الخرق والغف، وقد رفق به يرفق. ويقال أيضاً: أرفقته، أي: نفعته. ذكره الجوهري. النظم. ينظر: الصحاح (رفق).
- (2) يفتح الصاد والهاء، وهما ضدان: اسم للمكان الذي يصعد فيه ويهبط منه؛ وهو العقب، وبالضم: المصدر، قال الله تعالى: «سَارِهْفُهُ صَعُودًا» أي: مشقة من العذاب. ويقال: هو جبل في النار. النظم.
- (3) في أ: لقي.
- (4) هم القوم الذين ركبوا على الإبل خاصة في السفر، وهم العشرة فما فوقها، والركبة بالتحريك. أقل من الركب. النظم. ينظر: الصحاح (ركب).
- (5) رواه ابن عساكر في تخريجه لأحاديث «المهذب»، من طريق عبد الله بن محمد بن ناحية في فوائده بإسناد له إلى جابر.
- (6) أخرجه الترمذي (189/3) كتاب الحج، باب ما جاء في فضل التلبية والنحر، حديث (827). وابن ماجه (2/975)، كتاب المناسك، باب رفع الصوت بالتلبية، حديث (2924). وقوله: «العجُّ والثجُّ» العجُّ: رفع الصوت بالتلبية، وقد عَجَّ يعجُّ عجباً وعجمج، أي: صوت، ومضاعفته دليل على التكرير. والثجُّ: سيلان دماء الهدى، من قوله تعالى: «مَاءٌ ثَجَّاجٌ» أي: سائلاً، ومطرٌ ثَجَّاجٌ: إذا انصبَّ جداً. وأنانا الوادي بشيجه، أي: يسيله، ومنه حديث المستحاضة «إنما أنجُ ثَجًّا». النظم. ينظر: النهاية (207/1) والمحكم (24/1) والعين (77/1).

وَفِي حَالِ الطَّوَافِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: يُلْبِي، وَيُخْفِضُ صَوْتَهُ.

وَقَالَ فِي «الْأَمِّ»<sup>(1)</sup>: لَا يُلْبِي؛ لِأَنَّ لِلطَّوَافِ ذِكْرًا يَخْتَصُّ بِهِ، فَكَانَ الْاِسْتِعْمَالُ بِهِ أَوْلَى.

وُسْتَحَبَّ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ حَالِدٍ الْجُهَنِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جَاءَنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مُرْ أَصْحَابَكَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ شِعَارِ الْحَاجِّ»<sup>(2)</sup> وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً، لَمْ تَرْفَعِ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخَافُ عَلَيْهَا الْاِفْتِتَانُ.

**فَصْلٌ [فِي صِفَةِ التَّلْبِيَةِ]:** وَالتَّلْبِيَةُ أَنْ يَقُولَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ<sup>(3)</sup>، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالتَّعْمَةَ لَكَ<sup>(4)</sup> وَالمَلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

(1) في أ: الجديد.

(2) أخرجه أحمد (192/5)، وابن ماجه (975/2)، كتاب المناسك، باب رفع الصوت بالتلبية (2923).

(3) قال الفراء: معنى لبيك: أنا مقيمٌ على طاعتك، ونصب على المصدر، من ألَبَ بالمكان: إذا أقام به ولزمه. ويُقال: كان حقاً أن يُقال: لبالك، فثنى على التأكيد، أي: إلباباً لك بعد إلباب، وإقامة بعد إقامة.

وقال الخليل: هذا من قولهم: دارُ فلانٍ تلَبُّ داري، أي: تُحاذِيها، أي: أنا مواجهك بما تحبُّ إجابة لك. والياء للتثنية. وقيل: أصله لبب، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث ياءات، فأبدلوا من الأخيرة ياءً، كما قالوا: تظنيتُ، وأصله: تظنثُ. وفيه أربعة معانٍ: أحدها: الإقامة واللزوم، كما قال الفراء. والثاني: المواجهة، أي: اتجاهي وقصدي إليك، كما قال الخليل. والثالث: إخلاصي لك يا رب، من قولهم: حسبُ لِبَابٍ، أي: خالصٌ. والرابع: محبتي لك من قولهم: امرأةٌ لَبَّةٌ: إذا كانت محبةً لولدها عاطفةً عليه.

ومعنى «سعديك»: إسعاداً بعد إسعادٍ، من المساعدة والموافقة على الشيء. النظم. ينظر: الزاهر (197/1).  
والصحيح (لبب)، واللسان (3980).

(4) يُرَوَى بِكسر «إِنَّ» وفتحها، قال ثعلبٌ: الاختيارُ: كسر إن وهو أجودٌ من معنى الفتح؛ لأن الذي يكسر «إِنَّ» يذهب إلى أن الحمد والتعمة لك على كل حال، والذي يفتحها، يذهب إلى أن المعنى: لبيك؛ لأن الحمد لك. أي لبيك لهذا السبب. قال أهل العلم بالعربية: لأنه إذا قال: لبيك، فقد تم كلامُ الملبّي على قوله: لبيك، ومعناه: إني لبيتكُ لا لعلّة، ولا لفعل فعلتُه من الجميل، بل لِحُبِّ الإقامة على طاعتك، لا لسبب، ولا لطلب مجازاة، بل ابتداء إن الحمد والتعمة لك. وإذا فتح صارت «أَنَّ» التي للعلّة، فيكون المعنى: لبيكُ لأجل عطيةٍ أو دفع بليّة، فصارت التلبية في مقابلة شيءٍ، لا مجردة. ومعنى الكسر مجرد؛ لأنه تعالى هو المحمودُ على كل حال، يستحقُّ الحمد لنفسه وذاته. وقول محمد بن الحسن: الكسرُ ثناءٌ: والفتحُ صفةٌ، يعود إلى هذا. ويجوز رفعُ «التعمة» على الابتداء والخبر، وخبر «إِنَّ» محذوفٌ، أي: إن الحمد لك، والتعمة لك.

قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت خبر «إِنَّ» محذوفاً، قال: وعلى هذا فموضعُ «أَنَّ» الخفضُ عند الكسائي بإضمار الخافض، والنصبُ عند الفراء بحذف الخافض.

في تلبية ابن عمر: «والرُغْبَى إليك والعمل» قال ابن السكيت: الرُغْبَى والرغْبَاءُ، كالتمعى والتعماء. وقال غيره: يُقال: رغب رغبةً ورغْبَى، كما يُقال: شكوى. النظم. ينظر: المحكم (304/5) والزاهر (199/1) واللسان (1678).

تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»<sup>(1)</sup> قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنْ زَادَ عَلَى هَذَا، فَلَا بَأْسَ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَزِيدُ فِيهَا: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ، وَالرَّغْبَةُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ»<sup>(2)</sup>.

وَإِذَا رَأَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ قَالَ: لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَالنَّاسُ يُصْرَفُونَ عَنْهُ<sup>(3)</sup>، كَأَنَّهُ أَعْجِبَهُ مَا هُمْ فِيهِ، فَقَالَ: «لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ»<sup>(4)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ إِذَا فَرَعَ مِنَ التَّلْبِيَةِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ شُرْعٍ فِيهِ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَشُرِعَ فِيهِ ذِكْرُ الرَّسُولِ ﷺ؛ كَالْأَذَانِ، ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى، رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَيَسْتَعِيدُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ؛ لِمَا رَوَى خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ، وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا أَحَبَّ»<sup>(5)</sup>.

**فَصَلِّ [فِيمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ]:** وَإِذَا أَحْرَمَ الرَّجُلُ حَرَمَ عَلَيْهِ حَلْقُ الرَّأْسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَخْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: 196]، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ حَلْقُ شَعْرِ سَائِرِ<sup>(6)</sup>

(1) أخرجه مالك (1/331)، كتاب الحج، باب العمل في الإهلال، حديث (28)، والبخاري (3/408)، كتاب الحج، باب التلبية، حديث (1549)، ومسلم (2/841)، كتاب الحج، باب التلبية، وصفتها، ووقتها، حديث (1184/19).

(2) انظر الحديث السابق.

(3) فيه روايتان: فتح الباء وكسر الراء، وضم الباء وفتح الراء، فمن قال: «بصرْفُون» بفتح الباء، فمعناه: ينحونهم عنه، وأسقط المفعول، أو يتقلبون وينصرفون بأنفسهم؛ وذلك لكثرتهم وتراكمهم عليه. ومن قال بالضم، فهو لما لم يُسَمَّ فاعله، أي: يُقْلَبُونَ فيمضون لشأنهم. النظم.

(4) أخرجه الحاكم (1/495)، والبيهقي (7/48) من طريق عكرمة عن ابن عباس وصححه ابن خزيمة حكماً في «التلخيص» (2/240).

(5) أخرجه البيهقي (5/46)، كتاب الحج، باب ما يستحب من القول في أثر التلبية.

(6) مذهب الشافعية: تحريم حلق جميع شعور البدن والرأس، وبه قال الأكثرون. وقال أهل الظاهر: لا فدية في شعر غير الرأس، وعن مالك روايتان كالمذهبيين.

قاله النووي، انظر «المجموع» (7/262).

الْبَدَنِ؛ لِأَنَّهُ حَلَقٌ يُنْتَظَفُ بِهِ، وَيُتَرَفَّهُ<sup>(1)</sup> بِهِ، فَلَمْ يَجْزُ؛ كَحَلَقِ الرَّأْسِ، وَيَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196]، وَلَمَّا رَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامٌ رَأْسِكَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اخْلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ شَاةً»<sup>(2)</sup> وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْلِقَ شَعْرَ الْحَلَالِ؛ لِأَنَّ نَفْعَهُ يَعُودُ إِلَى الْحَلَالِ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ، كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يُعَمِّمَهُ، أَوْ يُطَيِّبَهُ.

**فَصُلِّ:** وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَلِّمَ أَظْفَارَهُ<sup>(3)</sup>؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ يُنَمَى، وَفِي قَطْعِهِ تَرْفِيَةٌ وَتَنْظِيفٌ، فَمَنْعُ الْإِحْرَامِ مِنْهُ، كَحَلَقِ الشَّعْرِ، وَيَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ قِيَاسًا عَلَى الْحَلْقِ.

**فَصُلِّ:** وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَرَّ رَأْسَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمُخْرَمِ الَّذِي حَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ: «لَا تُحَمِّزْ رَأْسَهُ»<sup>(4)</sup>؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا<sup>(5)</sup> وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مُحَرَّمٌ فِي الْإِحْرَامِ، فَتَعَلَّقَتْ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ كَالْحَلْقِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى رَأْسِهِ مِكَتَلًا<sup>(6)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْصَدُ بِهِ السُّتْرُ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ؛ كَمَا لَا يُمْنَعُ الْمُنْحَدْتُ مِنْ حَمَلِ الْمُضْحَفِ فِي عَيْنَةِ الْمَتَاعِ حِينَ لَمْ يُقْصَدِ حَمَلُ الْمُضْحَفِ.

(1) أي: يتنعم، والرفاهية: النعمة، بالفتح، يُقَالُ: هو في رفاهية من العيش، أي: سعة، وفي الحديث: «أنه نهى عن الإفراه» وهو التدهن والترجيل كل يوم، يُقَالُ: رفاهة ورفاهية على فعالية ورفهنية، وقد رفهت الإبل ترفهه - بالفتح - رفهاً وزفوهاً: إذا وردت الماء كل يوم. النظم. ينظر: النهاية (247/2) والصحاح (رفه).

(2) أخرجه البخاري (16/4)، كتاب المحصر، باب قول الله تعالى: ﴿أَوْ صَدَقَةٍ﴾، حديث (1815)، ومسلم (2/861، 862)، كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم، إذا كان به أذى، وجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها، حديث (1201/85).

وقوله: «أو أنسك شاة» أي: اذبح. والنسيكة: الذبيحة. النظم.

(3) هو قطعها، والقلامة: ما يسقط منها. ومنه سمي القلم؛ لأنه يقلم، أي: يُقَطِّعُ. النظم.

هذا مذهب الشافعية: وقال أبو حنيفة: إن قلم أظفار يد أو رجل بكمالها، لزمه فدية كاملة، وإن قلم من كل يد أو رجل أربعة أظفار أو دونه، لزمه صدقة. وبه قال أحمد. وقال مالك: حكم الأظفار حكم الشعر يتعلق الدم بما يميظ الأذى. وقال داود: يجوز للمحرم قلم أظفاره كلها، ولا فدية عليه. قاله النووي «المجموع» (7/263).

(4) أي: لا تُغَطُّوه، والتخمير: التغطية، ومنه الحديث: «ألا خمزته ولو بعور» وسُمِّيَتِ الخمر، لتغطيتها العقل. النظم. ينظر: النهاية (77/2).

(5) تقدم.

(6) هو شبه الزنبيل، يسع خمسة عشر صاعاً، قاله الجوهري. النظم. ينظر: الصحاح (كتل).

وَيَجُوزُ أَنْ يَتْرَكَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى وَضْعِ يَدِهِ عَلَى الرَّأْسِ فِي الْمَسْحِ، فَعَفِيَ عَنْهُ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ الْقَمِيصِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمُحْرَمِ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنُسَ<sup>(1)</sup>، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْخُفَّ، إِلَّا أَلَّا يَجِدَ نَعْلَيْنِ، فَيَقْطَعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ مَا مَسَّهُ وَرْسٌ، أَوْ رَعْفَرَانٌ»<sup>(2)</sup>، وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَخْطُورًا فِي الْإِحْرَامِ، فَتَعَلَّقَتْ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ كَالْحَلْقِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَا يَلْبَسُهُ مِنَ الْخِرْقِ، أَوْ الْجُلُودِ، أَوْ اللَّبُودِ، أَوْ الْوَرَقِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَخِيطًا بِالْإِبْرَةِ أَوْ مُلْصَقًا بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَخِيطِ، وَالْعِبَاءَةِ وَالذَّرَاعَةِ<sup>(3)</sup> كَالْقَمِيصِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْقَمِيصِ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ السَّرَاوِيلِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعْنَى، وَالثُّبَانِ وَالرَّانِ<sup>(4)</sup> كَالسَّرَاوِيلِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى السَّرَاوِيلِ. وَإِنْ شَقَّ الْإِزَارَ، وَجَعَلَ لَهُ ذَيْلَيْنِ، وَشَدَّهُمَا عَلَى سَاقَيْهِ، لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُمَا كَالسَّرَاوِيلِ، وَمَا عَلَى السَّاقَيْنِ كَالْبَابِكَيْنِ<sup>(5)</sup> يَجُوزُ أَنْ يَغْقَدَ عَلَيْهِ إِزَارَهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَضْلَحَةً لَهُ، وَهُوَ أَنْ يُبَتَّتَ عَلَيْهِ، وَلَا يَغْقَدُ الرِّدَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يَغْرَزَ طَرْفَيْهِ فِي إِزَارِهِ، وَإِنْ جَعَلَ لِإِزَارِهِ حُجْرَةً، وَأَدْخَلَ فِيهَا التَّكَّةَ، وَاتَّزَرَ بِهِ، جَازَ، وَإِنْ اتَّزَرَ وَشَدَّ فَوْقَهُ تَكَّةً، جَازَ.

- (1) قال في الصحاح: البُرْنُسُ: قلنسوة طويلة، وكان الثُّبَانُ يلبسونها في صدر الإسلام، وقد تيرنس الرجل: إذا لبسه، كذا ذكره الجوهري. وقال القلعي: هو مثل القباء إلا أن فيه شيئاً يكون على الرأس. النظم.
- وقال الزمخشري: كلُّ ثوبٍ رأسه منه ملتزقٌ ذراعاً كان أو جُبَّةً أو ممطراً فهو بُرْنُسٌ. ينظر: الصحاح (مطر)، وتهذيب اللغة (13/155).
- (2) أخرجه مالك (1/324، 325)، كتاب الحج، باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام، حديث (8)، والبخاري (3/401)، كتاب الحج، باب ما لا يلبس المحرم من الثياب، حديث (1542)، ومسلم (2/834)، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح، وبيان تحريم الطيب عليه، حديث (1/1177).
- (3) مثل القميص، إلا أنها ضيقة الكُمَيْنِ.
- (4) «والثبان»: سروال قصير يبلغ الفخذين.
- (5) «الران»: مثل: الخف، يلبس في القدمين حتى يبلغ الفخذين. النظم.
- (5) هما ساقا السراويل. النظم.

قَالَ فِي «الإِمْلَاءِ»<sup>(1)</sup>: وَإِنْ رَزَّهُ<sup>(2)</sup> أَوْ خَاطَهُ أَوْ شَوَّكَهُ<sup>(3)</sup>، لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْمَخِيطِ.

وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، جَازَ أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ، وَلَا فِذِيَّةَ عَلَيْهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ»<sup>(4)</sup> فَإِنْ لَمْ يَجِدْ رِذَاءً، لَمْ يَلْبَسِ الْقَمِيصَ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَزْتَدِيَ بِهِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَتَزَرَ بِالسَّرَاوِيلِ، فَإِنْ لَبَسَ السَّرَاوِيلَ، ثُمَّ وَجَدَ الْإِزَارَ، لَزِمَهُ خَلْعُهُ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ الْخُفَّيْنِ؛ لِلْخَبْرِ، وَتَجِبُ بِهِ الْفِذِيَّةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْحَلْقِ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ<sup>(5)</sup>، لَبَسَ الْخُفَّيْنِ؛ بَعْدَ أَنْ يَقْطَعَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْكَعْبَيْنِ؛ لِلْخَبْرِ، فَإِنْ لَبَسَ الْخُفَّ مَقْطُوعًا مِنْ أَسْفَلِ الْكَعْبِ مَعَ وُجُودِ الثَّغْلِ، لَمْ يَجُزْ عَلَى الْمَنْصُوصِ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ الْفِذِيَّةُ.

وَمِنْ أَضْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَجُوزُ، وَلَا فِذِيَّةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ كَالثَّغْلِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، وَهَذَا خِلَافُ الْمَنْصُوصِ، وَخِلَافُ السُّنَّةِ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَسْحِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ إِلَّا أَنَّهُ يَتَرَفُّهُ فِي دَفْعِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَالْأَذَى، وَلِأَنَّهُ يَبْطُلُ بِالْخُفِّ الْمَحْرَقِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَمْنَعُ مِنْ لُبْسِهِ. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ الْقُقَّازِينَ<sup>(6)</sup>، وَتَجِبُ بِهِ الْفِذِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ عَلَى قَدْرِ الْعُضْوِ؛ فَأَشْبَهَ الْخُفَّ.

(1) في أ: الأم.

(2) أي: جعل له أزراراً.

(3) «أو شوكه» أي: خله بالشوك. وقد ذكرنا أنه لا يجوز أن يُقال: يتزر ولا اتزر بالتشديد؛ لأن الهمزة لا تدغم في التاء، ولكن يُقال: يَأْتَرُزُ وَأَتَرُزُ، وهو افتعل من الإزار. النظم.

(4) أخرجه البخاري (57/4)، كتاب جزاء الصيد، باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين، حديث (1841)، ومسلم (835/2)، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح، وبيان تحريم الطيب عليه (4/1178).

(5) مذهب الشافعية: أنه يجوز له لبس خفين بشرط قطعهما أسفل من الكعبين، ولا يجوز من غير قطعهما؛ وبه قال مالك، وأبو حنيفة، وداود، والجمهور، وهو مروى عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، وعروة، والنخعي. وقال أحمد: يجوز لبسهما من غير قطع، وروى ذلك عن عطاء، وسعيد بن سالم القداح. قاله النووي. «المجموع» (278/7).

(6) القُقَّازُ بالضم والتشديد: شيءٌ يُلبَسُ في اليدين. النظم.

وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ سِتْرُ الْوَجْهِ<sup>(1)</sup>؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الَّذِي حَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ: «وَلَا تُحَمَّرُوا رَأْسَهُ» فَخَصَّ الرَّأْسَ بِالنِّهْيِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ سِتْرُ الْوَجْهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقَفَّازِينَ وَالنَّقَابِ، وَمَا مَسَّهُ الْوَرَسُ وَالزُّعْفَرَانُ مِنَ الثِّيَابِ، وَلِيَلْبَسْنَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا اخْتَبِرَ مِنَ أَلْوَانِ الثِّيَابِ: مِنْ مُعْضَفٍ، أَوْ حَزْرٍ، أَوْ حُلِيِّ، أَوْ سَرَاوِيلٍ، أَوْ قَمِيصٍ، أَوْ خُفٍّ»<sup>(2)</sup> وَيَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ قِيَاسًا عَلَى الْحَلْقِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَسْتَرَّ مِنْ وَجْهِهَا مَا لَا يُمَكِّنُ سِتْرُ الرَّأْسِ إِلَّا بِسِتْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ سِتْرُ الرَّأْسِ إِلَّا بِسِتْرِهِ، فَعَفِيَ عَنْ سِتْرِهِ، فَإِنْ أَرَادَتْ سِتْرَ وَجْهِهَا عَنِ النَّاسِ، سَدَلَتْ عَلَى وَجْهِهَا<sup>(3)</sup> شَيْئًا لَا يَبَاشِرُ الْوَجْهَ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ الرَّكْبَانُ يَمُرُونَ بِنَا، وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرَمَاتٌ، فَإِذَا حَادَوْنَا، سَدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا<sup>(4)</sup> مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَا»<sup>(5)</sup>، وَلِأَنَّ الْوَجْهَ مِنَ الْمَرْأَةِ كَالرَّأْسِ مِنَ الرَّجُلِ، ثُمَّ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ سِتْرُ الرَّأْسِ مِنَ الشَّمْسِ بِمَا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ فِي الْوَجْهِ [وَالْكَفِّ]<sup>(6)</sup>، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا لُبْسُ الْقَمِيصِ، وَالسَّرَاوِيلِ، وَالْخُفِّ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلِأَنَّ جَمِيعَ بَدَنِهَا عَوْرَةٌ إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ، فَجَازَ لَهَا سِتْرُهُ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ. وَهَلْ يَجُوزُ لَهَا لُبْسُ الْقَفَّازِينَ؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(7)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ عَضْوٌ يَجُوزُ لَهَا سِتْرُهُ بِغَيْرِ الْمَخِيضِ، فَجَازَ لَهَا سِتْرُهُ بِالْمَخِيضِ؛ كَالرَّجُلِ.

- (1) مذهب الشافعية: أنه يجوز للرجل المحرم ستر وجهه، ولا فدية عليه، وبه قال جمهور العلماء. وقال أبو حنيفة، ومالك: لا يجوز كراسه. قاله النووي، ينظر: المجموع (280/7).
- (2) أخرجه البخاري (52/4)، كتاب جزاء الصيد، باب ما ينهى عن الطيب للمحرمة والمحرم، حديث (1838)، وأبو داود (411/2)، كتاب المناسك (الحج)، باب ما يلبس المحرم، حديث (1825).
- (3) أي: أسبلت. يقال: سدل ثوبه يسدله بالضم، أي: أرخاه، وشعر مسدل. النظم.
- (4) الملحفة التي تغطي بها، قال: [البيضا].
- مشى العذارى عليهن الجلابيب . . . . .
- النظم. ينظر: النهاية (283/1) والعين (132/6) وتهذيب اللغة (93/11).
- (5) أخرجه أبو داود (416/2)، كتاب المناسك (الحج)، باب في المحرمة تغطي وجهها، حديث (1833)، وابن ماجه (979/2)، كتاب المناسك، باب المحرمة تسدل الثوب على وجهها، حديث (2935).
- (6) سقط في ط.
- (7) أصحهما عن الجمهور تحريمه، وهو نصه في الأم والإملاء، ويجب به الفدية. والثاني: لا يحرم، ولا فدية. قاله النووي. ينظر: المجموع (276/7).

وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ؛ لِلخَبَرِ، وَلأنَّهُ عَضُو لَيْسَ بِعَوْرَةٍ مِنْهَا، فَتَعَلَّقَ بِهِ حُزْمَةُ الإِحْرَامِ فِي اللُّبْسِ؛ كَالْوَجْهِ.

فَصَلِّ: وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ فِي ثِيَابِهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَلَا تَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ مَا مَسَّهُ وَرَسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ»<sup>(1)</sup> وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ قِيَاساً عَلَى الْحَلْقِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْباً مُبْخِراً بِالطَّيِّبِ، وَلَا ثَوْباً مَصْبُوغاً بِالطَّيِّبِ، وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ قِيَاساً عَلَى مَا مَسَّهُ الْوَرَسُ وَالزَّعْفَرَانُ.

وَإِنْ عَلَّقَ بِخُفِّهِ طَيْبٌ، وَجَبَتْ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأنَّهُ مَلْبُوسٌ، فَهُوَ كَالثَّوْبِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ فِي بَدَنِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَهُ، وَلَا أَنْ يَكْتَحِلَ بِهِ، وَلَا يَسْتَعِطَ بِهِ، وَلَا يَخْتَقِنَ<sup>(2)</sup> بِهِ، فَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ؛ لِأنَّهُ إِذَا وَجَبَ ذَلِكَ فِيمَا يَسْتَعْمَلُهُ بِالثِّيَابِ، فَلَأَنْ يَجِبَ فِيمَا يَسْتَعْمَلُهُ بِبَدَنِهِ أَوْلَى.

وَإِنْ كَانَ الطَّيِّبُ فِي طَعَامٍ، نَظَرْتَ:

فَإِنْ ظَهَرَ ذَلِكَ فِي طَعْمِهِ أَوْ رَائِحَتِهِ، لَمْ يَجُزْ أَكْلُهُ، وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ، وَإِنْ ظَهَرَ ذَلِكَ فِي لَوْنِهِ، وَصَبَغَ بِهِ اللِّسَانَ مِنْ غَيْرِ طَعْمٍ وَلَا رَائِحَةٍ، فَقَدْ قَالَ فِي «المُخْتَصَرِ الأَوْسَطِ مِنَ الْحَجِّ»: لَا يَجُوزُ، وَقَالَ فِي «الأَمِّ» وَ «الإِمْلَاءِ»: يَجُوزُ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: يَجُوزُ قَوْلًا وَاحِدًا، وَتَأَوَّلَ قَوْلُهُ فِي «الأَوْسَطِ» عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ لَهُ رَائِحَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ اللَّوْنَ إِخْدَى صِفَاتِ الطَّيِّبِ، فَمُنِعَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ؛ كَالطَّعْمِ، وَالرَّائِحَةِ.

وَالثَّانِي: يَجُوزُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الطَّيِّبَ بِالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ.

فَصَلِّ [فِي تَغْيِينِ الطَّيِّبِ]: وَالطَّيِّبُ كُلُّ مَا يُتَطَيَّبُ بِهِ، وَيَتَّخَذُ مِنْهُ الطَّيِّبُ؛ كَالْمِسْكِ، وَالكَافُورِ، وَالعَنْبَرِ، وَالصَّنْدَلِ، وَالْوَرْدِ، وَاليَاسَمِينِ، وَالْوَرَسِ، وَالزَّعْفَرَانِ.

(1) تقدم تخريجه من حديث ابن عمر.

(2) الاستعاظ: إدخال الدواء في الأنف. والاحتقان: إدخاله في الدُّبُرِ. النظم.

وَفِي الرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ، وَالْمَرَزَنْجُوشِ، وَاللِّينُوفِرِ، وَالنَّرْجِسِ (1) قَوْلَانِ (2):

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ شَمُّهَا؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُخْرِمِ يَدْخُلُ  
الْبُسْتَانَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَيَسْمُ الرَّيْحَانَ (3)، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَهَا رَائِحَةٌ إِذَا كَانَتْ رَطْبَةً، فَإِذَا جَفَّتْ،  
لَمْ يَكُنْ لَهَا رَائِحَةٌ.

وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلرَّائِحَةِ، فَهُوَ كَالْوَرْدِ وَالرَّعْفَرَانِ.

وَأَمَّا الْبَنْفَسُجُ (4)، فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ بِطَيْبٍ، فَمِنْ أَضْحَابِنَا مَنْ قَالَ: هُوَ

(1) هذه أشجار طيبة الريح: فأما الياسمين: فهو دقيق الأغصان، تضرب خضرته إلى السواد، دقيق الورق، له زهر  
أبيض مستدق.

وأما المزرنجوش يفتح الراء والزاي ويُقال له: المردقوش فهو: الأزاب، وهو بالفارسية: اسم الفأر؛ لأن أذنيه  
تشبه ورقه.

وأما اللينوفر: فشجر ينبت في الماء الراكد، له ورق عارض كبار يعلو فوق الماء فيغطيه، وهو شجر يشم زهره،  
ويتخذ منه الدهن، ومن يابسه الطيب، كالورد الذي منه الثمرة التي يتطيب بها، ولونه أصفر، يفتح زهره إذا  
طلعت الشمس، وإذا غربت انضم. وقد وصفه إبراهيم بن المهدي، فأجاد بقوله: [السريع].

رَأَيْتُ فِي الْبَرْكَةِ لَيْئُونُفِرًا      فَقُلْتُ لِمَ غَيْبَتْ وَسَطَ الْبَرْكِ  
فَقَالَ لِي: غُيِّبَتْ فِي أَدْمَعِي      وَصَادَنِي دَعْوُ الطَّيْبِ بِالشَّرْكِ  
فَقُلْتُ مَا بَالُ اصْفَرَارِ بَدَا      عَلَيْكَ حَتَّى خَلْتُهُ غَيْرَكَ  
فَقَالَ لِي أَلْوَانُ أَهْلِ الْهَوَى      صَفَرَ وَلَوْ ذُقْتَ الْهَوَى غَيْرَكَ

وقال آخر: [السريع].

وَبَرْكَةٌ تَزْهَرُ بِلَيْنُوفِرٍ      وَنَشْرُهُ يُشْبِهُ نَشْرَ الْحَبِيبِ  
نَهَارُهُ يَضْحَكُ عَنِ مُقْلَةٍ      حَتَّى إِذَا الشَّمْسُ دَنَتْ لِلْمَغِيبِ  
أَطْبَقَ جَفْنِيهِ عَلَى عَيْنِهِ      وَغَاصَ فِي الْبَرْكَةِ خَوْفَ الرَّقِيبِ

وفيه لغات: يُقال: لينوفر، ونيوفر بالثون واللام المفتوحتين، ويفتح النون الأخيرة وضمها.

والنرجس: له زهر أصفر، وظاهره أبيض، في وسطه سواد تشبه به العين، وهو شجر ليس بالكبير، ورقه كورق  
البصل، وله عمود في وسطه أجوف مثل: ساق البصل الذي يطلع في رأسها.

(2) الصحيح الجديد: أنها طيب موجهة للفدية. قاله النووي، انظر المجموع (7/240).

(3) قال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (40/2): رواه البيهقي بمعناه بإسناد حسن.

(4) نبات كالحشيش، طيب الريح، له زهر أحمر، يضرب إلى السواد، وهو تعريب «بنفشة» ودهنه يربط الدماغ،  
ويزيل الشوقة. النظم.

طَيْبٌ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ يُسَمُّ رَائِحَتَهُ، وَيَتَّخَذُ مِنْهُ الدُّهْنُ، فَهُوَ كَالْوَرْدِ، وَتَأْوَلُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ عَلَى الْمُرَبِّبِ بِالسُّكَّرِ (1).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ بِطَيْبٍ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلتَّداوِي، وَلَا يَتَّخَذُ مِنْ يَابِسِهِ طَيْبٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ كَالنَّرْجِسِ، وَالرَّيْحَانِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ؛ لِأَنَّهُ يُسَمُّ رَطْبَهُ، وَلَا يَتَّخَذُ مِنْ يَابِسِهِ طَيْبٌ.

وَأَمَّا الْأَنْرُجُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِطَيْبٍ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلْأَكْلِ، فَهُوَ كَالثَّمَّاحِ وَالسَّفْرَجَلِ. وَأَمَّا الْعُضْفُرُ، فَلَيْسَ بِطَيْبٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلْيَلْبَسَنَّ مَا أَخْبِنَنَّ مِنَ الْمُعْضَفَرِ»، وَلِأَنَّهُ يُرَادُ لِلْوَنِ؛ فَهُوَ كَالثَّلِيلِ.

وَالْحِجَاءُ، لَيْسَ بِطَيْبٍ؛ لِمَا رُوِيَ؛ أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ «كُنَّ يَخْتَضِبْنَ بِالْحِجَاءِ وَهِنَّ مُخْرِمَاتٌ» وَلِأَنَّهُ يُرَادُ لِلْوَنِ، فَهُوَ كَالْعُضْفُرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ إِلَّا دِهَانُ الْمُطَيَّبَةِ؛ كَدُهْنِ الْوَرْدِ وَالزَّنْبَقِ، وَدُهْنِ الْبَانَ الْمَنْشُوشِ (2)، وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ يُرَادُ لِلرَّائِحَةِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُطَيَّبِ؛ كَالزَّيْتِ، وَالشَّيْرَجِ، وَالْبَانَ غَيْرَ الْمَنْشُوشِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ؛ لِأَنَّهُ

(1) هو أن يؤخذ زهره، ويترك معه السكر الأبيض، ويدقان معاً، ويترك في وعاء، فيكون دواءً نافعاً. وعمل دهن البنفسج: هو أن يؤخذ زهره ويترك مع اللوز أربعين يوماً، ثم يزال عنه بعدما يبس، وقد صارت رائحته مع اللوز، ثم يدق اللوز ويعصر، فذلك دهن البنفسج. والورد المرطب بالسكر يعمل هكذا سواء، نافع لوجع القلب. قال الأزهرى: الرب: هو الدبس المطبوخ بالنار، والمرطب هو الذي يصب عليه الرطب؛ لتشتد حلاوته، ويرى في القوارير. النظم.

(2) فأما الزنبق فهو: دهن الياسمين، ذكره في الصحاح. وأما دهن البان: فالبان: هو شجر الخلاف، وأصل دهنه من السمسم؛ لأن البان والورد والبنفسج تُفرش تحت السمسم لتكسبه رائحة، فإذا جف ذلك فرش تحته شيء آخر إلى أن تعبق به الرائحة، ثم يعصر السمسم، فهو من السمسم، إلا أن رائحته رائحة هذه الأشجار. ذكره في البيان في باب الزمانه. وأما المنشوش: فهو أن يؤخذ سلبط السمسم، فيحمى في النار، ثم يطرح فيه زهر الخلاف، وهو البان المذكور، ويترك حتى ينضج، ثم يعصر، فهذا هو المنشوش. وقال في تاج المصادر: المنشوش: هو المخلوط. وقال الهروي: وفي كلام الشافعي في صفة الأدهان: البان المنشوش بالطيب، أي: المخلوط، تُشْنَشْتُهُ: إذا خلطته. وقال الرمخشري: النش: والمش: الدوف، من قولهم: زعفران منشوش. وقال في النيذ: «إذا نش فلا تشنه». يقال: الخمر تنهش: إذا أخذت في الغليان. والدوف: أن يبل في الماء، دفت الدواء: بللته بالماء وبغيره، فهو مدوف. النظم.

لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ وَلَا تَزْيِينٌ، وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ فِي شَعْرِ الرَّأْسِ وَاللِّخْيَةِ؛ لِأَنَّهُ يُرْجَلُ الشَّعْرُ وَزَيَّيْهِ، وَتَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ. فَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي رَأْسِهِ وَهُوَ أَضْلَعُ جَارَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَزْيِينٌ. وَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي رَأْسِهِ وَهُوَ مَخْلُوقٌ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ يُحَسِّنُ الشَّعْرَ إِذَا نَبَتَ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَجْلِسَ عِنْدَ الْعَطَارِ<sup>(1)</sup>، وَفِي مَوْضِعٍ يُبَخَّرُ؛ لِأَنَّ فِي الْمَنَعِ مِنْ ذَلِكَ مَشَقَّةٌ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِطِيبٍ مَقْصُودٍ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَقَّى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ قُرْبِيَّةٍ؛ كَالْجُلُوسِ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، وَهِيَ تُجَمَّرُ، فَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ عِنْدَهَا قُرْبِيَّةٌ، فَلَا يُسْتَحَبُّ تَرْكُهَا لِأَمْرِ مَبَاحٍ.

وَلَهُ أَنْ يَخِمَلَ الطِّيبَ فِي خِرْقَةٍ أَوْ قَارُورَةٍ، وَالْمِسْكَ فِي نَافِيحَةٍ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذُوْنَهُ حَائِلًا.

وَإِنْ مَسَّ طِيبًا، فَعَبَقَتْ بِهِ رَائِحَتُهُ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ رَائِحَةٌ عَنِ مُجَاوَرَةٍ، فَلَمْ يَكُنْ لَهَا حُكْمٌ، كَالْمَاءِ إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ بِحَيْفَةٍ بِقُرْبِهِ.

وَالثَّانِي: يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الطِّيبِ هُوَ الرَّائِحَةُ وَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ طِيبٌ، فَأَرَادَ غَسْلَهُ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَلِّيَ غَيْرَهُ غَسْلَهُ، حَتَّى لَا يَبَاشِرَهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ غَسَلَهُ بِنَفْسِهِ، جَازَ؛ لِأَنَّ غَسْلَهُ تَرِكَ لَهُ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ تَحْرِيمٌ، كَمَا لَوْ دَخَلَ دَارَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ. فَإِنْ حَصَلَ عَلَيْهِ طِيبٌ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَتِهِ بِغَيْرِ الْمَاءِ، وَهُوَ مُخْدِتٌ، وَمَعَهُ مِنَ الْمَاءِ مَا لَا يَكْفِي الطِّيبَ وَالْوُضُوءَ، غَسَلَ بِهِ الطِّيبَ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لَهُ بَدَلٌ، وَغَسَلَ الطِّيبَ لَا بَدَلَ لَهُ.

وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ، اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ؛ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ تَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ، وَالطِّيبُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْحَجِّ.

**فَصْلٌ [فِي الرِّوَاكِ لِلْمُحْرِمِ]:** وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ، وَأَنْ يُزَوِّجَ غَيْرَهُ بِالْوَكَالَةِ وَالْوِلَايَةِ

(1) مذهب الشافعية: جواز جلوس المحرم عند العطار، ولا فدية فيه، وبه قال ابن المنذر، قال: وأوجب عطاء فيه الفدية، وكره ذلك مالك. قاله النووي، انظر المجموع (7/296).

الخاصة، فإن تزوج أو زوج، فالنكاح باطل؛ لما روى عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا ينكح المحرم ولا يخطب، ولا ينكح»<sup>(1)</sup> ولأنه عبادة تحرم الطيب، فحرمت النكاح؛ كالعدة.

وهل يجوز للإمام أو الحاكم أن يزوج بولاية الحكم؟ فيه وجهان<sup>(2)</sup>:

أحدهما: لا يجوز؛ كما لا يجوز أن يزوج بالولاية الخاصة.

والثاني: يجوز؛ لأن الولاية العامة أكد؛ والدليل عليه أنه يملك بالولاية العامة أن يزوج المسلمة والكافرة، ولا يملك ذلك بالولاية الخاصة.

ويجوز أن يشهد في النكاح، وقال أبو سعيد الإصطخري: لا يجوز؛ لأنه ركن في العقد، فلم يجز أن يكون محرماً كالولي. والمذهب: أنه يجوز؛ لأن العقد هو الإيجاب والقبول، والشاهد لا صنع له في ذلك.

ويكره له الخطبة؛ لأن النكاح لا يجوز، فكرهت الخطبة له<sup>(3)</sup>.

ويجوز أن يراجع الزوجة في الإحرام؛ لأن الرجعة كاستدامة النكاح؛ بدليل أنه يصح من غير ولي ولا شهود، ويصح من العبد بغير إذن المولى، فلم يمنع الإحرام منه، كالبقاء على العقد.

**فصل [في حزمة الجماع]:** وينحرم عليه الوطء في الفرج؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 197]، قال ابن عباس: الرفث:

(1) أخرجه مالك (348/1)، كتاب الحج، باب نكاح المحرم، حديث (70)، ومسلم (1030/2)، كتاب النكاح،

باب تحريم نكاح المحرم، وكراهية خطبته، حديث (1409/41).

(2) أحدهما: لا يجوز، وذكر الماوردي وجهاً ثالثاً: أنه يجوز للإمام دون القاضي، وحكاه أيضاً القاضي أبو الطيب، والدارمي، وآخرون.

قاله النووي في المجموع (297/7).

(3) مذهب الشافعية: أنه لا يصح تزوج المحرم، ولا تزويجه، وبه قال جماهير العلماء من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم. وهو مذهب عمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي، وزيد بن ثابت، وابن عمر، وابن عباس، وسعيد بن المسيب، وسليمان بن بشارة، والزهري، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وداود وغيرهم. وقال الحكم، والثوري، وأبو حنيفة: يجوز أن يتزوج ويتزوج.

قاله النووي، انظر المجموع (302/7).

الْجَمَاعُ<sup>(1)</sup>، وَتَجِبُ بِهِ الْكُفَّارَةُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا فِيهِ الْكُفَّارَةَ، وَلِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَتْ الْكُفَّارَةُ فِي الْحَلْقِ، فَلِأَنَّ تَجِبَ فِي الْجَمَاعِ أَوْلَى.

**فَصَلِّ [فِي حُرْمَةِ الْمُبَاشَرَةِ]:** وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُرِّمَ عَلَيْهِ النَّكَّاحُ، فَلِأَنَّ تَحْرُمَ الْمُبَاشَرَةَ وَهِيَ أَدْعَى إِلَى الْوَطْءِ، أَوْلَى، وَتَجِبُ بِهِ الْكُفَّارَةُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَبَّلَ امْرَأَةً، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَلْيَهْرِقْ<sup>(2)</sup> دَمًا»، وَلِأَنَّهُ فَعَلَ مُحْرَمٌ فِي الْإِحْرَامِ، فَوَجَبَتْ بِهِ الْكُفَّارَةُ؛ كَالْجَمَاعِ.

**فَصَلِّ [فِي حُرْمَةِ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرِمِ]:** وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الصَّيْدُ الْمَأْكُولُ مِنَ الْوَحْشِ وَالطَّيْرِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: 96]. فَإِنْ أَخْذَهُ، لَمْ يَمْلِكْهُ بِالْأَخْذِ؛ لِأَنَّ مَا مُنِعَ أَخْذُهُ لِحَقِّ الْغَيْرِ، لَمْ يَمْلِكْهُ بِالْأَخْذِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ، كَمَا لَوْ غَضَبَ مَالٌ غَيْرِهِ. وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ لِأَدَمِيِّ، وَجِبَ رُدُّهُ إِلَى مَالِكِهِ. وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُبَاحِ، وَجِبَ إِزْسَالُهُ فِي مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ عَلَى مَنْ يَأْخُذُهُ؛ لِأَنَّ مَا حُرِّمَ أَخْذُهُ لِحَقِّ الْغَيْرِ إِذَا أَخْذَهُ، وَجِبَ رُدُّهُ إِلَى مَالِكِهِ؛ كَالْمَغْضُوبِ.

فَإِنْ هَلَكَ عِنْدَهُ، وَجِبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ أَخْذَهُ لِحَقِّ الْغَيْرِ، فَضَمِنَهُ بِالْبَدْلِ؛ كَمَا لِيَ الْأَدَمِيِّ.

فَإِنْ خَلَصَ صَيْدًا مِنْ فَمٍ سَبِعَ قَدَاوَاهُ فَمَاتَ فِي يَدِهِ، لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ الصَّلَاحَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رَجِمَهُ اللَّهُ: وَلَوْ قِيلَ: يَضْمَنُ لِأَنَّهُ تَلَفَ فِي يَدِهِ، كَانَ مُحْتَمَلًا. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ قَتْلُهُ، فَإِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا، وَجِبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ<sup>(3)</sup>؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: 95]، فَإِنْ قَتَلَهُ خَطَأً، وَجِبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّ مَا ضَمِنَ عَمْدُهُ بِالْمَالِ ضَمِنَ خَطْوُهُ، كَمَا لِيَ الْأَدَمِيِّ، وَلِأَنَّهُ كُفَّارَةٌ تَجِبُ بِالْقَتْلِ، فَاسْتَوَى فِيهَا الْخَطَأُ وَالْعَمْدُ، كَكُفَّارَةِ الْقَتْلِ.

(1) أخرجه الطبري في «تفسيره» (4/ 129، 130)، وأبو يعلى (5/ 99)، رقم (2709).

(2) أراق، وهراق: تبدل الهاء من الهمزة، ويجوز إمكان الهاء، وفتحها. النظم.

(3) الجزاء: قضاء الحق، قال الله تعالى: «يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئاً» أي لا تقضي. والمتجازي:

المتقاضي؛ كأنه يقضي ما وجب عليه من إغلاف الصيد. النظم. ينظر: الصحاح (جزى).

فَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ مَمْلُوكًا لِأَدَمِيٍّ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ وَالْقِيَمَةُ، وَقَالَ الْمُزَنِّيُّ: لَا يَجِبُ الْجَزَاءُ فِي الصَّيْدِ الْمَمْلُوكِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِجَابِ بَدَلَيْنِ عَنِ مُتْلَفٍ وَاحِدٍ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنَّهُ كَفَّارَةٌ تَجِبُ بِالْقَتْلِ، فَوَجِبَتْ بِقَتْلِ الْمَمْلُوكِ.؛ كَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ جِزْحُهُ؛ لِأَنَّ مَا مُنِعَ مِنْ إِتْلَافِهِ لِحَقِّ الْغَيْرِ، مُنِعَ مِنْ إِتْلَافِ أَجْزَائِهِ؛ كَالْأَدَمِيِّ.

وَإِنْ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْهُ، ضَمِنَهُ بِالْجِزَاءِ؛ لِأَنَّ مَا ضَمِنَ جَمِيعُهُ بِالْبَدَلِ، ضَمِنَ أَجْزَاؤُهُ؛ كَالْأَدَمِيِّ.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَنْفِيرُ الصَّيْدِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي مَكَّةَ: «لَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا»<sup>(1)</sup> وَإِذَا حُرِّمَ ذَلِكَ فِي صَيْدِ الْحَرَمِ، وَجَبَ أَنْ يَحْرُمَ فِي الْإِحْرَامِ. فَإِنْ نَفَرَهُ، فَوَقَعَ فِي بَيْتِ فَهْلِكَ، أَوْ نَهَشْتَهُ حَيَّةً، أَوْ أَكَلَهُ سَبْعَ، وَجَبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ دَارَ التَّدْوَةِ<sup>(2)</sup>، فَعَلَّقَ رِدَاءَهُ، فَوَقَعَ عَلَيْهِ طَيْرٌ فَخَافَ أَنْ يُنَجِّسَهُ، فَطَيْرَهُ فَنَهَشْتَهُ حَيَّةً<sup>(3)</sup> فَقَالَ: طَيْرٌ طَرَدْتُهُ حَتَّى نَهَشْتَهُ الْحَيَّةَ، فَسَأَلَ مَنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَحْكُمُوا عَلَيْهِ، فَحَكَمُوا عَلَيْهِ بِشَاةٍ<sup>(4)</sup>، وَلِأَنَّهُ هَلَكَ بِسَبَبِ مَنْ جِهَتْهُ؛ فَأَشْبَهَ إِذَا حَفَرَ لَهُ بَيْتًا، أَوْ نَصَبَ لَهُ أُخْبُولَةً، فَهَلَكَ بِهَا.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُعِينَ عَلَى قَتْلِهِ بِدَلَالَةٍ، أَوْ إِعَارَةَ آلَةٍ؛ لِأَنَّ مَا حُرِّمَ قَتْلُهُ حُرِّمَتِ الْإِعَانَةُ عَلَى قَتْلِهِ؛ كَالْأَدَمِيِّ.

وَإِنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ بِدَلَالَةٍ أَوْ إِعَارَةَ آلَةٍ، فَقَتِلَ، لَمْ يَلْزَمُهُ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَلْزَمُهُ حِفْظُهُ، لَا يَضْمَنُهُ بِالْدَلَالَةِ عَلَى إِتْلَافِهِ؛ كَمَا لِ الْغَيْرِ.

(1) أخرجه البخاري (46، 47)، كتاب جزاء الصيد، باب لا يحل القتال بمكة، حديث (1834)، ومسلم (2/986، 987)، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيداتها وحلالها وشجرها ولقطنها إلا لمنشرة على الدوام، حديث (445/1353).

(2) سميت بذلك لأنهم كانوا يندون بها، أي: يجتمعون للمشاورة، وهي كالندي: مجلس القوم ومتحدثهم. النظم.

(3) يُقَالُ: نَهَسَ اللَّحْمَ - بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ -: إِذَا أَخَذَهُ بِمَقْدَمِ الْأَسْنَانِ، يُقَالُ: نَهَسْتُ اللَّحْمَ، وَانْتَهَشْتُهُ. وَنَهَسَ الْحَيَّةَ أَيْضًا: نَهَشَتْهُ. قَالَ الرَّاجِزُ: [الرجز].

وذاوات قرنين طحون الضرس تنهس لو تمكنت من نهس

ونَهَشْتُهُ الْحَيَّةَ - بِالسَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ - أَيْضًا: لَسَعْتُهُ. النظم. ينظر: اللسان (4559)، والعين (3/402).

(4) أخرجه الشافعي (1/332، 333)، كتاب الحج، باب فيما يباح للمحرم وما يحرم، حديث (861).

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُ مَا صِيدَ لَهُ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الصَّيْدُ حَلَالٌ لَكُمْ مَا لَمْ تَصِيدُوا، أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ»<sup>(1)</sup>.

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُ مَا أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ بِدَلَالَةٍ أَوْ إِعَارَةِ آلَةٍ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ<sup>(2)</sup> قَالَ: كَانَ أَبُو قَتَادَةَ فِي قَوْمٍ مُحْرِمِينَ، وَهُوَ حَلَالٌ، فَأَبْصَرَ حِمَارًا وَخَيْسًا، فَأَخْتَلَسَ مِنْ بَعْضِهِمْ سَوَاطِئًا<sup>(3)</sup>، فَضْرَبَهُ حَتَّى صَرَغَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ وَأَكَلَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْكُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَلَمْ يَرِ بِأَكْلِهِ بَأْسًا<sup>(4)</sup>. فَإِنْ أَكَلَ مَا صِيدَ لَهُ، أَوْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مُحْرَمًا بِحُكْمِ الْإِحْرَامِ، فَوَجَبَتْ فِيهِ الْكَفَّارَةُ؛ كَقَتْلِ الصَّيْدِ. وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَامٍ وَلَا بِإِيلٍ إِلَى الثَّمَاءِ، فَلَا يُضْمَنُ بِالْجَزَاءِ، كَالشَّجَرِ الْيَابِسِ، وَالْبَيْضِ الْمَذِيرِ.

فَإِنْ ذَبَحَ صَيْدًا، حَرَّمَ عَلَيْهِ أَكْلَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا صِيدَ لَهُ أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ، فَلَا يَحْرُمُ مَا ذَبَحَهُ أَوْلَى.

وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الْجَدِيدِ»: يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ مَا حَرَّمَ عَلَى الذَّابِحِ أَكْلَهُ حَرَّمَ عَلَى غَيْرِهِ كَذَبِيحَةٍ الْمَجُوسِيِّ.

وَقَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: لَا يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ مَنْ حَلَّ بِذَكَاتِهِ غَيْرُ الصَّيْدِ؛ حَلَّ بِذَكَاتِهِ الصَّيْدَ، كَالْحَلَالِ.

(1) أخرجه أبو داود (428/2)، كتاب المناسك (الحج)، باب لحم الصيد للمحرم، حديث (1851)، والترمذي (3/203، 204)، كتاب الحج، باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم، حديث (846).

(2) عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري أبو إبراهيم. عن أبيه. وعنه عبد العزيز بن رفيع. وثقه النسائي. قال ابن حبان. مات سنة خمس وتسعين. ينظر: ترجمته في الخلاصة (3733/88/2).

(3) يقال: خلست الشيء واختلست وتخلست: إذا استلبته. والتخالس: التسالب، والاسم: الخلسة. النظم. ينظر: الصحاح (خلس).

(4) أخرجه البخاري (98/6)، كتاب الجهاد، باب ما قيل في الرماح، حديث (2914)، ومسلم (852/2)، كتاب الحج، باب تحريم الصيد للمحرم، حديث (1196/57).

فَإِنْ أَكَلَ مَا ذَبَحَهُ، لَمْ يَضْمَنْ بِالْأَكْلِ؛ لِأَنَّ مَا ضَمَّنَهُ بِالْقَتْلِ لَمْ يَضْمَنْهُ بِالْأَكْلِ؛ كَشَاةِ الْغَيْرِ.  
وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ الصَّيْدَ، أَوْ يَتَّهَبَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ  
جَثَامَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحَشٍ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ  
عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ»<sup>(1)</sup> وَلِأَنَّهُ سَبَبٌ يَتَمَلَّكُ<sup>(2)</sup> بِهِ الصَّيْدَ، فَلَمْ يَمْلِكْ بِهِ مَعَ الْإِحْرَامِ؛ كَالْأَضْطِیَادِ.

فَإِنْ مَاتَ مَنْ يَرْتُهُ، وَلَهُ صَيْدٌ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَرْتُهُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِلْمِلْكِ فَلَا يَمْلِكُ بِهِ الصَّيْدَ؛ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَرْتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ بِغَيْرِ قَضَائِهِ، وَيَمْلِكُ بِهِ الصَّيْبِيُّ وَالْمَجْنُونُ، فَجَازَ أَنْ  
يَمْلِكَ بِهِ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ.

وَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ صَيْدٌ، فَأَحْرَمَ، فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ فَلَا يَزُولُ بِالْإِحْرَامِ، كَمِلْكِ الْبُضْعِ.

وَالثَّانِي: يَزُولُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى لَا يُرَادُ لِلْبَقَاءِ يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ ابْتِدَاؤُهُ، فَحَرُمَتْ  
اسْتِدَامَتُهُ؛ كَلَيْسِ الْمَخِيطِ.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَزُولُ مِلْكُهُ، جَازَ لَهُ بَيْعُهُ وَهَبَتُهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ قَتْلُهُ، فَإِنْ قَتَلَهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ  
الْجَزَاءُ<sup>(4)</sup>؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ كَفَّارَةٌ تَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى، فَجَازَ أَنْ تَجِبَ عَلَى مَالِكِهِ؛ كَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ.

(1) أخرجه البخاري (31/4)، كتاب جزاء الصيد، باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً لم يقبل، حديث (1825)،  
ومسلم (850/2)، كتاب الحج، باب تحريم الصيد للمحرم، حديث (1193/50).

(2) إنما قال: يتملك، ولم يقل: يملك ليحترز عن الإرث، فإنه يملك به على أحد الوجهين؛ لأنه سبب يملك به  
الصيد.

قاله النووي. المجموع (325/7).

(3) الأصح من القولين: أنه يزول ممن صححه القاضي أبو الطيب في تعليقه، وفي المجرد، والعبدي، والرافعي  
وغيرهم، وخالفهم الجرجاني، فقال في كتابه التحرير: الأصح: لا يزول ملكه، والمشهور تصحيح زوال ملكه.

قاله النووي. انظر المجموع (330/7).

(4) مذهب الشافعية وبه قال العلماء كافة إلا المزني وداود فقالا: هو حلال، ولا جزاء فيه.

قاله النووي، انظر المجموع (339/7).

وَإِنْ قُلْنَا: يَزُولُ مِلْكُهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِزْسَالُهُ، فَإِنْ لَمْ يُزْسَلْهُ حَتَّى مَاتَ، ضَمِنَهُ بِالْجَزَاءِ، وَإِنْ لَمْ يُزْسَلْهُ حَتَّى تَحَلَّلَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(1)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَعُودُ إِلَى مِلْكِهِ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ فَرَضُ الْإِزْسَالِ؛ لِأَنَّ عَلَّةَ زَوَالِ الْمِلْكِ هُوَ الْإِحْرَامُ، وَقَدْ زَالَ، فَعَادَ الْمِلْكُ، كَالْعَصِيرِ إِذَا صَارَ خَمْرًا، ثُمَّ صَارَ خَلًّا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَى مِلْكِهِ، وَيَلْزَمُهُ إِزْسَالُهُ؛ لِأَنَّ يَدَهُ مُتَعَدِّيَةٌ، فَوَجِبَ أَنْ يُزِيلَهَا.

فَصَلِّ [فِي الصَّيْدِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ]: وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ غَيْرَ مَأْكُولٍ، نَظَرْتَ:

فَإِنْ كَانَ مُتَوَلِّدًا مِمَّا يُؤْكَلُ وَمِمَّا لَا يُؤْكَلُ؛ كَالسَّبْعِ الْمُتَوَلِّدِ بَيْنَ الذَّنْبِ وَالصَّبْعِ، وَالْحِمَارِ الْمُتَوَلِّدِ بَيْنَ حِمَارِ الْوَحْشِ وَحِمَارِ الْأَهْلِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا يُؤْكَلُ فِي تَحْرِيمِ صَيْدِهِ، وَوَجُوبِ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ جِهَةٌ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، فَغَلَبَ التَّحْرِيمُ؛ كَمَا غَلَبَ جِهَةُ التَّحْرِيمِ فِي أَكْلِهِ.

وَإِنْ كَانَ حَيَوَانًا لَا يُؤْكَلُ، وَلَا هُوَ مُتَوَلِّدٌ مِمَّا يُؤْكَلُ - فَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ فِيهِ وَاحِدٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾ [المائدة: 96]، فَحَرَّمَ مِنَ الصَّيْدِ مَا يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يُؤْكَلُ.

وَهَلْ يُكْرَهُ قَتْلُهُ، أَوْ لَا يُكْرَهُ؟ يُنظَرُ فِيهِ:

فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَضُرُّ، وَلَا يَنْفَعُ؛ كَالذَّنْبِ، وَالْأَسَدِ، وَالْحَيَّةِ، وَالْعَقْرَبِ، وَالْفَأْرَةَ، وَالْجِدَادَةَ، وَالْعُرَابِ، وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْبَبْؤَ<sup>(2)</sup>، وَالْبُزْعُوثَ، وَالْقَمْلَ، وَالْجِرْجِسَ<sup>(3)</sup>، وَالزُّنْبُورَ - فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْتُلَهُ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ ضَرَرَهُ عَنِ نَفْسِهِ، وَعَنْ غَيْرِهِ.

(1) أصحهما: يلزمه، وهو المنصوص، وانفقوا على تصحيحه.

والثاني: لا يلزمه؛ وهو قول أبي إسحاق المروزي. قاله النووي، انظر المجموع (7/330).

(2) بكسر الحاء مقصورة مهموزة.

والببؤ: جمع بقة، وهي البعوضة. النظم.

(3) الجرجس: لغة في القرقرس، وهو البعوض الصغار. قال الشاعر: [الطويل].

لبعض بنجد لم يبتن نواطراً لزوع ولم يدرج عليهن قرقس

النظم. ينظر: اللسان (586).

وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ وَيُسْتَصْرُ بِهِ؛ كَالْفَهْدِ، وَالْبَازِي، فَلَا يُسْتَحَبُّ قَتْلُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَنْفَعَةِ، وَلَا يُكْرَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَضَرَّةِ.

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ؛ كَالْحَنَافِسِ، وَالْجِعْلَانِ، وَبَنَاتِ وَزْدَانَ، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ قَتْلُهُ وَلَا يَحْرُمُ.

**فَصَلِّ [فِي بَيْضِ الصَّيْدِ]:** وَمَا حَرَّمَ عَلَى الْمُحْرِمِ مِنَ الصَّيْدِ، حَرَّمَ عَلَيْهِ بَيْضَهُ، وَإِذَا كَسَرَهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَقَالَ الْمُزَنِّيُّ: لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا رُوحَ فِيهِ؛ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فِي بَيْضِ النَّعَامَةِ يُصَيِّهُ الْمُحْرِمُ ثَمَنَهُ<sup>(1)</sup>، وَلِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ الصَّيْدِ يُخْلَقُ مِنْهُ مِثْلُهُ، فَضُمِنَ بِالْجَزَاءِ؛ كَالْفَرَخِ.

وَإِنْ كَسَرَ بَيْضاً، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَكْلُهُ، وَهَلْ يَحِلُّ لِغَيْرِهِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ، كَالصَّيْدِ، وَقَالَ شَيْخُنَا الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ: فِي تَحْرِيمِهِ عَلَى غَيْرِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا رُوحَ فِيهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكَاةٍ، وَإِنْ كَسَرَ بَيْضاً مَذْرَأً<sup>(2)</sup>، لَمْ يَضْمَنْهُ مِنْ غَيْرِ النَّعَامَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهُ، وَيَضْمَنْهُ مِنَ النَّعَامَةِ؛ لِأَنَّ لِقْشِرَ بَيْضِ النَّعَامَةِ قِيَمَةً.

**فَصَلِّ [فِي أُمُورٍ مَغْفُوقٍ عَنْهَا]:** وَإِنْ اخْتَجَّ الْمُحْرِمُ إِلَى اللَّبْسِ، لِحَرِّ شَدِيدٍ، أَوْ بَرْدِ شَدِيدٍ، أَوْ اخْتَجَّ إِلَى الطَّيِّبِ، لِمَرَضٍ، أَوْ إِلَى حَلْقِ الرَّأْسِ، لِلأَذَى، أَوْ إِلَى شَدِّ رَأْسِهِ بِعَصَابَةٍ لِجِرَاحَةٍ عَلَيْهِ، أَوْ إِلَى ذَبْحِ الصَّيْدِ لِلْمَجَاعَةِ<sup>(3)</sup>، لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ، وَتَجِبَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أذى مِنْ رَأْسِهِ ففِذِيَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾<sup>(4)</sup> [البقرة: 196]، وَلِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ<sup>(5)</sup>، فَتَبَّتِ الْحَلْقُ بِالنُّصِّ، وَقَسْنَا مَا سِوَاهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ.

- (1) أخرجه ابن ماجه (2/1031)، كتاب المناسك، باب جزاء الصيد يصيبه المحرم، حديث (3086).
  - (2) هو الفاسد، مذرت البيضة: فسدت، وأمذرتها الدجاجة، ومذرت معدته، أي: فسدت. النظم. ينظر: الصحاح (مذر).
  - (3) المجاعة: الجوع ضد الشبع، يقال: جاع يجوع جوعاً ومجاعةً، وعام مجاعةً ومجوعاً، بسكون الجيم. النظم. ينظر: الصحاح (جوع).
  - (4) الفدية والفدى والفداء: كله بمعنى واحد. يقال: فداه وفاداه: إذا أعطى فداءه، فأنقذه وفداه بنفسه. والفداء: إذا كسر أوله، يمد ويقصر، فإذا فتح، فهو مقصور.
  - (5) والنسك: لا يحمل ههنا إلا على الذبيحة. النظم.
- (5) تقدم.

وَأِنْ نَبَتَ فِي عَيْنِهِ شَعْرَةٌ، فَقَلَعَهَا، أَوْ نَزَلَ شَعْرُ الرَّأْسِ إِلَى عَيْنِهِ فَعَطَّأَهَا، فَقَطَعَ مَا عَطَّى الْعَيْنَ، أَوْ انْكَسَرَ شَيْءٌ مِنْ ظُفْرِهِ، فَقَطَعَ مَا انْكَسَرَ مِنْهُ، أَوْ صَالَ عَلَيْهِ صَيْدٌ<sup>(1)</sup>، فَقَتَلَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ، جَارًا، وَلَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْمَنْعُ أَلْجَأُهُ إِلَى إِتْلَافِهِ<sup>(2)</sup>، وَيُخَالِفُ إِذَا آذَاهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ، فَحَلَقَ الشَّعْرَ؛ لِأَنَّ الْأَذَى لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ الشَّعْرِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْمَنْعُ، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ غَيْرِهِ. وَإِنْ افْتَرَشَ الْجَرَادُ فِي طَرِيقِهِ فَقَتَلَهُ، فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ، فَأَشْبَهَ إِذَا قَتَلَهُ لِلْمَجَاعَةِ.

وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْجَرَادَ أَلْجَأَهُ إِلَى قَتْلِهِ، فَأَشْبَهَ إِذَا صَالَ عَلَيْهِ الصَّيْدُ، فَقَتَلَهُ لِلدَّفْعِ<sup>(4)</sup>.

وَإِنْ بَاضَ صَيْدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَتَلَهُ، فَلَمْ يَحْضَنْهُ<sup>(5)</sup> الصَّيْدُ فَقَدْ حَكَى الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى ذَلِكَ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَضْمَنَ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ بِاخْتِيَارِهِ، فَحَصَلَ فِيهِ قَوْلَانِ، كَالْجَرَادِ.

وَإِنْ كَشَطَ مِنْ بَدَنِهِ جِلْدًا<sup>(6)</sup> وَعَلَيْهِ شَعْرٌ، أَوْ قَطَعَ كَفَّهُ وَفِيهِ أَظْفَارٌ، لَمْ تَلْزَمْهُ فِدْيَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَحَلِّهِ، فَسَقَطَ حُكْمُهُ تَبَعًا لِمَحَلِّهِ؛ كَالْأَطْرَافِ مَعَ النَّفْسِ فِي قَتْلِ الْأَدْمِيِّ.

**فَصْلٌ [إِذَا فَعَلَ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَاسِيًا]:** وَإِنْ لَبَسَ، أَوْ تَطَيَّبَ، أَوْ دَهَنَ رَأْسَهُ، أَوْ لِحْيَتَهُ

(1) أي: وثب. والفحلان يتصاولان، أي: يتواثبان، وصال العير: إذا حمل على العانة، وسيذكر في موضعه إن شاء الله تعالى. النظم.

(2) أي: اضطره، ولم يجد مانعاً يمنعُه عنه، وألجأته إلى الشيء: اضطرته إليه، والتلجئة: الإكراه، والتلجئة في البيع: إزالة الملك؛ لخوف الضرر. النظم.

(3) حكى النووي في هذه المسألة طريقتين: أصحهما وهو المشهور، وبه قطع المصنف، والجمهور في وجوب ضمانه قولان، وحكاها جماعة وجهين ذكر المصنف دليلهما.

والثاني: القطع بأن لا ضمان، حكاها الرافعي.

والأصح من القولين عند الأكثرين: لا ضمان.

قاله النووي، انظر المجموع (360/7).

(4) مذهب الشافعية: أن المحرم إذا قتل صيداً صال عليه، فلا ضمان عليه. وقال أبو حنيفة: يلزمه الضمان. قاله النووي، انظر المجموع (361/7).

(5) يُقَالُ: حَضَنَ الطَّائِرُ بِيضَهُ يَحْضُنُهُ بِضْمِ الضَّادِ إِذَا ضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ تَحْتَ جَنَاحِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ. وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْحَضَنِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْكَشْحِ إِلَى الْإِبْطِ. النظم. ينظر: اللسان (911)، والمحكم (91/3)، والعين (105/3).

(6) أي: نزعه، يُقَالُ: كَشَطْتُ جِلْدَ الْبَعِيرِ، وَلَا يُقَالُ: سَلَخْتُهُ. النظم.

جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ، أَوْ نَاسِيًا لِلِإِحْرَامِ، لَمْ تَلْزَمُهُ الْفِدْيَةُ<sup>(1)</sup>؛ لِمَا رَوَى أَبُو يَعْلَى بْنُ أُمِيَّةَ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ بِالْجِعْرَانَةِ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ<sup>(2)</sup>، وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحَيْتِهِ وَرَأْسُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ، وَأَنَا كَمَا تَرَى، فَقَالَ: «اغْسِلْ عَنْكَ الصُّفْرَةَ، وَأَنْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَمَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ، فَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ»<sup>(3)</sup> وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْفِدْيَةِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْجَاهِلَ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ. فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فِي الْجَاهِلِ، ثَبَتَ فِي النَّاسِيِ؛ لِأَنَّ النَّاسِيَّ يَفْعَلُ وَهُوَ يَجْهَلُ تَحْرِيمَهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ ذَكَرَ مَا فَعَلَهُ نَاسِيًا، أَوْ عَلِمَ مَا فَعَلَهُ جَاهِلًا. نَزَعَ اللَّبَاسَ، وَأَزَالَ الطَّيْبَ؛ لِحَدِيثِ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِزَالَةِ الطَّيْبِ، لَمْ تَلْزَمُهُ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى تَرْكِهِ، فَلَمْ تَلْزَمُهُ فِدْيَةٌ؛ كَمَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى التَّطْيِيبِ. وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى إِزَالَتِهِ، وَاسْتَدَامَ، لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ<sup>(4)</sup>؛ لِأَنَّهُ تَطَيَّبَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، فَأَشْبَهَ إِذَا ابْتَدَأَ بِهِ وَهُوَ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ. وَإِنْ مَسَّ طِيبًا، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَابِسٌ، وَكَانَ رَطْبًا، فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(5)</sup>:

أَحَدُهُمَا: تَلْزَمُهُ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَسَّ الطَّيْبِ.

وَالثَّانِي: لَا تَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ جَهْلٌ تَحْرِيمَهُ؛ فَأَشْبَهَ إِذَا جَهَلَ تَحْرِيمَ الطَّيْبِ فِي الإِحْرَامِ، فَإِنْ حَلَقَ الشَّعْرَ، أَوْ قَلَّمَ الظُّفْرَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ؛ فَالْمَنْصُوصُ: أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَلَفَ، فَاسْتَوَى فِي ضَمَانِهِ الْعَمْدُ وَالسَّهُوُ؛ كإِتْلَافِ مَالِ الْآدَمِيِّ.

وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرَ مُخَرَّجٌ: أَنَّهُ لَا تَجِبُ؛ لِأَنَّهُ تَرَفُّهُ وَزَيْتُهُ، فَاخْتَلَفَ فِي فِدْيَتِهِ السَّهُوُ وَالْعَمْدُ؛ كَالطَّيْبِ.

وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّ ضَمَانَهُ ضَمَانُ الْمَالِ، فَاسْتَوَى فِيهِ السَّهُوُ وَالْعَمْدُ، وَالْعِلْمُ وَالْجَهْلُ؛ كَضَمَانِ مَالِ الْآدَمِيِّينَ.

(1) مذهب الشافعية: أنه إذا لبس أو تطيب ناسياً لإحرامه، أو جاهلاً بتحريمه، فلا فدية؛ وبه قال عطاء، والثوري، وإسحاق، وداود. وقال مالك، وأبو حنيفة، والمزني، وأحمد في أصح الروايتين عنه: عليه الفدية، وقاسوه على قتل الصيد.

قاله النووي، انظر المجموع (365/7).

(2) الجبة التي تلبس في العرف: أن تظاهر بين ثوبين، ويجعل بينهما حشو من قطن أو غيره. انظر.

(3) أخرجه البخاري (9/9)، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي، وأول ما نزل، حديث (4985)، ومسلم

(837/2)، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، بحديث (1180/8).

(4) الفدية ههنا: البدل، وفي غير هذا: الاستنقاذ. انظر.

(5) الجديد: لا فدية، والقديم: وجوبها.

قاله النووي، انظر المجموع (363/7).

وَأِنْ أَحْرَمَ، ثُمَّ جُنَّ وَقَتَلَ صَيْدًا، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ قَتْلِ الصَّيْدِ تَعَبُدٌ، وَالْمَجْتُونُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّعَبُدِ، فَلَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ نَقَلَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ إِلَى النَّاسِي، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَأِنْ جَامَعَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الْجَدِيدِ»: لَا يَفْسُدُ حَجُّهُ وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكُفَّارَةُ، فَاخْتَلَفَ فِي الْوَطْءِ فِيهَا الْعَمْدُ وَالسَّهْوُ، كَالصَّوْمِ.

وَقَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: يَفْسُدُ حَجُّهُ، وَتَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَتَعَلَّقُ بِهِ قِضَاءُ الْحَجِّ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْعَمْدُ وَالسَّهْوُ؛ كَالْفَوَاتِ.

وَأِنْ حَلَقَ رَجُلٌ رَأْسَهُ، فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ أزالَ شَعْرَهُ بِسَبَبٍ لَا عُذْرَ لَهُ فِيهِ، فَأَشْبَهَ إِذَا حَلَقَهُ بِنَفْسِهِ؛ وَإِنْ حَلَقَهُ وَهُوَ نَائِمٌ أَوْ مُكْرَهُ، وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ، وَعَلَى مَنْ تَجِبُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: تَجِبُ عَلَى الْحَالِقِ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ، فَإِذَا أَتْلَفَهُ غَيْرُهُ، وَجَبَ الضَّمَانُ عَلَى مَنْ أَتْلَفَهُ؛ كَالْوَدِيعَةِ؛ إِذَا أَتْلَفَهَا غَاصِبٌ.

وَالثَّانِي: تَجِبُ عَلَى الْمَخْلُوقِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَرَفَّهَ بِالْحَلْقِ؛ فَكَانَتْ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِ.

فَإِذَا قُلْنَا: تَجِبُ الْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ، فَلِلْمَخْلُوقِ مُطَالَبَةٌ بِإِخْرَاجِهَا؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِسَبَبِهِ، فَإِنْ مَاتَ الْحَالِقُ أَوْ أَعْسَرَ بِالْفِدْيَةِ، لَمْ تَجِبْ [عَلَى الْمَخْلُوقِ] (1) الْفِدْيَةُ.

وَإِنْ قُلْنَا: تَجِبُ عَلَى الْمَخْلُوقِ، أَخَذَهَا مِنَ الْحَالِقِ، وَأَخْرَجَ، وَإِنْ افْتَدَى الْمَخْلُوقُ، نَظَرَتْ:

فَإِنْ افْتَدَى بِالْمَالِ رَجَعَ بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الشَّاءِ، أَوْ ثَلَاثَةِ أَصْعِ، فَإِنْ أَدَاهَا بِالصَّوْمِ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الرَّجُوعُ بِهِ.

(1) في أ: على المخلوق.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَرْجِعُ بِثَلَاثَةِ أَمْدَادٍ؛ لِأَنَّ صَوْمَ كُلِّ يَوْمٍ مُقَدَّرٌ بِمُدٍّ.

وَإِنْ حَلَقَ رَأْسَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ، فَفِيهِ طَرِيقَانِ<sup>(1)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَالثَّائِمِ وَالْمُكْرَهَةِ؛ لِأَنَّ السُّكُوتَ لَا يَجْرِي مَجْرَى الإِذْنِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ هُوَ أَنَّهُ لَوْ أَتَلَفَ رَجُلٌ مَالَهُ وَسَكَتَ، لَمْ يَكُنْ سُكُوتُهُ إِذْنًا فِي إِتْلَافِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ أذِنَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ حِفْظُهُ، وَالْمَنْعُ مِنْ حَلْقِهِ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ، جُعِلَ سُكُوتُهُ كَالِإِذْنِ فِيهِ؛ كَالْمُودِعِ إِذَا سَكَتَ عَنِ إِتْلَافِ الْوَدِيعَةِ.

**فَضْلٌ [فِيمَا يُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ]:** وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَحُكَّ شَعْرَهُ بِأَظْفَارِهِ حَتَّى لَا يَنْتَثِرَ شَعْرُهُ، فَإِنْ انْتَثَرَ مِنْهُ شَعْرُهُ، لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُقْلِيَ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ، فَإِنْ قَلَى وَقَتَلَ قَمَلَةً، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُفْدِيَهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: وَأَيُّ شَيْءٍ فَدَاها بِهِ، فَهُوَ خَيْرٌ مِنْهَا. فَإِنْ ظَهَرَ الْقَمْلُ عَلَى بَدَنِهِ، أَوْ ثِيَابِهِ، لَمْ يُكْرَهُ أَنْ يُنْحِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَلْجَأُهُ إِلَيْهِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَكْتَحِلَ بِمَا لَا طِيبَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ زِينَةٌ، وَالْحَاجُّ أَشْعَثُ أَغْبَرٌ، فَإِنْ اِخْتَجَّ إِلَيْهِ، لَمْ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُكْرَهُ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْحَلْقِ وَالطِّيبِ لِلْحَاجَّةِ، فَلَا أَنْ لَا يُكْرَهُ مَا لَا يَحْرُمُ أَوْلَى.

وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخَلَ الْحَمَّامَ، وَيَغْتَسِلَ بِالْمَاءِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَغْتَسِلُ، وَهُوَ مُحْرِمٌ»<sup>(2)</sup>. وَيَجُوزُ أَنْ يَغْسِلَ شَعْرَهُ بِالْمَاءِ وَالسُّدْرِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي حَزَّ مِنْ بَعِيرِهِ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسُدْرٍ»<sup>(3)</sup> وَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَجِمَ مَا لَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «اِخْتَجِمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ»<sup>(4)</sup>. وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِدَ أَيْضًا؛ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَجِمَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَنْظِلَ سَائِرًا وَنَازِلًا؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ؛

(1) أصحهما: أنه كما لو حلق بإذنه، فتكون الفدية على المحلوق قولاً واحداً، ولا مطالبة على الحالق بشيء؛ لأن الشعر عنده وديعة، أو عارية.

قاله النووي، انظر المجموع (371/7).

(2) أخرجه البخاري (55/4)، كتاب جزاء الصيد، باب الاغتسال للمحرم، حديث (1840)، ومسلم (2/864)، كتاب الحج، باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه، حديث (1205/91).

(3) تقدم.

(4) تقدم.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعْرِ أَنْ تُضْرَبَ لَهُ بِبِمِرَّةٍ<sup>(1)</sup>، فَإِذَا ثَبَتَ جَوَازُ ذَلِكَ بِالْحَرَمِ<sup>(2)</sup> نَازِلًا، وَجَبَ أَنْ يَجُوزَ سَائِرًا، قِيَاسًا عَلَيْهِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الثِّيَابَ الْمُضْبَعَةَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى عَلَى طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَوْبَيْنِ مَضْبُوعَيْنِ، وَهُوَ حَرَامٌ، فَقَالَ: أَيُّهَا الرَّهْطُ، أَنْتُمْ أُمَّةٌ يُفْتَدَى بِكُمْ، وَلَوْ أَنَّ جَاهِلًا رَأَى عَلَيْكَ ثَوْبَيْكَ، لَقَالَ: قَدْ كَانَ طَلْحَةُ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمُضْبَعَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ، فَلَا يَلْبَسُ أَحَدُكُمْ مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمُضْبَعَةِ فِي الْإِحْرَامِ شَيْئًا<sup>(3)</sup>.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَحْمِلَ بَازًا أَوْ كَلْبًا مُعْلَمًا؛ لِأَنَّهُ يُنْفَرُ بِهِ الصَّيْدَ، وَرَبَّمَا انْفَلَتَ، فَقَتَلَ صَيْدًا.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهُ إِحْرَامُهُ عَنِ الْخُصُومَةِ، وَالسُّنْمِ، وَالْكَلَامِ الْقَبِيحِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 197]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْفُسُوقُ: الْمُنَابَزَةُ بِالْأَلْقَابِ<sup>(4)</sup>، وَتَقُولُ لِأَخِيكَ: يَا ظَالِمٌ، يَا فَاسِقٌ وَالْجِدَالُ: أَنْ تُمَارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تُغْضِبَهُ<sup>(5)</sup>، وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَمْ يَزِفْ، وَلَمْ يَفْسُقْ<sup>(6)</sup>، رَجَعَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»<sup>(7)</sup> وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

### 3 - بَابُ: مَا يَجِبُ بِمَخْطُورَاتِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْكَفَّارَةِ وَغَيْرِهَا

إِذَا حَلَقَ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ: ثَلَاثَةَ أَصْعِ<sup>(8)</sup>، لِكُلِّ

- (1) تقدّم، وهو جزء من حديث جابر الطويل في صفة حج النبي ﷺ.
- (2) في أ: بالخبر.
- (3) أخرجه مالك في «الموطأ» (326/1)، كتاب الحج، باب لبس الثياب المصبغة في الإحرام، حديث (10).
- (4) «المنابزة بالألقاب» يُقال: نبذته ينزؤه نيزاً: إذا لقبه، فسماه بغير اسمه المعروف. النظم.
- (5) أخرجه الطبري في «تفسيره» (141/4).
- (6) الرفث: الجماع، يُقال: رفث يرفث ويرفث. ذكره الهروي ورأيته بخط ابن أبي الصيف: يرفث ويرفث، بالضم والكسر. النظم.
- (7) أخرجه البخاري (382/3)، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، حديث (1521). ومسلم (983/2)، كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة، حديث (1350/438).
- والهيئة: الشارة، يُقال: فلان حسن الهيئة، وأراد ههنا: الحالة، أي: على الحالة التي ولدته أمه عليها، لا ذنب عليه. النظم. ينظر: الصحاح (هيا).
- (8) هو جمع صاع. وأصله: أصوع، مثل: فلس وأفلس، فهمزوا الواو، كما همزوها في أنواب، ثم نقلوها إلى أول الكلمة، كما نقلوها في أينقي، فاجتمع همزتان، فجعلت الثانية ألفاً ومدث. وإنما همزوا الواو؛ لأن الهمزة حرفٌ جلدٌ يقبل الحركة، والواو لا تقبلها. النظم. ينظر: المصباح (صوع).

مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ<sup>(1)</sup>؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196]، وَلِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ<sup>(2)</sup>.

وَإِنْ حَلَقَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ، كَانَتْ كَفَّارَتُهُ<sup>(3)</sup> مَا ذَكَرْنَا فِي حَلْقِ الرَّأْسِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ حَلَقَ جَمِيعَ رَأْسِهِ.

وَإِنْ حَلَقَ شَعْرَ رَأْسِهِ، وَشَعْرَ بَدَنِهِ، لَزِمَهُ مَا ذَكَرْنَا، وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَنْمَاطِيُّ: يَجِبُ عَلَيْهِ فِدْيَتَانِ؛ لِأَنَّ شَعْرَ الرَّأْسِ مُخَالَفٌ لِشَعْرِ الْبَدَنِ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ النَّسُكُ بِحَلْقِ الرَّأْسِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِشَعْرِ الْبَدَنِ.

وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي النَّسُكِ إِلَّا أَنَّ الْجَمِيعَ جِنْسٌ وَاحِدٌ، فَأَجْزَأُهُ لِهَٰمَا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ، كَمَا لَوْ غَطَّى رَأْسَهُ، وَلَبَسَ الْقَمِيصَ، وَالسَّرَاوِيلَ.

وَإِنْ حَلَقَ شَعْرَةَ أَوْ شَعْرَتَيْنِ، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ<sup>(4)</sup>:

(1) مذهب الشافعية: أن فدية الحلق على التخيير بين شاة وصوم ثلاثة أيام، وإطعام ثلاثة أصع لستة مساكين، كل مسكين نصف صاع. وسواء حلقه لأذى، أو غيره. وقال أبو حنيفة: إن حلقه لعذر، فهو مخير - كما قلنا - وإن حلقه لغير عذر، تعينت الفدية بالدم. قاله النووي، انظر المجموع (388/7).

(2) تقدم من حديث كعب بن عجرة.

(3) مذهب الشافعية: أنه إذا حلق ثلاث شعرات فصاعداً، لزمته، الفدية بكمالها. وقال أبو حنيفة: إن حلق ربع رأسه، لزمه الدم. وإن حلق دونه، فلا شيء. وفي رواية: فعليه صدقة، والصدقة عنده: صاع من أي طعام شاء إلا البر، فيكفيه منه نصف صاع. وقال أبو يوسف: إن حلق النصف، وجب عليه الدم. وقال مالك: إن حلق من رأسه ما أماط به عنه الأذى وجب الدم من غير اعتبار ثلاث شعرات. وعن أحمد روايتان: إحداهما: كقولنا.

والثانية: يجب بأربع شعرات.

قاله النووي، انظر المجموع (387/7).

(4) ذكر النووي في هذه المسألة أربعة أقوال: أصحها: أنه يجب في شعرة مد، وفي شعرتين مدان.

والثاني: يجب في شعرة درهم، وفي شعرتين درهماً.

والثالث: في شعرة ثلث دم. وفي شعرتين ثلثاه.

والرابع: في الشعرة الواحدة دم كامل، حكاه إمام الحرمين عن حكاية صاحب التقريب.

قاله النووي، انظر المجموع (384/7).

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ لِكُلِّ شَعْرَةٍ ثُلُثُ دَمٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ فِي ثَلَاثِ شَعْرَاتِ دَمٍ، وَجَبَ فِي كُلِّ شَعْرَةٍ ثُلُثُهُ.

وَالثَّانِي: [يَجِبُ] <sup>(1)</sup> لِكُلِّ شَعْرَةٍ دِرْهَمٌ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَ ثُلُثِ الدَّمِ يَشْتُقُّ، فَعُدِلَ إِلَى قِيَمَتِهِ <sup>(2)</sup>، وَكَانَتْ قِيَمَةُ الشَّاةِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ، فَوَجِبَ ثُلُثُهَا.

وَالثَّلَاثُ: مُدٌّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَدَلَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ مِنَ الْحَيَوَانَ إِلَى الطَّعَامِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَهُنَا مِثْلَهُ، وَأَقْلُ مَا يَجِبُ مِنَ الطَّعَامِ مُدٌّ، فَوَجِبَ ذَلِكَ.

فَإِنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ أَوْ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ، وَجَبَ عَلَيْهِ مَا وَجَبَ فِي الْحَلْقِ، وَإِنْ قَلَّمَ ظُفْرًا أَوْ ظُفْرَيْنِ، وَجَبَ فِيهِمَا مَا يَجِبُ فِي الشَّعْرَةِ أَوْ الشَّعْرَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُمَا.

فَصَلِّ [فِي أُمُورٍ تَجِبُ بِهَا الْكَفَّارَةُ]: وَإِنْ تَطَيَّبَ، أَوْ لَبَسَ الْمَخِيطَ فِي شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ، أَوْ دَهَنَ رَأْسَهُ أَوْ لِحْيَتَهُ. وَجَبَ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ فِي حَلْقِ الشَّعْرِ <sup>(3)</sup>؛ لِأَنَّهُ تَرَفُّهُ وَزِينَتُهُ، فَهُوَ كَالْحَلْقِ. وَإِنْ تَطَيَّبَ وَلَبَسَ، وَجَبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّهُمَا جِنْسَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَإِنْ لَبَسَ ثَوْبًا مُطَيَّبًا، وَجَبَتْ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الطَّيْبَ تَابِعٌ لِلثَّوْبِ، فَدَخَلَ فِي ضَمَانِهِ. وَإِنْ لَبَسَ ثُمَّ لَبَسَ، أَوْ تَطَيَّبَ ثُمَّ تَطَيَّبَ فِي أَوْقَاتٍ مُتَّفَرِّقَةٍ، فَفِيهِ قَوْلَانِ <sup>(4)</sup>:

أَحَدُهُمَا: تَتَدَاخَلُ؛ لِأَنَّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ؛ فَأَشْبَهَ إِذَا كَانَتْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

وَالثَّانِي: لَا تَتَدَاخَلُ؛ لِأَنَّهَا فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَكَانَ لِكُلِّ وَقْتٍ مِنْ ذَلِكَ حُكْمٌ نَفْسِهِ.

وَإِنْ حَلَقَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ فِي ثَلَاثَةِ أَوْقَاتٍ، فَهِيَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ:

- (1) سقط في أ.
  - (2) يُقَالُ: عَدَلَ إِلَى كَذَا، أَي: مَالَ إِلَيْهِ، وَعَدَلَ: إِذَا اسْتَقَامَ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. النَّظْمُ.
  - (3) قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنْ الْمَحْرَمُ إِذَا لَبَسَ مَخِيطًا أَوْ تَطَيَّبَ، لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ. سِوَاءَ لَبَسَ يَوْمًا أَوْ لِحْظَةً، وَسِوَاءَ طَبِيبَ عَضْوًا كَامِلًا أَوْ بَعْضَهُ؛ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ. وَوَأَقْنَا أَيْضًا مَالِكٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَشْتَرُطُ الْإِنْتِفَاعَ بِاللَّبْسِ، قَالَ: حَتَّى لَوْ خَلَعَهُ فِي الْحَالِ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِلِبْسِهِ، فَلَا فِدْيَةَ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ لَبَسَ يَوْمًا كَامِلًا أَوْ لَيْلَةً كَامِلَةً، لَزِمَهُ فِدْيَةٌ كَامِلَةٌ، وَإِنْ لَبَسَ دُونَ ذَلِكَ لَزِمَهُ صَدَقَةٌ. الْمَجْمُوعُ (395/7).
  - (4) الْأَصْحَحُ الْجَدِيدُ: لَا تَتَدَاخَلُ، فَيَجِبُ لِكُلِّ مَرَّةٍ فِدْيَةٌ.
- وَالْقَدِيمُ: تَتَدَاخَلُ، وَيَكْفِي فِدْيَةً عَنِ الْجَمِيعِ، وَلَوْ كَانَ مِائَةَ مَرَّةٍ.
- قَالَ النَّوَوِيُّ، انظُرِ الْمَجْمُوعُ (391/7).

إِنْ قُلْنَا: تَتَدَاخَلُ، لَزِمَهُ دَمٌ، وَإِنْ قُلْنَا: لَا تَتَدَاخَلُ، وَجَبَ لِكُلِّ شَعْرَةٍ مُدٌّ.

وَإِنْ حَلَقَ تِسْعَ شَعْرَاتٍ فِي ثَلَاثَةِ أَوْقَاتٍ، فَعَلَى الْقَوْلَيْنِ:

إِنْ قُلْنَا: لَا تَتَدَاخَلُ، وَجَبَ ثَلَاثَةُ دِمَائٍ، وَإِنْ قُلْنَا: تَتَدَاخَلُ، لَزِمَهُ دَمٌ وَاحِدٌ.

**فَصَلِّ [فِيْمَنْ وَطِئَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ]:** وَإِنْ وَطِئَ فِي الْعُمْرَةِ أَوْ فِي الْحَجِّ<sup>(1)</sup> قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، فَقَدْ فَسَدَ نُسُكُهُ<sup>(2)</sup>، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ فِي فَاسِدِهِ، ثُمَّ يَقْضِيَ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا ذَلِكَ<sup>(3)</sup>، وَهَلْ يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الْقَوْرِ أَمْ لَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَلَى الْقَوْرِ، وَهُوَ ظَاهِرُ النَّصِّ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. أَنَّهُمْ قَالُوا: يَقْضِي مِنْ قَابِلٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى التَّرَاجِي؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ عَلَى التَّرَاجِي فَكَذَلِكَ الْقَضَاءُ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ بَدَلًا عَمَّا أَفْسَدَهُ مِنَ الْأَدَاءِ، وَذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْقَوْرِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْقَضَاءُ مِثْلَهُ.

وَيَجِبُ الْإِحْرَامُ فِي الْقَضَاءِ مِنْ حَيْثُ أَخْرَمَ فِي الْأَدَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَيَّنَ ذَلِكَ بِالْدُخُولِ فِيهِ، فَإِذَا أَفْسَدَهُ وَجَبَ قِضَاؤُهُ، كَحَجِّ التَّطَوُّعِ.

فَإِنْ سَلَكَ طَرِيقًا آخَرَ، لَزِمَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مِقْدَارِ مَسَافَةِ الْإِحْرَامِ فِي الْأَدَاءِ، وَإِنْ كَانَ قَارِنًا، فَقَضَاهُ بِالْإِفْرَادِ، جَازٍ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ؛ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ، لِأَنَّ ذَلِكَ دَمٌ وَجَبَ عَلَيْهِ، فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِالْإِفْسَادِ؛ كَدَمِ الطَّيْبِ.

(1) قال الجوهري: وطلت الشيء برجلي وطأ، ووطىء الرجل امرأته يوطأ فيهما، سقطت الواو من: يوطأ، كما سقطت من: يسع. التظم.

(2) لو وطىء المحرم زوجات له، فهو كوطء الواحدة، فيفسد حجه وحجهن، وعليه وعليهن المضي في فاسده والقضاء.

قاله النووي، انظر المجموع (7/409).

(3) أخرجه مالك في «الموطأ» (1/381، 382)، كتاب الحج، باب هدي المحرم إذا أصاب أهله، حديث (151).

وَفِي نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ وَجِهَانٍ (1):

أَحَدُهُمَا: فِي مَالِهَا؛ كَنَفَقَةِ الْأَدَاءِ (2).

وَالثَّانِي: تَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهَا غَرَامَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالوَطْءِ، فَكَانَتْ عَلَى الزَّوْجِ، كَالْكَفَّارَةِ.

وَفِي ثَمَنِ الْمَاءِ الَّذِي تَغْتَسِلُ بِهِ وَجِهَانٍ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَالثَّانِي: يَجِبُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ يَجِبُ لِلصَّلَاةِ، فَكَانَ ثَمَنُ الْمَاءِ عَلَيْهَا.

وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ يَفْتَرِقَا فِي مَوْضِعِ الْوَطْءِ؟ فِيهِ وَجِهَانٍ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيِّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا:

يَفْتَرِقَانِ، وَلِأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يَدْعُو إِلَى الْوَطْءِ، فَمَنَعَ مِنْهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَجِبُ، وَهُوَ ظَاهِرُ النَّصِّ؛ كَمَا لَا يَجِبُ فِي سَائِرِ الطَّرِيقِ.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةٌ،

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ (3)، فَبَقَرَةٌ؛ لِأَنَّ الْبَقَرَةَ كَالْبَدَنَةِ؛ لِأَنَّهَا تُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ عَنْ سَبْعَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، لَزِمَهُ سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَ الْبَدَنَةِ دَرَاهِمَ، وَالْدَّرَاهِمَ طَعَامًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الطَّعَامَ، صَامَ عَنْ كُلِّ مُدَّ يَوْمًا.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فِيهِ قَوْلٌ آخَرُ: أَنَّهُ مُخَيَّرَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ قِيَاسًا عَلَى فِذْيَةِ

الْأَدْنَى.

**فَضْلٌ [فِي وَطْءِ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ]:** وَإِنْ كَانَ الْمُحْرِمُ صَبِيًّا، فَوَطِئَ عَامِدًا، بَنِيَتْ عَلَى

الْقَوْلَيْنِ:

(1) أصحهما: يلزم الزوج.

والثاني: يجب في مالها.

(2) والأصح لا تجب عليه، فمراده إذا سافرت وحدها للحج بغير إذن الزوج، أو بإذنه، فإنها إذا سافرت بغير إذنه

فلا نفقة لها بلا خلاف، وإذا سافرت بإذنه، ففي وجوب نفقتها عليه قولان.

قاله النووي، انظر المجموع (405/7).

(3) في أ: يجد فعليه.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ عَمْدَهُ خَطَأً، فَهُوَ كَالثَّاسِي، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ عَمْدَهُ عَمْدٌ، فَسَدَّ نُسُكُهُ، وَوَجَبَتِ الْكَفَّارَةُ، وَعَلَى مَنْ تَجِبُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:  
أَحَدُهُمَا: فِي مَالِهِ.

وَالثَّانِي: عَلَى الْوَلِيِّ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي أَوَّلِ الْحَجِّ.

وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(1)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ؛ كَالصُّومِ وَالصَّلَاةِ.  
وَالثَّانِي: يَجِبُ؛ لِأَنَّ مَنْ فَسَدَ الْحَجُّ بِوَطْئِهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ كَالْبَالِغِ.

فَإِنْ قُلْنَا: يَجِبُ، فَهَلْ يَصِحُّ مِنْهُ فِي حَالِ الصَّغَرِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ حَجٌّ وَاجِبٌ، فَلَا يَصِحُّ مِنَ الصَّبِيِّ؛ كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ.  
وَالثَّانِي: يَصِحُّ مِنْهُ أَدَاؤُهُ، فَصَحَّ مِنْهُ قِضَاؤُهُ؛ كَالْبَالِغِ.

وَإِنْ وَطِئَ الْعَبْدُ فِي إِحْرَامِهِ عَامِداً، فَسَدَّ حَجُّهُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ فَرَضِ الْحَجِّ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ  
الْحَجُّ بِالتَّذَرِّ، فَلْزِمَهُ الْقَضَاءُ بِالْإِفْسَادِ؛ كَالْحُرِّ.

وَهَلْ يَصِحُّ مِنْهُ الْقَضَاءُ فِي حَالِ الرُّقِّ؟ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الصَّبِيِّ.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ الْقَضَاءُ، فَهَلْ لِلسَّيِّدِ مَنَعُهُ مِنْهُ؟ يُبْنَى عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي أَنَّ الْقَضَاءَ  
عَلَى الْفُورِ، أَمْ لَا:

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْقَضَاءَ عَلَى التَّرَاخِي، فَلَهُ مَنَعُهُ؛ لِأَنَّ حَقَّ السَّيِّدِ عَلَى الْفُورِ، فَقُدِّمَ عَلَى  
الْحَجِّ.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ عَلَى الْفُورِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ مَنَعُهُ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ مَا أَدِنَ فِيهِ، وَهُوَ الْحَجُّ، فَصَارَ كَمَا لَوْ أَدِنَ فِيهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَمْلِكُ مَنَعُهُ؛ لِأَنَّ الْمَأْدُونَ فِيهِ حَجَّةٌ صَحِيحَةٌ.

(1) في أ: وجهان.

فَإِنْ أُعْتِقَ بَعْدَ التَّحْلُلِ مِنَ الْفَاسِدِ وَقَبْلَ الْقَضَاءِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقْضِيَ حَتَّى يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ يَقْضِيَ وَإِنْ أُعْتِقَ قَبْلَ التَّحْلُلِ مِنَ الْفَاسِدِ، نَظَرْتَ: فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْوُقُوفِ، مَضَى فِي فَاسِدِهِ، ثُمَّ يَحُجُّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ يَحُجُّ عَنِ الْقَضَاءِ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ، وَإِنْ أُعْتِقَ قَبْلَ الْوُقُوفِ، مَضَى فِي فَاسِدِهِ، ثُمَّ يَقْضِيَ، وَيُجْزِيهِ ذَلِكَ عَنِ الْقَضَاءِ، وَعَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدْ، لَكَانَ أَذَاهُ يُجْزِيهِ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا فَسَدَ، وَجِبَ أَنْ يُجْزِيَهُ قِضَاؤُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ.

**فصل [في وطء القارن]:** وَإِنْ وَطِئَ وَهُوَ قَارِنٌ، وَجِبَ مَعَ الْبَدَنَةِ دَمُ الْقِرَانِ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ وَجِبَ بِغَيْرِ الْوَطْءِ، فَلَا يَسْقُطُ بِالْوَطْءِ؛ كَدَمِ الطَّيْبِ.

**فصل [في تخرار الوطء]:** وَإِنْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ، وَلَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ، فَفِيهِ قَوْلَانِ: قَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: يَجِبُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَاحِدَةٌ؛ كَمَا لَوْ زَنَى ثُمَّ زَنَى، كَفَاهُ لِهَمَا حَدٌّ وَاحِدٌ. وَقَالَ فِي «الْجَدِيدِ»: يَجِبُ عَلَيْهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ أُخْرَى. وَفِي الْكَفَّارَةِ الثَّانِيَةِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: شَاءَ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ لَا تُوجِبُ الْفَسَادَ، فَوَجِبَتْ فِيهَا شَاءَ؛ كَالْقُبْلَةِ بِشَهْوَةٍ. وَالثَّانِي: يَلْزَمُهُ بَدَنَةٌ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ فِي إِحْرَامٍ مُنْعَقِدٍ؛ فَأَشْبَهَ الْوَطْءَ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ. وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ، لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَالَ الْإِحْرَامُ، فَلَا يَلْحَقُهُ فِسَادٌ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، وَفِي كَفَّارَتِهِ قَوْلَانِ<sup>(1)</sup>:

أَحَدُهُمَا: [أَنَّهَا]<sup>(2)</sup> بَدَنَةٌ؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ فِي حَالٍ يَحْرُمُ فِيهِ الْوَطْءُ؛ فَأَشْبَهَ مَا قَبْلَ التَّحْلُلِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا شَاءَ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ لَا تُوجِبُ الْفَسَادَ، فَكَانَتْ كَفَّارَتُهُ شَاءَ، كَالْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ. وَإِنْ جَامَعَ فِي قِضَاءِ الْحَجِّ، لَزِمَتْهُ بَدَنَةٌ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا قِضَاءُ حَجَّةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْضِيَّ وَاحِدٌ، فَلَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْهُ.

(1) هذا إن قلنا بالمذهب، وهو عدم فساد الحج، ففي الكفارة قولان:

أصحهما عند الجمهور: يلزمه شاة، وبه قطع المحاملي في المقتنع.

والثاني: يلزمه بدنة، وصححه البغوي، وأشار المحاملي في المجموع والتجريد إلى ترجيحه.

قاله النووي، انظر المجموع (412/7).

(2) سقط في ط.

**فَصَلِّ [الْوَطْءَ كُلَّهُ سِوَاءَ]:** وَالْوَطْءَ فِي الدُّبْرِ، وَاللَّوْطَ، وَإِثْيَانَ الْبَيْمَةِ؛ كَالْوَطْءِ فِي الْقَبْلِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ وَطْءَ.

**فَصَلِّ [فِي الْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ]:** وَإِنْ قَبَّلَهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ بَاشَرَهَا فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ، لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ لَا تُوجِبُ الْحَدَّ [بِجَنْسِهَا]<sup>(1)</sup>، فَلَمْ تُفْسِدِ الْحَجَّ؛ كَالْمُبَاشَرَةِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ، وَجِبَ عَلَيْهِ فِذْيَةُ الْأَدَى؛ لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ، فَكَانَتْ كَفَّارَتُهُ كَكَفَّارَةِ فِذْيَةِ الْأَدَى، وَالطَّيِّبِ. وَالاسْتِمْنَاءُ كَالْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهَا فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّغْزِيرِ؛ فَكَانَ بِمَنْزِلَتِهَا فِي الْكَفَّارَةِ.

**فَصَلِّ [فِيْمَنْ قَتَلَ صَيْدًا]:** وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا، نَظَرْتَ: فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعْمِ، وَجَبَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنَ النَّعْمِ، وَالتَّعْمُ: هِيَ الْإِبِلُ، وَالبَقَرُ، وَالعَنَمُ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ [المائدة: 95]، فَيَجِبُ فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ<sup>(2)</sup>، وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ وَبَقَرَةِ الْوَحْشِ بَقْرَةٌ، وَفِي الضَّبُعِ كَبْشٌ<sup>(3)</sup>، وَفِي الْعُرَالِ عُنْزٌ، وَفِي الْأَرْتَبِ عَنَاقٌ، وَفِي الزَّبُوبِ جَفْرَةٌ<sup>(4)</sup>؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُثْمَانَ، وَعَلِيِّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. أَنَّهُمْ قَضَوْا فِي النَّعَامَةِ بِبَدَنَةٍ<sup>(5)</sup>، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَنَّهُ جَعَلَ فِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقْرَةً، وَحَكَمَ فِي الضَّبُعِ بِكَبْشٍ، وَفِي الْأَرْتَبِ بِعَنَاقٍ، وَفِي الزَّبُوبِ بِجَفْرَةٍ<sup>(6)</sup>، وَعَنْ

(1) سقط في ط.

(2) لو قتل نعامة، فأراد أن يعدل عن البدنة إلى بقرة، أو سبع من الغنم - لم يجز على الصحيح المشهور.

قاله النووي، انظر المجموع (432/7).

(3) مذهب الشافعية: أن في الضب جدياً نص عليه الشافعي والأصحاب، وحكاه ابن المنذر عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه. وعن جابر، وعطاء أن فيه شاة، وعن مجاهد حفنة من طعام. وعن مالك: قبضة من طعام، فإن شاء أطعم وإن شاء صام. وعن قتادة صاع من طعام، وعن أبي حنيفة قيمته. قاله النووي، انظر المجموع (7/442).

(4) ولد الشاة إذا بلغ أربعة أشهر، وجمع بين الماء والشجر، فهو جفراً وجفراً، ومعناه: اتسع جوفه. يُقال: فرس مجفراً، أي: واسع الجنين. والعنق: ما فوق ذلك والعنز فوق العناق في السن غير محصور بزمان. النظم. واليربوع بخلقة الفار أو أكبر، مفاتح جحوره كثيرة. النظم.

(5) أخرجه البيهقي كما في «التلخيص» (284/2).

(6) أخرجه الشافعي (330/1، 331)، كتاب الحج، باب فيما يباح للمحرم وما يحرم، حديث (857).

عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَنَّهُ حَكَمَ فِي أُمِّ حُبَيْبٍ بِحِلَانٍ<sup>(1)</sup>، وَهُوَ الْحَمَلُ.

فَمَا حَكَمَ فِيهِ الصَّحَابَةُ، فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى اجْتِهَادٍ، وَمَا لَمْ تَحْكُمُ فِيهِ الصَّحَابَةُ، يُزَجَّعُ فِي مَعْرِفَةِ الْمُمَثَلَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّعَمِ إِلَى عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا﴾ [المائدة: 95]، وَرَوَى قَبِيصَةُ بْنُ جَابِرِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: أَصَبْتُ ظَنِيًّا وَأَنَا مُحْرِمٌ، فَأَتَيْتُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَمَعِيَ صَاحِبٌ لِي، فَذَكَرْتُ لَهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَسَاوَرَهُ، فَقَالَ لِي: اذْبِخْ شَاةً، فَلَمَّا انصَرَفْنَا، قُلْتُ لِصَاحِبِي: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَذِرْ مَا يَقُولُ، فَسَمِعَنِي عُمَرَ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ ضَرْبًا بِالدَّرَّةِ، وَقَالَ: أَتَقْتُلُ صَيِّدًا، وَأَنْتَ مُحْرِمٌ وَتَغْمِضُ الْفُتْيَا<sup>(2)</sup> أَيْ: تَحْتَقِرُهَا، وَتَطْعَنُ فِيهَا؟ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: 95]، هَآنَذَا عُمَرَ، وَهَذَا ابْنُ عَوْفٍ<sup>(3)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ قَبِيهَيْنِ. وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ أَحَدَهُمَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجُوزُ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُثْلِفُ لِلْمَالِ أَحَدَ الْمُقَوِّمِينَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَجَازَ أَنْ يُجْعَلَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَمِينًا فِيهِ؛ كَرَبِّ الْمَالِ فِي الزَّكَاةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُقْدِيَ الصَّغِيرَ بِالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرَ بِالْكَبِيرِ، فَإِنَّ قَدَى الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى، جَازٌ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ، وَإِنَّ قَدَى الْأَعْوَرَ مِنَ الْيَمِينِ بِالْأَعْوَرَ مِنَ الْيَسَارِ، جَازٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهِمَا وَاحِدٌ.

(1) أخرجه الشافعي (331/1)، كتاب الحج، باب فيما يباح للمحرم وما يحرم، حديث (859).

وقوله: «حكم في أم حبيب بحلان» أم حبيب: دويبة على خلقة الحرياء، عريضة البطن، ومنه قول رسول الله ﷺ وقد رأى بلالاً قد خرج بطنه: «أم حبيب» وهذا من مزحه ﷺ، أراد: ضخم بطنه، والحبن: عظم البطن، ذكر الهروي جميع ذلك. وقال في البسيط: هو من صغار الضب. وقال في ديوان الأدب: هي الحرياء. وقال الأزهري: حشرات الأرض تشبه الضب، وهي الأنثى من الحرايب، والعرب تعافأ أكلها.

والحلان: الجدي يؤخذ من بطن أمه، وهو فعال؛ لأنه مبدل من حلام، وهما بمعنى. قال الشاعر: [الرجز].

كل قتيل في كليب حلام حتى ينال القتل آل همام

النظم. ينظر: الصحاح (حلم) والنهاية (335/1، 434).

(2) أي: تحتقرها، وتطعن فيها. وفيها لغتان: فتح الميم، وكسرهما من الماضي والمستقبل. غمضت الرجل وغمضته أي: احتقرته. النظم.

(3) أخرجه البيهقي (181/5)، كتاب الحج، باب جزاء الصيد بمثله من النعم.

وقال النووي في «المجموع» (425/7): رواه البيهقي بإسناد صحيح.

**فَصَلِّ [كَيْفَ يَصْنَعُ بِالْمِثْلِ]:** وَإِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْمِثْلُ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَذِيحَ الْمِثْلَ، وَيُفَرِّقَهُ، وَيَبِينَ أَنْ يُقَوْمَهُ بِالذَّرَاهِمِ، وَالذَّرَاهِمَ طَعَامًا، وَيَتَصَدَّقَ بِهِ، وَيَبِينُ أَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95].

**فَصَلِّ [فِي جَرْحِهِ الصَّيْدِ]:** وَإِنْ جَرَحَ صَيْدًا لَهُ مِثْلٌ، فَتَقَصَّ عَشْرُ قِيَمَتِهِ، فَالْمَنْصُوصُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ عَشْرُ تَمَنِ الْمِثْلِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجِبُ عَلَيْهِ عَشْرُ الْمِثْلِ، وَتَأْوَلُ النَّصُّ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ عَشْرَ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ مَا ضَمِنَ كُلَّهُ بِالْمِثْلِ، ضَمِنَ بَعْضَهُ بِالْمِثْلِ كَالطَّعَامِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَى الْمَنْصُوصِ: أَنَّ إِيْجَابَ بَعْضِ الْمِثْلِ يَشْتَقُّ، فَوَجِبَ الْعُدُولُ إِلَى الْقِيَمَةِ؛ كَمَا عَدَلَ فِي خُمْسِ مِنَ الْإِبِلِ إِلَى الشَّاةِ، حِينَ شَقَّ إِيْجَابُ جُزْءٍ مِنَ الْبَعِيرِ.

وَإِنْ ضَرَبَ صَيْدًا حَامِلًا فَاسْقَطَتْ وَلَدًا حَيًّا، ثُمَّ مَاتَا، ضَمِنَ الْأُمُّ بِمِثْلِهَا، وَضَمِنَ الْوَلَدُ بِمِثْلِهِ، وَإِنْ ضَرَبَهَا، فَاسْقَطَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، وَالْأُمُّ حَيَّةً، ضَمِنَ مَا بَيْنَ قِيَمَتَيْهَا حَامِلًا وَحَائِلًا، وَلَا يَضْمَنُ الْجَنِينَ.

**فَصَلِّ [فِي الصَّيْدِ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ]:** وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ النَّعَمِ، وَجَبَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَتْلَفَهُ فِيهِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ مَرْوَانَ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الصَّيْدِ يَصِيدُهُ الْمُحْرِمُ وَلَا مِثْلَ لَهُ مِنَ النَّعَمِ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّنُهُ يُهْدَى إِلَى مَكَّةَ<sup>(1)</sup>، وَلِأَنَّهُ تَعَدَّرَ إِيْجَابَ الْمِثْلِ فِيهِ، فَضَمِنَ بِالْقِيَمَةِ؛ كَمَالِ الْأَدْمِيِّ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤَدِّيَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا وَيُفَرِّقَهُ، وَيَبِينُ أَنْ يُقَوْمَ تَمَنَّهُ طَعَامًا، وَيَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا.

وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ طَائِرًا، نَظَرْتَ: فَإِنْ كَانَ حَمَامًا، وَهُوَ الَّذِي يَعْبُ وَيَهْدُرُ<sup>(2)</sup> كَالَّذِي يَقْتَنِيهِ

(1) هذا الأثر ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (2/579)، وعزاه إلى ابن أبي شيبة، وابن المنذر، عن عكرمة أن مروان سأل ابن عباس فذكره.

(2) العبُّ: شربُ الماء من غير مص. وقيل: هو شربه بنفس واحد. وفي الحديث: «مصوا الماء مصًّا ولا تعبوه عبًّا»، وفي الحديث أيضًا: «الكبادُ من العبِّ» والحمامُ يشربُ الماء عبًّا، كما تعبُ الدوابُّ، أي: تجرعه جرعًا، وسائر الطيور تفره نقرًا، وتشرب قطرة قطرة. النظم، ينظر: النهاية (3/168).  
وقوله: «ويهدُرُ» يُقالُ: هدر الحمام يهدُرُ هديرًا، أي: صوت، وهديره: تغريده وترجييعه صوته، كأنه يسجعُ، يُقالُ: سجعت الحمامةُ، وهدر البعير هديرًا، أي: ردد صوته في حنجرتِه. النظم. ينظر: الصحاح (هدر).

النَّاسُ فِي الْبُيُوتِ؛ كَالدُّبْسِيِّ وَالْقُمْرِيِّ وَالْفَاحِخَةِ<sup>(1)</sup>، فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهِ شَاةٌ؛ لِأَنَّهُ رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَنَافِعِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ<sup>(2)</sup>. وَلَأَنَّ الْحَمَامَ يُشْبِهُ الْعَنَمَ؛ لِأَنَّهُ يُعَبُّ وَيَهْدُرُ، كَالْعَنَمِ، فَضُمِنَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ أَضْعَرَ مِنَ الْحَمَامِ؛ كَالْعُضْفُورِ وَالْبُلْبُلِ وَالْجَرَادِ، ضَمِنَهُ بِالْقِيمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ فَضُمِنَ بِالْقِيمَةِ. وَإِنْ كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ؛ كَالْقَطَا، وَالْيَعْقُوبِ، وَالْبَطِّ، وَالْإِوَزِ<sup>(3)</sup>. فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ فِيهِ شَاةٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَجَبَتْ فِي الْحَمَامِ، فَلَأَنَّ تَجِبَ فِي هَذَا وَهُوَ أَكْبَرُ أَوْلَى.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا قِيمَتُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهَا مِنَ النَّعَمِ، فَضُمِنَ بِالْقِيمَةِ.

وَإِنْ كَسَرَ بَيُّضَ صَيْدٍ، ضَمِنَهُ بِالْقِيمَةِ، وَإِنْ تَنَفَّ رِيَشَ طَائِرٍ، ثُمَّ نَبَتَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

(1) الدَّبْسِيُّ: طائرٌ منسوبٌ إلى طيرِ دُبْسٍ، والأدبِسُ من الطير: الذي لونه بين السواد والحمرة، ويقال: منسوبٌ إلى دبس الرطب؛ لأنهم يغيرون في النسب كالدهريِّ والسهليِّ.

والقُمْرِيُّ: منسوبٌ إلى طيرِ قُمْرٍ، إما أن يكون جمعَ أقمرٍ، مثل أحمرٍ وحميرٍ، وإما أن يكون جمعَ قُمْرِيٍّ مثل روميٍّ ورومٍ، وزنجيٍّ وزنجٍ. والأَنْثَى: قمرية، والذَكَرُ: ساق حُرٌّ. والجمْعُ: قماريٌّ، غير مصروفٍ، والأقْمَرُ: الأبيض يُقال: سحابٌ أقمرٌ، وليلةٌ قمراءُ.

والفَاحِخَةُ: واحدةُ الفواخح من ذوات الأَطواقِ، وكل هذا مذكورٌ في الصحاح. النظم.

(2) أخرجه الشافعي (1/332، 333)، كتاب الحج، باب فيما يباح للمحرم وما يحرم، حديث (861).

(3) القطا: طائرٌ معروفٌ، سمي بصوته؛ لأنه لا يزال يقول: قطا قطا. يمشي بالليل فلا يُخطئ الطريق. قال الشاعر: [الطويل].

تميمٌ بطرق اللؤم أهدى من القطا ولو سلكت سبل المكارم ضلت

وقيل في المثل: «أصدق من القطا»، وإنما قالوا ذلك؛ لأن لها صوتاً واحداً لا تغييره، تقول: قطا قطا. والعربُ تسميها: الصدوق. قال النابغة: [البيط].

تدعو القطا وبه تدعى إذا نسبت يا صدقها حين نلقاها فتنسب

ولغيره: [البيط].

لا تكذب القول إن قالت قطا صدقت إذ كل ذي نسبة لا بد ينتحل

واليعقوب: ذكر الحجل، والحجل: جمع حجلة، وهي القبجة، يُقال: حجلٌ وحجلانٌ.

والقُبْجُ: فارسيٌّ معربٌ؛ لأن القاف والجيم لا يجتمعان في كلمةٍ من كلام العرب.

والإِوَزُ - بكسر الهمزة وفتح الواو -: البطُّ، وقد جمعوها بالواو والنون، فقالوا: إوِزُون، واحدة: إوزةٌ وهو من طير الماء، يعيش فيه ويدخل فيه، وهو أبيضٌ كبيرٌ، له مخالبٌ مثل مخالب طير الماء، ويستأنس في البيوت كاللدجاج. النظم.

أَحَدُهُمَا: لَا يُضْمَنُ.

وَالثَّانِي: يُضْمَنُ؛ بِنَاءٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيمَنْ قَلَعَ شَيْئاً، ثُمَّ نَبَتَ.

**فَصْلٌ [فِي تَكَرُّرِ قَتْلِ الصَّيْدِ]:** وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا بَعْدَ صَيْدٍ، وَجَبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَزَاءٌ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ مُتَلَفٍ، فَيَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْإِتْلَافِ. وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُجْرِمِينَ فِي قَتْلِ صَيْدٍ، وَجَبَ عَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مُتَلَفٍ يَتَجَرَّأُ، فَإِذَا اشْتَرَكَ الْجَمَاعَةُ فِي إِتْلَافِهِ، فَسُمَّ الْبَدَلُ بَيْنَهُمْ كَقِيمِ الْمُتَلَفَاتِ، وَإِذَا اشْتَرَكَ حَلَالٌ وَحَرَامٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ، وَجَبَ عَلَى الْمُحْرَمِ نِصْفُ الْجَزَاءِ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْحَلَالِ شَيْءٌ؛ كَمَا لَوْ اشْتَرَكَ رَجُلٌ وَسَبْعٌ فِي قَتْلِ آدَمِيٍّ، وَإِنْ أَمْسَكَ مُحْرِمٌ صَيْدًا فَقَتَلَهُ حَلَالٌ، ضَمِنَهُ الْمُحْرَمُ بِالْجَزَاءِ، ثُمَّ يَزِجُ بِهِ عَلَى الْقَاتِلِ؛ لِأَنَّ الْقَاتِلَ أَدْخَلَهُ فِي الضَّمَانِ، فَرُجِعَ عَلَيْهِ؛ كَمَا لَوْ غَصَبَ مَالًا مِنْ رَجُلٍ، فَأَتَلَفَهُ آخَرُ فِي يَدِهِ.

**فَصْلٌ [فِيمَنْ أَنْبَتَ صَيْدًا]:** وَإِنْ جَنَى عَلَى صَيْدٍ، فَأَزَالَ امْتِنَاعَهُ، نَظَرَتْ: فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ، فَفِيهِ طَرِيقَانِ:

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا نَقَصَ، وَعَلَى الْقَاتِلِ جَزَاؤُهُ مَجْرُوحًا إِنْ كَانَ مُحْرِمًا، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ حَلَالًا.

وَقَالَ غَيْرُهُ: فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَا نَقَصَ؛ لِأَنَّهُ جَرَحَ وَلَمْ يَقْتُلْ، فَلَا يَلْزَمُهُ جَزَاءٌ كَامِلٌ؛ كَمَا لَوْ بَقِيَ مُمْتَنِعًا، وَلَئِنَّا لَوْ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ جَزَاءً كَامِلًا، وَعَلَى الْقَاتِلِ إِنْ كَانَ مُحْرِمًا جَزَاءً كَامِلًا، سَوَيْنَا بَيْنَ الْقَاتِلِ وَالْجَارِحِ، وَلَئِنَّا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ نُوَجِبَ عَلَى الْجَارِحِ أَكْثَرَ مِمَّا يَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْجَارِحِ جَزَاؤُهُ صَحِيحًا، وَعَلَى الْقَاتِلِ جَزَاؤُهُ مَجْرُوحًا؛ وَهَذَا خِلَافُ الْأُصُولِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ جَزَاؤُهُ كَامِلًا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ، [فَأَشْبَهَ الْهَالِكَ] (1).

فَأَمَّا إِذَا كَسَرَهُ، ثُمَّ أَخَذَهُ، وَأَطْعَمَهُ، وَسَقَاهُ حَتَّى بَرِيَءَ، نَظَرَتْ: فَإِنْ عَادَ مُمْتَنِعًا، فَفِيهِ وَجْهَانِ؛ كَمَا قُلْنَا فِيمَنْ نَتَفَ رِيشَ طَائِرٍ، فَعَادَ وَنَبَتَ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ مُمْتَنِعًا، فَهُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَلْزَمُهُ ضَمَانٌ مَا نَقَصَ.

(1) في أ: فتصير كالهالك.

وَالثَّانِي : يَلْزِمُهُ جِزَاءً كَامِلًا .

**فَصْلٌ [فِي كَفَّارَةِ الْمُفْرِدِ وَالْقَارِنِ]:** وَالْمُفْرِدُ وَالْقَارِنُ فِي كَفَّارَاتِ الْإِحْرَامِ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْقَارِنَ كَالْمُفْرِدِ فِي الْأَفْعَالِ؛ فَكَانَ كَالْمُفْرِدِ فِي الْكَفَّارَاتِ .

**فَصْلٌ [فِي تَحْرِيمِ صَيْدِ الْحَرَمِ]:** وَيَحْرُمُ صَيْدَ الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ<sup>(1)</sup>؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ مَكَّةَ: لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا<sup>(2)</sup>، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا»<sup>(3)</sup> فَقَالَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ<sup>(4)</sup> لِصَاعَتِنَا»، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ»<sup>(5)</sup> وَحُكْمُهُ فِي الْجِزَاءِ حُكْمُ صَيْدِ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي التَّحْرِيمِ، فَكَانَ مِثْلُهُ فِي الْجِزَاءِ .

فَإِنْ قَتَلَ مُحْرِمٌ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ، لَزِمَهُ جِزَاءً وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْتُولَ وَاحِدٌ، فَكَانَ الْجِزَاءُ وَاحِدًا؛ كَمَا لَوْ قَتَلَهُ فِي الْجِلِّ . وَإِنْ اضْطَّادَ الْحَلَالُ صَيْدًا فِي الْجِلِّ، وَأَدْخَلَهُ إِلَى الْحَرَمِ، جَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْإِمْسَاكِ وَالذَّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا كَانَ يَمْلِكُهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُ إِلَى الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْجِلِّ، فَلَمْ يُنْمَعْ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ .

وَإِنْ ذَبَحَ الْحَلَالُ صَيْدًا مِنْ صُيُودِ الْحَرَمِ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَكْلُهُ، وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ؟ فِيهِ طَرِيقَانِ :

مِنْ أَضْحَابِنَا مَنْ قَالَ: هُوَ عَلَى قَوْلَيْنِ؛ كَالْمُحْرِمِ إِذَا ذَبَحَ صَيْدًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَحْرُمُ هَهُنَا قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ فِي الْحَرَمِ مُحْرَمٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ؛ فَهُوَ كَالْحَيَوَانِ الَّذِي لَا يُؤْكَلُ، فَإِنْ رَمَى مِنَ الْجِلِّ إِلَى صَيْدِ فِي الْحَرَمِ، فَأَصَابَهُ، لَزِمَهُ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ فِي مَوْضِعِ أَمْنِهِ، وَإِنْ رَمَى مِنَ الْحَرَمِ إِلَى صَيْدِ فِي الْجِلِّ فَأَصَابَهُ، لَزِمَهُ ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ فِي الْحَرَمِ يُوجِبُ عَلَيْهِ تَحْرِيمَ

(1) في ط: والمحرم.

(2) الخلى مقصور: الحشيش، ويختلى يفتعل، أي: يُحْتَشُّ .

والمعضد: القطع، يقال: عضدت الشجر أعضده بالكسر، أي: قطعته بالمعضد. النظم.

(3) يُقَالُ: نفرت الدابة والصيد نفوراً ونفاراً: إذا هرب دُعراً من مخافة شيء. النظم.

(4) تقدم.

(5) نبت له رائحة طيبة، الواحدة: إذخرة، وأظنه السخبر «الصاغتنا»: جمع صائغ، مثل قائف وقافة. النظم. ينظر:

الصحاح (ذخر)، والمحكم (202/5).

الصَّيْدِ، فَإِنْ رَمَى مِنَ الْجِلِّ إِلَى صَيْدٍ فِي الْجِلِّ، وَمَرَّ السَّهْمُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْحَرَمِ فَأَصَابَهُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّ السَّهْمَ مَرَّ مِنَ الْحَرَمِ إِلَى الصَّيْدِ.

وَالثَّانِي: لَا يَضْمَنُهُ؛ لِأَنَّ الصَّيْدَ فِي الْجِلِّ، وَالرَّامِيَ فِي الْجِلِّ.

وَإِنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ شَجَرَةٌ وَأَغْصَانُهَا فِي الْجِلِّ، فَوَقَعَتْ حَمَامَةٌ عَلَى غُضُنٍ فِي الْجِلِّ، فَرَمَاهُ مِنَ الْجِلِّ، فَأَصَابَهُ، لَمْ يَضْمَنَّهُ؛ لِأَنَّ الْحَمَامَ غَيْرُ تَابِعٍ لِلشَّجَرِ، فَهُوَ كَطَيْرٍ فِي هَوَاءِ الْجِلِّ<sup>(1)</sup>.  
وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فِي الْجِلِّ، فَعَدَلَ السَّهْمُ<sup>(2)</sup>، فَأَصَابَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ فَقَتَلَهُ، لَزِمَهُ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ وَالْحَطَأَ فِي ضَمَانِ الصَّيْدِ سَوَاءٌ<sup>(3)</sup>.

وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبًا فِي الْجِلِّ عَلَى صَيْدٍ فِي الْجِلِّ، فَدَخَلَ الصَّيْدُ الْحَرَمَ، وَتَبِعَهُ الْكَلْبُ، فَقَتَلَهُ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْجَزَاءُ؛ لِأَنَّ لِلْكَلبِ اخْتِيَارًا، وَقَدْ دَخَلَ إِلَى الْحَرَمِ بِاخْتِيَارِهِ؛ بِخِلَافِ السَّهْمِ.

قَالَ فِي «الإِمْلَاءِ»: إِذَا أَمْسَكَ الْحَلَالُ صَيْدًا فِي الْجِلِّ، وَلَهُ فَرْخٌ فِي الْحَرَمِ، فَمَاتَ الصَّيْدُ فِي يَدِهِ، وَمَاتَ الْفَرْخُ. ضَمِنَ الْفَرْخُ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ فِي الْحَرَمِ بِسَبَبِ مَنْ جِهَتِهِ، وَلَا يَضْمَنُ الْأُمُّ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ فِي الْجِلِّ، مَاتَ فِي يَدِ الْحَلَالِ.

فَصُلِّ [إِذَا صَادَ كَافِرٌ بِالْحَرَمِ]: وَإِنْ دَخَلَ كَافِرٌ إِلَى الْحَرَمِ، فَقَتَلَ فِيهِ صَيْدًا، فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجِبُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ يَتَعَلَّقُ بِالإِتْلَافِ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ؛ كَضَمَانِ الْأَمْوَالِ، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي: أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ، فَلَمْ يَضْمَنْ صَيْدَهُ.

فَصُلِّ [فِي حُرْمَةِ شَجَرِ الْحَرَمِ]: وَيَخْرُمُ عَلَيْهِ قَطْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: مَا أَنْبَتَهُ الْأَدَمِيُّونَ يَجُوزُ قَلْعُهُ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(4)</sup>، وَلِأَنَّ مَا حُرِّمَ لِحُرْمَةِ الْحَرَامِ اسْتَوَى فِيهِ الْمُبَاحُ وَالْمَمْلُوكُ؛ كَالصَّيْدِ، وَيَجِبُ فِيهِ الْجَزَاءُ، فَإِنْ كَانَتْ شَجَرَةٌ

(1) ممدود، والهواء: ما بين السماء والأرض، وهوى النفس: شهوتها، مقصور. النظم.

(2) أي: مال عن القصد. النظم.

(3) في ط: واحد.

(4) هو الحديث السابق، وقد تقدّم.

كَبِيرَةً، ضَمِنَهَا بِقَرَّةٍ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً، ضَمِنَهَا بِشَاةٍ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: فِي الدُّوْحَةِ بِقَرَّةٍ<sup>(1)</sup> وَفِي الشَّجَرَةِ الْجَزَلَةِ شَاةً<sup>(2)</sup>.

فَإِنْ قَطَعَ عُضْناً مِنْهَا، ضَمِنَ مَا نَقَصَ، فَإِنْ نَبَتَ مَكَانُهُ، فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُ الضَّمَانُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ؛ بِنَاءٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي السَّنِّ إِذَا قُلِعَ ثُمَّ نَبَتَ، وَيَجُوزُ أَخْذُ الْوَرَقِ وَلَا يَضْمُنُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ بِهَا.

وَإِنْ قَلَعُ شَجَرَةً مِنَ الْحَرَمِ، لَزِمَهُ رَدُّهَا إِلَى مَوْضِعِهَا؛ كَمَا إِذَا أَخَذَ صَيْدًا مِنْهُ، لَزِمَهُ تَخْلِيَتُهُ، فَإِنْ أَعَادَهَا إِلَى مَوْضِعِهَا فَتَبَّتْ، لَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ تَبْتِ، وَجِبَ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا.

**فَضْلٌ [فِي حَشِيشِ الْحَرَمِ]:** وَيَحْرُمُ<sup>(3)</sup> قَطْعُ حَشِيشِ الْحَرَمِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا يُخْتَلَى خَلَاءَهَا»<sup>(4)</sup> وَيَضْمُنُهُ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ قَطْعِهِ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ، فَضَمِنَهُ؛ كَالشَّجَرِ، وَإِنْ قَطَعَ الْحَشِيشَ فَتَبَّتَ مَكَانُهُ، لَمْ يَلْزِمَهُ الضَّمَانُ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُسْتَخْلَفُ<sup>(5)</sup> فِي الْعَادَةِ، فَهُوَ كَسِنَّ الصَّبِيِّ إِذَا قَلَعَهُ، فَتَبَّتَ مَكَانُهُ مِثْلُهُ بِخِلَافِ الْأَغْصَانِ. وَيَجُوزُ قَطْعُ الْإِذْخِرِ؛ لِجَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ. وَيَجُوزُ رَغْيُ الْحَشِيشِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، فَجَارًا؛ كَقَطْعِ الْإِذْخِرِ، وَيَجُوزُ قَطْعُ الْعَوْسَجِ<sup>(6)</sup> وَالسُّوْكِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَذٍ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْ إِتْلَافِهِ؛ كَالسَّبْعِ وَالذُّئْبِ.

(1) الدوحة: الشجرة العظيمة من أي الشجر كان، والجمع: دوح. قال امرؤ القيس: [الطويل].

يكتب على الأذقان دوح الكنهيل . . . . .

قال في البيان: قال الشيخ أبو حامد: هي الشجرة الكبيرة التي لها أغصان، والجزلة: الشابة التي لا أغصان لها. النظم. ينظر: الصحاح (دوح).

(2) روي مثله عن ابن الزبير.

قال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (44/2): ذكره الشافعي عنه، ووقع في بعض نسخ الرافعي، عن الزبير نفسه، ولم أره، قال الرافعي: وروي مثله، عن ابن عباس، قلت: لا أعرفه عنه. ما عظم من الشجر، دون الدوحة، وكذلك الجزل: ما عظم من الحطب. النظم.

(3) زاد في أ: عليه.

(4) تقدم.

(5) أي: يخلفه شيء مستجد بعد ذهاب الأول، وكل ما جاء بعد شيء فقد خلفه، ومنه سميت الخلافة. النظم.

(6) شجر معروف كثير الشوك مؤذ. وقال أبو حاتم: العوسج من العضاة، الواحدة عوسجة نجدية شاكّة، لها جناة حمراء، يُقال لها: المصعة تُؤكل، والجمع: مُصَع. النظم.

**فَصَلِّ [فِي تُرَابِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ]:** وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ تُرَابِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّهُمَا كَانَا يَكْرَهُانِ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ تُرَابِ الْحَرَمِ إِلَى الْجِلِّ، أَوْ يَدْخَلَ مِنْ تُرَابِ الْجِلِّ إِلَى الْحَرَمِ<sup>(1)</sup>، وَرَوَى عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: قَدِمْتُ مَعَ أُمِّي، أَوْ مَعَ جَدَّتِي مَكَّةَ، فَأَتَيْنَا صَفِيَّةَ بِنْتُ شَيْبَةَ، فَأَزْبَلْتُ إِلَى الصَّفَا، فَقَطَعْتُ [حَجْرًا مِنْ جَنَابِهِ]<sup>(2)</sup>، فَخَرَجْنَا بِهِ، فَتَرَلْنَا أَوَّلَ مَنْزِلٍ، فَذَكَرَ مِنْ عَلْتِهِمْ جَمِيعًا، فَقَالَتْ أُمِّي، أَوْ جَدَّتِي: مَا أَرَانَا أُتِينَا إِلَّا أَنَا أَخْرَجْنَا هَذِهِ الْقِطْعَةَ مِنَ الْحَرَمِ، قَالَ: وَكُنْتُ أَنَا أَمْتَلُهُمْ، فَقَالَتْ لِي: انطَلِقِي بِهِذِهِ الْقِطْعَةَ إِلَى صَفِيَّةَ، فَرَدَّهَا، وَقُلْ لَهَا: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ فِي حَرَمِهِ شَيْئًا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْرَجَ مِنْهُ. قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى: فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ، فَكَأَنَّمَا أَنْشَطْنَا مِنْ عِقَالٍ<sup>(3)</sup>.

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ مَاءٍ زَمَزَمَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَهْدَى رَاوِيَةً<sup>(4)</sup> مِنْ مَاءِ زَمَزَمَ<sup>(5)</sup>، فَبَعَثَ إِلَيْهِ بِرَاوِيَةٍ مِنْ مَاءٍ<sup>(6)</sup>، وَلَأَنَّ الْمَاءَ يُسْتَخْلَفُ؛ بِخِلَافِ التُّرَابِ، وَالْأَحْجَارِ.

- (1) أخرجه الشافعي، ومن طريقه البيهقي (201/5)، كتاب الحج، باب لا يخرج من تراب حرم مكة ولا حجراته شيء إلى الحل.
- (2) الجناب - بالفتح: الغناء، وما قُرب من محلة القوم. وأراد ههنا: من ناحيته، يقال: مرؤا يسيرون بجنابيه، أي: ناحيته.
- و «منزل»: حيث ينزل المسافرون للاستراحة.
- «فذكر من علتهم» أي: مرضهم.
- «ما أَرَانَا» أي: ما أَظُنُّنَا.
- «أُتِينَا» أي: ما سبب علتنا ومرضنا إلا ذلك. النظم
- وفي أ: منه قطعة.
- (3) أخرجه الشافعي، ومن طريقه البيهقي (202/5)، كتاب الحج، باب لا يخرج من تراب حرم مكة، ولا حجراته شيء إلى الحل.
- وقوله: «كأنما أنشطنا من عقالٍ» يقال: نشطتُ الحبل وأنشطتهُ نشطاً: عقدتهُ أنشوطاً. وأنشطته: حللته، ويقال: «كأنما أنشط من عقالٍ» أي: حُلِّ وَخُلِّي. النظم. ينظر: الصحاح (نشط). وتهذيب اللغة (1/338).
- (4) أي: طلب أن تهدي له، وكذلك باب استعمل يستعمل في الطلب والاستدعاء بالشيء. النظم.
- (5) قال ابن الأنباري: الناس مختلفون في تسميتها بذلك، فيقال: لأن هاجر زمت الماء بالتحجير عليه، وأصلها: زَمَمٌ، من زَمَمْتُ، فاستقلوا الجمع بين ثلاث ميمات، وأبدلوا من الثانية زايأ. ويقال: بل لصوت كان من جبريل عندها يشبه الزممة، يقال: زمزم يزمزم إذا صوت، فسميت بصوت جبريل. النظم. ينظر: اللسان (1867).
- (6) أخرجه البيهقي (202/5)، كتاب الحج، باب الرخصة في الخروج بماء زمزم، من طريق عطاء، عن ابن عباس.

فَصَلِّ [فِي صَيْدِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ]: وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ<sup>(1)</sup>، وَقَطَعَ شَجَرَهَا<sup>(2)</sup>؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ، مِثْلَ مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، لَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُغْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ»<sup>(3)</sup> فَإِنْ قَتَلَ فِيهَا صَيْدًا، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: يُسَلَّبُ الْقَاتِلُ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَذَ سَلَبَ رَجُلٍ قَتَلَ صَيْدًا فِي [حَرَمِ] الْمَدِينَةِ، وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَقْتُلُ صَيْدًا فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ، فَاسْلُبُوهُ»<sup>(5)</sup>.

وَقَالَ فِي «الْجَدِيدِ»: لَا يُسَلَّبُ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَجُوزُ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، فَلَا يُضْمَنُ صَيْدُهُ كِ «وَجْ».

فَإِنْ قُلْنَا: يُسَلَّبُ، دُفِعَ سَلْبُهُ إِلَى مَسَاكِينِ الْمَدِينَةِ، كَمَا يُدْفَعُ جَزَاءُ صَيْدِ مَكَّةَ إِلَى مَسَاكِينِ

(1) صيد المدينة حرام عند الشافعية؛ وبه قال مالك، وأحمد، والعلماء كافة، إلا أبا حنيفة فقال: ليس بحرام. قاله النووي، انظر المجموع (480/7).

(2) مذهب الشافعية في قطع شجر الحرم: أنه حرام مضمون، سوى ما أنبت آدمي، وما نبت بنفسه على المذهب. وبه قال أحمد. وقال بعض أصحابنا: لا يحرم ما أنبت آدمي. وقال أبو حنيفة: إن أنبت آدمي، أو كان من جنس ما ينبت - لم يحرم، وإن كان مما لا ينبت آدمي ونبت بنفسه، حرم. وقال مالك، وأبو ثور، وداود: هو حرام، لكن لا ضمان فيه.

قاله النووي، انظر المجموع (480/7).

(3) أخرجه مسلم (1355/447).

وقوله: «ولا تحل لقطتها إلا لمنشد» اللقطة: الشيء الملتقط.

والمنشد: المعروف، أي: لا تحل لمن يريد تملكها، ويحل التقاطها؛ ليعرفها، ويطلب صاحبها الذي ضاعت منه، وهو ضد الناشد، وهو: طالب الضالة. النظم. ينظر: النهاية (53/5).

(4) سقط في ط.

(5) أخرجه مسلم (993/2)، كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، حديث (1364/461)، من طريق عامر بن سعد أن سعداً ركب إلى قصره بالعقيق، فوجد عبداً يقطع شجراً أو يخبطه فسلبه، فلما رجع سعد جاءه أهل العبد، فكلّموه أن يرد على غلامهم، أو عليهم ما أخذ من غلامهم، فقال: معاذ الله أن أرد شيئاً نقلنيه رسول الله ﷺ وأبى أن يرد عليهم.

وذكره المتقي الهندي في «كنز العمال» (138/14)، رقم (38167)، وعزاه إلى عبد الرزاق.

مَكَّةَ. وَقَالَ شَيْخُنَا الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ: يَكُونُ سَلْبُهُ لِمَنْ أَخَذَهُ؛ لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ أَخَذَ سَلْبَ الْقَاتِلِ<sup>(1)</sup> وَقَالَ: طُعْمَةٌ<sup>(2)</sup> أَطْعَمَئِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

**فَصَلِّ [فِي صَيْدٍ وَجَّ:]** وَيَحْرُمُ قَتْلُ صَيْدٍ وَجَّ، وَهُوَ وَادٍ بِالطَّائِفِ؛ لِمَا رَوَى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ قَتْلِ صَيْدٍ وَجَّ»<sup>(3)</sup> فَإِنْ قَتَلَ فِيهِ صَيْدًا، لَمْ يَضْمَنْهُ بِالْجَزَاءِ، وَلَمْ يُسَلَبِ الْقَاتِلُ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ وَجَبَ بِالشَّرْعِ، وَالشَّرْعُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ، وَوَجَّ لَا يَبْلُغُ الْحَرَمَ فِي الْحُرْمَةِ، فَلَمْ يُلْحَقْ بِهِ فِي الْجَزَاءِ.

**فَصَلِّ [فِي مَضْرِفِ دَمِ الْإِحْرَامِ:]** وَإِذَا وَجَبَ عَلَى الْمُحْرِمِ دَمٌ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ، كَدَمِ التَّمَتُّعِ، وَالْقِرَانِ، وَدَمِ الطَّيِّبِ، وَجَزَاءِ الصَّيْدِ. وَجَبَ عَلَيْهِ صَرْفُهُ إِلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَدِيًّا بِالْبَعْلِ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: 95] فَإِنْ دَبَّحَهُ فِي الْحِلِّ، وَأَدْخَلَهُ إِلَى الْحَرَمِ، نَظَرْتَ: فَإِنْ تَغَيَّرَ وَأَنْتَنَ، لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لَحْمٌ كَامِلٌ غَيْرُ مُتَغَيَّرٍ، فَلَمْ يُجْزِهِ الْمُتَنِّنُ الْمُتَغَيَّرُ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(4)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا يُجْزِيهِ؛ لِأَنَّ الدَّبْحَ أَحَدُ مَقْصُودَيِ الْهَدْيِ، فَاخْتَصَّ بِالْحَرَمِ؛ كَالْتَفْرِقَةِ.  
وَالثَّانِي: يُجْزِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ اللَّحْمُ، وَقَدْ أَوْصَلَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ.

وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ طَعَامٌ، وَجَبَ عَلَيْهِ صَرْفُهُ إِلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْهَدْيِ. وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمٌ، جَازَ أَنْ يَصُومَ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنْفَعَةَ لِأَهْلِ الْحَرَمِ فِي صِيَامِهِ. فَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، وَأُخْصِرَ عَنِ الْحَرَمِ، جَازَ أَنْ يَذْبَحَ وَيُفَرِّقَ حَيْثُ أُخْصِرَ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ

(1) بفتح اللام: سلبه: إذا جرده من ثيابه، وأصله: التعرية، ومنه: تسلبت المرأة: إذا أحدثت، وشجر سلبت: لا ورق عليها، والسلب: الشيء المسلوب، كالخبيط للورق المخبوط، والنقص للمنقوض. النظم. ينظر: الصحاح (سلب).

(2) الطعمة: المأكلة، يقال: جعلت هذه الضيعة طعمة لفلان، والطعمة أيضاً: وجه المكسب، يقال: فلان عفيف الطعمة، وحيث الطعمة: إذا كان رديء المكسب. النظم. ينظر: اللسان (2675).

(3) أخرجه البيهقي (200/5) كتاب الحج، باب كراهية قتل الصيد، وقطع الشجر بوج من الطائف. قال النووي في المجموع (473/7): إسناده ضعيف.

(4) أصحابهما: يختص، فلو ذبحه في طرف الحل، ونقله في الحال طرياً إلى الحرم، لم يجزه.

والثاني: لا يختص، فيجوز ذبحه خارج الحرم بشرط أن ينقله، ويفرقه في الحرم قبل تغيير اللحم. قاله النووي، انظر المجموع (482/7).

رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ مُعْتَمِرًا، فَحَالَتْ كُفَارُ فُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَتَحَرَ هَذِيهٗ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ<sup>(1)</sup>، وَبَيْنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَبَيْنَ الْحَرَمِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ<sup>(2)</sup>، وَلَآئِهٖ إِذَا جَازَ أَنْ يَتَحَلَّلَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ التَّحَلُّلِ لِأَجْلِ الْإِخْصَارِ، جَازَ أَنْ يَنْحَرَ الْهَدْيَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ النَّحْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

#### 4 - بَابُ: صِبْغَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

إِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ، وَهُوَ مُخْرِمٌ بِالْحَجِّ اغْتَسَلَ بِبُذِي طَوًى<sup>(3)</sup>؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا جَاءَ وَادِي طَوًى بَاتَ حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ، فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءَ»<sup>(4)</sup> وَيَدْخُلُ مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ، وَيَخْرُجُ مِنَ السُّفْلِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى»<sup>(5)</sup> وَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ دَعَا لِمَا رَوَى أَبُو أَمَامَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَتُسْتَجَابُ دَعْوَةُ الْمُسْلِمِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ»<sup>(6)</sup>.

(1) مخففة، لا تشدد إلا في لغة رديئة.

(2) أخرجه البخاري (305/5)، كتاب الصلح، باب الصلح مع المشركين، حديث (2701)، وأحمد (124/2).

(3) طوى - بالفتح - وإد بمكة. قال الأصمعي: وهو مقصور، والذي من طريق الطائف ممدود، ولا خلاف في فتح الطاء. قال العاصمي في مناقب الشافعي - رحمه الله -: ومنشؤه بمكة بذى طوى بالفتح. النظم. ينظر: الصحاح (طوى).

(4) أخرجه البخاري (509/3) كتاب الحج، باب الاغتسال عند دخول مكة، حديث (1573)، ومسلم (919/2) كتاب الحج، باب استحباب المبيت بذى طوى، حديث (1259/227)، وأبو داود (576/1)، كتاب المناسك، باب دخول مكة، حديث (1865).

وقوله: «ويدخل في ثنية كداء» قال الخليل: كداء وكدي: الأعلى منهما مفتوح ممدود، والأسفل: مضموم مقصور قال حسان: [الوافر].

عدمنا خيلنا إن لم تروها تُشيرُ النقع موردها كداء

النظم. ينظر: المصباح (كدي) والعين (396/5).

(5) أخرجه البخاري (510/3)، كتاب الحج، باب من أين يخرج من مكة، حديث (1576)، ومسلم (918/2) كتاب الحج، باب استحباب دخول مكة، حديث (1257/223).

(6) تقدم.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ الْيَدَ فِي الدُّعَاءِ<sup>(1)</sup>؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُرْفَعُ الْأَيْدِي فِي الدُّعَاءِ لِاسْتِقْبَالِ الْبَيْتِ»<sup>(2)</sup> وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ، زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا، وَتَكْرِيمًا، وَتَعْظِيمًا، وَمَهَابَةً، وَزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وَكَرَّمَهُ مِمَّنْ حَجَّهُ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا، وَتَكْرِيمًا، وَتَعْظِيمًا، وَبِرًّا<sup>(3)</sup>؛ لِمَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ ذَلِكَ<sup>(4)</sup>، وَيُضِيفُ إِلَيْهِ: اللَّهُمَّ، أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، فَحِينَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ<sup>(5)</sup> لِمَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ كَانَ إِذَا نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، قَالَ ذَلِكَ<sup>(6)</sup>.

(1) مذهب الشافعية: استحبابه، وبه قال جمهور العلماء، حكاه ابن المنذر عن ابن عمر، وابن عباس، وسفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، قال: وبه أقول. وقال مالك: لا يرفع. قاله النووي، انظر المجموع (12/8).

(2) قال النووي في «المجموع» (10/8): وأما حديث ابن عمر، فرواه الإمام سعيد بن منصور، والبيهقي، وغيرهما، وهو ضعيف باتفاقهم؛ لأنه من رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي لیلی الإمام المشهور، وهو ضعيف عند المحدثين.

(3) معناه: اجعل الخلق يشرفونه، أي: يروونه شريفاً في أعينهم. والشرف: العلو، وشرف كل شيء: أعلاه، وشريف القوم أرفعهم وأعلاهم منزلةً.

والتكريم: التفضيل «ولقد كرمتنا بني آدم» أي: فضلناهم، والكرم أصله: ضد اللؤم. ومهابة، أي: يهابون أن يتركوا حرمة، يحقرونه. والهيبة: الإجلال والمخافة، وقد هابه يهابه. والبر: أعمال الخير كلها، وهو ضد العقوق، ويقال: بره بیره بزا والمبرة: مثله، وفلان يبر خالقه ويتبرزه، أي: يُطيعه، وبر في يمينه، أي: صدق. وقيل: البر: هو الاتساع في الإحسان والزيادة منه، يقال: أبر فلان على صاحبه، أي زاد عليه، ومنه سميت البرية؛ لاتساعها. النظم.

(4) أخرجه الشافعي (339/1) كتاب الحج، باب فيما يلزم الحاج بعد دخول مكة، حديث (874).

(5) قال الأزهري: السلام الأول: هو الله تعالى؛ لأن الخلق أجمعين سلموا من ظلمه. وقوله: «ومنك السلام» أي: من أكرمته بالسلام، فقد سلم. «فحيناً ربنا بالسلام»، أي: سلمنا بتحياتك إيانا من الآفات والمهلكات.

وقال غير الأزهري: السلام الأول: هو الله تعالى، كما قال: «السلام المؤمن المهيمن». قال البارودي في تفسيره: أراد السالم من المعاييب، والسلام الثاني: قال البارودي: أي المسلم للخلق.

وقال القشيري: السلام بمعنى السلامة، كاللذاذ والرضاع بمعنى اللذاعة والرضاعة. والثالث بمعنى التحية، كقوله تعالى: «تحياتهم فيها سلام»، ومعناه: الرحمة والسلامة من الآفات. وقد ذكر في الصلاة. النظم.

(6) قال الحافظ في «التلخيص» (242/2).

رواه ابن المغلس عن هشيم، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن سعيد بن المسيب، عن أبيه، أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحيناً ربنا بالسلام.

فَصَلِّ [فِيمَا يَبْدَأُ بِهِ]: وَيَبْتَدِئُ بِطَوَافِ الْقُدُومِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ (1)، فَإِنْ خَافَ قَوْتَ مَكْتُوبَةٍ، أَوْ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ أَتَى بِهَا قَبْلَ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهَا تَفُوتُ، وَالطَّوَافُ لَا يَفُوتُ، وَهَذَا الطَّوَافُ سُنَّةٌ (2)؛ لِأَنَّهُ تَحِيَّةٌ، فَلَمْ يَجِبْ؛ كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، وَمِنْ شَرْطِ الطَّوَافِ الطَّهَارَةُ (3)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ» (4) وَمِنْ شَرْطِهِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. إِلَى مَكَّةَ فَنَادَى: أَلَا لَا يَطُوفَنَّ بِالْبَيْتِ مُشْرِكٌ وَلَا عَرِيَانٌ (5).

وَهَلْ يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَفْتَقِرُ إِلَى السَّنَنِ، فَافْتَقَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ (6)، كَرَكْعَتَيْ الْمَقَامِ.

- (1) أخرجه البخاري (580/3) كتاب الحج، باب الطواف على وضوء، حديث (1641، 1642)، ومسلم (906/2) كتاب الحج، باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى، حديث (1235/190).
- (2) مذهب الشافعية: أنه سنة لو تركه لم يأنم، ولم يلزمه دم، وبه قال أبو حنيفة، وابن المنذر. وقال أبو ثور: عليه دم. وعن مالك: رواية كمذهب الشافعية، ورواية أنه إن كان مضيقاً للوقوف، فلا دم في تركه، وإلا فعليه دم. قاله النووي، انظر المجموع (25/8).
- (3) مذهب الشافعية: اشتراط الطهارة عن الحدث، والنجس، وبه قال مالك، وحكاها الماوردي عن جمهور العلماء، وحكاها ابن المنذر في طهارة الحدث عن عامة العلماء، وانفرد أبو حنيفة فقال: الطهارة من الحدث والنجس ليست بشرط للطواف، فلو طاف وعليه نجاسة أو محدثاً أو جنباً، صح طوافه، واختلف أصحابه في كون الطهارة واجبة مع اتفاقهم على أنها ليست بشرط، فمن أوجبها منهم قال: إن طاف محدثاً لزمه شاة، وإن طاف جنباً لزمه بدنة. قالوا: ويعيده ما دام بمكة. وعن أحمد روايتان: إحداهما: كمذهبتنا. والثانية: إن أقام بمكة أعاده، وإن رجع إلى بلده جبره بدم. وقال داود: الطهارة للطواف واجبة، فإن طاف محدثاً أجزأه إلا الحائض. وقال المنصوري من أصحاب داود: الطهارة شرط كمذهبتنا. قاله النووي، انظر المجموع (23/8).
- (4) تقدم.
- (5) أخرجه البخاري (565/3) كتاب الحج، باب لا يطوف بالبيت عريان، حديث (1622)، ومسلم (982/2) كتاب الحج، باب لا يحج بالبيت مشرك، حديث (435، 1347).
- (6) أي: احتاجت إليها، مشتق من الفقير الذي يحتاج إلى المال، وأصله: مكسور الفقار، وهي: عقد في الظهر. النظم.

وَالثَّانِي: لَا يَفْتَقِرُ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْحَجِّ تَأْتِي عَلَيْهِ (1)؛ كَمَا تَأْتِي عَلَى الْوُقُوفِ.

وَالسُّنَّةُ أَنْ يَضْطَبَّعَ [لَهُ] (2)؛ فَيَجْعَلَ وَسَطَ رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ، وَيَطْرَحَ طَرْفِيهِ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ، وَيَكْشِفَ الْأَيْمَنَ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ اعْتَمَرُوا، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَاضْطَبَّعُوا، فَجَعَلُوا أَرْدِيَّتَهُمْ تَحْتَ أَبَاطِهِمْ، وَقَذَفُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِمْ (3) يَزْمُلُونَ. وَيَطُوفُ سَبْعًا (4)؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: حَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، ثُمَّ صَلَّى (5).

وَإِنْ تَرَكَ بَعْضَ السَّبْعَةِ، لَمْ يُجْزِهِ (6)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، طَافَ سَبْعًا (7)، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» (8). وَلَا يُجْزِيهِ حَتَّى يَطُوفَ حَوْلَ جَمِيعِ الْبَيْتِ، فَإِنْ طَافَ عَلَى جِدَارِ الْحَجْرِ، لَمْ

(1) أي: تأخذ جميعه، ويدخل في حكمها. النظم.

(2) سقط في ط.

(3) تقدم حديث الاضطباع.

أي: رموا بها، والقذف: الرمي. والعواتق: جمع عاتق، وهو: ما بين المنكب والعنق. النظم.

(4) يقال: طاف حول الشيء يطوف طوفاً وطوفاناً، وتطوف واستطاف: كله بمعنى. ورجل طاف، أي: كثير الطواف. وأصل الطواف، وابتداء فعله: أن إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - كانا كلما بنيا شيئاً من البيت، طافا حوله وقالوا: «ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم»، فبقي ذلك إلى الآن. ورأيت في التفسير أنه سُئِلَ عليُّ بن الحسين عن بدء الطواف، فقال: إن الله - تعالى - وضع تحت العرش بيتاً، وهو البيت المعمور الذي ذكره الله - تعالى - وقال للملائكة: طوفوا به، ودعوا العرش، فطافت الملائكة به فكان أهون عليهم، ثم أمر الملائكة الذين يسكنون في الأرض أن يبنوا في الأرض بيتاً على مثاله وقدره، فبنوا، وسموه الصُّراح، وأمر من في الأرض من خلقه أن يطوفوا به، كما يطوف أهل السماء بالبيت المعمور. النظم. ينظر: الصحاح (طوف).

(5) تقدم.

(6) هذا مذهب الشافعية، وبه قال جمهور العلماء. وهذا مذهب عطاء، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر. وقال أبو حنيفة: إن كان بمكة لزم الإتمام في طواف الإفاضة. وإن كان قد انصرف منها، وقد طاف ثلاث طوافات، لزمه الرجوع للإتمام، وإن كان قد طاف أربعاً، لم يلزمه العود، بل أجزاء طوافه، وعليه دم. قاله النووي، انظر المجموع (29/8).

(7) سبعاً بفتح السين وإسكان الباء، أي: سبع مرات، وسبعاً: بضم السين والباء؛ كما يقال: ثلثُ وثلثُ، وسُدسُ وسُدسُ، وسبعاً: بضم السين وإسكان الباء، كما يقال: ثلثُ وسُدسُ، وسبوع: بفتح السين، وأسبوع: بزيادة الألف. النظم. ينظر: المصباح (سبع).

(8) أخرجه أحمد (318/3)، ومسلم (943/2)، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر، الحديث (1297/310).

وقوله: «خذوا عني مناسككم» أي: افعلوا مثلما أفعل، وقولوا كما أقول. وأصل الأخذ التناول، يُقَالُ: أَخَذَ الشيءَ: إذا تناوله، وأصله: أَخَذَ فاستقلوا الهمزتين فحذفوهما. النظم. ينظر: الصحاح (أخذ).

يُجْزِيهِ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ مِنَ الْبَيْتِ؛ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَجْرُ مِنَ الْبَيْتِ»<sup>(1)</sup> فَإِنْ طَافَ عَلَى شَاذِرْوَانَ الْكَعْبَةِ<sup>(2)</sup> لَمْ يُجْزِهِ<sup>(3)</sup>؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الْبَيْتِ.

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ رَاجِعًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَافَ رَاكِبًا زَاكِمًا النَّاسَ وَأَذَاهُمْ، فَإِنْ كَانَ بِهِ مَرَضٌ يَشْتُقُّ مَعَهُ الطَّوْفُ رَاجِعًا، لَمْ يُكْرَهُ الطَّوْفُ رَاكِبًا؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّهَا قَدِمَتْ مَرِيضَةً، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوفِي وَرَاءَ النَّاسِ، وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ»<sup>(4)</sup> فَإِنْ طَافَ رَاكِبًا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، جَازَ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ رَاكِبًا، لِيَرَاهُ النَّاسُ، وَيَسْأَلُوهُ<sup>(5)</sup> فَإِنْ حَمَلَ مُحْرِمٌ مُحْرِمًا، فَطَافَ بِهِ، وَتَوَيًّا جَمِيعًا، لَمْ يُجْزِ عَنْهُمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ طَوَّفَ وَاحِدًا، فَلَا يَسْقُطُ بِهِ طَوَافَانِ، وَلِمَنْ يَكُونُ الطَّوْفُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(6)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لِلْمَحْمُولِ؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ كَالرَّاحِلَةَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لِلْحَامِلِ؛ لِأَنَّ الْمَحْمُولَ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ فِعْلٌ، وَإِنَّمَا الْفِعْلُ لِلْحَامِلِ، فَكَانَ الطَّوْفُ لَهُ.

(1) أخرجه مالك (363/1)، كتاب الحج، باب ما جاء في بناء الكعبة، حديث (104)، والبخاري (170/8)، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا يَرَفَعُ إِبْرَاهِيمَ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلَ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، حديث (4484)، ومسلم (969/2) كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، حديث (1333/399).

(2) في أ: البيت.

(3) وهو البناء اللاصقٌ بأساسها الذي فيه حَلَقُ السِتْرِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ دَكَّةِ الْبِنَاءِ الْأَسْفَلِ. النظم. ينظر: المصباح (شذر). ومذهب الشافعية: أنه لو طاف على شاذروان الكعبة، أو سلك في الحجر، أو على جدار الحجر لم يصح طوافه، وبه قال مالك، وأحمد، وداود، وكذا حكاه العبدري عنهم.

قاله النووي، انظر المجموع (36/8).

(4) أخرجه مالك (371/1)، كتاب الحج، باب استحباب الرمل، حديث (123)، والبخاري (560/3)، كتاب الحج، باب طواف النساء مع الرجال، حديث (1619)، ومسلم (927/2)، كتاب الحج، باب الطواف، حديث (1276/258).

(5) تقدم.

(6) حكى النووي في هذه المسألة ثلاثة أقوال أصحها: وقوع الطواف عن الحامل فقط.

والثاني: عن المحمول فقط.

والثالث: عنهما. هذا كله إذا نوى الحامل والمحمول الطواف، فأما إذا نوى المحمول دون الحامل، ولم يكن

الحامل محرماً، فيقع عن المحمول بلا خلاف.

قاله النووي. انظر المجموع (39/8).

وَيَتَدَيءُ الطَّوَافُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَهُ، وَضَعَ شَفْتَيْهِ عَلَيْهِ (1) فَإِنْ لَمْ يَسْتَقْبَلْهُ جَازَ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْبَيْتِ، فَلَا يَجِبُ اسْتِقْبَالُهُ، كَسَائِرِ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ، وَيُحَادِيهِ بِيَدَيْهِ لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهُ.

وَهَلْ تُجْزِئُهُ الْمُحَادَاةُ بِنَعْضِ الْبَدَنِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: تُجْزِئُهُ مُحَادَاةُ بِنَعْضِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ مُحَادَاةُ بِنَعْضِ الْحَجَرِ، جَازَ مُحَادَاةُ بِنَعْضِ الْبَدَنِ.

وَقَالَ فِي «الْجَدِيدِ»: يَجِبُ أَنْ يُحَادِيَهُ (2) بِجَمِيعِ الْبَدَنِ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ فِيهِ مُحَادَاةُ الْبَيْتِ، وَجَبَتْ مُحَادَاةُ بِنَعْضِ الْبَدَنِ؛ كَالِاسْتِقْبَالِ فِي الصَّلَاةِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ (3)؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ (4)، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَفْتِحَ الْأَسْتِلَامَ بِالتَّكْبِيرِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى رَاحِلَتِهِ كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ، وَكَبَّرَ وَقَبَّلَهُ (5).

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقْبَلَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ

- (1) تقدم.
- (2) أي: يوازيه. والمحاذاة: الموازاة، وحذاء الشيء: إزاؤه. النظم: ينظر: الصحاح (حدو).
- (3) قال في الفائق: استلم: افتعل من السلمة، وهي: الحجر، وهو أن تتناوله وتعتمده بلمس أو تقبيل أو إدراك بعضاً. ونظيره: استهم القوم: إذا أجالوا السهام، واهتجم الحالب: إذا حلب في الهجم، وهو القدح الضخم. ووافقهُ الجوهري، فقال: استلم الحجر: لمسهُ، إما بالقبلة، أو باليد، ولا يهمز؛ لأنه مأخوذ من السلام وهو الحجر، كما يُقال: استنوقَ الجمل. وقيل: إنه مأخوذ من السلام بمعنى التحية، أي: يُحيي نفسه عن الحجر؛ إذ ليس الحجر ممن يُحييه، يقال: اخدم: إذا لم يكن له خادم، وإنما خدم نفسه.
- (4) وعن ابن الأعرابي: أنه مهموزٌ ترك همزة، مأخوذ من الملاءمة والموافقة، كما يُقال: استلام كذا استلتاماً: إذا رآه موافقاً وملانماً. النظم: ينظر: الصحاح (سلم).
- (5) أخرجه البخاري (477/3)، كتاب الحج، باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع إلى بيته، ثم صلى ركعتين، ثم خرج إلى الصفا، حديث (1616)، ومسلم (920/2)، كتاب الحج، باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، وفي الطواف الأول من الحج، حديث (1261/231).
- (5) تقدم تخريجه.

[إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ] (1)، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَلْتُكَ (2)، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَسْتَلِمَ أَوْ يَقْبَلَ مِنَ الرَّحَامِ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مَالِكٍ سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ حَوْلَ الْبَيْتِ، فَإِذَا اذْدَحَمَ النَّاسُ عَلَى الطَّوَافِ اسْتَلَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِخْجَنِ بِيَدِهِ (3)، وَلَا يُشِيرُ إِلَى الْقُبْلَةِ بِالْفَمِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الْاِسْتِلَامِ، وَابْتِدَاءِ الطَّوَافِ: بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ، وَتَضَدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ، وَكَبَّرَ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ، وَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَتَضَدِيقًا بِكِتَابِكَ» (4) وَعَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا اسْتَلَمَ: «اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ، وَتَضَدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ» وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَهُ.

ثُمَّ يَطُوفُ، فَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ، وَيَطُوفُ عَلَى يَمِينِهِ، لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَخَذَ فِي الطَّوَافِ، أَخَذَ عَنْ يَمِينِهِ (5)، فَإِنْ طَافَ عَلَى يَسَارِهِ، لَمْ يُجْزِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ عَلَى يَمِينِهِ، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» (6) وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْبَيْتِ، فَاسْتَحَقَّ فِيهَا التَّرْتِيبَ؛ كَالصَّلَاةِ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْنُو مِنَ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ، فَكَانَ الْقُرْبُ مِنْهُ أَفْضَلَ، فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَلِمَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَلِمُ

(1) في ط: لقد علمت أنك حجر.

(2) أخرجه البخاري (462/3)، كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود، حديث (1597). ومسلم (2/925)،

(926)، كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، حديث (1270/251).

(3) أخرجه العقيلي في الضعفاء (4/96).

وقوله: «بمخجن في يده» وهو عصاً في رأسها غفافة. وأصل الحجن - بالتحريك -: الاعوجاج، وصفراً أحجراً المخالب، أي: مُعْجِجاً. والمخجن كالصلولجان، وتحجنت الشيء واحتجنته: إذا جذبته بالمخجن إلى نفسك. ومعنى «تقبيل يده بعد الاستلام»: كأنه ينقل بركته إلى نفسه. وقيل: معناه: ينقل القبلة من فيه إلى الحجر. النظم.

(4) قال الحافظ في «التلخيص» (2/247): لم أجده هكذا، وقد ذكره صاحب المذهب من حديث جابر، وقد بيض

له المنذري، والنووي، وخرجه ابن ناجية بسند له ضعيف.

(5) تقدم.

(6) تقدم.

الرُّكْنَ الْيَمَانِي وَالْأَسْوَدَ<sup>(1)</sup>، وَلَا يَسْتَلِمُ الْآخَرِينَ، وَلَأَنَّهُ رُكْنٌ بُنِيَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(2)</sup> فَيَسُنُّ فِيهِ الْاسْتِلَامَ؛ كَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَيْنِ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَيْنِ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ<sup>(3)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ كُلَّمَا حَادَى الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ أَنْ يُكَبِّرَ، وَيُقْبَلُهُ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِي مَحَلٍّ، فَتَكَرَّرَ بِتَكَرُّرِهِ؛ كَالْاسْتِلَامِ.

وَيُسْتَحَبُّ إِذَا اسْتَلَمَ أَنْ يُقْبَلَ يَدَهُ؛ لِمَا رَوَى نَافِعٌ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ بِيَدِهِ وَقَبِلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ<sup>(4)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِي، وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ؛ لِمَا رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: عِنْدَ الرُّكْنِ الْيَمَانِي مَلَكٌ قَائِمٌ يَقُولُ: آمِينَ آمِينَ<sup>(5)</sup> فَإِذَا مَرَزْتُمْ بِهِ، فَقُولُوا: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ<sup>(6)</sup>.

**فَضْلٌ [فِي صِفَةِ الطَّوَافِ]:** وَالسُّنَّةُ أَنْ يَزْمَلَ<sup>(7)</sup> فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى، وَيَمْشِي فِي الْأَرْبَعَةِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ حَبَّ ثَلَاثًا<sup>(8)</sup>، وَمَسَى أَرْبَعًا<sup>(9)</sup>. فَإِنْ كَانَ رَاكِبًا حَرَكَهُ دَابَّتَهُ<sup>(10)</sup> فِي مَوْضِعِ الرَّمْلِ، وَإِنْ كَانَ مَخْمُولًا رَمَلَ بِهِ الْحَامِلُ.

(1) تقدم.

(2) القواعد: أساس البنيان، واحدها: قاعدة، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾. النظم.

(3) أخرجه أبو داود (578/1)، كتاب المناسك، باب استلام الأركان، حديث (1876)، والنسائي (231/5)، كتاب مناسك الحج، باب استلام الركنين في كل طواف، حديث (2947).

(4) تقدم.

(5) معناه: اللهم استجب. النظم.

(6) قال النووي في «المجموع» (51/8): وأما الأثر المذكور، عن ابن عباس، فغريب.

(7) الرمل - بالتحريك -: الهرولة، يقال: رمل بين الصفا والمروة رملاً ورملاً، ومنه قيل لخفيف الشعر: رمل، وقال الشافعي: هو سرعة المشي مع تقارب الخطى. النظم.

(8) الخبب: ضرب من العدو، يُقَالُ: خَبَّ الفرسُ يَخْبُ بالضم، وقد ذُكِرَ في الجنائز. النظم. ينظر: الصحاح (خبب).

(9) تقدم.

(10) أي: حثها، واستخرج جريها. النظم.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ فِي رَمَلِهِ: اللَّهُمَّ، اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا، وَذَنْبًا مَغْفُورًا، وَسَعْيًا مَشْكُورًا<sup>(1)</sup>، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ<sup>(2)</sup> مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا.

قَالَ فِي «الْأُمَّ»: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ذِكْرٍ، وَالْقُرْآنُ مِنْ أَعْظَمِ الذِّكْرِ.

فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الثَّلَاثِ، لَمْ يَقْضِ فِي الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّهُ هَيْئَةٌ فِي مَحَلٍّ، فَلَا يَقْضِي فِي غَيْرِهِ؛ كَالْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْأَوَّلِينَ، وَلِأَنَّ السُّنَّةَ فِي الْأَرْبَعِ الْمَشْيُ، فَإِذَا قَضَى الرَّمْلَ فِي الْأَرْبَعَةِ، أَخْلَى بِالسُّنَّةِ فِي جَمِيعِ الطَّوَافِ. وَإِذَا اضْطَبَعَ وَرَمَلَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ، نَظَرَتْ:

فَإِنْ سَعَى بَعْدَهُ، لَمْ يُعِدِ الرَّمْلَ وَالِاضْطَبَاعَ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ، حَبَّ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا<sup>(3)</sup> قَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَعُدْ فِي غَيْرِهِ. وَإِنْ لَمْ يَسْعَ بَعْدَهُ، وَأَخَّرَ السَّعْيَ إِلَى مَا بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ، اضْطَبَعَ<sup>(4)</sup> وَرَمَلَ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْاضْطَبَاعِ لِلْسَّعْيِ، فَكُرِهَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي السَّعْيِ، وَلَا يَفْعَلَهُ فِي الطَّوَافِ. وَإِنْ طَافَ لِلْقُدُومِ، وَسَعَى بَعْدَهُ، وَنَسِيَ الرَّمْلَ وَالِاضْطَبَاعَ فِي الطَّوَافِ، فَهَلْ يَقْضِي فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَقْضِي؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقْضِ، فَإِنَّتَهُ سُنَّةُ الرَّمْلِ وَالِاضْطَبَاعِ.

وَمِنْ أَضْحَاحِنَا مَنْ قَالَ: لَا يَقْضِي، وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَقْضِيَ الرَّمْلَ لَقَضَاهُ فِي

(1) مبروراً: من البر ضد العقوق، يُقال: بر حجُّه وبُرِّحجه وبر الله وحجُّه برّاً بالكسر. قال شمر: هو الذي لا يخالطه شيء من المأثم، والبيع المبرور: هو الذي لا شبهة فيه ولا خيانة. وفي الحديث: «الحجُّ المبرور ليس له جزاء إلا الجنة». النظم.

قوله: «مغفوراً» أصل الغفر: التغطية، كأنه يُعطي الذنب ويستره.

و«السعي» ههنا: العمل، يُقال: سعى يسعى: إذا عمل وكسب، وسعى: إذا عدا، ومنه السعي بين الصفا والمروة ومعنى «مشكوراً» أي: يُثنى على عامله ويُشكر. و«الشُّكْرُ»: هو الثناء على المحسن بإحسانه ممن أحسن إليه. النظم. ينظر: النهاية (1/117).

(2) في أ: ما أحب من الدعاء.

(3) تقدم.

(4) الاضطباع: افتعال من الضبع، وهو: العضد؛ لأنه يجعل رداءه تحت ضبعه، أو لأنه يكشف ضبعه أبدلت التاء طاء مع الضاد، كالاضطمام والاضطلاع بالأمر، وهو التوشُّح والتأبُّط أيضاً. النظم. ينظر: تهذيب اللغة (1/485) والصحاح (ضبع).

الأشواط الأربعة<sup>(1)</sup>؛ فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْلَ، وَالْأَضْطِبَاعَ وَالْإِسْتِيلَامَ، وَالتَّقْبِيلَ، وَالدُّعَاءَ فِي الطَّوَافِ . جَازَ، وَلَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الرَّمْلَ وَالْأَضْطِبَاعَ هَيْئَةٌ، فَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِتَرْكِهَا جُبْرَانٌ؛ كَالْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَالتَّوَرُّكِ وَالْإِفْتِرَاشِ فِي الشَّهْدِ، وَالْإِسْتِيلَامَ وَالتَّقْبِيلَ وَالدُّعَاءَ . كَمَالَ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ جُبْرَانٌ؛ كَالْتَسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

وَلَا تَزْمُلُ الْمَرْأَةُ وَلَا تَضْطَبِعُ؛ لِأَنَّ فِي الرَّمْلِ تَلِينٌ أَعْضَاؤُهَا، وَفِي الْأَضْطِبَاعِ يَنْكَشِفُ مَا هُوَ عَوْرَةٌ مِنْهَا .

وَيَجُوزُ الْكَلَامُ فِي الطَّوَافِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، إِلَّا أَنْ اللَّهُ تَعَالَى أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ»<sup>(2)</sup> وَالْأَفْضَلُ أَلَّا يَتَكَلَّمَ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ، وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ»<sup>(3)</sup> وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَهُوَ فِي الطَّوَافِ، أَوْ عَرَضَتْ لَهُ حَاجَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا، قَطَعَ الطَّوَافَ، فَإِذَا فَرَغَ بَنَى لِمَا رَوَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ بَنَى عَلَى طَوَافِهِ . وَإِنْ أَحْدَثَ وَهُوَ فِي الطَّوَافِ، تَوَضَّأَ، وَبَنَى؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ إِفْرَادُ بَعْضِهِ عَنِ بَعْضٍ، فَإِذَا بَطَلَ مَا صَادَقَهُ الْحَدِيثُ مِنْهُ، لَمْ يَنْطَلِ الْبَاقِي، فَجَازَ لَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ .

**فَضْلٌ [فِي رُكْعَتِي الطَّوَافِ]:** وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ، صَلَّى رُكْعَتِي الطَّوَافِ<sup>(4)</sup> .

وَهَلْ يَجِبُ ذَلِكَ، أَمْ لَا؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(5)</sup> :

- (1) واحدها: شوطٌ، يُقَالُ: عَدَا شَوْطًا، أَي: طَلَقًا، وَهُوَ هُنَا: الْمَرْءُ الْوَاحِدَةُ بَيْنَ الْحَجَرَيْنِ . النَّظْمُ .
- (2) تَقْدِيمُ .
- (3) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (2/985، 986)، كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فَضْلِ الطَّوَافِ، حَدِيثُ (2957) .
- (4) مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ: جَوَازُهَا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ بِلَا كِرَاهَةٍ، وَحِكَاةُ ابْنِ الْمُنْذِرِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ ابْنِي عَلِيٍّ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَطَاوُسٍ، وَعَطَاءٍ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعُرْوَةَ، وَمُجَاهِدٍ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَكَرِهَهُمَا مَالِكٌ، ذَكَرَهُ فِي «الْمَوْطَأِ» .
- قَالَ النَّوَوِيُّ، انظُرِ الْمَجْمُوعَ (79/8) .
- (5) أَحَدُهُمَا بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ: سَنَةٌ . وَالثَّانِي: وَاجِبَتَانِ .
- قَالَ النَّوَوِيُّ، انظُرِ الْمَجْمُوعَ (72/8) .

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125]،  
وَالأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ.

وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، فَلَمْ تَجِبْ بِالشَّرْعِ عَلَى  
الْأَعْيَانِ؛ كَسَائِرِ التَّوَائِفِ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَهُمَا عِنْدَ الْمَقَامِ<sup>(1)</sup>؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ  
سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ<sup>(2)</sup> رَكَعَتَيْنِ<sup>(3)</sup>، فَإِنْ صَلَّاهُمَا فِي مَكَانٍ آخَرَ، جَازَ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَافَ بَعْدَ الصُّبْحِ، وَلَمْ يَزِ أَنْ الشَّمْسُ قَدْ طَلَعَتْ، فَرَكَبَ فَلَمَّا أَتَى ذَا طَوًى، أَنَاخَ  
رَاحِلَتَهُ، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ<sup>(4)</sup>، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي  
الْبَيْتِ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ: «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَفِي الثَّانِيَةِ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ  
أَحَدٌ»؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكَعَتِي الطَّوَّافِ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» وَ «قُلْ يَا أَيُّهَا  
الْكَافِرُونَ»<sup>(5)</sup> ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الرُّكْنِ فَيَسْتَلِمُهُ، وَيَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّفَا<sup>(6)</sup>؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ عَبْدِ  
اللَّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ سَبْعًا، وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْحَجَرِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَابِ  
الصَّفَا.

(1) قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أن ركعتي الطواف تصحان، حيث صلاهما إلا مالكا، فإنه كره فعلهما في  
الحجر. وقال الجمهور: يجوز فعلها في الحجر كغيره. وقال مالك: إذا صلاهما في الحجر أعاد الطواف  
والسعي إن كان بمكة، فإن لم يصلهما حتى يرجع إلى بلاده أراق دمًا، ولا إعادة عليه. قال ابن المنذر: لا حجة  
لمالك على هذا.

قاله النووي. انظر المجموع (8/86).

(2) المقام ههنا، بالفتح: موضع القيام، معناه: حيث قام إبراهيم - عليه السلام - وقد قرئ بالضم، أراد موضع  
إقامته؛ لأنك إذا جعلته من: قام يقوم، فهو مفتوح، وإذا جعلته من أقام يقيم: فهو مضموم؛ لأن الفعل إذا جاوز  
الثلاثة، فالموضع منه مضموم. النظم. ينظر: النهاية (3/73).

(3) تقدم تخريجه.

(4) أخرجه مالك في «الموطأ» (1/368)، كتاب الحج، باب الصلاة، بعد الصبح والعصر في الطواف، حديث  
(117).

(5) تقدم، وهو حديث جابر في حجة النبي ﷺ.

(6) تقدم.

**فَصَلِّ [فِي السَّعْيِ]:** ثُمَّ يَسْعَى (1)، وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ (2)؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، اسْعَوْا؛ فَإِنَّ السَّعْيَ قَدْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ» (3) وَلَا يَصِحُّ السَّعْيُ إِلَّا بَعْدَ طَرَاثِ، فَإِنْ سَعَى ثُمَّ طَافَ، لَمْ يُعْتَدَ بِالسَّعْيِ (4)؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمرَ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا (5)؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (6) [الأخزاب: 21] فَتَحْنُ نَضَعُ مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(1) يقال: سعى الرجل سعياً: إذا عدا، وسعى أيضاً: إذا عمل واكتسب. والسبب في ابتدائه: أن هاجر أم إسماعيل، لما عطش ابنها، وهي مقيمة به عند موضع البيت، وخافت أن يموت من العطش، ذهبت تستغيث، فصعدت أقرب جبل إليها، وهو الصفا، تستغيث، وتنظر هل ترى أحداً، فلا تنظر، فتنزل منه. وتسعى إلى المروة فتستغيث فتنظر فلا ترى أحداً، فترجع وتسعى حتى تأتي الصفا، حتى فعلت ذلك سبع مرات، فسمعت صوت الملك قد ضرب بجناحيه جنب إسماعيل، فأنت هنالك، فوجدت الماء موضع زمزم، وسبب الهرولة: أنها إذا صارت في بطن الوادي المنخفض، لا ترى ولدها، فتهرول وتسرع تخرج منه إلى البروة المرتفعة عن مسيل الماء، فترى ولدها، فتهدون في السير.

والأصل في سنة الرمل: أن النبي ﷺ لما صالح قريشاً على أن يدخل مكة معتمراً، قال المشركون: انظروا إليهم - تعني: أصحابه - قد نهكتهم حمى يثرب، فقاموا من قبل فعيقان ينظرون إليهم، وهم يطوفون بالبيت، فأوحى الله إلى النبي ﷺ بذلك، فأمر أصحابه أن يرملوا؛ ليروهم القوة والجلد. فقالوا حين رأوهم يرملون: والله ما بهم من بأس، وإن هم إلا كالغزلان. النظم.

(2) مذهب الشافعية: أنه ركن من أركان الحج والعمرة لا يتم واحد منهما إلا به، ولا يجبر بدم، ولو بقي منه خطوة لم يتم حجه، ولم يتحلل من إحرامه. وبه قالت عائشة، ومالك، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، وأحمد في رواية. وقال أبو حنيفة: هو واجب ليس بركن، بل ينوب عنه. وقال أحمد في رواية: ليس هو بركن ولا دم في تركه. والأصح عنه أنه واجب ليس بركن، فيجبر بالدم.

وقال ابن مسعود، وأبي بن كعب، وابن عباس، وابن الزبير، وأنس، وابن سيرين: هو تطوع ليس بركن، ولا واجب، ولا دم في تركه. وحكى ابن المنذر عن الحسن، وقتادة، والثوري: أنه يجب فيه الدم. وعن طاوس: أنه قال: من ترك من السعي أربعة أشواط لزمه دم. وإن ترك دونها، لزمه لكل شوط نصف صاع، وليس هو بركن، وهو مذهب أبي حنيفة.

وعن عطاء رواية: أنه تطوع لا شيء في تركه، ورواية: فيه الدم.

قاله النووي، انظر المجموع (8/104).

(3) أخرجه الشافعي (1/351، 352)، كتاب الحج، الباب السادس فيما يلزم الحاج بعد دخول مكة إلى فراغه من مناسكه، حديث (907)، والدارقطني (2/256)، كتاب الحج، باب المواقيت، حديث (87)، (88).

(4) عند الشافعية: لم يصح سعيه.

وبه قال جمهور العلماء، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحمد. وحكى ابن المنذر عن عطاء، وبعض أهل الحديث أنه يصح. قاله النووي، انظر المجموع (8/105).

(5) تقدم.

(6) أي: قدوة. تضم وتكسر. النظم. ينظر: الصحاح (أسوة).

وَالسَّعْيُ أَنْ يَمُرَّ سَبْعَ مَرَّاتٍ<sup>(1)</sup> بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَدَأُ بِالذِّي بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»<sup>(2)</sup> وَبَدَأُ بِالصَّفَا حَتَّى فَرَعُ مِنْ آخِرِ سَعْيِهِ عَلَى الْمَرْوَةِ<sup>(3)</sup>.

فَإِنْ مَرَّ مِنَ الصَّفَا إِلَى الْمَرْوَةِ، حُسِبَ ذَلِكَ مَرَّةً، وَإِذَا رَجَعَ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا، حُسِبَ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّنِيرِيُّ: لَا يُحْتَسَبُ رُجُوعُهُ مِنَ الْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا مَرَّةً، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوَفَى مَا بَيْنَهُمَا بِالسَّعْيِ، فَحُسِبَ مَرَّةً، كَمَا لَوْ بَدَأَ مِنَ الصَّفَا، وَجَاءَ إِلَى الْمَرْوَةِ.

فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ، وَسَعَى إِلَى الصَّفَا، لَمْ يُحْزِرْهُ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «أَبْدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»<sup>(4)</sup> وَيَزُقَى عَلَى الصَّفَا<sup>(5)</sup>، حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ، فَيَسْتَقْبِلُهُ وَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ، أَنْجَزَ وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَدَهُ<sup>(6)</sup>، لَا إِلَهَ

(1) والسعي مستحب في كل مرة من السبع، بخلاف الرمل، فإنه مختص بالثلاث الأول، كما أن السعي الشديد في موضعه سنة، فكذلك المشي على عادته في باقي المسافة سنة، ولو سعى في جميع المسافة، أو مشى فيها، صح، وفاته الفضيلة.

أما المرأة ففيها وجهان: المشهور، وبه قطع الجمهور: أنها لا تسعى في موضع السعي، بل تمشي جميع المسافة، سواء كانت نهاراً أو ليلاً في الخلوة؛ لأنها عورة، وأمرها مبني على السترة؛ ولهذا لا ترمل في الطواف. والثاني: أنها إن سعت في الليل حال خلوه المسمى، استحب لها السعي في موضع السعي كالرجل، والله أعلم. قاله النووي، انظر المجموع (8/101، 102).

(2) أي: بدأ بذكره في القرآن، حيث قال جل وعلا: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾. النظم.

(3) تقدم. (4) تقدم.

(5) يقال: رقى بكسر القاف وبالباء في الماضي يرقى بفتحها والألف في المستقبل، رقىاً ورقياً: إذا صعد، وارتقى مثله. ولا يُقال: رقى - بفتح القاف - إلا من الرقية، فإنه يُقال: رقى يرقى رقيةً، ورقاً الدم يرقاً. بالهمز: إذا انقطع، يُقال في الإبل: «إن فيها رقوء الدم»؛ لأنها تؤخذ في الدية، فينقطع القتال. النظم. ينظر: المحكم (6/309) والعين (5/211).

(6) صدق: أنجز ولم يكذب فيما وعد، بقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾. والصدیق: الذي يصدق في المودة، والصدیق: الدائم التصديق.

«وهزم» الهزيمة: الفرار والهرب عن القتال.

والأحزاب: جمع حزب، وهم: الطائفة. وتحزبوا وتجمعوا: واحد. والأحزاب: الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم السلام. والأحزاب: الذين تحزبوا وتجمعوا على النبي ﷺ يوم الخندق من قبائل شتى، فهزمهم الله تعالى، فقال: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾. النظم.

قوله: «وحده» كلمة يوصف بها الواحد والتثنية والجمع؛ لأنه مصدر لا يُثنى، اكتفاءً بتثنية المضمرة المضاف إليه، ومعناه: اتحاد، أي: انفراد. وانتصابه على الحال، بمعنى موحدٍ ومفردٍ. وقيل على المصدر بمعنى اتحادٍ وانفرادٍ. النظم. ينظر: المحكم (3/377)، والعين (3/281). =

إِلَّا اللَّهُ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصُّفَا، فَبَدَأَ بِالصُّفَا، فَرَقِي حَتَّى إِذَا رَأَى الْبَيْتَ، تَوَجَّهَ إِلَيْهِ، وَكَبَّرَ ثُمَّ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، ثُمَّ دَعَا ثُمَّ قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثًا ثُمَّ نَزَلَ»<sup>(1)</sup> ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ بِمَا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بَعْدَ التَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ لِنَفْسِهِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الدُّعَاءِ، نَزَلَ مِنَ الصُّفَا، وَيَمْشِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُعَلَّقِ بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ<sup>(2)</sup> نَحْوَ مِنْ سِتَّةِ أذْرُعٍ، فَيَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا، حَتَّى يُحَادِثَ الْمَيْلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ، وَحِذَاءِ دَارِ الْعَبَّاسِ، ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَصْعَدَ [إِلَى]<sup>(3)</sup> الْمَرْوَةَ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا نَزَلَ مِنَ الصُّفَا مَشَى<sup>(4)</sup> حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ<sup>(5)</sup> فِي بَطْنِ الْوَادِي، سَعَى حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، فَإِذَا صَعِدَ مَشَى حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ: رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ؛ لِمَا رَوَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي نَوْفَلٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ<sup>(6)</sup>.

فَإِنْ تَرَكَ السَّعْيَ، وَمَشَى فِي الْجَمِيعِ، جَازَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَمْشِي

= ومعناه: هزمهم بغير قتال منكم، بل أرسل عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها.

قاله النووي، انظر المجموع (90/8).

(1) تقدم.

(2) فناء الدار: ما امتد من جوانبها، والجمع: أفنية. النظم، ينظر: الصحاح (فتى).

(3) سقط في ط.

(4) مذهب الشافعية أنه لو سعى ركباً جاز، ولا يقال: مكروه، لكنه خلاف الأولى، ولا دم عليه، وبه قال أنس بن مالك، وعطاء، ومجاهد. قال ابن المنذر: وكره الركوب عائشة، وعروة، وأحمد، وإسحاق. وقال أبو ثور: لا يجزته، ويلزمه الإعادة. وقال مجاهد: لا يركب إلا لضرورة. وقال أبو حنيفة: إن كان بمكة أعاده ولا دم، وإن رجع إلى وطنه بلا إعادة، لزمه دم.

قاله النووي. ينظر: المجموع (103/8).

(5) في أ: رجلاه.

(6) ذكره المحب الطبري في الأحكام، ورواه الملا في سيرته. كما في تلخيص الحبير (251/2).

بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَالَ: إِنْ أَمْسِرَ، فَقَدْ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ<sup>(1)</sup>. وَإِنْ سَعَى رَاكِبًا جَارًا؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَوَافِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ؛ لِيَرَاهُ النَّاسُ وَيَسْأَلُوهُ<sup>(2)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ إِذَا صَعِدَ الْمَرْوَةَ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ عَلَى الصَّافَا؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ<sup>(3)</sup> عَلَى الْمَرْوَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ عَلَى الصَّافَا.

قَالَ فِي «الْأُمَّ»: فَإِنْ سَعَى بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَزُقْ عَلَيْهِمَا، أَجْزَأَهُ. وَقَالَ أَبُو حَفْصِ بْنِ الْوَكِيلِ: لَا يُجْزئُهُ حَتَّى يَزُقَى عَلَيْهِمَا؛ لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ اسْتَوْفَى السَّعْيَ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ هُوَ السَّعْيُ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ ذَاتُ جَمَالٍ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ تَطُوفَ وَتَسْعَى لَيْلًا، فَإِنْ فَعَلَتْ ذَلِكَ نَهَارًا، مَسَّتْ فِي مَوْضِعِ السَّعْيِ.

وَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، أَوْ عَرَضَ عَارِضٌ<sup>(4)</sup>، قَطَعَ السَّعْيَ، فَإِذَا فَرَغَ بَنَى؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَعَجَلَهُ الْبَوْلُ، فَتَنَحَّى وَدَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَأَتَمَّ عَلَى مَا مَضَى.

فَصَلِّ [فِي خُطْبِ الْحَجِّ]: وَيَخْطُبُ الْإِمَامُ الْيَوْمَ السَّابِعَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ، وَيَأْمُرُ النَّاسَ بِالْعُدُوِّ مِنَ الْعِدِّ إِلَى مَنَى، وَهِيَ إِحْدَى الْخُطْبِ الْأَرْبَعِ الْمَسْنُونَةِ فِي الْحَجِّ؛ وَالذَّلِيلُ

(1) أخرجه أبو داود [585/1]، كتاب المناسك، باب أمر الصفا والمروة، رقم: (1904).

وابن ماجة [995/2]، كتاب المناسك، باب السعي بين الصفا والمروة، رقم: (2988).

(2) تقدم.

(3) في أ: أتى المروة ففعل.

(4) قاله النووي: لو أقيمت الصلاة المكتوبة وهو في أثناء السعي قطعه وصلها، ثم بنى عليه. هذا مذهبتنا، وبه قال جمهور العلماء، منهم: ابن عمر، وابنه سالم، وعطاء، وأبو حنيفة، وأبو ثور. قال ابن المنذر: هو قول أكثر العلماء. وقال مالك: لا يقطعه للصلاة، إلا أن يضيق وقتها.

انظر المجموع (106/8).

عَلَيْهِ مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ قَبْلَ التَّزْوِيَةِ<sup>(1)</sup> بِيَوْمٍ، حَطَبَ النَّاسَ، وَأَخْبَرَهُمْ بِمَنَاسِكِهِمْ<sup>(2)</sup>. وَيَخْرُجُ إِلَى مَنَى فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ، وَيُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ<sup>(3)</sup> وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَيَثْبُتُ بِهَا إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ الصُّبْحَ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ التَّزْوِيَةِ بِمَنَى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَالْعَدَاةَ<sup>(4)</sup>. فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، سَارَ إِلَى الْمَوْقِفِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ثُمَّ مَكَتَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ رَكِبَ، فَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعْرٍ أَنْ تُضْرَبَ لَهُ بِبَيْمَةِ، فَتَزَلَ بِهَا.

فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، حَطَبَ الْإِمَامُ وَهِيَ الْخُطْبَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْخُطْبِ الْأَزْبَعِ<sup>(5)</sup>، فَيَخُطُبُ خُطْبَةً خَفِيفَةً، وَيَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الثَّانِيَةِ، وَيَتَنَدَّى الْمُؤَدِّنُ بِالْأَذَانِ حَتَّى يَكُونَ قَرَأَ الْإِمَامُ مَعَ قَرَأَ الْمُؤَدِّنِ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لِلْحَجَّاجِ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ، فَأَقْصِرِ

(1) فيه تأويلان: أحدهما: أنه مأخوذ من الروية، وهي التفكير في الأمر. يُقال: رويث في الأمر: إذا فكرت فيه

ونظرت، يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ، فكان الحجج ينظرون في أمر الحج ويأخذون الأهبة في ذلك اليوم ويستعدون له.

والثاني: أنه مأخوذ من: رويث أصحابي: إذا أتيتهم بالماء، والحجاج يرتوون من الماء ويأخذونه في الروايا والأسقية ذلك اليوم، وأصله: من الري الذي هو ضد العطش. وذكر في البيان قال الصيمري: سُمي يوم التروية؛ لأن جبريل - عليه السلام - أرى إبراهيم - عليه السلام - مناسكُه في هذا اليوم. وقيل: إن آدم أرى حواء حينما هبط إلى الأرض، وهذا لا يقبله التصريف وحكم العربية. النظم. ينظر: الصحاح (روى).

(2) أخرجه البيهقي (5/111)، كتاب الحج، باب الخطب التي يستحب للإمام أن يأتي بها في الحج. وقال النووي في المجموع (8/106): وإسناده جيد.

(3) مذهب الشافعية: أن السنة أن يصلي الظهر يوم التروية بمنى؛ وبه قال جمهور العلماء، منهم: الثوري، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد وإسحاق، وأبو ثور. قال ابن المنذر: وقال ابن عباس: إذا زاغت الشمس فليخرج إلى منى. قال: وصلى ابن الزبير الظهر بمكة يوم التروية، وتأخرت عائشة يوم التروية حتى ذهب ثلث الليل. قال: وأجمعوا على أن من ترك المبيت بمنى ليلة عرفة لا شيء عليه. قال: وأجمعوا على أنه ينزل من منى حيث شاء، والله أعلم.

قاله النووي، انظر المجموع (8/122).

(4) أخرجه ابن ماجه (2/999)، كتاب المناسك، باب الخروج إلى منى، رقم (3004). والترمذي (3/218)، كتاب الحج، باب ما جاء في الخروج إلى منى والمقام بها، رقم (879).

(5) مذهب الشافعية: أنه يستحب في الحج أربع خطب، وهي يوم السابع بمكة من ذي الحجة، ويوم عرفة بمسجد إبراهيم، ويوم النحر بمنى، ويوم النفر الأول بمنى أيضاً، وبه قال داود. وقال مالك، وأبو حنيفة: خطب الحج ثلاث: يوم السابع والتاسع، ويوم النفر الثاني. قالوا: ولا خطبة في يوم النحر. وقال أحمد: ليس في السابع خطبة. وقال زفر: خطب الحج ثلاث، يوم الثامن، ويوم عرفة، ويوم النحر. قاله النووي، انظر المجموع (8/118).

الْحُطْبَةِ، وَعَجَّلِ الْوُقُوفَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: صَدَقَ<sup>(1)</sup>. ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ؛ أَقْتِدَاءَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

**فَضْلٌ [فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ]:** ثُمَّ يَرْوَحُ إِلَى عَرَفَةَ، وَيَقِفُ، وَالْوُقُوفُ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدِّيْلِيُّ<sup>(2)</sup>؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْحَجُّ عَرَفَاتُ» فَمَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ<sup>(3)</sup> قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ<sup>(4)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ؛ لِمَا رَوَى نَافِعٌ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَغْتَسِلُ إِذَا رَاحَ إِلَى عَرَفَةَ<sup>(5)</sup>، وَلِأَنَّهُ قُرْبَةٌ يَجْتَمِعُ بِهَا الْخَلْقُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فَشَرَعَ لَهَا الْغُسْلُ؛ كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدِ. وَيَصِحُّ الْوُقُوفُ فِي جَمِيعِ عَرَفَةَ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ»<sup>(6)</sup> وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ عِنْدَ الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ إِلَى الصَّخْرَاتِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَلِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ جِهَةٍ، فَجِهَةُ الْقِبْلَةِ أَوْلَى لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْمَجَالِسِ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ»<sup>(7)</sup>.

(1) أخرجه مالك في «الموطأ» (399/1)، كتاب الحج، باب الصلاة في البيت، وقصر الصلاة، وتعجيل الخطبة بعرفة، حديث (194)، والبخاري (596/3، 597)، كتاب الحج، باب التهجير بالرواح يوم عرفة، حديث (1660).

(2) الدِّيْلِيُّ: بكسر الدال، غير مهموز (النظم). وهو عبد الرحمن بن يعمر بفتح الميم الديلي، صحابي نزل الكوفة. له حديثان. وعنه بكير بن عطاء. ينظر: ترجمته في الخلاصة (2/159، 4291).

(3) قال الجوهري: هذا يوم عرفة، غير متون، لا تدخله الألف واللام. وعرفات: اسم لموضع بمنى، وهو اسم في لفظ الجميع فلا يجمع قال الفراء: ولا واحد له بصحة. وهي معرفة وإن كان جمعاً؛ لأن الأماكن لا تزول. وسميت عرفة؛ لأنه تعارف بها آدم وحواء حين أخرجوا من الجنة. وقيل: لعلو مكانها، من الأعراف، وهي الجبال. وقيل: لتعريف جبريل إبراهيم المناسك بها، فقال له: عرفت عرفتك. النظم. ينظر: الصحاح (عرف) واللسان (2901).

(4) أخرجه أبو داود (2/485، 486)، كتاب المناسك (الحج)، باب من لم يدرك عرفة، حديث (1949)، والترمذي (3/237)، كتاب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، حديث (889).

(5) تقدم.

(6) حديث ابن عباس. أخرجه الحاكم (1/462)، كتاب المناسك. والبيهقي (5/115)، كتاب الحج، باب حيث ما وقف من عرفة أجزاءه.

(7) أخرجه الطبراني في «الكبير» (10/389) رقم (10781).

وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنَ الدُّعَاءِ، وَأَفْضَلُهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ؛ لِمَا رَوَى طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الدُّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ»<sup>(1)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تُرْفَعُ الْأَيْدِي عِنْدَ الْمَوْقِفَيْنِ» يَعْني عَرَفَةَ وَالْمَشْعَرَ الْحَرَامَ. وَهَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا، أَمْ لَا؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(2)</sup>:  
قَالَ فِي «الْأُمِّ»: النَّازِلُ وَالرَّاكِبُ سَوَاءٌ.

وَقَالَ فِي «الْقَدِيمِ»، وَ «الْإِمْلَاءِ»: الْوُقُوفُ رَاكِبًا أَفْضَلُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ رَاكِبًا، وَلِأَنَّ الرَّايِبَ أَقْوَى عَلَى الدُّعَاءِ، فَكَانَ الرُّكُوبُ أَوْلَى؛ وَلِهَذَا كَانَ الْإِفْطَارُ بِعَرَفَةَ أَفْضَلَ؛ لِأَنَّ الْمُفْطِرَ أَقْوَى عَلَى الْوُقُوفِ وَالِدُّعَاءِ.

وَأَوْلُ وَقْتِهِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ بَعْدَ الرُّوَالِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(3)</sup> وَأَجْرُ وَقْتِهِ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ الثَّانِي؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّيَلِيِّ، فَإِنْ حَصَلَ بِعَرَفَةَ فِي وَقْتِ الْوُقُوفِ، فَاتِمًّا أَوْ قَاعِدًا، أَوْ مُجْتَازًا<sup>(4)</sup>، فَقَدْ أُدْرِكَ الْحَجُّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى هَذِهِ الصَّلَاةَ مَعَنَا، وَقَدْ قَامَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى تَفْتَهُ»<sup>(5)</sup> وَإِنْ

(1) تقدم، وطلحة بن عبد الله هو ابن كريب، وهو تابعي، فالحديث مرسل.

(2) حكى النووي في هذه المسألة ثلاثة أقوال للشافعي: أحدها عند الأصحاب: راكباً أفضل للاقتداء بالنبي ﷺ ولأنه أعوز له على الدعاء، وهو المهم في هذا الموضع. وهذا القول هو المنصوص في القديم والإملاء؛ كما ذكره المصنف والأصحاب، وبه قطع المحاملي، والماوردي وآخرون، وصححه الباقون. والثاني: ترك الركوب أفضل؛ لأنه أشبه بالتواضع والخضوع. والثالث: هما سواء، وهو نصه في الأم لتعادل الفضيلتين فيها. والله أعلم. انظر المجموع (8/134).

(3) تقدم.

(4) أي: سالكاً في الطريق، والاجتياز: السلوك. النظم.

(5) أخرجه أبو داود (486/2، 487)، كتاب المناسك (الحج)، باب من لم يدرك عرفة، حديث (1950)، والترمذي (238، 239)، كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع، فقد أدرك الحج، حديث (891). وقوله: «وقضى تفته» قال في التفسير: هو الأخذ من الشارب، وتنف الإبط، وتقليم الأظافر. وقال الحسن: هو إزالة قشف الإحرام، وأصله: الوسخ، يقال: ما أنفتك. قال: [البيسط].

حفوا شواربهم لم يحلقوا تفتاً وينزعوا عنهم قملاً وصنباناً  
وقيل: حاجات المناسك. النظم. ينظر: اللسان (435)، والنهاية (1/191).

وَقَفَ وَهُوَ مُغْمَى عَلَيْهِ<sup>(1)</sup>، لَمْ يُدْرِكِ الْحَجَّ، وَإِنْ وَقَفَ وَهُوَ نَائِمٌ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ؛ لِأَنَّ الْمُغْمَى عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ، وَالنَّائِمُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ؛ وَلِهَذَا لَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ نَهَارِ الصَّوْمِ، لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ، وَإِنْ نَامَ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ، صَحَّ صَوْمُهُ.

وَإِنْ وَقَفَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ عَرَفَهُ، فَقَدْ أَدْرَكَ؛ لِأَنَّهُ وَقَفَ بِهَا، وَهُوَ مُكَلَّفٌ، فَأَشْبَهَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا عَرَفَهُ.

وَالسُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ؛ لِمَا رَوَى عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ، ثُمَّ أَفَاضَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ<sup>(2)</sup>.

فَإِنْ دَفَعَ مِنْهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ، نَظَرَتْ:

إِنْ رَجَعَ إِلَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ فِي الْوُقُوفِ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَأَشْبَهَ إِذَا أَقَامَ بِهَا إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ. فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، أَرَأَى دَمًا.

وَهَلْ يَجِبُ ذَلِكَ، أَوْ يُسْتَحَبُّ؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ؛ لِمَا رَوَى<sup>(4)</sup> ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ نُسْكَأَ، فَعَلَيْهِ دَمٌ»<sup>(5)</sup>، وَلِأَنَّهُ نُسْكٌ يَخْتَصُّ بِمَكَانٍ، فَجَازَ أَنْ يَجِبَ بِتَرْكِهِ الدَّمُ؛ كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ.

(1) مذهب الشافعية: أنه لا يصح وقوف المغمى عليه، وحكاه ابن المنذر عن الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور. قال: وبه أقول. وقال مالك، وأبو حنيفة: يصح.

قاله النووي، انظر المجموع (8/140).

(2) أخرجه أبو داود (2/478)، كتاب المناسك (الحج)، باب الصلاة بجمع، حديث (1935) والترمذي (3/232) كتاب الحج، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف، حديث (885).

(3) حكى النووي في هذه المسألة ثلاثة طرق: أصحها، وبه قطع الجمهور: فيه قولان: أصحهما باتفاقهم: سنة، وهو نصه في الإملاء.

والثاني: واجب، وهو نصه في الأم والقديم.

والطريق الثاني: القطع بأنه مستحب.

والثالث: إن أفاض مع الإمام، فمعذور، فيكون الدم مستحباً قطعاً، وإلا فعلى القولين.

المجموع (8/128).

(4) في أ: روى عن.

(5) أخرجه مالك (1/419)، كتاب الحج، باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً، حديث (240).

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّهُ وَقَفَ فِي أَحَدِ زَمَانِي الْوُقُوفِ، فَلَا يَلْزَمُهُ دَمٌ لِلزَّمَانِ الْآخَرِ، كَمَا لَوْ وَقَفَ فِي اللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ.

✓ **فَصَلِّ [فِي الدَّفْعِ إِلَى مُزْدَلِفَةَ]:** وَإِذَا عَرَبَتِ الشَّمْسُ، دَفَعَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ<sup>(1)</sup>؛ لِحَدِيثِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ، وَيَمُشِي وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ؛ لِمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلنَّاسِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، وَعَدَاةَ جَمْعٍ<sup>(2)</sup> حِينَ دَفَعُوا: «عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ»<sup>(3)</sup>.

فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً، أَسْرَعَ<sup>(4)</sup>؛ لِمَا رَوَى أُسَامَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ الْعَتَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ<sup>(5)</sup>. وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ<sup>(6)</sup>، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ صَلَّى كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي وَفْتِهَا جَازٌ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ رُخْصَةٌ لِأَجْلِ السَّفَرِ،

(1) أي: أسرع في سيره، يُقَالُ: اندفع الفرس، أي: أسرع واندفعوا في الحديث. النظم.

(2) سُميت جمعاً؛ لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَاءَ اجْتَمَعَا فِيهَا، كَمَا سُميت مُزْدَلِفَةٌ؛ لِأَزْدِ لَافِهِ إِلَيْهَا، أَي: اقترابه، يُذَكِّرُ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقِيلَ: لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ بِهَا، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَزَلَفْنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ﴾ أَي: جمعناهم. وَأَصْلُهَا: مُزْتَلِفَةٌ، بِالنَّاءِ، أَي: مُقْتَرِبَةٌ، فَأَبْدَلتِ النَّاءَ دَالاً مَعَ الزَّايِ، كَمَا قُلِبَتْ: فِي: مُزْدَجِرٍ وَمُزْدَرِعٍ. النظم.

(3) تقدم تخريجه.

وقوله: «عليكم السكينة» إغراء بمعنى الأمر، تقول: عليك زيداً، أي: ألزم زيداً، كأنه أراد: الزموا السكينة، وخذوا بها، مشتقة من السكون ضد الحركة، أي: كونوا خاشعين متواضعين متوافرين، غير طائشين ولا فرحين، يُقَالُ: رَجُلٌ سَاكِنٌ، أَي: وقورٌ هادئٌ. النظم.

(4) الفُرْجَةُ بِالضَّمِّ: المَتَسَعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ. النظم.

(5) الْعَتَقُ: ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هُوَ سَيْرٌ مُسَبَّطٌ. قَالَ الرَّاجِزُ: [الرجز].

يا نائقِ سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحاً

والمُسَبَّطُ: المَمْتَدُّ، وَاسْبَطَرَ الْأَسَدُ: إِذَا اضْطَجَعَ وَامْتَدَّ. وَالنَّصُّ: السَّيْرُ الشَّدِيدُ الرَّفِيعُ حَتَّى يَسْتَخْرِجَ أَقْصَى مَا عِنْدَهُ، وَلِهَذَا يُقَالُ: نَصَصْتُ الشَّيْءَ: إِذَا رَفَعْتَهُ، وَمِنْهُ: مَنْصَةُ الْعُرُوسِ؛ لِظَهُورِهَا وَارْتِفَاعِهَا، وَنَصَصْتُ الْحَدِيثَ إِلَى فُلَانٍ، أَي: رَفَعْتُهُ إِلَيْهِ. وَالْفَجْوَةُ، وَالْفَرْجَةُ: المَتَسَعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ تَقُولُ مِنْهُ: تَفَاجَى الشَّيْءُ: صَارَ لَهُ فَجْوَةٌ، وَمِنْهُ الْفَجَا، وَهُوَ الْفَجْجُ، وَرَجُلٌ أَفْجِي، وَامْرَأَةٌ فَجْوَاءٌ، وَقَوْسٌ فَجْوَاءٌ أَي: بَايِنٌ وَتَرَاهَا عَنْ كِبْدِهَا. النظم. ينظر: تهذيب اللغة (1/254) والصحاح (سبط).

(6) قال النووي: أجمع العلماء على جواز بينهما بمزدلفة في وقت العشاء للمسافر، فلو جمع بينهما في وقت المغرب، أو في غير المزدلفة جاز، هذا مذهبننا، وبه قال عطاء، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وسعيد بن جبير، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وأبو يوسف، وأبو ثور، وابن المنذر. وقال سفيان الثوري، وأبو حنيفة، ومحمد، وداود، وبعض أصحاب مالك: لا يجوز أن يصلبهما قبل المزدلفة، ولا قبل وقت العشاء، والخلاف مبني على أن جمعهم بالنسك أم بالسفر؟ فعند الشافعية بالسفر. وعند أبي حنيفة بالنسك. ينظر المجموع (8/162).

فَجَازَ لَهُ تَرْكُهُ. وَيَنْبُتُ بِهَا إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ الثَّانِي؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَاضْطَجَعَ حَتَّى إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، صَلَّى الْفَجْرَ<sup>(1)</sup>، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ بَاتَ، أَجْزَأَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْضِعٌ» وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ<sup>(2)</sup> وَهَلْ يَجِبُ الْمَيْتُ بِمُزْدَلِفَةَ، أَمْ لَا؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ نُسْكٌ مَقْصُودٌ فِي مَوْضِعٍ، فَكَانَ وَاجِبًا؛ كَالرَّمِي.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّهُ مَيْتٌ فَكَانَ سُنَّةً؛ كَالْمَيْتِ بِمِنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَجِبُ، وَجَبَ بِتَرْكِهِ الدَّمُ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ سُنَّةٌ، لَمْ يَجِبْ بِتَرْكِهِ الدَّمُ.

وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهَا حَصَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ؛ لِمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ عِدَاةَ يَوْمِ النَّحْرِ: «الْقَطُّ لِي حَصَى»، فَلَقَطْتُ لَهُ حَصِيَّاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ<sup>(4)</sup>، وَلِأَنَّ السُّنَّةَ إِذَا أَتَى مِنْهَا لَا يُعْرَجُ عَلَى غَيْرِ الرَّمِي، فَاسْتَحَبُّ أَنْ يَأْخُذَ الْحَصَى حَتَّى لَا يَسْتَعْلِلَ عَنِ الرَّمِي، وَإِنْ أَخَذَ الْحَصَى مِنْ غَيْرِهَا، جَازَ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ يَقَعُ عَلَيْهِ.

وَيُصَلِّي الصُّبْحَ بِالْمُزْدَلِفَةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَتَقْدِيمُهَا أَفْضَلُ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا إِلَّا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ، وَصَلَاةَ الْفَجْرِ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا<sup>(5)</sup>، وَلِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَهَا، فَاسْتَحَبُّ تَقْدِيمُهَا؛ لِيَكْثُرَ الدُّعَاءُ، فَإِذَا صَلَّى وَقَفَ عَلَى قُرْحٍ<sup>(6)</sup>، وَهُوَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ؛ أَنَّ

(1) تقدم.

(2) قال النووي: أصحهما: واجب. والثاني: سنة.

انظر «المجموع» (152/8).

(3) والخذف: الرمي بالحصى بالأصابع. قال: [الطويل].

كأن الحصى من خلفها وأمامها إذا نجلته رجلها خذف أعسرا

والمخذفة: المقلع. النظم. ينظر: الصحاح (خذف) والحديث تقدم.

(4) أخرجه النسائي (254/5)، كتاب المناسك، باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة.

(5) غير مصروف، وسمي «قُرْحٌ» لارتفاعه، من: قرح الشيء وقحر إذا ارتفع عن المبرد: ومنه: قرح الكلب بيوله:

إذا رفعه؛ لأنه قرن مرتفع عال. النظم.

ومذهب الشافعية: أنه يستحب أن يقف بعد صلاة الصبح على قرح، ولا يزال واقفاً به يدعو، ويذكر حتى يسفر

الصبح جداً؛ وبه قال ابن مسعود، وابن عمر، وأبو حنيفة، وجماهير العلماء. قال ابن المنذر: وهو قول عامة

العلماء غير مالك، فإنه كان يرى أن يدفع منه قبل الإسفار.

قاله النووي، انظر «المجموع» (163/8).

النَّبِيِّ ﷺ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ<sup>(1)</sup> حَتَّى رَقِيَ عَلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَدَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَكَبَّرَ، وَهَلَّلَ، وَوَحَّدَ، وَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا، ثُمَّ دَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ<sup>(2)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ، فَإِنْ أَخَّرَ الدَّفْعَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، كُرِهَ؛ لِمَا رَوَى الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانُوا يَدْفَعُونَ مِنَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بَعْدَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، عَلَى رُءُوسِ الْجِبَالِ؛ كَأَنَّهَا عَمَائِمُ الرُّجَالِ فِي وُجُوهِهِمْ، وَإِنَّا نَدْفَعُ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ لِيُخَالِفَ هَدْيُنَا هَدْيَ أَهْلِ الْأَوْتَانِ وَالشُّرْكِ»<sup>(3)</sup>.

فَإِنْ قَدَّمَ الدَّفْعَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَقَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، جَازَ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ سَوْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ امْرَأَةً ثَبُطَةً<sup>(4)</sup>، فَاسْتَأْذَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَعْجِيلِ الْإِفَاضَةِ<sup>(5)</sup> لَيْلًا فِي لَيْلَةِ الْمُزْدَلِفَةِ، فَأِذِنَ لَهَا<sup>(6)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ إِذَا دَفَعَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ أَنْ يَمْشِيَ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ، وَإِذَا وَجَدَ فَرْجَةً أَسْرَعَ، كَمَا يَفْعَلُ فِي الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ، وَالْمُسْتَحَبُّ إِذَا بَلَغَ وَادِي

(1) هي التي قُطِعَ من أذنها شيءٌ قدر الربع. قال أبو عبيد: القصو قطع طرف الأذن من البعير، الربع أو أقل. وناقفة عضباء: مشقوقة الأذن، ويقال: القصو: قطع النصف. وقال الجوهري: قصوث البعير، فهو مقصو: إذا قطعت من طرف أذنه، وكذلك الشاة، عن أبي زيد، يقال: شاةٌ قصواء، وناقفةٌ قصواء ولا يقال: جمل أقصى، وإنما يُقال: مقصو، ومقصي، تركوا فيها القياس. النظم. ينظر: الصحاح (قصو).

(2) تقدم.

(3) أخرجه البيهقي (125/5) كتاب الحج، باب الدفع من المزدلفة قبل طلوع الشمس. وقال النووي في «المجموع» (146/8): رواه البيهقي بإسناد جيد.

وقوله: «يُخَالِفَ هَدْيُنَا هَدْيَ أَهْلِ الْأَوْتَانِ وَالشُّرْكِ» أي: سيرتنا وستنتنا. يقال: هدى هدى فلان، أي: سار سيرته، وقد ذُكِرَ في الجمعة. النظم. ينظر: الصحاح (هدى).

(4) قال الهروي: أي: بطينة الحركة يقال: ثبطه عن الأمر تثبيطاً: إذا شغله عنه. النظم. ينظر: الصحاح (ثبط).

(5) الفائت الإفاضة في الأصل: الصب، واستعيرت للدفع؛ كما قالوا: صب في الوادي. ومنه الحديث في السعي: «فلما انصبت قدماء في الوادي».

قال الهروي: (أفضتم) أي: دفعتم في السير. قال ابن عرفة: يقال: أفاض من المكان: إذا أسرع منه إلى المكان الآخر. والإفاضة: سرعة الركض. وسمي طواف الإفاضة؛ لأنه يفيض من منى إلى مكة، وطواف الزيارة؛ لأنه يزور البيت بعد أن فارقه. النظم. ينظر: النهاية (3/3).

(6) أخرجه البخاري (526/3) كتاب الحج، باب من قدم ضعفة أهله ليليل، حديث (1680)، ومسلم (939/2)، كتاب الحج، باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن (1290/294)، وأحمد (213/6)، (214).

مُحَسِّرٍ أَنْ يُسْرَعَ إِذَا كَانَ مَاشِيًا، أَوْ يُحْرَكَ دَابَّتَهُ إِذَا كَانَ رَاكِبًا بِقَدْرِ رَمِيَةِ حَجَرٍ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّكَ قَلِيلًا فِي وَادِي مُحَسِّرٍ.

فَضَّلَ فِي رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ: وَإِذَا أَتَى مِنْهُ بِدَأْ بِرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَهُوَ مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

وَالْمُسْتَحَبُّ أَلَّا يَزِمِي إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِضَعْفَةِ أَهْلِهِ، فَأَمَرَهُمْ أَلَّا يَزُمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ<sup>(1)</sup>، وَإِنْ رَمَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَقَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، أَجْزَأَهُ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ<sup>(2)</sup>، ثُمَّ أَفَاضَتْ، وَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَكُونُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِمِي مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَأَنْ يَكُونَ رَاكِبًا<sup>(3)</sup> وَأَنْ يُكَبِّرَ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلِيمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَزِمِي الْجَمْرَةَ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَهُوَ رَاكِبٌ، وَهُوَ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ<sup>(4)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْفَعَ يَدَهُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَعْوَنُ عَلَى الرَّمِي، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ؛ لِمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ يُلَبِّي، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ

(1) أخرجه البخاري (526/3)، كتاب الحج، باب من قدم ضعفة أهله فيقفون بالمزدلفة ويدعون، ويقدم إذا غاب القمر، حديث (1678)، ومسلم (941/2)، كتاب الحج، باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء، وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل زحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة، حديث (1293/301).

(2) أخرجه أبو داود (481/2)، كتاب المناسك (الحج)، باب التعجيل من جمع، حديث (1942).

(3) مذهب الشافعية: أنه يستحب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، إن كان دخل منى راكباً، ويرمي في أيام التشريق ماشياً إلا يوم النحر فراكباً، وبه قال مالك. قال ابن المنذر: وكان ابن عمر، وابن الزبير، وسالم يرمون ماشاة. واستحبه أحمد، وإسحاق. وكره جابر الركوب إلى شيء من الجمار إلا لضرورة. قال: وأجمعوا على أن الرمي يجزئه على أي حال رماه إذا وقع في المرعى. انظر المجموع (178/8، 179).

(4) أخرجه أبو داود (604/1)، كتاب المناسك، باب في رمي الجمار، حديث (1966، 1967، 1968)، وابن ماجه (1008/2)، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، حديث (3028).

العقبة<sup>(1)</sup>، ولأن التلبية للإحرام، فإذا رمى فقد شرع في التحلل<sup>(2)</sup>، فلا معنى للتلبية. ولا يجوز الرمي، إلا بالحجر<sup>(3)</sup>، فإن رمى بغيره من مدر أو خزف، لم يجزه؛ لأنه لا يقع عليه اسم الحجر.

والمستحب أن يرمي بمثل حصى الخذف، وهو بقدر الباقلاً؛ لما روى الفضل بن العباس أن النبي ﷺ قال عشية عرفة، وغداة جمع، للناس حين دفنوا: «عليكم بمثل حصى الخذف»<sup>(4)</sup>، فإن رمى بحجر كبير، أجزأه؛ لأنه يقع عليه اسم الحجر.

ولا يرمي بحجر قد رمى به؛ لأن ما قبل منها يرفع، وما لا يقبل منها يترك؛ والدليل عليه ما روى أبو سعيد قال: قلنا: يا رسول الله، إن هذه الجمار ترمى كل عام، فنحسب أنها تنقص، قال: «أما إنه ما يقبل منها يرفع، ولولا ذلك لرأيتها مثل الجبال»<sup>(5)</sup>، فإن رمى بما رمى به، أجزأه؛ لأنه يقع عليه الاسم.

ويجب أن يرمي، فإن أخذ الحصاة، وتركها في المرمى، لم يجزه؛ لأنه لم يرم، ويجب أن يرميها واحدة واحدة؛ لأن النبي ﷺ رمى واحدة واحدة، وقال: «خذوا عني مناسككم»<sup>(6)</sup>، ويجب أن يقصد بالرمي إلى المرمى، فإن رمى حصاة في الهواء، فوقع في المرمى، لم يجزه؛ لأنه لم يقصد الرمي إلى المرمى، وإن رمى حصاة، فوقعت على أخرى، ووقعت الثانية في المرمى، لم يجزه؛ لأنه لم يقصد رمي الثانية، وإن رمى حصاة، فوقعت على محمل، أو أراض

(1) تقدم.

(2) شرع في الأمر شروعاً، أي: خضت، وشرعت الدواب في الماء تشرع شرعاً وشروعاً إذا: دخلت. النظم. ينظر: الصحاح (شرع).

(3) يجوز الرمي بكل أنواع الحجر، لكن يكره بأربعة أنواع: أحدها: الحجر المأخوذ من الحلي. والثاني: المأخوذ من مسجد في الحرم.

والثالث: الحجر النجس.

الرابع: الحجر الذي رمى به هو، أو غيره مرة أخرى.

قاله النووي. انظر المجموع (8/172).

(4) تقدم.

(5) أخرجه الدارقطني (2/300)، كتاب الحج، باب المواقيت، حديث (288).

(6) تقدم.

فَأُذِلَّتْ، وَوَقَعَتْ عَلَى الْمَرْمَى (1)، أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ فِي الْمَرْمَى بِفِعْلِهِ، وَإِنْ رَمَى فَوْقَ الْمَرْمَى، فَتَدَخَّرَجَ لِتَصَوُّبِ الْمَكَانِ الَّذِي أَصَابَهُ، فَوَقَعَ فِي الْمَرْمَى، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي حُصُولِهِ فِي الْمَرْمَى فِعْلٌ غَيْرُهُ.

وَالثَّانِي لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي الْمَرْمَى بِفِعْلِهِ، وَإِنَّمَا أَعَانَ عَلَيْهِ تَصَوُّبُ الْمَكَانِ؛ فَصَارَ كَمَا لَوْ وَقَعَ فِي ثَوْبِ رَجُلٍ، فَتَفَضَّه حَتَّى وَقَعَ فِي الْمَرْمَى.

**فصل [مَنْ يَذْبَحُ الْهَدْيَ]:** وَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الرَّمَى، ذَبَحَ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي (2)، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَتَحَرَ، وَيَجُوزُ النَّحْرُ فِي جَمِيعِ مَنَى (3)؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ» (4).

**فصل [فِي الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ]:** ثُمَّ يَخْلُقُ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ، وَفَرَّغَ مِنْ نُسُكِهِ، نَاولَ الْحَالِقَ شِقَّةَ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ أَعْطَاهُ شِقَّةَ الْأَيْسَرِ، فَحَلَقَهُ (5). فَإِنْ لَمْ يَخْلُقْ وَقَصَّرَ، جَازَ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَخْلُقُوا أَوْ يَقْصُرُوا (6)، وَالْحَلْقُ أَفْضَلُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالْمُقْصِرِينَ؟ قَالَ: «رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالْمُقْصِرِينَ، قَالَ: «رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالْمُقْصِرِينَ، قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «وَالْمُقْصِرِينَ» (7) وَأَقْلُ

(1) على المرمى قد ذكرنا أن الازدلاف: الاقتراب، وأزلفه، أي: قربه. والزلف: التقدم عن أبي عبيد والمعنى: أنها قربت وتقدمت، ف وقعت في المرمى. النظم. ينظر: الصحاح (زلف).

(2) تقدم.

(3) قال النووي: وأما قول المصنف: «يجوز النحر في جميع منى» فعبارة ناقصة؛ لأنه يوهم الاختصاص بمنى دون سائر الحرم، وهذا الإيهام غلط، وكان ينبغي أن يقول: يجوز في كل الحرم، وأفضله منى. انظر المجموع (8/181، 182).

(4) تقدم.

(5) تقدم في كتاب الطهارة.

(6) تقدم من حديث جابر في أفراد الحج.

(7) أخرجه البخاري (3/561)، كتاب الحج، باب الحلق والتقصير عند الإحلال، حديث (1727)، ومسلم (2/945)، كتاب الحج، باب تفصيل الحلق على التقصير، وجواز التقصير، حديث (1301/317).

مَا يَخْلُقُ<sup>(1)</sup> ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ<sup>(2)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ، فَأَشْبَهَ الْجَمِيعَ؛ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَخْلُقَ الْجَمِيعَ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْلَعُ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُبْرَ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ؛ لِمَا رَوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَصْلَعِ: يُبْرَ الْمَوْسَى عَلَى رَأْسِهِ<sup>(3)</sup>، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ تَتَعَلَّقُ بِمَحَلٍّ، فَسَقَطَتْ بِفَوَاتِهِ؛ كَعُسْلِ الْيَدِ إِذَا قُطِعَتْ، وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً، قَصَّرَتْ وَلَمْ تَخْلُقْ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ تَقْصِيرٌ»<sup>(4)</sup>، وَلِأَنَّ الْحَلْقَ فِي النِّسَاءِ مِثْلَةٌ<sup>(5)</sup> فَلَمْ يُفْعَلْ.

وَهَلِ الْحِلَاقُ<sup>(6)</sup> نُسْكٌ، أَوْ اسْتِيَاخَةُ مَخْطُورٍ؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(7)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَيْسَ بِنُسْكٍ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَمْ يَكُنْ نُسْكَاً، كَالطَّيِّبِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ نُسْكٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ «رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ».

فَإِنْ حَلَقَ قَبْلَ الذَّبْحِ جَازٌ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ بِمِنَى، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ رَأْسِي قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، فَقَالَ: «أَذْبَحْ، وَلَا حَرَجَ» فَجَاءَ آخَرَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ أَشْعُرْ<sup>(8)</sup>، فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَزِمِّي، فَقَالَ:

(1) في أ: يجرىء.

(2) مذهب الشافعية: أن الواجب من الحلق أو التقصير عندنا ثلاث شعرات، وبه قال أبو ثور. وقال مالك، وأحمد: يجب أكثر الرأس. وقال أبو حنيفة: يجب ربه. وقال أبو يوسف: نصفه. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/194).

(3) أخرجه الدارقطني (2/256)، كتاب الحج، باب المواقيت، حديث (90).

(4) أخرجه أبو داود (1/607)، كتاب المناسك، باب الحلق والتقصير، حديث (1984، 1985)، والدارمي (2/64)، كتاب المناسك، باب من قال ليس على النساء حلق.

(5) قال الجوهري: مثل به يمثل مثلاً، أي: نكل به، والاسم المثلثة بالضم، ومثل بالقتيل: جدعه، والمثلثة - بفتح الميم وضم الثاء -: العقوبة والجمع المثلثات. ومعناه: الحق في النساء: عقوبة وتشويه، كجدع أنف القتيل. النظم. ينظر: الصحاح (مثل).

(6) في أ: الحلق.

(7) أصحهما باتفاق الأصحاب: أنه نسل يُتَابُ عليه.

قاله النووي، انظر المجموع (8/189).

(8) بضم العين، أي: لم أعلم، وجهلت التقديم والتأخير. النظم.

«ازم، وَلَا حَرْجَ» فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ، وَلَا حَرْجَ»<sup>(1)</sup> فَإِنْ حَلَقَ قَبْلَ الرَّمْيِ<sup>(2)</sup>:

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْحَلْقَ<sup>(3)</sup> نُسْكٌ، جَازٌ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَزِمِي، فَكَانَ يَقُولُ: لَا حَرْجَ، لَا حَرْجَ<sup>(4)</sup>.  
وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ اسْتِيَاحَةٌ مَخْطُورٌ، لَمْ يَجْرَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَخْطُورًا، فَلَمْ يَجْزِ قَبْلَ الرَّمْيِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ؛ كَالطَّيْبِ.

**فَصَلِّ [فِي خُطْبَةِ يَوْمِ النَّحْرِ]:** وَالسُّنَّةُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى، وَهِيَ أَحَدُ الْخُطْبِ الْأَرْبَعِ، وَيُعَلِّمُ النَّاسَ الْإِفَاضَةَ، وَالرَّمْيَ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمَنَاسِكِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنَى<sup>(5)</sup> يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ رَمْيِهِ الْجَمْرَةَ، فَكَانَ فِي

(1) أخرجه مالك (421/1)، كتاب الحج، باب جامع الحج، حديث (242) والبخاري (569/3)، كتاب الحج، باب الفتيا على الدابة عند الجمرة، حديث (1736)، ومسلم (948/2)، كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي، حديث (1306/327).

وقوله: «لا حرج لا حرج» الحرج: الضيق، أي: لا ضيق. يُقال: مكانٌ حرجٌ وحرجٌ، أي: ضيقٌ كثير الشجر لا تصل إليه الراعية. ومنه: الحرجة وهي: الغيضة. والحرج أيضاً: الإثم ومعناه: لا ضيق عليكم، ولا إثم فيما قدمتم، أو أخرتم من النُّسك. النظم.

(2) مذهب الشافعية: أنه لو قدم الحلق على الذبح جاز، ولا دم عليه، ولو قدم الحلق على الرمي، فالأصح أيضاً أنه يجوز ولا دم عليه. وقال أبو حنيفة: إذا قدم الحلق على الذبح، لزمه دم إن كان قارناً أو متمتعاً، ولا شيء على المفرد. وقال مالك: إذا قدمه على الذبح، فلا دم عليه، وإن قدمه على الرمي، لزمه الدم. وقال أحمد: إن قدمه على الذبح أو الرمي جاهلاً أو ناسياً، فلا دم، وإن تعمد ففي وجوب الدم روايتان عنه. وعن مالك روايتان فيمن قدم طواف الإفاضة على الرمي: إحداهما: يجزئه الطواف، وعليه دم.

والثانية: لا يجزئه. وقال سعيد بن جبير، والحسن البصري، والنخعي، وقتادة، ورواية ضعيفة عن ابن عباس: عليه الدم متى قدم شيئاً على شيء من هذه. قاله النووي، انظر المجموع (194/8، 195).

(3) في أ: الحلاق.

(4) أخرجه البخاري (559/3)، كتاب الحج، باب الذبح قبل الحلق، حديث (1723)، وأبو داود (501/2)، كتاب المناسك (الحج)، باب الحلق والتقصير، حديث (1983).

(5) وسُميت «مَنَى»؛ لأن الأقدار وقعت على الضحايا بها، فذُبِحت، ومنه أخذت المنية، يُقال: منى الله عليك خيراً، أي: قدر الله ولك. قال الشاعر: [البيسط].

لا تأمنن وإن أمسيت في حرمٍ حتى تُلَاقِي ما يَمْنَى لك الماني  
أي: يُقدَّر لك المُقدَّر.

وسمي يوم النحر؛ لنحر الهدى فيه، ومعنى النحر: إصابة النحر، وهو الموضع، بالآلة التي ينحرُ بها.

خُطْبَتِهِ: «إِنَّ هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»<sup>(1)</sup> وَلَآنَ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَمَا بَعْدَهُ مَنَاسِكَ تَحْتَاجُ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا، فَسُنَّ فِيهِ الْخُطْبَةُ لِذَلِكَ.

**فَضْلٌ [فِي طَوَافِ الْإِفَاضَةِ]:** ثُمَّ يُفِيضُ إِلَى مَكَّةَ، وَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَيُسَمَّى طَوَافَ الزِّيَارَةِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ، ثُمَّ رَكِبَ، فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ<sup>(2)</sup> وَهَذَا الطَّوَافُ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ، لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ، وَالْأَضَلُّ فِيهِ: قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29]، وَرَوَتْ عَائِشَةُ؛ أَنَّ صَفِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَاضَتْ فَقَالَ ﷺ: «أَحَابِسُنَا هِيَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ فَقَالَ: «فَلَا إِذْنَ»<sup>(3)</sup> قَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهِ، وَأَوَّلُ وَفْتِهِ إِذَا انْتَصَفَتْ لَيْلَةُ النَّحْرِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَفَاضَتْ<sup>(4)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَطُوفَ يَوْمَ النَّحْرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَإِنْ أَخْرَهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ، وَطَافَ، جَازَ<sup>(5)</sup>؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ.

**فَضْلٌ [مَتَى يَتَحَلَّلُ الْمُحْرِمُ]:** وَإِذَا رَمَى وَحَلَقَ وَطَافَ، حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي.

وَبِأَيِّ شَيْءٍ حَصَلَ التَّحَلُّلُ؟

إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْحَلْقَ نُسْكٌ حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِأَثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ الرَّمْيُ وَالْحَلْقُ وَالطَّوَافُ، وَحَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ.

(1) تقدم تخريجه .

(2) تقدم .

(3) تقدم .

(4) تقدم تخريجه .

(5) قال النووي: مذهبنا: أن طواف الإفاضة لا آخر لوقته، بل يبقى ما دام حياً، ولا يلزمه بتأخيره دم. قال ابن المنذر: ولا أعلم خلافاً بينهم في أن من أخره وفعله في أيام التشريق أجزاءه، ولا دم، فإن أخره عن أيام التشريق، فقد قال جمهور العلماء كمدھبنا: لا دم. ممن قاله عطاء، وعمرو بن دينار، وابن عيينة، وأبو ثور، وأبو يوسف، ومحمد، وابن المنذر، وهو رواية عن مالك.

وقال أبو حنيفة: إن رجع إلى وطنه قبل الطواف، لزمه العود للطواف، فيطوف وعليه دم للتأخير، وهو الرواية المشهورة عن مالك.

ينظر المجموع (202/8).

وَأِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْحَلْقَ لَيْسَ بِنُسْكٍ، حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِوَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ: الرَّمِي وَالطَّوَافَ، وَحَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الثَّانِي بِالثَّانِي.

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْإِصْطَخَرِيُّ: إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الرَّمِي، حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ لَمْ يَزِمْ؛ كَمَا إِذَا فَاتَ وَقْتُ الرَّمِي، حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ لَمْ يَزِمْ.

وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَاللِّبَاسُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ»<sup>(1)</sup> فَعَلَّقَ التَّحَلُّلَ بِفِعْلِ الرَّمِي، وَلِأَنَّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ التَّحَلُّلُ، لَمْ يَتَعَلَّقْ بِدُخُولِ وَقْتِهِ؛ كَالطَّوَافِ، وَيُخَالِفُ إِذَا فَاتَ الْوَقْتُ؛ فَإِنَّ بِقَوَاتِ الْوَقْتِ يَسْقُطُ فَرَضُ الرَّمِي؛ كَمَا يَسْقُطُ بِفِعْلِهِ وَبِدُخُولِ الْوَقْتِ لَا يَسْقُطُ الْفَرَضُ، فَلَمْ يَحْصُلْ بِهِ التَّحَلُّلُ. وَفِيمَا يَحِلُّ بِالتَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَحِلُّ بِالْأَوَّلِ جَمِيعَ الْمَحْظُورَاتِ إِلَّا الْوَطْءَ، وَبِالثَّانِي يَحِلُّ الْوَطْءُ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَحِلُّ بِالْأَوَّلِ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الطَّيْبَ وَالنِّكَاحَ وَالِاسْتِمْتَاعَ بِالنِّسَاءِ وَقَتْلَ الصَّيْدِ؛ لِمَا رَوَى مَكْحُولٌ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ أَجَلَ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الطَّيْبَ وَالنِّسَاءَ وَالصَّيْدَ.

وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ عُمَرَ مُرْسَلٌ، وَلِأَنَّ السُّنَّةَ مُقَدَّمَةً عَلَيْهِ.

هَذَا إِذَا كَانَ قَدْ سَعَى عَقِيبَ طَوَافِ الْقُدُومِ.

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْعَ، وَقَفَ التَّحَلُّلُ عَلَى الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ؛ لِأَنَّ السَّعْيَ رُكْنٌ؛ كَالطَّوَافِ.

**فَصَلِّ [فِي رَمِي الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ]:** وَإِذَا فَرَعَ مِنَ الطَّوَافِ، رَجَعَ إِلَى مَتْنِي، وَأَقَامَ بِهَا أَيَّامَ الشُّرَيْقِ، يَزِي فِي كُلِّ يَوْمٍ الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثَ، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَيَزِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى، وَهِيَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْحَيْفِ، وَيَقِفُ قَدْرَ سُورَةِ الْبَقْرَةِ، يَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَزِي الْجَمْرَةَ الْوَسْطَى وَيَقِفُ وَيَدْعُو، كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ يَزِي الْجَمْرَةَ الثَّلَاثَةَ، وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى

(1) أخرجه أبو داود (606/1)، كتاب المناسك، باب في رمي الجمار، حديث (1978)، وأحمد (143/6).

مِنِي، فَأَقَامَ بِهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَ يَزِمِي الْجِمَارَ، فَيَزِمِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ بِسَنَعِ حَصَبَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَقِفُ وَيَدْعُو، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ، فَيَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَأْتِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَيَزِمِيهَا وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا<sup>(1)</sup>.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزِمِيَ الْجِمَارَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا مُرْتَبًا يَبْدَأُ بِالْأُولَى، ثُمَّ بِالْوُسْطَى، ثُمَّ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى هَكَذَا وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» فَإِنْ نَسِيَ حَصَاةً، وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْ أَيِّ الْجِمَارِ تَرَكَهَا، جَعَلَهَا مِنَ الْجَمْرَةِ الْأُولَى؛ لِيُسْقِطَ الْفَرَضَ بَيِّقِينَ، وَلَا يَجُوزُ الرَّمْيُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَ يَزِمِي الْجِمَارَ الثَّلَاثَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ<sup>(2)</sup>.

فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْيَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، سَقَطَ الرَّمْيُ، لِأَنَّهُ قَاتَ أَيَّامَ الرَّمْيِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ نُسْكَأً، فَعَلَيْهِ دَمٌ»<sup>(3)</sup> فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْيَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الْيَوْمِ الثَّانِي، أَوْ تَرَكَ الرَّمْيَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي إِلَى [الْيَوْمِ]<sup>(4)</sup> الثَّلَاثِ، فَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّ الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ كَالْيَوْمِ الْوَاحِدِ، فَمَا تَرَكَ فِي الْأَوَّلِ يَزِمِيهِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، وَمَا تَرَكَهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، يَزِمِيهِ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ يَجُوزُ لِرِعَاةِ الْإِبِلِ أَنْ يُؤْخَرُوا رَمَى يَوْمٍ إِلَى يَوْمٍ بَعْدَهُ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْيَوْمُ الثَّانِي وَقْتًا لِرَمْيِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، لَمَا جازَ الرَّمْيُ فِيهِ.

وَقَالَ فِي «الْإِمْلَاءِ»: رَمَى كُلُّ يَوْمٍ مُوقَّتٌ بِيَوْمِهِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَمَى مَشْرُوعٌ فِي يَوْمٍ، فَفَاتَ بِمَوَاتِهِ؛ كَرَمَى الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، فَإِنْ تَدَارَكَ عَلَيْهِ رَمَى، يَوْمِينَ أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

فَإِنْ قُلْنَا بِالْمَشْهُورِ، بَدَأَ وَرَمَى عَنِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ عَنِ الْيَوْمِ الثَّانِي، ثُمَّ عَنِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، فَإِنْ نَوَى بِالرَّمْيِ الْأَوَّلِ عَنِ الْيَوْمِ الثَّانِي، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

(1) أخرجه أبو داود (605/1)، كتاب المناسك، باب في رمي الجمار، حديث (1973).

وقال النووي في «المجموع» (208/8): رواه أبو داود، والبيهقي من رواية محمد بن إسحاق صاحب المغازي، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة بلفظه، ولكن محمد بن إسحاق مدلس، والمدلس إذا قال: من لا يحتج بروايته.

(2) تقدم.

(3) تقدم.

(4) سقط في ط.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ التَّرْتِيبَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُجْزِئُهُ عَنِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الرَّمِيَّ مُسْتَحَقٌّ عَنِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، فَانصَرَفَ إِلَيْهِ؛ كَمَا لَوْ طَافَ بِنَيْتَةِ الْوَدَاعِ، وَعَلَيْهِ طَوَافُ الْفَرَضِ.

وَإِنْ قُلْنَا بِقَوْلِهِ فِي «الْإِمْلَاءِ»: إِنَّ رَمِيَّ كُلِّ يَوْمٍ مُوَقَّتٌ بِيَوْمِهِ، وَقَاتَ الْيَوْمَ، وَلَمْ يَزِمِ، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الرَّمِيَّ يَسْقُطُ، وَيَنْتَقِلُ إِلَى الدَّمِ؛ كَالْيَوْمِ الْأَخِيرِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَزِمِي، وَيُرْبِقُ دَمًا لِلتَّأْخِيرِ؛ كَمَا لَوْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ آخِرًا، فَإِنَّهُ يَصُومُ، وَيَقْدِي.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَزِمِي، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ كَمَا لَوْ تَرَكَ الْوُقُوفَ بِالنَّهَارِ، فَإِنَّهُ يَقِفُ بِاللَّيْلِ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ؛ فَعَلَى هَذَا إِذَا رَمَى عَنِ الْيَوْمِ الثَّانِي قَبْلَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، جَازَ؛ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ، فَلَا يَجِبُ فِيهِ التَّرْتِيبُ؛ كَصَلَوَاتِ الْفَائِتَةِ.

وَأَمَّا إِذَا نَسِيَ رَمِيَّ يَوْمِ النَّخْرِ، فَفِيهِ طَرِيقَانِ:

مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: كَرَمِي أَيَّامِ الشُّرَيْقِ، فَيَزِمِي رَمِيَّ يَوْمِ النَّخْرِ فِي أَيَّامِ الشُّرَيْقِ، وَتَكُونُ أَيَّامُ الشُّرَيْقِ وَقْتًا لَهُ، وَعَلَى قَوْلِهِ فِي «الْإِمْلَاءِ» يَكُونُ عَلَى الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَسْقُطُ رَمِيَّ يَوْمِ النَّخْرِ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَالَفَ رَمِيَّ أَيَّامِ الشُّرَيْقِ فِي الْمِقْدَارِ وَالْمَحَلِّ، خَالَفَهُ فِي الْوَقْتِ.

وَمَنْ تَرَكَ رَمِيَّ الْجَمَارِ الثَّلَاثِ فِي يَوْمٍ، لَزِمَهُ دَمٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ نُسْكَأَ، فَعَلَيْهِ دَمٌ»<sup>(1)</sup> فَإِنْ تَرَكَ ثَلَاثَ حَصِيَّاتٍ، فَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَمْعِ الْمُطْلَقِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ تَرَكَ الْجَمِيعَ، وَإِنْ تَرَكَ حَصَاةً، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: يَجِبُ عَلَيْهِ ثَلَاثُ دَمٍ.

وَالثَّانِي: مُدٌّ.

وَالثَّلَاثُ: دِزْهَمٌ.

وَإِنْ تَرَكَ حَصَاتَيْنِ، لَزِمَهُ فِي أَحَدِ الْأَقْوَالِ ثُلُثَا دَمٍ، وَفِي الثَّانِي مُدَّانٍ، وَفِي الثَّلَاثِ دِزْهَمَانٍ.  
وَإِنْ تَرَكَ الرَّمِي فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَقُلْنَا بِالْقَوْلِ الْمَشْهُورِ: إِنَّ الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ كَالْيَوْمِ الْوَاحِدِ،  
لَزِمَهُ دَمٌ؛ كَالْيَوْمِ الْوَاحِدِ.

فَإِنْ قُلْنَا بِقَوْلِهِ فِي «الْإِمْلَاءِ»: إِنَّ رَمِي كُلِّ يَوْمٍ مُؤَقَّتٌ [بِیَوْمِهِ]<sup>(1)</sup>، لَزِمَهُ ثَلَاثَةُ دِمَائٍ.

وَإِنْ تَرَكَ رَمِي يَوْمِ النَّحْرِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ رَمِي يَوْمِ النَّحْرِ، كَرَمِي أَيَّامِ  
التَّشْرِيقِ، لَزِمَهُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ دَمٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَنْفَرِدُ عَنْ رَمِي التَّشْرِيقِ، فَإِنْ قُلْنَا:  
إِنَّ رَمِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ كَرَمِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ، لَزِمَهُ دَمَانٍ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ رَمِي كُلِّ يَوْمٍ مُؤَقَّتٌ بِیَوْمِهِ،  
لَزِمَهُ أَرْبَعَةُ دِمَائٍ.

**فَضْلٌ [فِي الْاسْتِنَابَةِ فِي الرَّمِي]:** وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّمِي بِنَفْسِهِ؛ لِمَرَضٍ مَأْيُوسٍ مِنْهُ، أَوْ  
غَيْرِ مَأْيُوسٍ، جَازَ أَنْ يَسْتَنْيِبَ مَنْ يَرْمِي عَنْهُ؛ لِأَنَّ وَقْتَهُ مُضَيَّقٌ، وَرَبَّمَا فَاتَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ بِخِلَافِ  
الْحَجِّ؛ فَإِنَّهُ عَلَى التَّرَاخِي، فَلَا يَجُوزُ لَغَيْرِ الْمَأْيُوسِ أَنْ يَسْتَنْيِبَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّرَأَ، فَيُؤَدِّيهِ بِنَفْسِهِ،  
وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَضَعَ كُلَّ حَصَاةٍ فِي يَدِ الثَّائِبِ، وَيُكَبِّرَ، وَيَرْمِيَ الثَّائِبُ، فَإِنْ رَمَى عَنْهُ الثَّائِبُ ثُمَّ  
بَرِيَ مِنَ الْمَرَضِ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُعِيدَ بِنَفْسِهِ.

وَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَرَمَى عَنْهُ غَيْرُهُ؛ فَإِنْ كَانَ بَعِيرٍ إِذْنِهِ، لَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ  
قَبْلَ أَنْ يُغْمَى عَلَيْهِ، جَازَ.

**فَضْلٌ [فِي الْمَبِيتِ بِمَنَى]:** وَيَبِيتُ بِمَنَى لَيْلِي الرَّمِي؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ.

وَهَلْ يَجِبُ ذَلِكَ أَوْ يُسْتَحَبُّ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّهُ مَبِيتٌ، فَلَمْ يَجِبْ؛ كَالْمَبِيتِ لَيْلَةَ عَرَفَةَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجِبُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْعَبَّاسِ فِي تَرْكِ الْمَبِيتِ لِأَجْلِ السَّقَايَةِ<sup>(2)</sup>؛ فَذَلَّ  
عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ تَرْكُهُ.

(1) سقط في ط.

(2) أخرجه البخاري (573/3)، كتاب الحج، باب سقاية الحاج، حديث (1634)، ومسلم (953/2)، كتاب الحج،

باب وجوب المبيت بمنا، حديث (1315/346).

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يُسْتَحَبُّ، لَمْ يَجِبْ بِتَرْكِهِ الدَّمُ، وَإِنْ قُلْنَا: يَجِبُ، وَجِبَ بِتَرْكِهِ الدَّمُ؛ فَعَلَى هَذَا إِذَا تَرَكَ الْمَيْتَ فِي اللَّيَالِي الثَّلَاثَةِ، وَجِبَ عَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ تَرَكَ لَيْلَةً، فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَصَاةِ.

**فَضْلٌ [فِي مَنْ يُرَخِّصُ لَهُ فِي تَرْكِ الْمَيْتِ]:** وَيَجُوزُ لِرِعَاةِ الْإِبِلِ، وَأَهْلِ سِقَايَةِ الْعِبَّاسِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْ يَدْعُوا الْمَيْتَ لِيَالِي مَتَى، وَيَزْمُوا يَوْمًا، وَيَدْعُوا يَوْمًا، ثُمَّ يَزْمُوا مَا فَاتَهُمْ؛ وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْعِبَّاسِ أَنْ يَبِيَّتَ بِمَكَّةَ لِيَالِي مَتَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ» وَرَوَى عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاةِ الْإِبِلِ فِي تَرْكِ الْبَيْتُوتَةِ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّخْرِ، ثُمَّ يَزْمُونَ يَوْمَ النَّفْرِ<sup>(1)</sup> فَإِنْ أَقَامَ الرِّعَاةُ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، لَمْ يَجُزْ لَهُمْ تَرْكَ الْمَيْتِ، وَإِنْ أَقَامَ أَهْلُ السَّقَايَةِ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، جَازَ لَهُمْ تَرْكَ الْمَيْتِ؛ لِأَنَّ حَاجَةَ أَهْلِ السَّقَايَةِ بِاللَّيْلِ مَوْجُودَةٌ، وَحَاجَةُ الرِّعَاةِ لَا تَكُونُ<sup>(2)</sup> بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّ الرِّغْيَ لَا يَكُونُ بِاللَّيْلِ.

وَمَنْ أَبَقَ لَهُ عَبْدٌ، وَمَضَى فِي طَلْبِهِ، أَوْ خَافَ أَمْرًا يَفُوتُهُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ مَا يَجُوزُ لِلرِّعَاةِ، وَأَهْلِ سِقَايَةِ<sup>(4)</sup> الْعِبَّاسِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلرِّعَاةِ وَأَهْلِ السَّقَايَةِ<sup>(5)</sup>.

**وَالثَّانِي:** أَنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ عُذْرٍ، فَأَشْبَهَ الرِّعَاةَ، وَأَهْلَ السَّقَايَةِ.

**فَضْلٌ:** وَالسُّنَّةُ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ يَوْمَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الْأَوْسَطُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَهِيَ إِحْدَى الْخُطْبِ الْأَرْبَعِ، وَيُودَّعُ الْحَاجَّ وَيُعَلِّمُهُمْ جَوَازَ النَّفْرِ؛ [لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ]<sup>(6)</sup>، وَلِأَنَّهُ يَخْتَاجُ فِيهِ إِلَى بَيَانٍ مَنْ يَجُوزُ لَهُ النَّفْرُ، وَمَنْ لَا يَجُوزُ.

(1) أخرجه مالك في «الموطأ» (408/1)، كتاب الحج، باب الرخصة في رمي الجمار، حديث (218)، وأبو داود (202/2)، كتاب الحج، باب في رمي الجمار، حديث (1975).

(2) في أ: توجد.

(3) (الصحيح) المنصوص: يجوز لهم ترك الميت، ولا شيء عليهم بسببه، ولهم النفر بعد الغروب والله أعلم. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/225).

(4) في أ: السقاية.

(5) تقدم.

(6) سقط في ط.

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْفِرَ مَعَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ، فَتَفَرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ الشَّارِقِ، قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ - سَقَطَ عَنْهُ الرَّمْيُ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ.

وَمَنْ لَمْ يَنْفِرْ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ حَتَّى يَزِيحَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 203]، وَإِنْ نَفَرَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ثُمَّ عَادَ زَائِرًا، أَوْ لِيَأْخُذَ شَيْئًا نَسِيَهُ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْمَيْتُ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَتْ لَهُ الرُّخْصَةُ بِالنَّفْرِ، فَإِنْ بَاتَ، لَمْ يَلْزَمَهُ أَنْ يَزِيحَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمَهُ الْمَيْتُ، فَلَا يَلْزَمُهُ الرَّمْيُ.

وَيُسْتَحَبُّ إِذَا خَرَجَ مِنْ مِثَى أَنْ يَنْزِلَ بِالْمُحَصَّبِ<sup>(1)</sup>؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَرَقَدَ رَقْدَةً فِي الْمُحَصَّبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ<sup>(2)</sup>.

فَإِنْ تَرَكَ التُّزُولَ بِالْمُحَصَّبِ، لَمْ يُؤْتَرِ ذَلِكَ فِي نُسُكِهِ؛ لِمَا رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: الْمُحَصَّبُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(3)</sup>. وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تُزُولُ الْمُحَصَّبِ لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(4)</sup>.

**فَصَلِّ [فِي طَوَافِ الْوُدَاعِ] إِذَا فَرَعْتَ مِنَ الْحَجِّ، فَأَرَادَ الْمَقَامَ، لَمْ يَكُلَّفْ طَوَافَ الْوُدَاعِ، فَإِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ، طَافَ لِلْوُدَاعِ، وَصَلَّى رَكَعَتِي الطَّوَافِ لِلْوُدَاعِ، وَهَلْ يَجِبُ طَوَافُ الْوُدَاعِ، أَمْ لَا؟ فِيهِ قَوْلَانِ:**

**أَحَدُهُمَا:** أَنَّهُ يَجِبُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْفِرُ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ»<sup>(5)</sup>.

**وَالثَّانِي:** لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ، لَمْ يَجْزُ لِلْحَائِضِ تَرْكُهُ.

- (1) سمي المحصب؛ لاجتماع الحصى فيه؛ لأنه موضع منهط. والسيل يحمل إليه الحصباء من الجمار. النظم.
- (2) أخرجه البخاري (684/3)، كتاب الحج، باب طواف الوداع، حديث (1756).
- (3) أخرجه البخاري (691/3)، كتاب الحج، باب المحصب، حديث (1766)، ومسلم (952/2)، كتاب الحج، باب استحباب النزول بالمحصب، حديث (1312، 341)، عن ابن عباس.
- (4) أخرجه البخاري (691/3)، كتاب الحج، باب المحصب، حديث (1765)، عن عائشة.
- (5) أخرجه مسلم (963/2)، كتاب الحج، باب وجوب طواف الوداع، حديث (379، 1327)، وأبو داود (208/2)، كتاب الحج، باب الوداع، حديث (2002).

إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ وَاجِبٌ، وَجَبَ بِتَرْكِهِ دَمٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ نُسْكَأً، فَعَلَيْهِ دَمٌ»<sup>(1)</sup> وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَجِبُ، لَمْ يَجِبْ بِتَرْكِهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ، فَلَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ دَمٌ، كَسَائِرِ سُنَنِ الْحَجِّ.

وَإِنْ طَافَ لِلْوَدَاعِ، ثُمَّ أَقَامَ، لَمْ يُعْتَدَ [بَعْدَ طَوَافِهِ]<sup>(2)</sup> عَنِ الْوَدَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَوَدِيعَ مَعَ الْمَقَامِ، فَإِذَا أَرَادَ [أَنْ يَخْرُجَ]<sup>(3)</sup>، أَعَادَ طَوَافَ الْوَدَاعِ، وَإِنْ طَافَ ثُمَّ مَرَّ فِي طَرِيقِهِ، أَوْ اشْتَرَى زَادًا، لَمْ يُعَدِ الطَّوْفَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ بِذَلِكَ مُقِيمًا.

وَإِنْ نَسِيَ الطَّوْفَ، وَخَرَجَ، ثُمَّ ذَكَرَ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ وَاجِبٌ، نَظَرْتَ:

فَإِنْ كَانَ<sup>(4)</sup> مِنْ مَكَّةَ عَلَى مَسَافَةٍ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الدَّمُ، فَإِنْ عَادَ وَطَافَ، لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ؛ لِأَنَّ الطَّوْفَ الثَّانِيَّ لِلْخُرُوجِ الثَّانِي، فَلَا يُجْزَى عَنْ الْخُرُوجِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ ذَكَرَ وَهُوَ عَلَى مَسَافَةٍ لَا تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، فَعَادَ وَطَافَ، سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُقِيمِ.

وَيَجُوزُ لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَفَرَّ بِلَا وَدَاعٍ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ<sup>(5)</sup> إِلَّا أَنَّهُ قَدْ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ».

فَإِنْ نَفَرَتِ الْحَائِضُ، ثُمَّ طَهَّرَتْ: فَإِنْ كَانَتْ فِي بُنْيَانِ مَكَّةَ، عَادَتْ وَطَافَتْ، وَإِنْ خَرَجَتْ مِنَ الْبُنْيَانِ، لَمْ يَلْزَمَهَا الطَّوْفُ.

فَإِذَا فَرَعَ مِنْ طَوَافِ الْوَدَاعِ، قَالَ مُسْتَحَبٌّ أَنْ يَقِفَ فِي الْمُلْتَزِمِ<sup>(6)</sup>، وَهُوَ مَا بَيْنَ الرَّحْنِ وَالْبَابِ، فَيَدْعُو وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّ الْبَيْتَ بَيْنُكَ، وَالْعَبْدَ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ، حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ، حَتَّى سَمَّيْتَنِي فِي بِلَادِكَ، وَبَلَّغْتَنِي بِبِنْعَمَتِكَ حَتَّى أَعْتَنِي عَلَى قَضَاءِ مَنَاسِكَكَ، فَإِنْ كُنْتَ رَضِيتَ عَنِّي، فَازْدُدْ عَنِّي رِضًا، وَإِلَّا فَمَنْ الْآنَ<sup>(7)</sup> قَبْلَ أَنْ تَنَأَى<sup>(8)</sup> عَنِّي»

(1) تقدم. في أ: بطوافه.

(2) في أ: الخروج. (4) في أ: فإن ذكره وهو.

(5) تقدم.

(6) هو مفتعل من اللزوم للشيء، وترك مفارقتة، يُقَالُ: أَلْزَمْتَهُ الشَّيْءَ فَالْتَزَمَهُ، وَاللْتِزَامُ الْاِعْتِنَاقُ. النَّظْمُ. يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ (لِزَمَ).

(7) فيه روايتان: كسر الميم وفتح النون والتخفيف، على أنها حرف جر. والرواية الأخرى: «فمن الآن» بضم الميم وتشديد النون، من المن والإحسان، فعل طلب بلفظ الأمر. والآن: هو الزمان الحاضر، أي: هذه الساعة.

وقيل: الآن حد ما بين الزمانين. الماضي والمستقبل. النَّظْمُ. يَنْظُرُ: المصباح (أوان).

(8) تنأى: تبعُد، والنأى: البُعد، يقال: نأى بنأى: إذا: بعد. النَّظْمُ.

بَيْتِكَ دَارِي، هَذَا أَوَانُ انصِرَافِي، إِنْ أَذْنَتَ لِي غَيْرَ مُسْتَبَدِّلٍ بِكَ وَلَا بَيْتِكَ، وَلَا رَاغِبٍ عَنكَ<sup>(1)</sup>، وَلَا عَن بَيْتِكَ، اللَّهُمَّ أَصْحِبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي، وَالْعِضْمَةَ فِي دِينِي، وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي، وَارزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا أَبْقَيْتَنِي؛ فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ بَعْضِ السَّلَفِ، وَلَائِنَّهُ دُعَاءٌ يَلِيْقُ بِالْحَالِ<sup>(2)</sup>، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ<sup>(3)</sup>.

**فصل:** وَإِنْ كَانَ مُحْرِمًا بِالْعُمْرَةِ وَحَدَهَا، وَأَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ، فَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الدُّخُولِ لِلْحَجِّ، فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ، طَافَ، وَسَعَى، وَحَلَقَ، وَذَلِكَ جَمِيعُ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ.

فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ، فَأَحْلَوْا حِينَ طَافُوا بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا<sup>(4)</sup> وَالْمَرْوَةِ وَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يُحْلُوا إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ، فَإِنْ كَانَ قَارِنًا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَعَلَّ مَا يَفْعَلُهُ الْمُفْرِدُ بِالْحَجِّ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى طَوَافٍ وَاحِدٍ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، كَفَاهُ لُهُمَا طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَعْيٌ وَاحِدٌ» وَلَائِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِمَا بِتَلْمِيَةِ وَاحِدَةٍ، وَيَخْرُجُ مِنْهُمَا بِحِلَاقٍ وَاحِدٍ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَطُوفَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا، وَيَسْعَى لَهُمَا سَعْيًا وَاحِدًا؛ كَالْمُفْرِدِ بِالْحَجِّ.

**فصل [في أركان الحج، وواجباته، وسننه]:** الإِحْرَامُ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ، وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

**وواجباته:** الإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ، وَالرَّمْيِ، وَفِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلى أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَالْمَيْبُتُ بِمُزْدَلِفَةَ، وَالْمَيْبُتُ بِمَتَى فِي لَيْلِي الرَّمْيِ، وَفِي طَوَافِ الْوُدَاعِ<sup>(5)</sup> قَوْلَانِ<sup>(6)</sup>:

(1) أي: كاره، يقال: رغب عن الشيء: إذا كرهه، ورغب فيه: إذا طلبه وأرادَهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم﴾ أي: كرهها، وقد ذكر.

(2) قوله: «يليق بالحال» أي: يوافق، ويحسن فيه. النظم.

(3) قال النووي في «المجموع» (8/238): هذا الدعاء ذكره الشافعي - رحمه الله - في الإملاء وفي مختصر الحج، واتفق الأصحاب على استحبابه.

(4) في أ: بالصفا.

(5) أصل الوداع والتوديع: ترك الشيء، قال سبحانه: ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾ أي: ما تركك ولا أبغضك. والحاج يودع البيت، أي: يتركه بعد فراغ مناسكه، وينصرف إلى أهله وحجته الوداع سميت بذلك؛ لأن النبي ﷺ لم يعد بعدها إلى مكة. النظم.

(6) (أحدهما): الوجوب. (والثاني): الاستحباب. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/244).

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ وَاجِبٌ .

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ .

وَسُنَّتُهُ: الْغُسْلُ، وَطَوَافُ الْقُدُومِ، وَالرَّمْلُ، وَالِاضْطِبَاحُ فِي الطَّوَافِ، وَالسَّغْيُ، وَاسْتِبْلَامُ الرُّكْنِ، وَتَقْبِيلُهُ، وَالسَّغْيُ فِي مَوْضِعِ السَّغْيِ، وَالْمَشْيُ فِي مَوْضِعِ الْمَشْيِ، وَالخُطْبُ، وَالْأَذْكَارُ، وَالْأَدْعِيَّةُ، وَأَفْعَالُ الْعُمْرَةِ كُلِّهَا أَرْكَانٌ إِلَّا الْحَلْقَ .

فَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا، لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ، وَلَمْ يَتَحَلَّلْ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا، لَزِمَهُ الدَّمُ، وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً، لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ .

**فَضْلٌ** وَيُسْتَحَبُّ دُخُولُ الْبَيْتِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَخَلَ الْبَيْتَ، دَخَلَ فِي حَسَنَةٍ، وَخَرَجَ مِنْ سَيِّئَةٍ مُعْفُورًا لَهُ»<sup>(1)</sup>، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ بِمِائَةِ صَلَاةٍ»<sup>(2)</sup> وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَاءٌ زَمْزَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ»<sup>(3)</sup> .

**فَضْلٌ** وَيُسْتَحَبُّ إِذَا<sup>(4)</sup> خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ أَسْفَلِهَا؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ، دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا<sup>(5)</sup>، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ: وَيَخْرُجُ وَيَصْرُهُ إِلَى الْبَيْتِ، حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ .

**فَضْلٌ** وَيُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(6)</sup>؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

- (1) أخرجه ابن خزيمة (4/332، 333)، رقم (3013) والبرار، (2/43 - كشف) رقم (1161).
- (2) أخرجه مسلم (2/1013)، كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة، حديث (509/1395)، وابن ماجه (1/405)، كتاب الإقامة، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام، حديث (1405).
- (3) أخرجه ابن ماجه (2/1018)، كتاب المناسك، باب الشرب من ماء زمزم، حديث (3062)، وأحمد (2/357).
- (4) في أ: لمن.
- (5) تقدم.
- (6) لا يجوز أن يطاف بقبره ﷺ ويكره إصاق الظهر والبطن بجدار القبر؛ قاله أبو عبيد الله الحلبي وغيره، قالوا: ويكره مسحه باليد وتقبيله، بل الأدب أن يبعد منه؛ كما يبعد منه لو حضره في حياته ﷺ. هذا هو الصواب الذي قاله العلماء، وأطبقوا عليه، ولا يغتر بمخالفة كثيرين من العوام وفعلهم ذلك، فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بالأحاديث الصحيحة، وأقوال العلماء، ولا يلتفت إلى محدثات العوام وغيرهم وجهالاتهم. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/257).

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ زَارَ قَبْرِي، وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي»<sup>(1)</sup> وَاسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ»<sup>(2)</sup> وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

### 5 - بَابُ: الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ<sup>(3)</sup>

مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ<sup>(4)</sup>، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ، وَهِيَ الطَّوَافُ، وَالسَّغْيُ، وَالْحَلْقُ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْمَيْتُ، وَالرَّمْيُ.

وَقَالَ الْمُزَنِّيُّ: لَا يَسْقُطُ الْمَيْتُ وَالرَّمْيُ؛ كَمَا لَا يَسْقُطُ الطَّوَافُ وَالسَّغْيُ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِمَا رَوَى الْأَسْوَدُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ: «تَحَلَّلْ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ، وَعَلَيْكَ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَهَذِي»<sup>(5)</sup>، وَلِأَنَّ الْمَيْتَ وَالرَّمْيَ مِنْ تَوَابِعِ الْوُقُوفِ؛ وَلِهَذَا لَا يَجِبُ عَلَى الْمُعْتَمِرِ حِينَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْوُقُوفُ، وَقَدْ سَقَطَ الْوُقُوفُ هُنَا، فَسَقَطَتْ تَوَابِعُهُ؛ بِخِلَافِ الطَّوَافِ وَالسَّغْيِ؛ فَإِنَّهُمَا غَيْرُ تَابِعِينَ لِلْوُقُوفِ، فَبَقِيَ فَرْضُهُمَا، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِأَنَّ الْوُقُوفَ مُعْظَمَ الْحَجِّ؛ وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةَ»<sup>(6)</sup> وَقَدْ فَاتَهُ ذَلِكَ، فَوَجِبَ قِضَاؤُهُ.

(1) أخرجه الدارقطني (278/2)، كتاب الحج، باب المواقيت.

(2) تقدم.

(3) الحصر: المنع والتطبيق حصره يحصره حصرًا ضيق عليه، وأحاط به، والحصر الضيق والحبس والحصر المحبس، ومنه قوله تعالى: «وجعلنا جهنم للكافرين حصيرًا» أي: محبسًا، وقوله تعالى: «حصرت صدورهم» أي: ضاقت. النظم.

(4) مذهب الشافعية: أن من فاتته الحج، لزمه التحلل بعمل عمرة، وعليه القضاء ودم، وهو شاة، ولا يتقلب إحرامه عمرة؛ وهو مذهب عمر، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وابن عباس، ومالك، وأبي حنيفة، إلا أن أبا حنيفة ومحمدًا قالوا: لا دم عليه، ووافقا في الباقي. وقال أبو يوسف، وأحمد في أصح الروايتين: يتقلب عمرة مجزئة عن عمرة سبق وجوبها ولا دم.

قاله النووي. ينظر: المجموع (275/8).

(5) أخرجه الشافعي (384/1)، كتاب الحج، باب في أحكام المحصر ومن فاتته الحج، حديث (990)، والبيهقي (175/4)، كتاب الحج، باب ما يفعل من فاتته الحج.

(6) وقوله: «الحج عرفة» لا يجوز في العربية أن يخبر بالاسم عن المصدر، فيحمل هذا على حذف مضاف؛ كأنه أراد: الحج الوقوف بعرفة، مثل قوله تعالى: «ولكن البر من آمن بالله» قالوا: تقديره: البر: برُّ من آمن بالله. والله أعلم. النظم. والحديث تقدم.

وَهَلْ يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الْقَوْرِ، أَمْ لَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ؛ كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِيمَنْ أَفْسَدَ الْحَجَّ، وَيَجِبُ هَذِي؛ لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ تَحَلَّلَ مِنَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ التَّمَامِ، فَلَزِمَهُ الْهَدْيُ كَالْمُحْضَرِ، وَمَتَى يَجِبُ الْهَدْيُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ مَعَ الْقَضَاءِ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ كَالْمُتَمَتِّعِ، وَدَمُ التَّمَتُّعِ لَا يَجِبُ إِلَّا إِذَا أُخْرِمَ بِالْحَجِّ.

وَالثَّانِي: يَجِبُ فِي عَامِهِ؛ كَدَمِ الْإِحْصَارِ.

فَإِنْ أَخْطَأَ النَّاسُ الْوُقُوفَ<sup>(1)</sup> فَوَقَّفُوا فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ، أَوْ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمْ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنْ يَشْهَدَ اثْنَانِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ قَبْلَ الشَّهْرِ بِيَوْمٍ، فَوَقَّفُوا يَوْمَ الثَّامِنِ بِشَهَادَتَيْهِمَا، ثُمَّ بَانَ كَذِبُهُمَا، أَوْ عَمَّ عَلَيْهِمُ الْهَلَالُ، فَوَقَّفُوا يَوْمَ الْعَاشِرِ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُؤْمَنُ فِي الْقَضَاءِ؛ فَسَقَطَ.

فَضْلٌ: وَمَنْ أُخْرِمَ فَأَخْصَرَهُ عَدُوٌّ، نَظَرْتَ: فَإِنْ كَانَ الْعَدُوٌّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَالْأَوْلَى أَنْ يَتَحَلَّلَ وَلَا يَقَاتِلَهُ؛ لِأَنَّ التَّحَلُّلَ أَوْلَى مِنْ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقِتَالُ؛ لِأَنَّ قِتَالَ الْكُفَّارِ لَا يَجِبُ إِلَّا إِذَا بَدَأُوا بِالْحَرْبِ<sup>(2)</sup>، وَإِنْ كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ ضَعْفٌ، وَفِي الْعَدُوِّ قُوَّةٌ، فَالْأَوْلَى أَلَّا يَقَاتِلَهُمْ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا أَنْهَزَمَ الْمُسْلِمُونَ، فَيَلْحَقُهُمْ وَهَنٌ<sup>(3)</sup>. وَإِنْ كَانَ فِي

(1) اتفقوا على أنهم إذا غلطوا، فوقفوا في العاشر، وهم جمع كثير على العادم أجزاءهم، وإن وقفوا في الثامن فالأصح عند الشافعية لا يجزئهم، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه. والأصح من مذهب مالك، وأحمد: أنه لا يجزئهم. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/283).

(2) اعترض أبو سعيد بن أبي عمرو على المصنف في قوله: لأن قتال الكفار لا يجب إلا إذا بدأوا بالحرب، وقال: هذا سهو منه، بل قتال الكفار لا يتوقف على الابتداء، وهذا الاعتراض غلط من قائله، بل الذي قاله المصنف هو عبارة الأصحاب في الطريقتين، لكن زاد القاضي أبو الطيب، والجمهور فيها لفظة، فقالوا: لأن قتال الكفار لا يجب إلا إذا بدأوا به، أو استنفر الإمام، أو الثغور الناس لقتالهم، فهذه عبارة الأصحاب، ومرادهم: لا يجب على آحاد الرعية والطائفة منهم. وأما الإمام: فيلزمه الغزو بالناس بنفسه، أو بسراياه كل سنة مرة، إلا أن تدعو حاجة إلى تأخيره.

قاله النووي. ينظر: المجموع (8/289).

(3) الوهن: الضعف، وقد وهن الإنسان ووهنه غيره، يتعدى، ولا يتعدى. قال طرفة: [الرمل].

..... إنني لست بموهون فقر

وهن - أيضاً - بالكسر وهناً، أي: ضعف، ومنه قوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّ هَارُونَ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ﴾. ينظر:

اللسان (4935)، والعين (4/92).

المُسْلِمِينَ قُوَّةً، وَفِي الْمُشْرِكِينَ ضَعْفٌ، فَلَا فُضْلَ أَنْ يُقَاتِلَهُمْ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ نُصْرَةِ الْإِسْلَامِ، وَإِتْمَامِ الْحَجِّ، فَإِنْ طَلَبُوا مَالاً، لَمْ يَجِبْ إِعْطَاءُ الْمَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ظُلْمٌ، وَلَا يَجِبُ الْحَجُّ مَعَ اخْتِمَالِ الظُّلْمِ، فَإِنْ كَانُوا مُشْرِكِينَ، كُرِهَ أَنْ يُدْفَعَ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ صَعَاراً عَلَى الْإِسْلَامِ<sup>(1)</sup>، فَلَا يَجِبُ اخْتِمَالُهُ مِنْ غَيْرِ ضُرُورَةٍ، وَإِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ، لَمْ يُكْرَهَ.

فَصَلِّ: وَإِنْ أَحْصَرَهُ الْعَدُوُّ عَنِ الْوُقُوفِ، أَوْ الطَّوَافِ، أَوْ السَّعْيِ: فَإِنْ كَانَ لَهُ طَرِيقٌ آخَرَ يُمَكِّنُهُ الْوُضُوءَ مِنْهُ إِلَى مَكَّةَ، لَمْ يَجْزُ لَهُ التَّحَلُّلُ قُرْبَ أَوْ بَعْدَ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى آدَاءِ التُّسُكِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ، بَلْ يَمْضِي، وَيَتِمُّ التُّسُكُ، وَإِنْ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْآخَرَ، فَفَاتَهُ الْحَجُّ، تَحَلَّلَ بَعَمَلِ<sup>(2)</sup> عُمْرَةٍ، وَفِي الْقَضَاءِ قَوْلَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَأَشْبَهَ إِذَا أَخْطَأَ الطَّرِيقَ، أَوْ أَخْطَأَ الْعَدَدَ. وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَحَلَّلَ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ الْقَضَاءُ؛ كَمَا لَوْ تَحَلَّلَ بِالْإِحْصَارِ.

فَإِنْ أَحْصَرَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ آخَرَ، جَازَ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: 196]، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحْصَرَهُ الْمُشْرِكُونَ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ، فَتَحَلَّلَ<sup>(4)</sup>، وَلِأَنَّ لَوْ أَلْزَمْتَاهُ الْبَقَاءَ عَلَى الْإِحْرَامِ، رَبَّمَا طَالَ الْحَضْرُ سِنِينَ؛ فَتَلَحُّقُهُ الْمَشَقَّةَ الْعَظِيمَةَ فِي الْبَقَاءِ عَلَى الْإِحْرَامِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَاسِعاً، فَلَا فُضْلَ أَلَّا يَتَحَلَّلَ؛ لِأَنَّهُ رَبَّمَا زَالَ الْحَضْرُ وَأَتَمَّ التُّسُكُ، وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ ضَيْقاً، فَلَا فُضْلَ أَنْ يَتَحَلَّلَ حَتَّى لَا يَفُوتَهُ الْحَجُّ، فَإِنْ اخْتَارَ التَّحَلُّلَ، نَظَرْتَ: فَإِنْ كَانَ وَاجِداً لِلْهَدْيِ، لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ حَتَّى يُهْدِيَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ فَإِنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ، ذَبَحَ الْهَدْيَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَى الْحَرَمِ، ذَبَحَ الْهَدْيَ حَيْثُ أَحْصَرَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَدْيَهُ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، وَهِيَ خَارِجُ الْحَرَمِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَى الْحَرَمِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

- (1) أي: ذلاً وتقصاً وقد ذكر. النظم.
- (2) في ط: بعد.
- (3) (أصحهما): لا قضاء؛ لأنه محصر. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/293).
- (4) تقدم.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَحَلُّلِهِ؛ فَجَازَ فِيهِ الذَّبْحُ؛ كَمَا لَوْ أَحْصَرَ فِي الْحَرَمِ.

وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَ إِلَّا فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الذَّبْحِ فِي الْحَرَمِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَذْبَحَ فِي غَيْرِهِ؛ كَمَا لَوْ أَحْصَرَ فِيهِ.

وَيَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ بِالْهَدْيِ التَّحَلُّلَ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ قَدْ يَكُونُ لِلتَّحَلُّلِ، وَقَدْ يَكُونُ لِغَيْرِهِ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَنْوِيَ لِيُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا.

ثُمَّ يَخْلُقُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ مُعْتَمِرًا، فَحَالَتْ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَتَحَرَ هَدْيَهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ بِالْحَدْيِيَّةِ<sup>(1)</sup>.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْحَلْقَ نُسْكٌ، حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ بِالْهَدْيِ، وَالنِّيَّةُ، وَالْحَلْقُ.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَيْسَ بِنُسْكٍ، حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ بِالنِّيَّةِ، وَالْهَدْيِ.

وَإِنْ كَانَ عَادِمًا لِلْهَدْيِ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: (2) لَا بَدَلَ لِلْهَدْيِ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة:

196] فَذَكَرَ الْهَدْيَ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ بَدَلًا، وَلَوْ كَانَ لَهُ بَدَلٌ لَذَكَرَهُ؛ كَمَا ذَكَرَهُ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَهُ بَدَلٌ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهُ بِالْإِحْرَامِ، فَكَانَ لَهُ بَدَلٌ؛ كَدَمِ التَّمَتُّعِ.

فَإِنْ قُلْنَا: لَا بَدَلَ لِلْهَدْيِ، فَهَلْ يَتَحَلَّلُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا يَتَحَلَّلُ حَتَّى يَجِدَ الْهَدْيَ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ شَرْطٌ فِي التَّحَلُّلِ، فَلَا يَجُوزُ التَّحَلُّلُ

قَبْلَهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ؛ لِأَنَّا لَوْ أَلْزَمْنَاهُ الْبَقَاءَ عَلَى الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يَجِدَ الْهَدْيَ، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى

الْمَشَقَّةِ.

(1) تقدم.

(2) في أ: أحدهما أنه.

(3) (أصحهما): إذا تحلل في الحال، فعلى هذا يشترط النية قطعاً، وكذا الحلق إن جعلناه نسكاً.

(والثاني): لا يتحلل إلا بذبحه مع النية والحلق.

قاله النووي. ينظر: المجموع (8/295).

فَإِنْ قُلْنَا: لَهُ بَدَلٌ، فَفِي بَدَلِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ<sup>(1)</sup>:

أَحَدُهَا: الإِطْعَامُ.

وَالثَّانِي: الصِّيَامُ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ مُخَيَّرَ بَيْنَ الصِّيَامِ، وَالإِطْعَامِ.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ بَدَلَهُ الإِطْعَامُ، فَفِي الإِطْعَامِ وَجْهَانِ<sup>(2)</sup>:

أَحَدُهُمَا: إِطْعَامُ التَّعْدِيلِ؛ كَالإِطْعَامِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْهَدْيِ، وَلِأَنَّهُ يُسْتَوْفَى فِيهِ قِيَمَةُ الْهَدْيِ.

وَالثَّانِي: إِطْعَامُ فِدْيَةِ الْأَدَى؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ لِلتَّرْفَةِ؛ فَهُوَ كَفِدْيَةِ الْأَدَى.

وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ بَدَلَهُ الصَّوْمُ، فَفِي صَوْمِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهَا: صَوْمُ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ لِلتَّحْلُلِ؛ كَمَا وَجِبَ صَوْمُ التَّمَتُّعِ لِلتَّحْلُلِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

وَالثَّانِي: صَوْمُ التَّعْدِيلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْهَدْيِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَوْفَى قِيَمَةَ الْهَدْيِ، ثُمَّ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدَّ يَوْمًا.

وَالثَّلَاثُ: صَوْمُ فِدْيَةِ الْأَدَى؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ لِلتَّرْفَةِ؛ فَهُوَ كَصَوْمِ فِدْيَةِ الْأَدَى.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ مُخَيَّرٌ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ صَوْمِ فِدْيَةِ الْأَدَى، وَبَيْنَ إِطْعَامِهَا؛ لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّهُ فِي مَعْنَى فِدْيَةِ الْأَدَى، فَإِنْ أَوْجِبْنَا عَلَيْهِ الإِطْعَامَ، وَهُوَ وَاجِدٌ، أُطْعِمَ وَتَحَلَّلَ. وَإِنْ كَانَ عَادِمًا لَهُ، فَهَلْ

(1) (أصحهما): الإطعام، نص عليه الشافعي في كتاب الأوسط.

قاله النووي. ينظر: المجموع (294/8).

(2) (أصحهما): إطعام بالتعديل، وتقوم الشاة دراها، ويخرج بقيمتها طعاماً، فإن عجز صام عن كل مد يوماً. قاله

النووي. ينظر: المجموع (294/8).

(3) قال الروياني والرافعي: الأصح على الجملة أن يبدله الإطعام بالتعديل، فإن عجز صام عن كل مد يوماً. والله

أعلم.

قاله النووي. ينظر: المجموع (295/8).

يَتَحَلَّلُ، أَمْ لَا يَتَحَلَّلُ حَتَّى يَجِدَ الطَّعَامَ؟ عَلَى الْقَوْلَيْنِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الْهَدْيِ، وَإِنْ أَوْجَبْنَا الصِّيَامَ، فَهَلْ يَتَحَلَّلُ قَبْلَ أَنْ يَصُومَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (1):

أَحَدُهُمَا: لَا يَتَحَلَّلُ؛ كَمَا لَا يَتَحَلَّلُ بِالْهَدْيِ حَتَّى يُهْدِيَ.

وَالثَّانِي: يَتَحَلَّلُ؛ لِأَنَّا لَوْ أَلْزَمْنَاهُ الْبَقَاءَ عَلَى الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ مِنَ الصِّيَامِ، أَدَّى إِلَى الْمَشَقَّةِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَطْوُلُ.

فَإِذَا تَحَلَّلَ، نَظَرْتَ: فَإِنْ كَانَ فِي حَجِّ تَقَدَّمَ وَجُوبُهُ، بَقِيَ الْوُجُوبُ فِي ذِمَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي تَطَوُّعٍ، لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ؛ لِأَنَّهُ تَطَوُّعٌ أُبِيحَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ، فَإِذَا خَرَجَ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ؛ كَصَوْمِ التَّطَوُّعِ. وَإِنْ كَانَ الْحَضْرُ حَاصًّا، بَأَنْ مَنَعَهُ غَرِيمُهُ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ؛ كَمَا لَا يَلْزَمُهُ فِي الْحَضْرِ الْعَامَّ.

وَالثَّانِي: يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ تَحَلَّلَ قَبْلَ الْإِثْمَامِ بِسَبَبٍ يَخْتَصُّ بِهِ، فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ؛ كَمَا لَوْ ضَلَّ الطَّرِيقَ، فَقَاتَهُ الْحَجُّ.

وَإِنْ أُخْصِرَ، فَلَمْ يَتَحَلَّلْ حَتَّى فَاتَهُ الْوُقُوفُ، نَظَرْتَ: فَإِنْ زَالَ الْعُدْرُ، وَقَدَرَ عَلَى الْوُصُولِ، تَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ، وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَهَدْيُ اللَّفَوَاتِ، وَإِنْ فَاتَهُ وَالْعُدْرُ لَمْ يَزَلْ، تَحَلَّلَ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَهَدْيُ [لِلْفَوَاتِ] (2) وَهَدْيُ لِلْإِخْصَارِ، فَإِنْ أَفْسَدَ الْحَجُّ ثُمَّ أُخْصِرَ تَحَلَّلَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَحَلَّلَ مِنَ الْحَجِّ الصَّحِيحِ، فَلَأَن يَتَحَلَّلَ مِنَ الْفَاسِدِ أَوْلَى، فَإِنْ لَمْ يَتَحَلَّلْ حَتَّى فَاتَهُ الْوُقُوفُ، لَزِمَهُ ثَلَاثَةُ دِمَاءٍ: دَمُ الْفَسَادِ، وَدَمُ الْفَوَاتِ، وَدَمُ الْإِخْصَارِ، وَيَلْزَمُهُ قَضَاءٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ وَاحِدٌ.

فَصَلِّ: وَمَنْ أَخْرَمَ فَأَخْصَرَهُ غَرِيمُهُ وَحَبَسَهُ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي دِينَهُ، فَلَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ الْبَقَاءَ عَلَى الْإِحْرَامِ كَمَا يَشُقُّ بِحَبْسِ الْعَدُوِّ، وَإِنْ أَخْرَمَ وَأَخْصَرَهُ الْمَرَضُ، لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَخَلَّصُ بِالتَّحَلُّلِ مِنَ الْأَدَى الَّذِي هُوَ فِيهِ، فَلَا يَتَحَلَّلُ؛ كَمَنْ ضَلَّ الطَّرِيقَ.

فَصَلِّ: وَإِنْ أَخْرَمَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى، جَازَ لِلْمَوْلَى أَنْ يُحَلِّلَهُ؛ لِأَنَّ مَنَفَعَتَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ؛

(1) أصحهما: يتحلل في الحال، فعلى هذا يحتاج إلى النية بلا خلاف وكذا الحق إن قلنا: هو نسك، وإلا فالنية وحدها. والله تعالى أعلم.

قاله النووي. ينظر: المجموع (296/8).

(2) في أ: للتحلل.

فَلَا يَمْلِكُ إِبْطَالَهَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ رِضَاةٍ، فَإِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ مَالًا، وَقُلْنَا: إِنَّهُ يَمْلِكُ، تَحَلَّلَ بِالْهَدْيِ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ أَوْ مَلَكَهُ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَمْلِكُ، فَهُوَ كَالْحُرِّ الْمُغْسِرِ، وَهَلْ يَتَحَلَّلُ قَبْلَ الْهَدْيِ أَوْ الصَّوْمِ؟ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فِي الْحُرِّ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَجُوزُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَحَلَّلَ قَبْلَ الْهَدْيِ وَالصَّوْمِ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ عَلَى الْمَوْلَى ضَرَرًا فِي بَقَايِهِ عَلَى الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَحْتَاجُ أَنْ يَسْتَعْدِمَهُ فِي قَتْلِ صَيِّدٍ، أَوْ إِضْلَاحِ طَيْبٍ، وَإِنْ أَحْرَمَ بِإِذْنِ الْمَوْلَى، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُحَلِّلَهُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ عَقَدَهُ بِإِذْنِ الْمَوْلَى، فَلَمْ يَمْلِكْ إِخْرَاجَهُ مِنْهُ؛ كَالنَّكَاحِ. وَإِنْ أَحْرَمَ الْمُكَاتَّبُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَوْلَى، فَفِيهِ طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَلَى قَوْلَيْنِ؛ بِنَاءِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي سَفَرِهِ لِلتَّجَارَةِ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ فِي سَفَرِ الْحَجِّ ضَرَرًا عَلَى الْمَوْلَى مِنْ غَيْرِ مَنَفَعَةٍ، وَسَفَرُ التَّجَارَةِ فِيهِ مَنَفَعَةٌ لِلْمَوْلَى.

فَصَلُّ: وَإِنْ أَحْرَمَتِ الْمَرْأَةُ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ: فَإِنْ كَانَ فِي تَطَوُّعٍ، جَازَ لَهُ أَنْ يُحَلِّلَهَا؛ لِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ وَاجِبٌ؛ فَلَا يَجُوزُ إِبْطَالُهُ عَلَيْهِ بِتَطَوُّعٍ. وَإِنْ كَانَ فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ<sup>(1)</sup>، فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(2)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ لَهُ أَنْ يُحَلِّلَهَا؛ لِأَنَّ حَقَّهُ عَلَى الْقَوْرِ، وَالْحَجُّ عَلَى التَّرَاخِي، فَقُدِّمَ حَقُّهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ؛ لِأَنَّهُ فَرَضٌ، فَلَا يَمْلِكُ تَحْلِيلَهَا مِنْهُ<sup>(3)</sup>؛ كَالصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ.

وَإِنْ أَحْرَمَ الْوَالِدُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَبَوَيْنِ: فَإِنْ كَانَ فِي حَجِّ فَرَضٍ، لَمْ يَجُزْ لَهُمَا تَحْلِيلُهُ؛ لِأَنَّهُ حَجٌّ فَرَضٍ، فَلَمْ يَجُزْ إِخْرَاجَهُ مِنْهُ؛ كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ.

(1) قال النووي: الصحيح في مذهبتنا: أنه يجوز لها في سفر حج الفرض أن تخرج مع نسوة ثقات، أو امرأة ثقة، ولا يشترط المحرم، ولا يجوز في التطوع، وسفر التجارة والزيارة ونحوهما إلا بمحرم. وقال بعض أصحابنا: يجوز بغير نساء، ولا امرأة إذا كان الطريق آمناً. وبهذا قال الحسن البصري، وداد. وقال مالك: لا يجوز بامرأة ثقة، وإنما يجوز بمحرم أو نسوة ثقات. وقال أبو حنيفة، وأحمد: لا يجوز إلا مع زوج، أو محرم. قال الشيخ أبو حامد: والمسافة التي يشترط أبو حنيفة فيها المحرم ثلاثة أيام، فإن كان أقل لم يشترط. ينظر: المجموع (8/311، 312).

(2) أصحهما: أنه تحليلها كما صححه الجمهور؛ لأن حق الزوج سابق. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/307).

(3) ينتقض بصوم الكفارة والنذر في الذمة والقضاء الذي لم ينتقض، فإن له منعها من كل ذلك في الأصح، وكان ينبغي أن يقول: فرض بأصل الشرع. والله أعلم.

قاله النووي ينظر: المجموع (8/306).

وَإِنْ كَانَ فِي حَجِّ تَطَوُّعٍ، فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(1)</sup>:

**أَحَدُهُمَا:** يَجُوزُ لَهُمَا تَحْلِيلُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُجَاهِدَ، وَلَهُ أَبْوَانٍ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فُجَاهِدُ»<sup>(2)</sup> فَمُنِعَ مِنَ الْجِهَادِ لِحَقِّهِمَا، وَهُوَ فَرَضٌ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ التَّطَوُّعِ لِحَقِّهِمَا أَوْلَى.

**وَالثَّانِي:** لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ لَا مَخَافَةَ عَلَيْهِ فِيهَا، فَلَا يَجُوزُ لَهُمَا تَحْلِيلُهُ مِنْهَا؛ كَالصَّوْمِ.

**فصل:** إِذَا أَحْرَمَ، وَشَرَطَ التَّحْلُلَ لِعَرَضٍ؛ مِثْلُ أَنْ شَرَطَ أَنَّهُ إِذَا مَرِضَ تَحَلَّلَ، أَوْ إِذَا ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ تَحَلَّلَ، فَفِيهِ طَرِيقَانِ:

**أَحَدُهُمَا:** أَنَّهُ عَلَى قَوْلَيْنِ:

**أَحَدُهُمَا:** أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الشَّرْطُ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهَا بِغَيْرِ عُدْرٍ، فَلَمْ يَجْزِ التَّحْلُلُ مِنْهَا بِالشَّرْطِ؛ [لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهَا]<sup>(3)</sup>؛ كَالصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ<sup>(4)</sup>.

**وَالثَّانِي:** أَنَّهُ يَثْبُتُ الشَّرْطُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ ضَبَاعَةَ ابْنَةَ الزُّبَيْرِ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَهْلَ؟ قَالَ: أَهْلِي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتِنِي<sup>(5)</sup> فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ الشَّرْطِ.

**وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:** يَصِحُّ الشَّرْطُ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ عَلَى صِحَّةِ حَدِيثِ ضَبَاعَةَ، وَقَدْ صَحَّ حَدِيثُ ضَبَاعَةَ، فَعَلَى هَذَا إِذَا شَرَطَ أَنَّهُ إِذَا مَرِضَ تَحَلَّلَ، لَمْ يَتَّحَلَّلْ إِلَّا بِالْهَدْيِ، وَإِنْ شَرَطَ أَنَّهُ إِذَا مَرِضَ صَارَ حَلَالًا، فَمَرِضَ، صَارَ حَلَالًا.

(1) أصحابهما: لهما، ولكل واحد منهما تحليله. وأشار إليه الشافعي في الإملاء، ومن نص على تصحيحه القاضي حسين في تعليقه، والجرجاني في التحرير وغيرهما.

قاله النووي. ينظر: المجموع (314/8).

(2) أخرجه البخاري (140/6)، كتاب الجهاد، باب الجهاد بإذن الأبوين. حديث (3004)، ومسلم (4/1975)، كتاب البر والصلة، باب بر الوالدين، حديث (2549/5).

(3) سقط في ط.

(4) تصريح منه بما هو مذهب الشافعي، وجميع أصحابه أنه لا يجوز لمن دخل في صلاة مفروضة مؤداة في أول وقتها، أو مقتضية، أو صوم واجب بقضاء، أو نذر، أو كفارة الخروج بلا عذر، وإن كان الوقت واسعاً.

قاله النووي. ينظر: المجموع (317/8).

(5) أخرجه مسلم (868/2) كتاب الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، حديث (106/1208)، وأبو داود (1776). قاله النووي. ينظر: المجموع (318/8).

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِالْهَدْيِ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ كَلَامِ الْآدَمِيِّ يُحْمَلُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الشَّرْعِ، وَالَّذِي تَقَرَّرَ بِالشَّرْعِ: أَنَّهُ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِالْهَدْيِ، وَأَمَّا إِذَا شَرَطَ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهُ إِذَا شَاءَ، أَوْ يُجَامِعُ فِيهِ إِذَا شَاءَ، لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ، فَلَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ.

فصل: إِذَا أَحْرَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ، فِيهِ وَجْهَانِ (1):

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَنْبُطُ إِحْرَامُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَطَلَ الْإِسْلَامَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، فَلَأَن يَنْبُطُ الْإِحْرَامَ الَّذِي هُوَ فَرْعٌ أَوْلَى.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَنْبُطُ؛ كَمَا لَا يَنْبُطُ بِالْجُنُونِ وَالْمَوْتِ؛ فَعَلَى هَذَا إِذَا رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ، بَنَى عَلَيْهِ.

## 6 - بَابُ: الْهَدْيِ (2)

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ قَصَدَ مَكَّةَ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا أَنْ يُهْدِيَ إِلَيْهَا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَيَنْحَرَهُ وَيُفْرِقَهُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْدَى مِائَةَ بَدَنَةٍ (3). وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مَا يُهْدِيهِ سَمِينًا حَسَنًا؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ [الحج: 32]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِهَا: الْاسْتِسْمَانُ وَالْاسْتِحْسَانُ وَالْاسْتِعْظَامُ (5)، فَإِنْ نَذَرَ، وَجَبَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ، فَلَزِمَهُ (6) بِالنَّذْرِ.

(1) أصحهما عند الأكثرين يبطل. قاله النووي ينظر: المجموع (318/8).

(2) ما يهدى إلى الحرم من النعم، يقال: ما لي هدي إن كان كذا وكذا، وهو يمين، وقرئ: «حتى يبلغ الهدى محللة» بالتخفيف والتشديد، الواحدة: هدية وهدية. النظم.

(3) أخرجه البخاري (557/3)، كتاب الحج، باب يتصدق بحلال البدن، حديث (1718).  
ومسلم (954/2)، كتاب الحج، باب في الصدقة بلحومها الهدى، وجلودها، وجلالها، حديث (348/1367).

(4) أعمال الحج، وكل ما جعل علماً لطاعة الله. قال الأصمعي: الواحدة شعيرة. وقال بعضهم: شعارة. والمشارع: مواضع التُّلُكِ، والمشعر الحرام: أحد المشاعر، وكسر الميم فيه لغة. والشعار بالكسر: العلامة، وهو أيضاً: الثوب الذي يلي الجسد. وأما الشعار بالفتح، فالأرض كثيرة الشجر. النظم. ينظر: المحكم (1/225)، والصحاح (شعر).

(5) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (647/4)، وعزاه إلى ابن أبي شيبة، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، عن ابن عباس.

(6) في أ: فوجب.

فَإِنْ كَانَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ<sup>(1)</sup>، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُشْعِرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ، وَيُقَلِّدَهَا نَعْلَيْنِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ فِي ذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ أَتَى يَبْدَنَةَ، فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ، ثُمَّ سَلَتِ الدَّمَ عَنْهَا<sup>(2)</sup>، ثُمَّ قَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ<sup>(3)</sup>، وَلَائِنَّهُ رُبَّمَا اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ فَإِذَا أَشْعَرَ وَقَلَّدَ، تَمَيَّزَ وَرُبَّمَا نَدَّ، فَيُعْرَفُ بِالإِشْعَارِ وَالتَّقْلِيدِ، فَيُرَدُّ.

وَإِنْ كَانَ غَنَمًا، قَلَّدَهَا؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى مَرَّةً غَنَمًا مُقَلَّدَةً<sup>(4)</sup>»، وَتَقَلَّدَ الْغَنَمَ حُرْبَ الْقِرْبِ<sup>(5)</sup>؛ لِأَنَّ الْغَنَمَ يَثْقُلُ عَلَيْهَا حَمْلُ النُّعَالِ. وَلَا [يُشْعِرُهَا]<sup>(6)</sup>؛ لِأَنَّ الإِشْعَارَ لَا يَظْهَرُ فِي الْغَنَمِ؛ لِكَثْرَةِ شَعْرِهَا وَصُوفِهَا.

**فصل:** فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ، وَتَصَرُّفُهُ إِلَى أَنْ يَتَحَرَّ، وَإِنْ كَانَ نَذْرًا، زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ، وَصَارَ لِلْمَسَاكِينِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ، وَلَا إِئْتِادُهُ بِغَيْرِهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْدَيْتُ نَجِيبَةً وَأَعْطَيْتُ بِهَا ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ، أَفَأَبِيعُهَا وَأَبْتِئُ بِثَمَنِهَا بُدْنًا وَأَنْحَرُهَا؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ أَنْحَرُهَا إِيَّاهَا»<sup>(7)</sup>، فَإِنْ كَانَ

(1) مذهب الشافعية: استحباب الإشعار، والتقليد في الإبل والبقر، وبه قال جماهير العلماء من السلف والخلف، وهو مذهب مالك، وأحمد، وأبي يوسف، ومحمد، وداود. قال الخطابي: قال جميع العلماء: الإشعار سنة. ولم ينكره أحد غير أبي حنيفة. وقال أبو حنيفة: الإشعار بدعة. ونقل العبدري عنه أنه قال: هو حرام؛ لأنه تعذيب للحيوان ومثله، وقد نهى الشرع عنهما. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/323).

(2) أي: نحاها عنها وأزاله، وسلت المرأة خضابها، أي: ألقته عنها قال الأصمعي: سلت رأسه، أي: حلقة، ورأس مسلوث: مخلوق. النظم. ينظر: اللسان (2059) والنهاية (387، 388).

(3) أخرجه مسلم (912/2)، كتاب الحج، باب تقليد الهدى وإشعاره عند الإحرام، حديث (1243/205)، وأبو داود (362/2، 363)، كتاب المناسك (الحج)، باب في الإشعار حديث (1752).

(4) أخرجه البخاري (547/3)، كتاب الحج، باب تقليد الغنم، حديث (1701)، ومسلم (958/2)، كتاب الحج، باب نحر البدن قياماً مقيدة، حديث (1331/367).

(5) جمع خُربة، وهي: عروة المزادة، سُميت خربة؛ لاستدارتها، وكل ثقبٍ مستديرٍ، فهو خربةٌ. وقال ابن الأعرابي: خربةُ المزادة: أذنها.

النظم. ينظر: الصحاح (نجب) وتهذيب اللغة (7/360).

(6) في أ: شعر لها.

(7) تقدم تخريجه.

مِمَّا يُرَكَّبُ جَارَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَهُ بِالْمَعْرُوفِ<sup>(1)</sup>، إِذَا اخْتَجَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: 33]، وَسُئِلَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَلْجِئْتَ إِلَيْهَا»<sup>(2)</sup> فَإِنْ نَقَصَتْ بِالرُّكُوبِ، ضَمِنَ الثُّفْصَانَ، وَإِنْ تُبِجَتْ تَبِعَهَا الْوَلَدُ، وَيَنْحَرُهُ مَعَهَا، سَوَاءٌ حَدَثَ بَعْدَ التَّذْرِ أَوْ قَبْلَهُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، وَمَعَهَا وَلَدُهَا، فَقَالَ: لَا تَشْرَبْ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَلَدِهَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ النَّخْرِ، فَادْبَحْهَا وَوَلَدَهَا<sup>(3)</sup>، وَلِأَنَّهُ مَعْنَى يُزِيلُ الْمَلِكُ، فَاسْتَتَبَعَ الْوَلَدُ؛ كَالْبَيْعِ وَالْعَيْتِي، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَمْشِيَ، حَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِ الْأُمِّ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَحْمِلُ وَلَدَ الْبَدَنَةِ إِلَى أَنْ يُصْحَى عَلَيْهَا<sup>(4)</sup>، وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا مَا لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ الْوَلَدُ<sup>(5)</sup>؛ لِقَوْلِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَلِأَنَّ اللَّبْنَ غِذَاءُ الْوَلَدِ، وَالْوَلَدُ كَالْأُمِّ، فَإِذَا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَمْنَعَ الْأُمَّ عَافَهَا، لَمْ يَجْزْ أَنْ يَمْنَعَ الْوَلَدَ غِذَاءَهُ، وَإِنْ فَضَلَ عَنِ الْوَلَدِ شَيْءٌ، فَلَهُ أَنْ يَشْرَبَهُ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: 33]، وَلِقَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْأَوْلَىٰ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ.

وَإِنْ كَانَ لَهَا صُوفٌ، نَظَرْتَ: فَإِنْ كَانَ فِي تَرْكِهِ صَلَاحٌ، بِأَنْ يَكُونَ فِي الشِّتَاءِ، وَتَخْتِاجُ إِلَيْهِ لِلدَّفْعِ، لَمْ يَجْزُهُ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ الْحَيَوَانُ فِي دَفْعِ الْبَرْدِ عَنْهُ، وَيَنْتَفِعُ بِهِ الْمَسَاكِينُ عِنْدَ الذَّبْحِ، وَإِنْ كَانَ الصَّلَاحُ فِي جِزِهِ بِأَنْ يَكُونَ فِي وَقْتِ الصَّيْفِ، وَقَدْ بَقِيَ إِلَى وَقْتِ النَّخْرِ مُدَّةً طَوِيلَةً، جِزُهُ؛

(1) مذهب الشافعية: جواز للمحتاج دون غيره على ظاهر النص، وبه قال ابن المنذر، وهو رواية عن مالك. وقال عروة بن الزبير، ومالك، وأحمد، وإسحاق: له ركوبه من غير حاجة بحيث لا يضره، وبه قال أهل الظاهر. وقال أبو حنيفة: لا يركبه إلا إن لم يجد منه بدأ. وحكى القاضي عن بعض العلماء: أنه أوجب ركوبها لمطلق الأمر، ولمخالفة ما كانت الجاهلية عليه إهمال السائبة، والبحيرة، والوصيلة، والحام. قاله النووي ينظر: المجموع (8/334).

(2) أخرجه مسلم (2/961)، كتاب الحج، باب جواز ركوب البدنة (1324/375)، وأبو داود (547/1)، كتاب المناسك، باب في ركوب البدن (1761).

(3) أخرجه البيهقي (5/236، 237)، كتاب الحج، باب لبن البدنة لا يشرب إلا بعد ري فصيلها، ويحمل عليها فصيلها.

(4) أخرجه مالك (1/378)، كتاب الحج، باب ما يجوز من الهدى، حديث (143)، من طريق نافع، عن ابن عمر.

وقال النووي في «المجموع» (8/328): رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح.

(5) المشهور من مذهب الشافعية جواز شرب ما فضل من لبن الهدى عن الولد. وقال أبو حنيفة: لا يجوز، بل ينضح ضرعها بالماء ليخف اللبن. قاله النووي. ينظر: المجموع (334).

لأنه يترقه به الهدى، ويستمر، فتنتفع به المساكين، فإن أخصر نحره حيث أخصر، كما قلنا في هدي المخصر، وإن تلف من غير تفريط لم يضمه؛ لأنه أمانة عنده، فإذا هلك من غير تفريط، لم تضمن؛ كالوديعة. وإن أصابه عيب، ذبحه، وأجزأه؛ لأن ابن الزبير أتى في هداياه بناقية عوزاء<sup>(1)</sup>، فقال: إن كان أصابها بعد ما اشتريتموها، فأمضوها<sup>(2)</sup>، وإن كان أصابها قبل أن تشتروها، فأبدلوها، ولأنه لو هلك جميعه، لم يضمه، فإذا نقص بغضه، لم يضمه؛ كالوديعة.

**فصل:** وإن عطب وخاف أن يهلك، نحره، وعمس نعله في دمه، وضرب به صفحته؛ لما روى أبو قبيصة؛ أن رسول الله ﷺ كان يبعث بالهدى، ثم يقول: «إن عطب<sup>(3)</sup> منها شيء، فحشيت عليه موتاً، فأنحرها، ثم اغمس نعلها في دمه، ثم اضرب صفحتها<sup>(4)</sup>، ولا تطعمها أنت ولا أحد من رفقك<sup>(5)</sup>» ولأنه هدي معكوف عن الحرم، فوجب نحره مكانه؛ كهدي المخصر.

وهل يجوز أن يترقه على فقراء الرقيقة؟ فيه وجهان<sup>(6)</sup>:

**أحدهما:** لا يجوز؛ لحديث أبي قبيصة، ولأن فقراء الرقيقة يتهمون في سبب عطبها؛ فلم يطعموا منها.

**والثاني:** يجوز؛ لأنهم من أهل الصدقة، فجاز أن يطعموا كسائر الفقراء.

فإن أحر ذبحه حتى مات؛ ضمنه، لأنه مفرط في تركه، فضمنه؛ كالمودع إذا رأى من يسرق الوديعة، فسكت عنه حتى سرقها.

- (1) أخرجه البيهقي (242/5)، كتاب الحج، باب ما لا يجزىء من العيون من الهدايا.
- (2) وقال النووي في «المجموع» (328/8): رواه البيهقي بإسناد صحيح.
- (3) يقال: أمضيت الأمر أنفذته، وإذا قضى الله شيئاً، أمضاه، أي: أنفذه. النظم.
- (4) أي: هلك، والمعطب: الهلاك، والمعاطب: المهالك، يقال: عطب ماله وأعطبته النوائب وهو المعطب، وكانه من العطبة، وهي القطنة المحترقة. النظم. ينظر: الصحاح (عطب) واللسان (2993).
- (5) أي: جانب عنقها، وصفحة كل شيء: جانبه. النظم.
- (6) أخرجه مسلم (962/2)، كتاب الحج، باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق، حديث (1326/378)، وابن ماجه (1036/2)، كتاب المناسك، باب في الهدى إذا عطب، حديث (3105).
- (7) أحدهما: لا يجوز، وهو المنصوص للشافعي، وصححه الأصحاب للحديث. ومن جوزه حمل الحديث على أن النبي ﷺ علم أن رفقة ذلك المخاطب لا فقير فيهم. وهذا تأويل ضعيف.

قاله النووي. ينظر: المجموع (337/8).

وَإِنْ أَتَلَفَهَا لَزِمَهُ الضَّمَانُ؛ لِأَنَّهُ أَتَلَفَ مَالَ الْمَسَاكِينِ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهُ، وَيَضْمَنُهُ بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيمَتِهِ، أَوْ هَدْيٍ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَهُ الْإِرَاقَةُ وَالتَّفْرِقَةُ، وَقَدْ قَوَّتِ الْحَمِيصُ؛ فَلَزِمَهُ ضَمَانُهُمَا؛ كَمَا لَوْ أَتَلَفَ شَيْئَيْنِ. فَإِنْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ مِثْلَ ثَمَنِ مِثْلِهِ، اشْتَرَى مِثْلَهُ وَأَهْدَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ، لَزِمَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِثْلَهُ وَيُهْدِيَهُ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، نَظَرْتُ: فَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ هَدْيَيْنِ، اشْتَرَاهُمَا، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ، اشْتَرَى هَدْيًا. وَفِيمَا يُفْضَلُ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: يَشْتَرِيَ بِهِ جُزْءًا مِنْ حَيَوَانٍ، وَيَذْبَحُ؛ لِأَنَّ إِرَاقَةَ الدِّمِّ مُسْتَحَقَّةٌ، فَإِذَا أَمَكَّنَ، لَمْ يَتْرَكَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَشْتَرِيَ بِهِ اللَّحْمَ؛ لِأَنَّ اللَّحْمَ وَالْإِرَاقَةَ مَقْضُودَانِ، وَالْإِرَاقَةُ تَشْتَقُ، فَسَقَطَتْ، وَالتَّفْرِقَةُ لَا تَشْتَقُ، فَلَمْ تَسْقُطْ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَتَّصِدَّقَ بِالْفَاضِلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَتِ الْإِرَاقَةُ، كَانَ اللَّحْمُ وَالْقِيَمَةُ وَاحِدًا.

وَإِنْ أَتَلَفَهَا أَجْنَبِيًّا، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ، فَإِنْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ مِثْلَ ثَمَنِ مِثْلِهَا، اشْتَرَى بِهَا مِثْلَهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ، وَلَمْ تَبْلُغْ ثَمَنَ مِثْلَيْنِ، اشْتَرَى الْمِثْلَ، وَفِي الْفَاضِلِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ.

وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ، فَفِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ.

وَإِنْ كَانَ الْهَدْيُ الَّذِي نَذَرَهُ، اشْتَرَاهُ، وَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا بَعْدَ النَّذْرِ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ آيَسَ مِنَ الرَّدِّ لِحَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيَزْجَعُ بِالْأَرْضِ، وَيَكُونُ الْأَرْضُ لِلْمَسَاكِينِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ عَنِ الْجُزْءِ الْفَائِتِ الَّذِي التَّرَمَهُ بِالنَّذْرِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ هَدْيًا، فَفِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ.

**فصل:** وَإِنْ ذَبَحَهُ أَجْنَبِيًّا بغيرِ إِذْنِهِ، أَجْزَأُهُ عَنِ النَّذْرِ؛ لِأَنَّ ذَبْحَهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَضِيهِ، فَإِذَا فَعَلَهُ بغيرِ إِذْنِهِ، وَقَعَ الْمَوْقِعُ؛ كَرَدِّ الْوَدِيعَةِ، وَإِرْآلَةِ النَّجَاسَةِ، وَيَجِبُ عَلَى الدَّابِّحِ ضَمَانُ مَا بَيْنَ قِيمَتِهِ حَيًّا، وَمَذْبُوحًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَتَلَفَهُ ضَمِنَهُ، فَإِذَا ذَبَحَهُ ضَمِنَ نَقْصَانَهُ؛ كَشَاةِ اللَّحْمِ، وَفِيمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ.

**فصل:** وَإِنْ كَانَ فِي ذِمَّتِهِ هَدْيٌ، فَعَيْتُهُ بِالنَّذْرِ فِي هَدْيٍ، تَعَيَّنَ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ مُعَيَّنًا، جَازَ أَنْ يَتَعَيَّنَ بِهِ مَا فِي الذِّمَّةِ؛ كَالْبَيْعِ، وَيَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ، فَلَا يَمْلِكُ بَيْعَهُ وَلَا إِبْدَالَهُ؛ كَمَا قُلْنَا فِيمَا أَوْجَبَهُ بِالنَّذْرِ.

فَإِنْ هَلَكَ بِتَفْرِيطٍ، أَوْ بَعْيَرٍ تَفْرِيطٍ، رَجَعَ الْوَاجِبُ إِلَى مَا فِي الذَّمَّةِ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَبَاعَ بِهِ عَيْنًا، ثُمَّ هَلَكَتِ الْعَيْنُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَإِنَّ الدَّيْنَ يَرْجِعُ إِلَى الذَّمَّةِ. وَإِنْ حَدَثَ بِهِ عَيْبٌ يَمْنَعُ الْإِجْرَاءَ، لَمْ يُجْزِهِ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِي الذَّمَّةِ سَلِيمٌ، فَلَمْ يُجْزِهِ عَنْهُ مَعِيْبٌ، وَإِنْ عَطِبَ، فَتَحَرَّهَ، عَادَ الْوَاجِبُ إِلَى مَا فِي الذَّمَّةِ.

وَهَلْ يَعُودُ مَا نَحَرَهُ إِلَى مَلِكِهِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (1):

أَحَدُهُمَا: يَعُودُ إِلَى مَلِكِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَحَرَهُ؛ لِئِكَوْنَ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَقْعِ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ، عَادَ إِلَى مَلِكِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَعُودُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ لِلْمَسَاكِينِ، فَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَعُودُ إِلَى مَلِكِهِ، جَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ وَيُطْعِمَ مَنْ شَاءَ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِيهِ: فَإِنْ كَانَ الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ مِثْلَ الَّذِي عَادَ إِلَى مَلِكِهِ، نَحَرَ مِثْلَهُ فِي الْحَرَمِ، وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِمَّا فِي ذِمَّتِهِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ (2):

أَحَدُهُمَا: يُهْدِي مِثْلَ مَا نَحَرَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، فَصَارَ مَا فِي ذِمَّتِهِ زَائِدًا، فَلَزِمَهُ نَحْرُ مِثْلِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُهْدِي مِثْلَ الَّذِي كَانَ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِيمَا عَيْتُهُ، وَقَدْ هَلَكَ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ، فَسَقَطَ.

وَإِنْ تُنَبِّحَتْ، فَهَلْ يَتَّبَعُهَا وَلَدُهَا، أَمْ لَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ (3):

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَتَّبَعُهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ بِالنَّذْرِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ وَجِبَ فِي النَّذْرِ وَالثَّانِي: لَا يَتَّبَعُهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَلِكِهِ بِعَيْبٍ يَخْدُثُ بِهِ، بِخِلَافِ مَا وَجِبَ بِنَذْرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَلِكِهِ بِنَذْرِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) الأصح: يملكه. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/346).

(2) أصحهما: لا يلزمه إلا مثل التي كانت في ذمته.

قاله النووي. ينظر: المجموع (8/346).

(3) الصحيح: أنه يتبعها. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/344).

## 7 - بَابُ : الْأُضْحِيَّةِ (1)

الْأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ (2)؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ، قَالَ أَنَسُ: وَأَنَا أُضْحِي بِهِمَا (3)، وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا لَا يُضْحِيَانِ مَخَافَةَ أَنْ يَرَى ذَلِكَ وَاجِبًا (4).

فصل: وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا مَضَى بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ صَلَاةِ الْأُضْحَى قَدْرَ رَكَعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ، فَإِنْ دَبِحَ قَبْلَ ذَلِكَ، لَمْ يُجْزِهِ (5)؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ

(1) اشتق اسمها من الضحى، وهو ارتفاع الشمس؛ لأنها تذبح ذلك الوقت. وفيها أربع لغات: أضحية: بضم الهمزة، وإضحية: بكسر الهمزة، والجمع: أضاحي، وضحية على فعيلة، والجمع: ضحايا، وأضحاة، والجمع أضحي، كما يقال: أرطاة وأرطى، وبها سمي يوم الأضحى. قال أبو العول: [الوافر].

رأيتكم بنى الخذواء لما دنا الأضحى وصللت اللحم

قال الفراء: الأضحية تذكّر وتؤنث، فمن ذكر، ذهب إلى اليوم. النظم. ينظر: الصحاح (1012/3).

(2) مذهب الشافعية: أنها سنة مؤكدة في حق الموسر، ولا تجب عليه، وبهذا قال أكثر العلماء، وممن قال به أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وبلال، وأبو مسعود البدرى، وسعيد بن المسيب، وعطاء، وعلقمة، والأسود، ومالك، وأحمد، وأبو يوسف، وإسحاق، وأبو ثور، والمزني، وداود، وابن المنذر. وقال ربيعة، والليث بن سعد، وأبو حنيفة، والأوزاعي: واجبة على الموسر إلا الحاج بمنى. وقال محمد بن الحسن: هي واجبة على المقيم بالأمصار، والمشهور عن أبي حنيفة أنه إنما يوجبها على مقيم يملك نصاباً. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/354، 355).

(3) أخرجه أحمد (3/115)، والبخاري (10/18)، كتاب الأضاحي، باب من ذبح الأضاحي بيده، حديث (5558)، ومسلم (3/1556، 1557)، كتاب الأضاحي، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة، حديث (17)، (1966/18).

(4) أخرجه البيهقي (9/265)، كتاب الضحايا، باب الأضحية سنة نحب لزومها، ونكره تركها.

(5) مذهب الشافعية: أنه يدخل وقتها إذا طلعت الشمس يوم النحر، ثم مضى قدر صلاة العيد وخطبتين، فإذا ذبح بعد هذا الوقت أجزاءه، سواء صلى الإمام أم لا، وسواء صلى المضحى أم لا، وسواء كان من أهل الأمصار، أو من أهل القرى، أو البوادي، أو المسافرين، وسواء ذبح الإمام ضحيته أم لا. وبه قال داود، وابن المنذر وغيرهما. وقال عطاء، وأبو حنيفة: يدخل وقتها في حق أهل الأمصار إذا صلى الإمام وخطب، فمن ذبح قبل ذلك لم يجزه. قال: وأما أهل القرى والبوادي، فوقتها في حقهم إذا طلع الفجر الثاني. وقال مالك: لا يجوز ذبحها إلا بعد صلاة الإمام، وخطبته، وذبحه. وقال أحمد: لا يجوز قبل صلاة الإمام، ويجوز بعدها قبل ذبح الإمام، وسواء عنده أهل القرى والأمصار، ونحوه عن الحسن البصري، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه. وقال الثوري: يجوز ذبحها بعد صلاة الإمام قبل خطبته، وفي حال خطبته. قال ابن المنذر: وأجمعوا على أنها لا يصح ذبحها قبل طلوع الفجر يوم النحر.

قاله النووي ينظر: المجموع (8/359، 360).

التَّحْرِ بِغَدِّ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا هَذِهِ، وَتَسَكَ تُسْكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ صَلَاتِنَا، فَذَلِكَ شَاءَ لَحْمٍ، فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا»<sup>(1)</sup> وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي مِقْدَارِ الصَّلَاةِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ قَدْرَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ رَكَعَتَانِ، يَفْرَأُ فِيهِمَا «ق»، وَ«اِقْتَرَبَتْ السَّاعَةُ» وَقَدَّرَ خُطْبَتَيْهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ قَدْرَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، وَخُطْبَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ.

وَيَبْقَى وَقْتُهَا إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ لِمَا رَوَى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ ذَبْحٍ»<sup>(2)</sup>.

فَإِنْ لَمْ يُضَحَّ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، نَظَرَتْ: فَإِنْ كَانَ مَا يُضَحِّي تَطْرُوعًا، لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتِ لِسْتَةِ الْأَضْحِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ نَذْرًا، لَزِمَهُ أَنْ يُضَحِّي؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِفَوَاتِ الْوَقْتِ.

**فصل:** وَمَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَلَّا يَخْلِقَ شَعْرَهُ، وَلَا يُقَلِّمَ أَظْفَارَهُ حَتَّى يُضَحِّيَ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ ذَبْحٌ<sup>(3)</sup> يُرِيدُ أَنْ يَذْبَحَهُ، فَرَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يُضَحِّيَ»<sup>(4)</sup> وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ حَلْقُ الشَّعْرِ، وَلَا تَقْلِيمُ الظُّفْرِ.

**فصل:** وَلَا يُجْزَىءُ فِي الْأَضْحِيَّةِ إِلَّا الْأَنْعَامُ وَهِيَ الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْعَنَمُ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:

- (1) أخرجه مالك (2/482)، كتاب الضحايا، باب ما ينهى عنه من الضحايا، حديث (1).
- (2) أخرجه البيهقي (9/296)، كتاب الضحايا، باب من قال الأضحى جائز يوم النحر وأيام منى كلها؛ لأنها أيام النسك.
- (3) الذبْحُ بكسر الهمزة: اسم للشيء المذبوح، مثل: «وفديناه بذبْحٍ عظيمٍ» والذبْحُ بالفتح: المصدر. وأصله: الشَّقُّ. قال الشاعر: [الرجز].

كَانَ بَيْنَ فَكْهَا وَالْفَكِّ فَارَةً مَسَكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ

أي: فتقت بها، وربما قالوا: ذبحتُ الدن: إذا برزته. النظم. ينظر: المحكم (3/218)، والصحاح (ذبْح).

- (4) أخرجه مسلم (3/1565)، كتاب الأضاحي، باب نهى من دخل عليه عشر ذِي الْحِجَّةِ وهو يريد التضحية، حديث (197/39)، والنسائي (7/211، 212)، كتاب الضحايا باب (1).

﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(1)</sup> [الحج: 34]، وَلَا يُجْزَىٰ فِيهَا إِلَّا الْجَذَعَةُ مِنَ الضَّأْنِ، وَالثَّبِيَّةُ مِنَ الْمَعَزِ، وَالْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ؛ لِمَا رَوَىٰ جَابِرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ تُعَسَّرَ عَلَيْكُمْ، فَتَذْبَحُوا جَذَعًا مِنَ الضَّأْنِ»<sup>(2)</sup> وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا إِلَّا الثَّنِيُّ مِنَ الْمَعَزِ، وَالْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُضَحُّوا بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعَزِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

وَيَجُوزُ فِيهَا الذَّكَرُ وَالْأُنثَى؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ كُرَيْزٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، لَا يَضْرُكُمُ ذُكْرَانًا كُنَّ أَوْ إِنَاثًا»<sup>(3)</sup> وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْعَقِيْقَةِ بِالْخَبْرِ، دَلَّ عَلَىٰ جَوَازِهِ فِي الْأَضْحِيَّةِ، وَلِأَنَّ لَحْمَ الذَّكَرِ أَطْيَبُ، وَلَحْمَ الْأُنثَى أَرْطَبُ.

**فصل:** وَالْبَدَنَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْبَقَرَةِ؛ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ، وَالْبَقَرَةُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّاةِ؛ لِأَنَّهَا يَسْنَعُ مِنَ الْعَنَمِ، وَالشَّاةُ أَفْضَلُ مِنْ مُشَارَكَةِ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ، أَوْ بَقَرَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرِدُ بِإِرَاقَةِ دَمٍ، وَالضَّأْنُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَعَزِ<sup>(4)</sup>؛ لِمَا رَوَىٰ عَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْأَضْحِيَّةِ الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ»<sup>(5)</sup> وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لِأَنَّ أَضْحِيَّ بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْحِيَ بِالْمُسِنَّةِ مِنَ الْمَعَزِ. وَلِأَنَّ لَحْمَ الضَّأْنِ أَطْيَبُ.

وَالسَّمِيْنَةُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ السَّمِيْنَةِ؛ لِمَا رَوَىٰ ابْنُ عَبَّاسٍ. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يُعْظَمِ شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ [الحج: 32]، قَالَ: تَعْظِيْمُهَا اسْتِسْمَانُهَا وَاسْتِحْسَانُهَا<sup>(6)</sup>،

- (1) سميت بهيمة؛ لأنها استبهمت عن الكلام. النظم.
- (2) أخرجه مسلم (3/1555)، كتاب الأضاحي، باب سن الأضحية، حديث (13/1963)، وأحمد (3/312).
- (3) أخرجه أبو داود (3/275)، كتاب الضحايا، باب في العقيقة، حديث (2834)، والنسائي (7/165)، كتاب العقيقة، باب العقيقة عن الغلام وعن الجارية.
- (4) مذهب الشافعية: أن أفضل التضحية بالبدنة، ثم البقرة، ثم الضأن، ثم المعز، وبه قال أبو حنيفة، وأحمد، وداود. وقال مالك: أفضلها الغنم، ثم البقر، ثم الإبل، قال: والضأن أفضل من المعز، وإنائها أفضل من فحول المعز، وفحول الضأن خير من إناث المعز، وإناث المعز خير من الإبل والبقر. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/370، 371).
- (5) أخرجه أبو داود (2/217)، كتاب الجنائز، باب كراهية المغالاة، في الكفن، حديث (3156).
- (6) تقدم.

وَحَطَبَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ثَنِيًّا فَصَاعِدًا، وَاسْتَسْمِنَ، فَإِنْ أَكَلْتَ، أَكَلْتَ طَيِّبًا، وَإِنْ أَطَعَمْتَ، أَطَعَمْتَ طَيِّبًا<sup>(1)</sup>.

وَالْبَيْضَاءُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَبْرَاءِ<sup>(2)</sup>، وَالسُّودَاءُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ<sup>(3)</sup>، وَالْأَمْلَحُ الْأَبْيَضُ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: دَمُ الْبَيْضَاءِ فِي الْأَضْحِيَّةِ أَفْضَلُ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ<sup>(4)</sup>، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تَعْظِيمُهَا اسْتِحْسَانُهَا، وَالْبَيْضُ أَحْسَنُ.

فَصْلٌ: وَلَا [يُجْزَىءُ]<sup>(5)</sup> مَا فِيهِ عَيْبٌ يَنْقُصُ اللَّحْمَ<sup>(6)</sup>؛ كَالْعَوْرَاءِ، وَالْعَمِيَاءِ، وَالْعَرْجَاءِ، وَالْعَرْجَاءِ الَّتِي تَعْجِزُ عَنِ الْمَشْيِ فِي الْمَرْعَى؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْزَىءُ فِي الْأَصْحَائِي: الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيْنُ ضَلَعُهَا<sup>(7)</sup>،

- (1) أخرجه البيهقي (273/9)، كتاب الضحايا، باب ما يستحب أن يضحي به من الغنم.
- (2) وفي بعض النسخ «العفراء»، والعفراء: هي البيضاء التي يعلو بياضها حمرة، وهي من الطباء كذلك، وتكون من ذلك قصار الأعناق، وهي أضعف الطباء عدوًا تسكن القفاف وصلابة الأرض. النظم.
- (3) الملحة من الألوان: بياض يخالطه سواد، يقال: كبش أملح، وتيس أملح، والزرقة إذا اشتدت حتى تضرب إلى البياض، قيل: هو أملح العين. وقال ابن الأعرابي: الأملح: الأبيض النقي البياض. النظم. ينظر: العين (2/123)، والنهاية (4/354) والصحاح (ملح) والحديث: تقدم.
- (4) أخرجه البيهقي (273/9)، كتاب الضحايا، باب ما يستحب أن يضحي به من الغنم، عن أبي هريرة موقوفًا.
- (5) في أ: يجوز.
- (6) قال النووي: أجمعوا على أن العمياء لا تجزىء، وكذا العوراء البين عورها، والعرجاء البين عرجها، والمريضة البين مرضها، والمعفاء. واختلفوا في ذاهبة القرن ومكسورته فمذهب الشافعية أنها تجزىء. قال مالك: إن كانت مكسورة القرن، وهو يدمي لم تجزه، وإلا فتجزئه. وقال أحمد: إن ذهب أكثر من نصف قرنها، لم تجزه سواء دميت أم لا. وإن كان دون النصف أجزاء. وأما مقطوعة الأذن فعند الشافعية أنها لا تجزىء. سواء قطع الأذن كلها أو بعضها؛ وبه قال مالك، وداود. وقال أحمد: إن قطع أكثر من النصف لم تجزه، وإلا فتجزئه. وقال أبو حنيفة: إن قطع أكثر من الثلث لم تجزه. وقال أبو يوسف، ومحمد: إن بقي أكثر من نصف أذنها، أجزاء. وأما مقطوعة بعض الآلية، فلا تجزىء عند الشافعية، وبه قال مالك، وأحمد، وقال أبو حنيفة في رواية: إن بقي الثلث أجزاء، وفي رواية: إن بقي أكثرها أجزاء. وقال داود: تجزىء بكل حال. وأما إذا أضجعها ليذبحها، فاعورت حال الذبح - فلا تجزىء. وقال أبو حنيفة، وأحمد: تجزىء. والله أعلم. ينظر: المجموع (8/379).
- (7) الضلعُ بالتحريك: الأعوجاجُ خلقةٌ تقول منه: ضلع بالكسر يضلغُ ضلعًا، وهو الميلُ أيضاً كأنها تميلُ في مشيها وتعوجُ. النظم. ينظر: تهذيب اللغة (1/477، 478). والصحاح (ضلع).

وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقَى<sup>(1)</sup> «(2) فَتَصَّ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُصُ اللَّحْمَ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَنْقُصُ اللَّحْمَ لَا يَجُوزُ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُضْحَى بِالْجَلْحَاءِ؛ وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ لَهَا قَرْنٌ، وَبِالْقَضَاءِ؛ وَهِيَ الَّتِي انْكَسَرَ غِلَافُ قَرْنِهَا، وَبِالْعَضْبَاءِ؛ وَهِيَ الَّتِي انْكَسَرَ قَرْنُهَا، وَبِالشَّرْقَاءِ<sup>(3)</sup>؛ وَهِيَ الَّتِي انْتَقَبَتْ مِنَ الْكَيْيِ أذُنُهَا، وَبِالْخِرْقَاءِ؛ وَهِيَ الَّتِي تُشَقُّ أذُنُهَا بِالطُّولِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَشِينُهَا، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ تَعْظِيمَهَا اسْتِحْسَانُهَا.

فَإِنْ ضَحَّى بِمَا ذَكَرْنَا، أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّ مَا بِهَا لَا يَنْقُصُ مِنْ لَحْمِهَا، فَإِنْ نَذَرَ أَنْ يُضْحِيَ بِحَيَوَانٍ فِيهِ عَيْبٌ يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ؛ كَالْجَرَبِ، وَجَبَّ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ، وَلَا يُجْزئُهُ عَنِ الْأُضْحِيَّةِ، فَإِنْ زَالَ الْعَيْبُ قَبْلَ أَنْ يُذْبَحَ، لَمْ يُجْزِهِ عَنِ الْأُضْحِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ الْمَلِكَ فِيهَا بِالنَّذْرِ، وَهِيَ لَا تُجْزِئُهُ، فَلَمْ يَتَّعِزَّ حُكْمُهَا بِمَا يَخْدُثُ فِيهَا، كَمَا لَوْ أُعْتِقَ فِي الْكَفَّارَةِ عَبْدًا أَعْمَى، ثُمَّ صَارَ بَعْدَ الْعِتْقِ بَصِيرًا.

فصل: وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُضْحِيَ بِنَفْسِهِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا، وَسَمَّى وَكَبَّرَ<sup>(4)</sup>.

وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَتِيبَ غَيْرَهُ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَنَحَرَ مَا عَبَّرَ<sup>(5)</sup> مِنْهَا<sup>(6)</sup>.

(1) لا تُنْقَى «التي»: المُخُّ في العظم، ونفوث العظم ونقيته؛ إذا استخرجت نقيه، أي: مُخُّه، ومعناه: التي لا يطلع فيها مُخٌّ. قال الشاعر: [الرجز].

لا يشتكين عملاً ما أنقين ما دام مُخٌّ في سلامى أو عين

يُقَالُ: هَذِهِ نَاقَةٌ مَنِيَّةٌ، وَهَذِهِ لَا تُنْقَى. النظم. ينظر: الصحاح (نقى)، واللسان (4533).

(2) تقدم تخريجه.

(3) قال ابن دريد: القضماء من المعز: المكسورة القرن الخارج. والعضباء: المكسورة القرن الداخل، وهو المُشَاشُ، والشرقاء: التي تُشَقُّ أذنها طويلاً والخرقاء: التي تنتقبُ أذنها من الكي بخلاف ما فسره الشيخ رحمه الله. وشرقت الأذن من باب قتل أشرقها شرقاً. النظم. ينظر: النهاية (2/466)، واللسان (3656)، والصحاح (عضب).

(4) تقدم.

(5) أي: ما بقي، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾، أي: الباقيين. وَغَبَّرَ اللَّبْنَ: بَقِيته، وَغَبَّرَ الْمَرَضَ: بَقَاياه، وَكَذَلِكَ غَبَّرَ اللَّيْلَ. وَغَبَّرَ: مَا مَضَى - أَيْضاً - وَهُوَ مِنَ الْأَصْدَادِ. النظم. ينظر: النهاية (3/337)، والصحاح (غبر).

(6) تقدم في الحج، وهو حديث جابر في صفة حج النبي ﷺ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَلَّا يَسْتَنْبِبَ إِلَّا مُسْلِمًا؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ، فَكَانَ الْأَفْضَلُ أَلَّا يَتَوَلَّاهَا كَافِرًا، وَلِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّ عِنْدَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يُجْزِيهِ ذَبْحُهُ، فَإِنْ اسْتَنَابَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، جَازَ (1)؛ لِأَنَّهُ مِنَ أَهْلِ الدَّكَاةِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِسُنَّةِ الذَّبْحِ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنَّهُ إِذَا اسْتَنَابَ غَيْرَهُ أَنْ يَشْهَدَ الذَّبْحَ، لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِفَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «قُومِي إِلَى أَضْحِيَّتِكَ، فَاشْهَدِيهَا؛ فَإِنَّهُ بِأَوْلِ قَطْرَةٍ مِنْ دِمَهِا يُغْفَرُ لِكَ مَا سَلَفَ مِنْ ذُنُوبِكَ» (2).

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوجَّهَ الذَّبِيحَةَ إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَحُّوا وَطَيَّبُوا أَنْفُسَكُمْ؛ فَإِنَّهُ [مَا مِنْ] (3) مُسْلِمٍ يَسْتَقْبِلُ بِذَبِيحَتِهِ الْقِبْلَةَ إِلَّا كَانَ دَمُهَا، وَفَزُّهَا، وَصُوفُهَا حَسَنَاتٍ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَلِأَنَّهَا قُرْبَةٌ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ جِهَةٍ، فَكَانَتِ الْقِبْلَةَ فِيهَا أَوْلَى.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَمِّيَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى وَكَبَّرَ (4).

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ، تَقَبَّلْ مِنِّي؛ لِمَا رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: لِيَجْعَلَ أَحَدُكُمْ ذَبِيحَتَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ. ثُمَّ يَقُولُ: مِنْ اللَّهِ، وَإِلَى اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَوَلَكَّ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ. وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّهُ كَانَ إِذَا ضَحَّى قَالَ: مِنْ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ مِنْكَ وَوَلَكَّ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي.

**فصل:** وَإِذَا نَحَرَ الْهَدْيِ أَوْ الْأَضْحِيَّةَ، نَظَرْتُ: فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؛

لِمَا رَوَى جَابِرٌ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً، ثُمَّ أَعْطَى عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَنَحَرَ مَا غَبَرَ،

(1) أجمعوا على أنه يجوز أن يستناب في ذبح أضحيته مسلماً. وأما الكتابي فمذهب الشافعية، ومذهب جماهير العلماء صحة استنابته، وتقع ذبيحته ضحية عن الموكل مع أنه مكروه كراهة تنزيه. وقال مالك: لا تصح، وتكون شاة لحم.

قاله النووي. ينظر: المجموع (8/382).

(2) أخرجه الحاكم (4/222)، كتاب الأضاحي، والبراز (2/59. كشف)، رقم (1202).

(3) في أ: ليس.

(4) تقدم.

وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ، وَأَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ<sup>(1)</sup>، فَجَعَلَهَا فِي قِدْرِ، فَطَبِخَتْ، فَأَكَلَ مِنْ لَحْمِهَا، وَشَرِبَ مِنْ مَرَقِهَا<sup>(2)</sup>. وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْبَدَنُ<sup>(3)</sup> جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [الحج: 36] فَجَعَلَهَا لَنَا، وَمَا هُوَ لِلإِنْسَانِ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَكْلِهِ، وَبَيْنَ تَرْكِهِ، وَفِي الْقَدْرِ الَّذِي يُسْتَحَبُّ أَكْلُهُ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: يَأْكُلُ النُّضْفَ، وَيَتَصَدَّقُ بِالنُّضْفِ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾<sup>(4)</sup> [الحج: 28]، فَجَعَلَهَا بَيْنَ اثْنَيْنِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا بَيْنَهُمَا يَضْفَيْنِ.  
وَقَالَ فِي «الْجَدِيدِ»: يَأْكُلُ التُّلْتُ، وَيُهْدِي التُّلْتُ، وَيَتَصَدَّقُ بِالتُّلْتِ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾<sup>(5)</sup> [الحج: 36]، قَالَ الْحَسَنُ: الْقَانِعُ: الَّذِي يَسْأَلُكَ، وَالْمُعْتَرَّ: الَّذِي يَتَعَرَّضُ لَكَ، وَلَا يَسْأَلُكَ<sup>(6)</sup>، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: الْقَانِعُ: الْجَالِسُ فِي بَيْتِهِ، وَالْمُعْتَرُّ: الَّذِي يَسْأَلُكَ<sup>(7)</sup>، فَجَعَلَهَا بَيْنَ ثَلَاثَةٍ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا بَيْنَهُمْ أَثَلَاثًا وَأَمَّا الْقَدْرُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُؤْكَلَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

(1) بفتح الباء، وهي: القطعة من اللحم، هذه وحدها بالفتح، وأخواتها بالكسر، كالفلذة والكسرة والقطعة ونحوها. النظم. ينظر: الصحاح (بضع).

(2) تقدم في الحج.

(3) جمع بدنة، وهي: ناقة، أو بقرة، تُنَحَّرُ بِمَكَّةَ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمِنُونَهَا. والبدن أيضاً: السمْنُ والاكْتِنَاؤُ، يُخَفَّفُ وَيَثْقُلُ، مِثْلُ: عَسِرٍ وَعَسِيرٍ. قَالَ: [الرجز].

كَأَنَّهَا مِنْ بَدَنِ وَإِيفَارٍ دَبِثَ عَلَيْهَا عَارِمَاتُ الْأَنْبَارِ

النظم. ينظر: اللسان (233).

(4) يُقَالُ: بَشَّ الرَّجُلُ يَبْسُ بُؤْسًا: إِذَا اشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ، فَهُوَ بَائِسٌ. النظم. ينظر: الصحاح (بأس).

(5) الْقَانِعُ: الَّذِي يَسْأَلُ. وَالْمُعْتَرُّ الَّذِي يَتَعَرَّضُ وَلَا يَسْأَلُ، يُقَالُ: قَنَعَ بِالْفَتْحِ - يَقْنَعُ - بِالْكَسْرِ. قُنُوعًا: إِذَا سَأَلَ، وَيُقَالُ مِنَ الْقِنَاعَةِ: قَنَعَ بِالْكَسْرِ يَقْنَعُ بِالْفَتْحِ. قَالَ الشَّمَاخُ: [الوافر].

لِمَالِ الْمَرْءِ يُصْلِحُهُ فَيُغْنِي مِفَاقِرَهُ أَعْفُ مِنَ الْقِنُوعِ

أي: من السؤال. وقال آخر: [الطويل].

وَلَا أَحْرَمُ الْمَضْطَرُ إِذَا جَاءَ قَانِعًا . . . . .

وقيل: هو من الأضداد، يُقَالُ: قَنَعَ: إِذَا رَضِيَ، وَقَنَعَ: إِذَا سَأَلَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: السَّائِلُ الَّذِي يَقْنَعُ بِالْقَلِيلِ. وَمِنَهُ الْحَدِيثُ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ» هُوَ لَهُمْ كَالتَّابِعِ وَالخَادِمِ، أَصْلُهُ: السَّائِلُ. النظم. ينظر:

المحكم (132/1) واللسان (قنع).

(6) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (654/4)، وعزاه إلى ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد.

(7) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (654/4)، وعزاه إلى عبد الرزاق، وعبد بن حميد، والبيهقي.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سُرَيْجٍ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ الْقَاصِّ: يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ الْجَمِيعَ؛ لِأَنَّهَا ذَبِيحَةٌ يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، فَجَازَ أَنْ يَأْكُلَ جَمِيعَهَا؛ كَسَائِرِ الذَّبَائِحِ.

وَقَالَ عَامَّةُ أَصْحَابِنَا: يَجِبُ أَنْ يُبْقِيَ مِنْهَا قَدْرًا مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا الْقُرْبَةَ؛ فَإِذَا أَكَلَ الْجَمِيعَ، لَمْ تَحْضَلِ الْقُرْبَةُ لَهُ.

فَإِنْ أَكَلَ الْجَمِيعَ، لَمْ يَضْمَنْ عَلَى قَوْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ، وَابْنِ الْقَاصِّ، وَيَضْمَنْ عَلَى قَوْلِ سَائِرِ أَصْحَابِنَا.

وَفِي الْقَدْرِ الَّذِي يَضْمَنْ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَضْمَنْ أَقْلَ مَا يُجْزَى فِي الصَّدَقَةِ.

وَالثَّانِي: يَضْمَنْ الْقَدْرَ الْمُسْتَحَبَّ، وَهُوَ الثُّلُثُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَالنِّصْفُ فِي الْآخَرِ؛ بِنَاءِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيمَنْ فَرَّقَ سَهْمَ الْفُقَرَاءِ عَلَى اثْنَيْنِ.

وَإِنْ كَانَ نَذْرًا، نَظَرْتُ: فَإِنْ كَانَ قَدْ عَيَّنَهُ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ، لَمْ يَجْزَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْ وَاجِبٍ، فَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؛ كَالدَّمِ الَّذِي يَجِبُ بِتَرْكِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ.

وَإِنْ كَانَ نَذْرَ مُجَازَاةٍ، كَالنَّذْرِ لِشِفَاءِ الْمَرِيضِ، وَقُدُومِ الْعَائِبِ، لَمْ يَجْزَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ جَزَاءٌ، فَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؛ كَجَزَاءِ الصَّيْدِ، فَإِنْ أَكَلَ شَيْئًا مِنْهُ، ضَمِنَهُ، وَفِي ضَمَانِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُه:

أَحَدُهَا: يَلْزَمُهُ قِيمَةُ مَا أَكَلَ؛ كَمَا لَوْ أَكَلَ مِنْهُ أَجْنَبِيٌّ.

وَالثَّانِي: يَلْزَمُهُ مِثْلُهُ مِنَ اللَّحْمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَكَلَ جَمِيعَهُ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ، فَإِذَا أَكَلَ بَعْضَهُ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ.

وَالثَّلَاثُ: يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ جُزْءًا مِنْ حَيَوَانٍ مِثْلِهِ، وَيُشَارِكَ فِي ذَبْحِهِ.

وَإِنْ كَانَ نَذْرًا مُطْلَقًا، فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُه:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِزَاقَةٌ وَاجِبٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؛ كَدَمِ الطَّيْبِ

وَاللَّبَّاسِ.

وَالثَّانِي: يَجُوزُ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ النَّذْرِ يُحْمَلُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الشَّرْعِ، وَالْهَدْيُ وَالْأَضْحِيَّةُ الْمَغْهُودَةُ فِي الشَّرْعِ يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا؛ فَحُمِلَ النَّذْرُ [عَلَيْهَا] (1).

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَضْحِيَّةً، جَازَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْأَضْحِيَّةَ الْمَغْهُودَةَ فِي الشَّرْعِ يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ هَدْيًا، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْهَدَايَا فِي الشَّرْعِ لَا يَجُوزُ الْأَكْلُ مِنْهَا، فَحُمِلَ النَّذْرُ عَلَيْهَا.

فَصْلٌ: وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الْهَدْيِ، وَالْأَضْحِيَّةِ (2) نَذْرًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدَنَةِ، فَأَقْسَمَ جَلَالَهَا (3) وَجُلُودَهَا، وَأَمَرَنِي أَلَّا أُعْطِيَ الْجَازِرَ مِنْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: نَحْنُ نُغْطِيهِ مِنْ عِنْدَانَا (4) وَلَوْ جَازَ أَخَذَ الْعِوَضَ مِنْهُ، لَجَازَ أَنْ يُعْطَى الْجَازِرُ [مِنْهَا فِي] (5) أُجْرَتِهِ، وَلِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ ذَلِكَ قُرْبَةً، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ إِلَّا مَا رُخِّصَ فِيهِ، وَهُوَ الْأَكْلُ.

فَصْلٌ: وَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِجُلْدِهَا، فَيَضَعُ مِنْهُ التُّعَالَ، وَالْخِيفَافَ، وَالْفِرَاءَ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَفَّتْ دَافَةً مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادَّخِرُوا التُّلْثَ، وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ» فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَنْتَفِعُونَ مِنْ صَحَايَاهُمْ، وَيَجْمَلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ (6)، وَيَتَّخِذُونَ مِنْهَا

(1) في ط: عليه.

(2) مذهب الشافعية: أنه لا يجوز بيع جلد الأضحية، ولا غيره من أجزائها لا بما ينتفع به في البيت، ولا بغيره؛ وبه قال عطاء، والنخعي، ومالك، وأحمد، وإسحاق. هكذا حكاه عنهم ابن المنذر، ثم حكى عن ابن عمر، وأحمد، وإسحاق أنه لا بأس أن يبيع جلد هديه، ويتصدق بشمته، قال: ورخص في بيعه أبو ثور. وقال النخعي، والأوزاعي: لا بأس أن يشتري به الغريال، والمنخل، والفأس، والميزان ونحوها، قال: وكان الحسن، وعبد الله بن عمير لا يريان بأساً أن يعطي الجزار جلدتها، وهذا غلط منابذ للسنة، وحكى أصحابنا عن أبي حنيفة أنه يجوز بيع الأضحية قبل ذبحها، وبيع ما شاء منها بعد ذبحها، ويتصدق بشمته، قالوا: وإن باع جلدها بألة البيت جاز الانتفاع بها.

قاله النووي. ينظر: المجموع (8/398).

(3) جمع جُلٍّ، وجمع الجلال: أَجْلَةٌ، وهو ما تُجَلُّلُ به الدابة، أي: تُغَطَّى. النظم.

(4) أخرجه البخاري (3/557)، كتاب الحج، باب يتصدق بجلال البدن، حديث (1718). ومسلم (2/954)، كتاب الحج، باب في الصدقة بلحومها الهدي وجلودها وجلالها، حديث (1367/348).

(5) في أ: من.

(6) هو: استخراج الجميل، وهو الودك، ومنه سُمي الرجل جميلاً. النظم. ينظر: النهاية (4/114).

الْأَسْقِيَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَهَيْتَ عَنِ إِمْسَاكِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ<sup>(1)</sup>؛ فَكُلُوا، وَتَصَدَّقُوا، وَادَّخِرُوا»<sup>(2)</sup> فَذَلَّ عَلَيَّ أَنَّهُ يَجُوزُ اتِّخَاذُ الْأَسْقِيَّةِ مِنْهَا.

**فصل: وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ سَبْعَةٌ فِي بَدَنَةٍ، وَفِي بَقَرَةٍ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:**  
نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ<sup>(3)</sup>.

وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي بَدَنَةٍ، أَوْ بَقَرَةٍ، وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ اللَّحْمَ، وَبَعْضُهُمْ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ، جَازَ؛ لِأَنَّ كُلَّ سَبْعٍ مِنْهَا قَائِمٌ مَقَامَ شَاةٍ.

فَإِنْ أَرَادُوا الْقِسْمَةَ، وَقُلْنَا: إِنَّ الْقِسْمَةَ فَرَزُ النَّصِيبِينَ، فَسَمَّ بَيْنَهُمْ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْقِسْمَةَ بَيْعٌ، لَمْ تَجْزِ الْقِسْمَةُ؛ فَيَمْلِكُ مَنْ يُرِيدُ الْقُرْبَةَ نَصِيبَهُ، لِثَلَاثَةِ مِنَ الْفُقَرَاءِ، فَيَصِيرُونَ شُرَكَاءَ لِمَنْ يُرِيدُ اللَّحْمَ، فَإِنْ شَاءُوا بَاعُوا نَصِيبَهُمْ مِمَّنْ يُرِيدُ اللَّحْمَ، وَإِنْ شَاءُوا بَاعُوا مِنْ أَجْنَبِيِّ، وَقَسَّمُوا الثَّمَنَ.

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ الْقَاصِّ: تَجُوزُ الْقِسْمَةُ، قَوْلًا وَاجِدًا؛ لِأَنَّهُ مُوضِعٌ صَرُورَةٍ؛ لِأَنَّ بَيْعَهُ لَا يُمْكِنُ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ بَيِّنًا أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْبَيْعَ؛ فَلَا صَرُورَةَ بِهِمْ إِلَى الْقِسْمَةِ.

**فصل: إِذَا نَذَرَ أَضْحِيَّةً بِعَيْنِهَا، فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي الْهَدْيِ الْمَنْذُورِ:** فِي رُكُوبِهَا، وَوَلَدِهَا، وَلَبَنِهَا، وَجَزْ صُوفِهَا، وَتَلْفِهَا، وَإِنْتِلَافِهَا، وَذَبْحِهَا، وَنُقْصَانِهَا بِالْعَيْبِ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي [بَابِ]<sup>(4)</sup> الْهَدْيِ، فَأَعْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) ودفأ أناس قال أبو عمرو: هم القرم يسرون جماعة سيرا ليس بالشديد. يقال: هم يدفعون دفيفاً. وفي الحديث: «إن في الجنة لنجائب تدفأ بركبانها».

وقال غيره: يقال: جاءت دافئة من الأعراب، وهو من يرد منهم المصر. النظم. ينظر: النهاية (2/124).

(2) أخرجه مالك (2/484)، كتاب الضحايا، باب ادخار لحوم الأضاحي، حديث (7)، ومن طريقه مسلم (3/1561)، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء، حديث (28/1971).

(3) تقدم.

(4) سقط في ط.

## 8 - بَابُ : الْعَقِيقَةِ (1)

الْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ (2)، وَهُوَ مَا يُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ (3) وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْعَقِيقَةِ، فَقَالَ: «لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ، وَمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ، فَأَحَبُّ أَنْ يَنْسُكَ لَهُ، فَلْيَفْعَلْ» (4) فَعُلِقَ عَلَى الْمَحَبَّةِ؛ فَذَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ، وَلَئِنَّهُ إِزَاقَةُ دَمٍ مِنْ غَيْرِ جِنَايَةٍ، وَلَا نَذْرٍ، فَلَمْ يَجِبْ؛ كَالْأَضْحِيَّةِ.

وَالسُّنَّةُ أَنْ يُذْبَحَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ كَرْزٍ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ؟ فَقَالَ: «لِلْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ» (5)، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً» (6) وَلَئِنَّهُ إِنَّمَا

(1) أصل العقبة: صوف الجزع، وشعر كل مولود من الناس والبهائم، الذي يولد عليه يقال: عقيقة وعقيق، وعقة أيضاً بالكسر، وبه سميت الشاة التي تُذبح عن المولود يوم أسبوعه عقيقة؛ لأنه يزال عنه الشعر يومئذ، فسميت باسم سببها. وقال زهيرٌ يذكر حماراً وحشياً: [الوافر].

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء  
وقال امرؤ القيس: [المقارب]:

فيا هندا لا تنكحي بوهة عليه عقيقته أحسباً

هو الذي في رأسه شقرة، وقيل: إنه مأخوذ من العق، وهو الشق والقطع، فسميت الذبيحة عقيقة؛ لأنه يُشق حلقومها. النظم. ينظر: تهذيب اللغة (56/1) والنهاية (76/3)، (277).

(2) مذهب الشافعية: أن العقبة مستحبة؛ وبه قال مالك، وأبو ثور، وجمهور العلماء، وهو الصحيح المشهور من مذهب أحمد. وقالت طائفة: هي واجبة، وهو قول بريدة بن الحصيب، والحسن البصري، وأبي الزناد، وداود الظاهري، ورواية عن أحمد. وقال أبو حنيفة: ليست بواجبة، ولا سنة، بل هي بدعة. قال الشافعي رحمه الله: أفرط في العقبة رجلان: رجل قال: إنها واجبة، ورجل قال: إنها بدعة. قاله النووي. ينظر: المجموع (430/8).  
(3) تقدم تخريجه في الأضحية.

(4) أخرجه أحمد (182/2، 194)، وأبو داود (262/3)، كتاباً بالأضاحي، باب في العقبة، حديث (2842). من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(5) أي: متساويتان، أي: كل واحدةٍ منهما مساويةٌ لصاحبتهما في السن، من قولهم: فلانٌ كفاء فلان، أي: مساوٍ له، والزواجُ كفاء المرأة، أي: مثل لها. وقال الزمخشريُّ أي: معادلتان، لما يجب في الزكاة والأضحية من الأسنان، ولا فرق بين «المكافئتين» و«المكافأتين»؛ لأن كل واحدةٍ إذا كافأت أختها فقد كوفئت، فهي (مكافئة)، ومكافأة. النظم. ينظر: النهاية (181/4) وتهذيب اللغة (386/10).

(6) ومذهب الشافعية: أن عن الغلام شاتين، وعن الجارية شاة، وبه قال جمهور العلماء منهم: ابن عباس، وعائشة، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور. قال ابن المنذر: وكان ابن عمر يعق عن الغلام والجارية شاة شاة؛ وبه قال أبو جعفر، ومالك. وقال الحسن، وقتادة: لا عقيقة عن الجارية.  
قاله النووي ينظر: المجموع (431/8). والحديث تقدم.

شُرِعَ لِلشُّرُورِ بِالمَوْلُودِ، وَالشُّرُورُ بِالعُلَامِ أَكْثَرُ، فَكَانَ [الدَّبْحُ عَنْهُ] <sup>(1)</sup> أَكْثَرَ.

وَإِنَّ دَبْحَ عَن كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاءَ، جَازٌ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: عَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَبِشاً كَبِشاً <sup>(2)</sup>.

وَلَا يُجْزَىءُ فِيهِ مَا دُونَ الجَذَعَةِ مِنَ الضَّانِ، وَدُونَ الثَّيْبَةِ مِنَ المَغْزِ، وَلَا يُجْزَىءُ فِيهِ إِلَّا السَّلِيمُ مِنَ العُيُوبِ؛ لِأَنَّهُ إِزَاقَةٌ دَمٍ بِالشَّرْعِ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا؛ كَالأُضْحِيَّةِ.

وَالْمُسْتَحَبُّ: أَنْ يُسَمِّيَ اللهُ تَعَالَى، وَيَقُولَ: اللَّهُمَّ لَكَ وَإِلَيْكَ عَقِيْقَةٌ فُلَانٍ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنَّ عَنِ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ، وَقَالَ: «قُولُوا: بِاسْمِ اللهِ، اللَّهُمَّ لَكَ وَإِلَيْكَ، عَقِيْقَةٌ فُلَانٍ» <sup>(3)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُفْصَلَ أَعْضَاءُهَا، وَلَا يُكْسَرَ عَظْمُهَا؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: السُّنَّةُ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ عَنِ العُلَامِ، وَعَنِ الجَارِيَةِ شَاءَ، تُطْبَخُ جُدُولاً <sup>(4)</sup>، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ، وَيَأْكُلُ وَيُطْعِمُ، وَيَتَصَدَّقُ، وَذَلِكَ يَوْمَ السَّابِعِ <sup>(5)</sup>، وَلِأَنَّهُ أَوَّلُ ذَبِيْحَةٍ، فَاسْتَحَبَّ أَلَّا يُكْسَرَ عَظْمٌ؛ تَفَاوُلاً بِسَلَامَةِ أَعْضَائِهِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُطْبَخَ مِنْ لَحْمِهَا طَبِيخاً حُلُواً؛ تَفَاوُلاً بِحِلَاوَةِ أَخْلَاقِهِ.

فَصَلِّ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، وَيُهْدِيَ، وَيَتَصَدَّقَ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ، وَلِأَنَّهُ إِزَاقَةٌ دَمٍ مُسْتَحَبَّةٌ، فَكَانَ حُكْمُهَا مَا ذَكَرْنَا؛ كَالأُضْحِيَّةِ.

(1) في أ: ما يذبح له.

(2) أخرجه أبو داود (261/3، 262)، كتاب الأضاحي، باب في العقيقة، حديث (2841).

(3) أخرجه أبو يعلى (17/8، 18)، رقم (4521)، والبخاري (75/2)، رقم (1239)، وابن حبان (1056، 1057 - موارد)، والبيهقي (303/9، 304)، من طريق يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: «عَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ، شَاتَيْنِ شَاتَيْنِ يَوْمَ السَّابِعِ». صححه ابن حبان.

(4) بالذال المهملة: جمع جدل، وهو العضو، قاله الجوهري. وقال المبرد: الجذل: العظم يُفصلُ بما عليه من اللحم. النظم. ينظر: تهذيب اللغة (649/10).

(5) أخرجه الترمذي (97/4)، كتاب الأضاحي، باب ما جاء في العقيقة، حديث (1513)، وابن ماجه (1056/2)، كتاب الذبائح، باب العقيقة، حديث (3163)، وأحمد (158/6).

**فصل:** وَالسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَسَمَاهُمَا، وَأَمَرَ أَنْ يُمَاطَ عَنْ رُؤُوسِهِمَا الْأَذَى<sup>(1)</sup> فَإِنْ قَدَّمَهُ عَلَى الْيَوْمِ السَّابِعِ، أَوْ أَخَّرَهُ، أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ وُجُودِ السَّبَبِ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْلُقَ شَعْرَهُ بَعْدَ الذَّبْحِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُتْرَكَ عَلَى بَعْضِ رَأْسِهِ الشَّعْرُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقَرْعِ فِي الرَّأْسِ<sup>(2)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُلَطَّخَ رَأْسُهُ بِالزَّعْفَرَانِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُلَطَّخَ بِدَمِ الْعَقِيقَةِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَجْعَلُونَ قُطْنَةً فِي دَمِ الْعَقِيقَةِ، وَيَجْعَلُونَهَا عَلَى رَأْسِ الْمَوْلُودِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْعَلُوا مَكَانَ الدَّمِ خَلُوقًا<sup>(3)</sup>.

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ أَنْ يُسَمِّيَهُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَوْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»<sup>(4)</sup> وَيُكْرَهُ أَنْ يُسَمِّيَ نَافِعًا،

(1) تقدم.

ويماط، أي: يُزَالُ، يقال: ماط، أي: بعد. وأراد بالأذى: ما يؤذيه من الشعر. وحكى أبو عبيد: مطط وأمطط عنه: إذا نحيت عنه. قال الأصمعي: مطط أنا وأمطط غيري، ومنه إماطة الأذى عن الطريق. النظم. ينظر: اللسان (4308) والصحاح (ميط).

(2) أخرجه البخاري (376/10)، كتاب اللباس، باب القرع، حديث (5921)، ومسلم (1675/3)، كتاب اللباس والزينة، باب كراهة القرع، حديث (2120/113).

وقوله: «نهى عن القرع» هو أن يُحْلَقَ بَعْضُ الرَّأْسِ، وَيُتْرَكَ بَعْضُهُ بِشَعْرِهِ مَتَفَرِّقًا، وَقَدْ قَرَّعَ رَأْسَهُ تَقْزِيعًا: إِذَا حَلَقَ شَعْرَهُ وَبَقِيَتْ مِنْهُ بَقَايَا فِي نَوَاحِي رَأْسِهِ. وَأَصْلُهُ: السَّحَابُ الْمَتَفَرِّقُ فِي السَّمَاءِ، يُقَالُ: «مَا فِي السَّمَاءِ قَرَعَةٌ مِنْ سَحَابٍ». النظم. ينظر: النهاية (59/4)، والصحاح (قرع).

(3) أخرجه البيهقي (303/9)، كتاب الضحايا، باب لا يمس الصبي بشيء من دمه.

وقال النووي في «المجموع» (408/8): رواه البيهقي بإسناد صحيح.

وقوله «خُلُوقًا» بفتح الخاء: هن الزعفران، وأصل الخلق: التمليس، ومنه الصخرة الخلقاء، وهي الملساء، ومنه اشتق خلق الإنسان. النظم.

(4) أخرجه مسلم (1682/3)، كتاب الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم، حديث (2132/2)، وأبو داود (705)، كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، حديث (4949).

وَبَشَارًا، وَنَجِيحًا، وَرَبَاحًا، أَوْ أَفْلَحَ، وَبَرَكَهَ<sup>(1)</sup>؛ لِمَا رَوَى سَمْرَةُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَمِّنَنَّ غَلَامَكَ أَفْلَحَ، وَلَا نَجِيحًا، وَلَا بَشَارًا، وَلَا رَبَاحًا؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَتَمَّ هُوَ؟ قَالُوا: لَا»<sup>(2)</sup> وَيُكْرَهُ أَنْ يُسَمَّى بِاسْمِ قَبِيحٍ، فَإِنْ سُمِّيَ بِاسْمِ قَبِيحٍ، غَيَّرَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيَّرَ اسْمَ عَاصِيَةَ، وَقَالَ: «أَنْتِ جَمِيلَةٌ»<sup>(3)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ، أَنْ يُؤَدَّنَ فِي أُذُنِهِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو رَافِعٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ جَيْنَ وَلَدَتَهُ فَاطِمَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ بِالصَّلَاةِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَنَّكَ الْمَوْلُودُ<sup>(4)</sup> بِالتَّمْرِ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ قَالَ: ذَهَبْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ وُلِدَ، فَقَالَ: هَلْ مَعَكَ تَمْرٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَنَاقَلْتُهُ تَمْرَاتٍ فَلَاكِهَنَّ، ثُمَّ فَعَرَ فَاةً، ثُمَّ مَجَّ فِيهِ، فَجَعَلَ يَتَلَمَّظُ<sup>(5)</sup>، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُبُّ الْأَنْصَارِ التَّمْرُ، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللَّهِ<sup>(6)</sup>.

- (1) واختلف العلماء في التكنية بأبي القاسم على ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب الشافعي: أنه لا يحل لأحد أن يكنى بأبي القاسم، سواء كان اسمه: محمداً أم غيره ومن نقل هذا النص عن الشافعي من أصحابنا الأئمة الحفاظ الثقات الأئمة المحدثون الفقهاء: أبو بكر البيهقي في باب العقيدة من سننه، رواه عن الشافعي بإسناده الصحيح، وأبو محمد البغوي في كتابه التهذيب في أول كتاب النكاح، وأبو القاسم ابن عساكر في ترجمة النبي ﷺ في أول كتابه تاريخ دمشق، وحمل الشافعي وأصحابه حديث علي - رضي الله عنه - على الترخص له، وتخصيصه من العموم؛ ومن قال بقول الشافعي في هذا أبو بكر بن المنذر.
- والمذهب الثاني: مذهب مالك: أنه يجوز التكنية بأبي القاسم لمن اسمه: محمد ولغيره، ويجعل النهي خاصاً بحياة النبي ﷺ.
- والثالث: لا يجوز لمن اسمه محمد، ويجوز لغيره. وقال الرافعي في كتاب النكاح: يشبه أن يكون هذا الثالث أصح؛ لأن الناس لم يزالوا يكتنون به في جميع الأعصار من غير إنكار. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/420، 421).
- (2) أخرجه مسلم (3/1686)، كتاب الأدب، باب كراهية التسمية بالأسماء القبيحة، حديث (12/2137)، وأبو داود (2/708)، كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح، حديث (4958).
- (3) أخرجه مسلم (3/1686)، كتاب الآداب، باب استحباب تغيير الاسم القبيح، حديث (15/2139).
- (4) يُقَالُ: حَنَّكَ الصَّبِيَّ وَحَنَّكَهُ: إِذَا مَضَعْتَ تَمْرًا، أَوْ غَيْرَهُ أَوْ دَلَكْتَهُ بِحَنَكِهِ، وَالصَّبِيُّ مَخْتُوكٌ. النظم. ينظر: الصحاح (حنك).
- (5) يُقَالُ: تَلَمَّظَ يَتَلَمَّظُ، وَلَمَّظَ يَلَمَّظُ: إِذَا تَتَبَعَ بِلِسَانِهِ بَقِيَّةَ الطَّعَامِ فِي فِيهِ، أَوْ أَخْرَجَ لِسَانَهُ، فَسَمَحَ شَفْتَيْهِ فَجَعَلَهُ فِي فِيهِ. وَفَرَفَاهُ فَتَحَهُ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْجَنَائِزِ.
- ومعجهُ ورمى به: يُقَالُ: مَجَّ الرَّجُلُ الشَّرَابَ مِنْ فِيهِ: إِذَا رَمَى بِهِ، وَانْمَجَّتْ نَظْفَةُ مِنَ الْقَلَمِ: إِذَا تَرَشَّشَتْ. النظم.
- ينظر: النهاية (4/271)، الصحاح (لمظ).
- (6) أخرجه مسلم (3/1689)، كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عن ولادته، وحمله إلى صالح يحنكه، حديث (2144)، وأبو داود (2/706)، كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، حديث (4951).

## 9 - بَابُ : النَّذْرِ (1)

وَيَصِحُّ النَّذْرُ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ .  
فَأَمَّا الْكَافِرُ، فَلَا يَصِحُّ نَذْرُهُ .

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : يَصِحُّ نَذْرُهُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ :  
إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ فَقَالَ لَهُ ﷺ : «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» (2) .

وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ وَضِعَ لِإِجَابِ الْقُرْبَةِ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنَ الْكَافِرِ كَالْإِحْرَامِ .  
وَأَمَّا الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ، فَلَا يَصِحُّ نَذْرُهُمَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ  
حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ» (3) وَلِأَنَّهُ يُجَابُ حَقٌّ بِالْقَوْلِ (4)،  
فَلَا يَصِحُّ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ؛ كَضَمَانِ الْمَالِ .

فصل: وَلَا يَصِحُّ النَّذْرُ إِلَّا بِالْقَوْلِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: لِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا فَإِنْ قَالَ: عَلَيَّ كَذَا، وَلَمْ  
يَقُلْ: لِلَّهِ، صَحَّ؛ لِأَنَّ الْقُرْبَةَ لَا تَكُونُ عَلَيْهِ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، فَحَمِلَ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ .

وَقَالَ فِي «الْقَدِيمِ»: إِذَا أَشْعَرَ بَدَنَهُ (5)، أَوْ قَلَّدَهَا، وَنَوَى أَنَّهَا هَدْيٌ أَوْ أَضْحِيَّةٌ، صَارَتْ هَدِيًّا  
أَوْ أَضْحِيَّةً؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشْعَرَ بَدَنَهُ، وَقَلَّدَهَا، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا هَدْيٌ، وَصَارَتْ هَدِيًّا .

وَخَرَجَ أَبُو الْعَبَّاسِ وَجْهًا آخَرَ: أَنَّهُ يَصِيرُ هَدِيًّا أَوْ أَضْحِيَّةً بِمَجَرَّدِ النَّيَّةِ .  
وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: إِنْ ذَبَحَ وَنَوَى، صَارَ هَدِيًّا أَوْ أَضْحِيَّةً .

وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةٌ مِلْكٍ، يَصِحُّ بِالْقَوْلِ، فَلَمْ يَصِحَّ بِغَيْرِ الْقَوْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ

(1) النذر مشتق من الإنذار، وهو الإبلاغ الإعلام بالأمر المخوف، كان الناذر يعلم نفسه، ويوجب عليها قرينة يتخوف الإنثم من تركها. والنذر: إيجاب عبادة في الذمة بشرط وبغير شرط، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ أي: أوجبت. النظم.

(2) أخرجه البخاري (284/4)، كتاب الاعتكاف، باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوماً، حديث (2042)، ومسلم (1277/3).

(3) تقدم تخريجه .

(4) احترز بقوله: إيجاب عن وصية الصبي، وتدبيره، وإذنه في دخول الدار .

قاله النووي، ينظر: المجموع (433/8).

(5) قد ذكرنا أن الإشعار هو العلامة، وأن البدنة: هي الناقة السمينة. النظم.

عَلَيْهِ؛ كَالْوَقْفِ وَالْعِتْقِ، وَلَائِنَّهُ لَوْ كَتَبَ عَلَى دَارٍ: إِنَّهَا وَقْفٌ، أَوْ عَلَى فَرَسٍ إِنَّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَمْ تَصِرْ وَقْفًا؛ فَكَذَلِكَ هُنَا.

**فصل:** وَيَجِبُ بِالنَّذْرِ جَمِيعُ الطَّاعَاتِ الْمُسْتَحَبَّةِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ تَعَالَى فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ»<sup>(1)</sup>.

وَأَمَّا الْمَعَاصِي<sup>(2)</sup>؛ كَالْقَتْلِ، وَالزَّانَا، وَصَوْمُ يَوْمِ الْعِيدِ، وَأَيَّامِ الْحَيْضِ، وَالتَّصَدُّقِ بِمَا لَا يَمْلِكُهُ. فَلَا يَصِحُّ نَذْرُهَا؛ لِمَا رَوَى عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ ابْنُ آدَمَ»، وَلَا يَلْزَمُهُ بِنَذْرِهَا كَفَّارَةٌ.

وَقَالَ الرَّبِيعُ: إِذَا نَذَرَتِ الْمَرْأَةُ صَوْمَ أَيَّامِ الْحَيْضِ، وَجَبَتْ عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَلَعَلَّهُ خَرَجَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»<sup>(3)</sup>.  
وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، وَالْحَدِيثُ مُتَأَوَّلٌ.

«فَأَمَّا الْمُبَاحَاتُ؛ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، فَلَا تَلْزَمُ بِالنَّذْرِ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فِي الشَّمْسِ لَا يَسْتَنْظِلُ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقِيلَ: هَذَا ابْنُ إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقِفَ، وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَنْظِلُ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومُ؛ فَقَالَ: «مُرُوهُ فَلْيَقْعُدْ، وَلْيَسْتَنْظِلْ، وَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَتِيمَّ صَوْمَهُ»<sup>(4)</sup>.

**فصل:** فَإِنْ نَذَرَ طَاعَةً، نَظَرَتْ: فَإِنْ عَلَّقَ ذَلِكَ عَلَى إِصَابَةِ خَيْرٍ، أَوْ دَفَعَ سُوءٍ<sup>(5)</sup>، فَأَصَابَ الْخَيْرَ، أَوْ دَفَعَ السُّوءَ عَنْهُ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِالنَّذْرِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً

(1) أخرجه مالك (476/2)، كتاب النذور والأيمان، باب ما لا يجوز من النذور في معصية الله، حديث (8)، وأحمد (36/6، 41)، والبخاري (581/11)، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، حديث (6696).

(2) مذهب الشافعية: أن نذره باطل، ولو خالفه فلا كفارة، وبهذا قال مالك، وأبو حنيفة، وداود. وقال أحمد: ينعقد، ولا يجوز فعله، بل يجب كفارة يمين.  
قاله النووي. ينظر: المجموع (442/8).

(3) أخرجه أحمد (144/4)، ومسلم (26/3)، كتاب النذر، باب في كفارة النذر، حديث (1654/13).

(4) أخرجه البخاري (586/11)، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر فيما لا يملك وفي المعصية، حديث (6704)، وأبو داود (599/3، 600)، كتاب الأيمان والنذور، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية، حديث (3300).

(5) ساءه يسوءه: نقيض سره، وفيه لغتان: فتح السين والقصر، وضمها والمد. والمفتوح يوصف به، يقال: رجل سوء، ولا يقال بالضم. والسوء أيضاً: المنكر والفجور، وأساء إليه ضد أحسن إليه، والسوءى: نقيض الحسنى. النظم. ينظر: الصحاح (سوا).

رَكِبَتْ فِي الْبَحْرِ، فَتَدَرَّتْ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، فَأَتَتْ أُخْتَهَا أَوْ أُمُّهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَصُومَ عَنْهَا<sup>(1)</sup>.

فَإِنْ لَمْ يُعْلَفْهُ عَلَى شَيْءٍ بِأَنْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ أَوْ أَصَلِّيَ، فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ»<sup>(2)</sup>.

وَالثَّانِي: لَا يَلْزَمُهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبِي بَكْرِ الصَّنِيرِيِّ؛ لِأَنَّهُ التَّزَامُ مِنْ غَيْرِ عَوَظٍ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ بِالْقَوْلِ؛ كَالْوَصِيَّةِ وَالْهَبَةِ.

وَإِنْ نَذَرَ طَاعَةً فِي لَجَاجٍ<sup>(3)</sup> وَغَضَبٍ؛ بِأَنْ قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُ فُلَانًا فَعَلَيْ كَذَا، فَكَلَّمَهُ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا نَذَرَ، وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ؛ لِمَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ غَامِرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»<sup>(4)</sup>، وَلِأَنَّهُ يُشْبِهُ الْيَمِينَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَصَدَ الْمَنَعَ وَالْتَّصِدِيقَ، وَيُشْبِهُ النَّذَرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ التَّزَمَ قُرْبَةً فِي ذِمَّتِهِ؛ فَخَيْرٌ بَيْنَ مُوجِبِهِمَا.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَتْ الْقُرْبَةُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَلْزَمُ بِالذُّخُولِ فِيهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ أَيْضًا يَلْزَمُ إِتْمَامُهُ بِالتَّقْوِيمِ، ثُمَّ لَا يَلْزَمُهُ.

فصل: إِذَا نَذَرَ أَنْ يَتَّصِدَّقَ بِمَالِهِ، لَزِمَهُ أَنْ يَتَّصِدَّقَ بِالْجَمِيعِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ»<sup>(5)</sup> فَإِنْ نَذَرَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(6)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يُجْزِئُهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ اعْتِبَارًا بِلَفْظِهِ.

(1) أخرجه أبو داود (2/256)، كتاب الأيمان والنذور، باب في قضاء النذر، عن الميت، حديث (3308)، والنسائي

(20/7)، كتاب الأيمان والنذور، باب من نذر أن يصوم ثم مات قبل أن يصوم، حديث (3816).

(2) تقدم.

(3) اللجاج والملاجة: التمادي في الخصومة، يُقال: لجاجتُ تلج لجاجاً ولجاجةً، ولجاجتُ بالفتح تلج: لُغَةٌ.

النظم. ينظر: المحكم (7/151)، العين (6/19).

(4) تقدم.

(5) تقدم.

(6) أصحهما: يجزئه إعتاق ما يسمى رقبة، وإن كانت معيبة وكافرة، وهو ظاهر نص الشافعي، فإنه قال: أعتق رقبة

أية رقبة كانت. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/450).

وَالثَّانِي: لَا يُجْزِيهِ إِلَّا مَا يُجْزِيءُ فِي الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّ الرَّقَبَةَ الَّتِي يَجِبُ عِتْقُهَا بِالشَّرْعِ مَا تَجِبُ فِي الْكَفَّارَةِ؛ فَحَمِلَ النَّذْرَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ نَذَرَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً بَعِيْنَهَا، لَزِمَهُ أَنْ يُعْتِقَهَا، وَلَا يَزُولُ مَلِكُهُ عَنْهَا حَتَّى يُعْتِقَهَا، فَإِنْ أَرَادَ بَيْعَهَا أَوْ إِبْدَالَهَا بِغَيْرِهَا، لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ لِلرَّقَبَةِ، فَلَا يَمْلِكُ بَيْعَهُ؛ كَالْوَقْفِ. وَإِنْ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَهُ، لَمْ يَلْزِمُهُ بَدَلُهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْعَبْدِ، فَسَقَطَ بِمَوْتِهِ؛ فَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ لِلْمَوْلَى، وَلَا يَلْزِمُهُ صَرْفُهَا فِي عَبْدٍ آخَرَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا.

فَصَلِّ: وَإِنْ نَذَرَ هَدِيًّا، نَظَرْتَ: فَإِنْ سَمَّاهُ؛ كَالثَّوْبِ، وَالْعَبْدِ، وَالِدَّارِ. لَزِمَهُ مَا سَمَّاهُ، وَإِنْ أَطْلَقَ الْهَدْيَ<sup>(1)</sup>، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الإِمْلَاءِ»، وَ«الْقَدِيمِ»: يُهْدِي مَا شَاءَ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْهَدْيِ يَقَعُ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: أَهْدَيْتُ لَهُ دَارًا، وَأَهْدَيْتُ لِي ثَوْبًا، وَأَنَّ الْجَمِيعَ يُسَمَّى قُرْبَانًا<sup>(2)</sup>؛ وَلِهَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجُمُعَةِ: «مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقْرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً»<sup>(3)</sup>، فَإِذَا سُمِّيَ قُرْبَانًا، وَجَبَ أَنْ يُسَمَّى هَدِيًّا.

وَقَالَ فِي «الْجَدِيدِ»: لَا يُجْزِيهِ إِلَّا الْجَدْعَةُ مِنَ الضَّأْنِ، وَالثَّيْبَةُ مِنَ الْمَعْزِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ الْمَعْهُودَ فِي الشَّرْعِ مَا ذَكَرْنَا، فَحَمِلَ مُطْلَقَ النَّذْرِ عَلَيْهِ.

وَإِنْ نَذَرَ بَدَنَةً، أَوْ بَقْرَةً، أَوْ شَاةً؛ فَإِنْ قُلْنَا بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ، أَجْزَأُهُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْاسْمُ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْقَوْلِ الثَّانِي، لَمْ يَجْزِهِ إِلَّا مَا يُجْزِيءُ فِي الْأُضْحِيَّةِ.

(1) مذهب الشافعية: أن من نذر هدياً مطلقاً، لزمه في أصح القولين ما يجزئه في الأضحية؛ وبه قال مالك، وأبو حنيفة، وأحمد. وقال داود: ما يقع عليه اسم هدي.

قاله النووي. ينظر: المجموع (464/8).

(2) القربان: ما يتقرب به إلى الله تعالى، من القرب ضد البعد، زيدت الألف والنون فيه للمبالغة. النظم. ينظر: الصحاح (قرب).

(3) تقدم.

وَإِنْ نَذَرَ شَاةً، فَأَهْدَىٰ بَدَنَةً، أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّ الْبَدَنَةَ بِسَبْعٍ مِنَ الْعَنَمِ. وَهَلْ يَجِبُ الْجَمِيعُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْجَمِيعَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الشَّاةِ وَالْبَدَنَةِ، فَأَيُّهُمَا فَعَلَ، كَانَ وَاجِبًا؛ كَمَا تَقُولُ فِي الْعَتِقِ وَالْإِطْعَامِ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ السُّبُعُ؛ لِأَنَّ كُلَّ سُبُعٍ مِنْهَا بِشَاةٍ، فَكَانَ الْوَاجِبُ هُوَ السُّبُعُ. وَإِنْ نَذَرَ بَدَنَةً وَهُوَ وَاجِدٌ لِلْبَدَنَةِ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْبَدَنَةِ وَالْبَقَرَةِ وَالسَّبْعِ مِنَ الْعَنَمِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ قَائِمٌ مَقَامَ الْآخَرِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ الْبَدَنَةِ؛ لِأَنَّهُ عَيَّنَهَا بِالنَّذْرِ، وَإِنْ كَانَ عَادِمًا لِلْبَدَنَةِ انْتَقَلَ إِلَى الْبَقَرَةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَقَرَةً انْتَقَلَ إِلَى سَبْعٍ مِنَ الْعَنَمِ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ الْبَدَنَةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَبَتَّتْ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَجِدَ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمَّ ذَلِكَ بِالنَّذْرِ.

وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ فَرَضَ لَهُ بَدَلٌ فَانْتَقَلَ عِنْدَ الْعَجْزِ إِلَى بَدَلِهِ؛ كَالْوُضُوءِ.

**فصل:** فَإِنْ نَذَرَ الْهَدْيَ لِلْحَرَمِ لَزِمَهُ فِي الْحَرَمِ، وَإِنْ نَذَرَ لِبَلَدٍ آخَرَ لَزِمَهُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي سَمَّاهُ؛ لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَدْبَحَ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا - لِمَكَانٍ كَانَ يَدْبَحُ فِيهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ - قَالَ: «لِصَنَمٍ»<sup>(1)</sup> قَالَتْ: لَا، قَالَ: «لِوَثْنٍ»، قَالَتْ: لَا، قَالَ: «أَوْ فِي بَنَدْرِكٍ»<sup>(2)</sup>.

فَإِنْ نَذَرَ لِأَفْضَلِ بَلَدٍ لَزِمَهُ بِمَكَّةَ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ الْبِلَادِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَى جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ: «أَيُّ بَلَدٍ أَعْظَمُ حُرْمَةً؟ قَالُوا: بَلَدُنَا هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»<sup>(3)</sup> وَلِأَنَّ مَسْجِدَهَا أَفْضَلُ الْمَسَاجِدِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا أَفْضَلُ الْبِلَادِ.

(1) واحد الأصنام. قيل: إنه معربٌ شمن، وهو ما كان صورة حيوانٍ من ذهب، أو فضة، أو حجر، أو نحاس وغيرها. والوثن: ما كان غير صورة. وقيل: إنها سواة. النظم. ينظر: النهاية (2/197) والصحاح (صنم).

(2) أخرجه أبو داود (257/2) كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء، حديث (3312).

(3) تقدم.

وَإِنْ أَطْلَقَ النَّذْرَ فِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : يَجُوزُ حَيْثُ شَاءَ ؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ يَقَعُ عَلَيْهِ .

وَالثَّانِي : لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ الْمَعْهُودَ فِي الشَّرْعِ هُوَ الْهَدْيُ فِي الْحَرَمِ ؛  
وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَدِيًّا بِالْبَيْتِ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة : 95] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ  
الْعَتِيقِ ﴾ [الحج 33] ، فَحُمِلَ مُطْلَقُ النَّذْرِ عَلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ قَدْ نَذَرَ الْهَدْيَ لِرِتَاجِ الْكَعْبَةِ<sup>(1)</sup> ، أَوْ عِمَارَةِ مَسْجِدٍ ، لَزِمَهُ صَرْفُهُ فِيمَا نَذَرَ . فَإِنْ  
أَطْلَقَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهُ فِيمَا شَاءَ مِنْ وُجُوهِ الْقُرْبِ ، فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ الَّذِي نَذَرَ الْهَدْيَ فِيهِ ؛  
لِأَنَّ الْإِسْمَ يَقَعُ عَلَيْهِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ يُفْرَقُهُ عَلَى مَسَاكِينِ الْبَلَدِ الَّذِي نَذَرَ أَنْ يُهْدَى إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ الْمَعْهُودَ فِي  
الشَّرْعِ مَا يُفْرَقُ عَلَى الْمَسَاكِينِ ، فَحُمِلَ مُطْلَقُ النَّذْرِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مَا نَذَرَهُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ نَقْلَهُ  
كَالدَّارِ ؛ بَاعَهُ وَنَقَلَ ثَمَنَهُ إِلَى حَيْثُ نَذَرَ .

فَصَلَّى : وَإِنْ نَذَرَ النَّحْرَ فِي الْحَرَمِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : يَلْزَمُهُ النَّحْرُ دُونَ التَّفْرِقَةِ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ أَحَدَ مَقْصُودِي الْهَدْيِ ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ الْآخَرُ ، كَمَا  
لَوْ نَذَرَ التَّفْرِقَةَ .

وَالثَّانِي : يَلْزَمُهُ النَّحْرُ وَالتَّفْرِقَةُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ نَحْرَ الْهَدْيِ فِي الْحَرَمِ فِي عَرْفِ الشَّرْعِ  
مَا يَتَّبَعُهُ التَّفْرِقَةُ ، فَحُمِلَ مُطْلَقُ النَّذْرِ عَلَيْهِ .

وَإِنْ نَذَرَ النَّحْرَ فِي بَلَدٍ غَيْرِ الْحَرَمِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : لَا يَصِحُّ [النَّذْرُ]<sup>(2)</sup> ؛ لِأَنَّ النَّحْرَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لَيْسَ بِقُرْبِيَّةٍ ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ بِالنَّذْرِ .

(1) الرتاجُ: الباب العظيم، وكذلك: الرتج بالتحريك. قال الشاعر: [الطويل].

إذا أحلفوني في عليّة أجنحتُ يميني إلى شطرِ الرتاجِ المُضِيبِ  
ويقال الرتاجُ: الباب المغلّق. قال الهروي: أراد جعل ماله لها. النظم. ينظر: النهاية (2/197).  
وتهذيب اللغة (144/15).

(2) سقط في ط.

وَالثَّانِي: يَلْزِمُهُ النَّحْرُ وَالتَّفْرِقَةُ؛ لِأَنَّ النَّحْرَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّفْرِقَةِ، فَإِذَا نَذَرَ النَّحْرَ، تَضَمَّنَ التَّفْرِقَةَ.

**فصل:** وَإِنْ نَذَرَ صَلَاةً، لَزِمَهُ رَكْعَتَانِ فِي أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ أَقْلَ صَلَاةٍ وَاجِبَةٍ فِي الشَّرْعِ رَكْعَتَانِ، فَحَمِلَ النَّذْرُ عَلَيْهِ، وَتَلَزَمَهُ رَكْعَةٌ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَةَ صَلَاةً فِي الشَّرْعِ، وَهِيَ الْوِثْرُ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ؛ وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، وَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ، وَالْمَسْجِدُ الْأَقْصَى<sup>(1)</sup>، جَازَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَا سِوَى الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فِي الْحُرْمَةِ وَالْفَضِيلَةِ وَاحِدَةٌ، فَلَمْ يَتَّعَيْنِ بِالنَّذْرِ؛ وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ<sup>(2)</sup>، لَزِمَهُ فِعْلُهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالنُّسْكِ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِهِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا»<sup>(3)</sup> فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْقَطَ مَا نَذَرَهُ بِالصَّلَاةِ فِي غَيْرِهِ.

وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(4)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدٌ وَرَدَ الشَّرْعُ بِشِدِّ الرِّحَالِ إِلَيْهِ؛ فَأَشْبَهَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ.

وَالثَّانِي: لَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ قَضَاؤُهُ بِالنُّسْكِ، فَلَا تَتَّعَيْنُ الصَّلَاةُ فِيهِ بِالنَّذْرِ؛ كَسَائِرِ

الْمَسَاجِدِ.

فَإِنْ قُلْنَا: يَلْزِمُهُ، فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَجْزَأُهُ عَنِ النَّذْرِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ، فَسَقَطَ بِهِ فَرَضُ النَّذْرِ.

وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، فَصَلَّى فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، أَجْزَأُهُ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِ

(1) قد ذكرنا أنه الأبعد، والقصا: البعد. النظم.

(2) وسمي المسجد الحرام؛ لتحريم ما حوله، فلا يُصطاد صيده، ولا يُقطع شجره. هكذا ذكره ابن الجوزي. النظم.

(3) أخرجه أحمد (5/4).

(4) قال في البويطي: يلزم. وقال في الإملاء: لا يلزم، ويلغو النذر. وهذا هو الأصح عند أصحابنا العراقيين، والرويان وغيرهم. قاله النووي. ينظر: المجموع (476/8).

المقدس رُكعتين، فقال: «صَلِّ هَهُنَا» فَأَعَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «صَلِّ هَهُنَا» ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «شَأْنُكَ»<sup>(1)</sup> وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَسَقَطَ بِهِ فَرَضُ النَّذْرِ.

فصل: وَإِنْ نَذَرَ الصَّوْمَ، لَزِمَهُ صَوْمُ يَوْمٍ؛ لِأَنَّ أَقْلَ الصَّوْمِ يَوْمٌ، وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بِعَيْنِهَا، لَزِمَهُ صَوْمُهَا مُتَتَابِعاً؛ كَمَا يَلْزِمُهُ صَوْمُ رَمَضَانَ مُتَتَابِعاً، فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانٌ، صَامَ عَنْ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ بِالشَّرْعِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ فِيهِ عَنِ النَّذْرِ، وَلَا يَلْزِمُهُ قِصَاؤُهُ عَنِ النَّذْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّذْرِ، وَيُفْطِرُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَأَيَّامِ الشَّرِيقِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْفِطْرِ، وَلَا يَلْزِمُهُ قِصَاؤُهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْهَا النَّذْرُ.

وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ فَحَاضَتْ، فَهَلْ يَلْزِمُهَا الْقِصَاؤُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(2)</sup>:

أحدهما: لَا يَلْزِمُهَا؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْفِطْرِ، فَلَا يَلْزِمُهَا قِصَاؤُهُ؛ كَأَيَّامِ الْعِيدِ.

وَالثَّانِي: يَلْزِمُهَا؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ مَحَلٌّ لِلصَّوْمِ، وَإِنَّمَا تُفْطِرُ هِيَ وَحَدَهَا.

فَإِنْ أَفْطَرَ فِيهِ لِغَيْرِ عُدْرِ، نَظَرْتَ: فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِ التَّتَابِعَ، أَيْمَ مَا بَقِيَ؛ لِأَنَّ التَّتَابِعَ فِيهِ يَجِبُ لِأَجْلِ الْوَقْتِ، فَهَوَ كَالصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ إِذَا أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُدْرِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ قِصَاؤُهُ؛ كَمَا يَجِبُ عَلَى الصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ. وَإِنْ شَرَطَ التَّتَابِعَ، لَزِمَهُ أَنْ يَسْتَأْنِفَ؛ لِأَنَّ التَّتَابِعَ لَزِمَهُ بِالشَّرْطِ، فَبَطَلَ بِالْفِطْرِ؛ كَصَوْمِ الظَّهَارِ.

وَإِنْ أَفْطَرَ لِمَرَضٍ وَقَدْ شَرَطَ التَّتَابِعَ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أحدهما: يَنْقَطِعُ التَّتَابِعُ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِاخْتِيَارِهِ.

وَالثَّانِي: لَا يَنْقَطِعُ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِعُدْرِ؛ فَاشْبَهَ الْفِطْرَ بِالْحَيْضِ.

فَإِنْ قُلْنَا: لَا يَنْقَطِعُ التَّتَابِعُ، فَهَلْ يَجِبُ الْقِصَاؤُ؟ فَفِيهِ وَجْهَانِ، بِنَاءً عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي

الْحَائِضِ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ.

(1) أخرجه أبو داود (2/255)، كتاب الأيمان والنذور، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس، حديث (3305)، والدارمي (2/184، 185)، كتاب النذور والأيمان، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس أجزته أن يصلي بمكة، وأحمد (3/363).

(2) أصحهما: لا يجب كالعيد. وبه قال الجمهور، وصححه أبو علي الطبري، وابن القطان، والرويان وغيرهم. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/476).

وَأَنْ أَفْطَرَ بِالسَّفَرِ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَنْقَطِعُ التَّتَابِعُ بِالْمَرَضِ، فَالسَّفَرُ أَوْلَى، وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَنْقَطِعُ  
بِالْمَرَضِ، فَفِي السَّفَرِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَنْقَطِعُ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِعُذْرٍ؛ فَهُوَ كَالْفِطْرِ بِالْمَرَضِ.

وَالثَّانِي: يَنْقَطِعُ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ بِاخْتِيَارِهِ؛ بِخِلَافِ الْمَرَضِ.

وَإِنْ نَذَرَ سُنَّةً غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ:

فَإِنْ لَمْ يَشْرَطِ التَّتَابِعَ، جَازَ مُتَتَابِعًا وَمُتَفَرِّقًا؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ، فَإِنْ صَامَ شَهْرًا  
بِالْأَهْلَةِ، وَهِيَ نَاقِصَةٌ، أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّ الشُّهُورَ فِي الشَّرْعِ بِالْأَهْلَةِ، وَإِنْ صَامَ سَنَةً مُتَتَابِعَةً، لَزِمَهُ قَضَاءُ  
رَمَضَانَ وَأَيَّامِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ فِي الذِّمَّةِ، فَانْتَقِلَ فِيمَا لَمْ يُسَلِّمْ مِنْهُ إِلَى الْبَدَلِ، كَالْمُسَلِّمْ فِيهِ إِذَا  
رُدَّ بِالْعَيْبِ، وَيُخَالِفُ السَّنَةَ الْمُعَيَّنَةَ؛ فَإِنَّ الْفَرَضَ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِمُعَيَّنٍ، فَلَمْ يُنْتَقِلْ فِيمَا لَمْ يُسَلِّمْ إِلَى  
الْبَدَلِ، كَالسَّلْعَةِ الْمُعَيَّنَةِ إِذَا رُدَّهَا بِالْعَيْبِ.

وَأَمَّا إِذَا شَرَطَ فِيهَا التَّتَابِعَ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ صَوْمُهَا مُتَتَابِعًا؛ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

فصل: وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ فِي كُلِّ اثْنَيْنِ، لَمْ يَلْزِمَهُ قَضَاءُ اثْنَيْنِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ  
رَمَضَانَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْاِثْنَيْنِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي النَّذْرِ، فَلَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهَا، وَفِيمَا يُوَافِقُ مِنْهَا أَيَّامَ  
الْعِيدِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُزَنِّيِّ؛ قِيَاسًا عَلَى مَا يُوَافِقُ رَمَضَانَ.

وَالثَّانِي: يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ مَا يَجُوزُ أَلَّا يُوَافِقَ أَيَّامَ الْعِيدِ، فَإِذَا وَافَقَ، لَزِمَهُ الْقَضَاءُ.

وَإِنْ لَزِمَهُ صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ بِالنَّذْرِ، ثُمَّ لَزِمَهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فِي كَفَّارَةٍ، بَدَأَ بِصَوْمِ  
الشَّهْرَيْنِ، ثُمَّ يَقْضِي صَوْمَ الْاِثْنَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَدَأَ بِصَوْمِ الشَّهْرَيْنِ يُمَكِّنُهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الشَّهْرَيْنِ أَنْ  
يَقْضِيَ صَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَإِذَا بَدَأَ بِصَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، لَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَقْضِيَ صَوْمَ الشَّهْرَيْنِ، فَكَانَ الْجَمْعُ  
بَيْنَهُمَا أَوْلَى، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ صَوْمِ الشَّهْرَيْنِ، لَزِمَهُ قَضَاءُ صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمَكِّنْهُ صِيَامُهَا،  
وَإِنَّمَا تَرَكَهُ لِعَارِضٍ، فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ؛ كَمَا لَوْ تَرَكَهُ لِمَرَضٍ.

وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمُ الشَّهْرَيْنِ، ثُمَّ نَذَرَ صَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، بَدَأَ بِصَوْمِ الشَّهْرَيْنِ، ثُمَّ يَقْضِي  
صَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، كَمَا قُلْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَا يَجِبُ الْقِصَاءُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ صِيَامَهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي النَّذْرِ.

وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُ صَوْمُهُ عَنِ النَّذْرِ، فَإِذَا صَامَهُ عَنْ غَيْرِهِ، لَزِمَهُ الْقِصَاءُ.

**فصل:** وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ الْيَوْمَ الَّذِي يُقَدِّمُ فِيهِ فَلَانَ، فَبِهِ قَوْلَانِ<sup>(1)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَصِحُّ نَذْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ [يَتَحَرَّى الْيَوْمَ]<sup>(2)</sup> الَّذِي يُقَدِّمُ فِيهِ، فَيَنْوِي صِيَامَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَإِذَا قَدِمَ، صَارَ مَا صَامَهُ قَبْلَ الْقُدُومِ تَطَوُّعًا وَمَا بَعْدَهُ فَرَضًا، وَذَلِكَ يَجُوزُ؛ كَمَا لَوْ دَخَلَ فِي صَوْمِ تَطَوُّعٍ، ثُمَّ نَذَرَ إِتِمَامَهُ.

وَالثَّانِي: لَا يَصِحُّ نَذْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْوَفَاءُ بِنَذْرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قَدِمَ بِالنَّهَارِ، فَقَدْ مَضَى جُزْءٌ مِنْهُ، وَهُوَ فِيهِ غَيْرُ صَائِمٍ، وَإِنْ تَحَرَّى الْيَوْمَ الَّذِي يُقَدِّمُ فِيهِ، فَتَوَى مِنَ اللَّيْلِ، فَقَدِمَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ<sup>(3)</sup>، كَانَ مَا قَبْلَ الْقُدُومِ تَطَوُّعًا، وَقَدْ أَوْجَبَ صَوْمَ جَمِيعِهِ بِالنَّذْرِ.

فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَصِحُّ نَذْرُهُ، فَقَدِمَ لَيْلًا، لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يُقَدِّمَ نَهَارًا، وَذَلِكَ لَمْ يُوجَدْ. فَإِنْ قَدِمَ نَهَارًا، وَهُوَ مُفْطِرٌ، لَزِمَهُ قِصَاؤُهُ، وَإِنْ قَدِمَ نَهَارًا، وَهُوَ صَائِمٌ عَنْ تَطَوُّعٍ، لَمْ يُجْزِهِ عَنِ النَّذْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ مِنْ أَوَّلِهِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَهُ، وَإِنْ عَرَفَ أَنَّهُ يُقَدِّمُ غَدًا، فَتَوَى الصَّوْمَ مِنَ اللَّيْلِ عَنِ النَّذْرِ، صَحَّ عَنِ النَّذْرِ، وَيَكُونُ أَوَّلُهُ تَطَوُّعًا، وَالْبَاقِي فَرَضًا.

فَإِنْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمٍ نَذْرَانِ بِأَنْ قَالَ: إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ، فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ الْيَوْمَ الَّذِي يَلِي يَوْمَ مَقْدِمِهِ، وَإِنْ قَدِمَ عَمْرُو، فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ أَوَّلَ خَمِيسٍ بَعْدَهُ، فَقَدِمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، لَزِمَهُ صَوْمُ يَوْمِ الْخَمِيسِ عَنِ أَوَّلِ نَذْرِ نَذْرَهُ، ثُمَّ يَقْضِي عَنِ الْآخِرِ.

**فصل:** وَإِنْ نَذَرَ اغْتِكَافَ الْيَوْمِ الَّذِي يُقَدِّمُ فِيهِ فَلَانَ، صَحَّ النَّذْرُ، فَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا، لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَمْ يُوجَدْ، وَإِنْ قَدِمَ نَهَارًا، لَزِمَهُ اغْتِكَافُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ.

(1) أصحابهما عند أكثر الأصحاب: انعقاده. قاله النووي. ينظر: المجموع (8/483).

(2) أي: اجتهد، وطلب بأقصى اجتهاده، وقد ذكر. النظم.

وفي أ: يعرف النذر.

(3) تضاعيف ساعاته وأوقاته، جمع ثني، وقد ذكر في الصلاة. النظم.

وَفِي قَضَاءِ مَا فَاتَ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : يَلْزِمُهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُزْنِيِّ .

وَالثَّانِي : لَا يَلْزِمُهُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى قَبْلَ الْقُدُومِ لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّذْرِ ، فَلَا يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ .

وَإِنْ قَدِمَ ، وَهُوَ مَخْبُوسٌ ، أَوْ مَرِيضٌ ، فَالْمَنْصُوصُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضَ وَجَدَ شَرْطُهُ فِي حَالِ الْمَرَضِ ، فَتَبَّتْ فِي الذِّمَّةِ ؛ كَصَوْمِ رَمَضَانَ ، وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو حَامِدٍ ، وَأَبُو عَلِيٍّ الطَّبْرِيُّ : لَا يَلْزِمُهُ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لَا يَدْخُلُ فِي النَّذْرِ ؛ كَمَا لَوْ نَذَرْتَ الْمَرْأَةَ صَوْمَ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ ، فَحَاصَتْ فِيهِ .

فصل: وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ ، لَزِمَهُ الْمَشْيُ إِلَيْهِ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا قُرْبَةَ فِي الْمَشْيِ إِلَيْهِ إِلَّا بِنُسُكٍ ، فَحُمِلَ مُطْلَقَ النَّذْرِ عَلَيْهِ . وَمِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ يَلْزِمُهُ الْمَشْيُ ، وَالْإِحْرَامُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ :

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : يَلْزِمُهُ أَنْ يُحْرِمَ وَيَمْشِيَ مِنْ دُوْنِ رَةِ أَهْلِهِ<sup>(1)</sup> ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِحْرَامِ أَنْ يَكُونَ مِنْ دُوْنِ رَةِ أَهْلِهِ ، وَإِنَّمَا أُجِيزَ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْمِيَقَاتِ رُخْصَةً ، فَإِذَا أُطْلِقَ النَّذْرُ ، حُمِلَ عَلَى الْأَصْلِ .

وَقَالَ عَامَّةُ أَصْحَابِنَا : يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ وَالْمَشْيُ مِنَ الْمِيَقَاتِ ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ كَلَامِ الْآدَمِيِّ يُحْمَلُ عَلَى الْمَغْهُودِ فِي الشَّرْعِ ، وَالْمَغْهُودُ هُوَ مِنَ الْمِيَقَاتِ ، فَحُمِلَ النَّذْرُ عَلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ مُغْتَمِرًا ، لَزِمَهُ الْمَشْيُ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ ، وَإِنْ كَانَ حَاجًا ، لَزِمَهُ الْمَشْيُ إِلَى أَنْ يَتَحَلَّلَ التَّحَلُّلِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ بِالتَّحَلُّلِ الثَّانِي يَخْرُجُ مِنَ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ فَاتَهُ ، لَزِمَهُ الْقَضَاءُ مَا شِئِيَ ؛ لِأَنَّ فَرَضَ النَّذْرِ يَنْقُطُ بِالْقَضَاءِ ، فَلَزِمَهُ الْمَشْيُ فِيهِ ؛ كَالْأَدَاءِ .

وَهَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَمْشِيَ فِي فَائِتَةٍ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(2)</sup> :

(1) هو تصغير دارٍ، وإنما استعمل مصغرها دون مكبرها موافقةً لحديث عمر وعلي، رضي الله عنهما إذ قالا حين

سُئِلا عن قوله تعالى: ﴿وَأْتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾: «إتمامهما: أن تُحرم بهما من دُويرة أهلك». النظم.

(2) أصحهما عند الجمهور: لا يلزمه، ولو أفسد الحج بعد شروعه فيه لزمه القضاء ما شِئياً.

قاله النووي. ينظر: المجموع (8/492).

أَحَدُهُمَا: يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَهُ بِحُكْمِ النَّذْرِ، فَلَزِمَهُ الْمَشْيُ فِيهِ كَمَا لَوْ لَمْ يَفْتَهُ.

وَالثَّانِي: لَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّ فَرْضَ النَّذْرِ لَا يَسْقُطُ بِهِ.

وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ فَرَكِبَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْمَشْيِ، لَزِمَهُ دَمٌ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ أُخْتَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ؟ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَعَنِي عَنْ نَذْرِ أُخْتِكَ، لِيَتْرَكَبَ وَلْتَهْدِ بَدَنَةَ»<sup>(1)</sup> وَلِأَنَّهُ صَارَ بِالنَّذْرِ نُسْكَاً وَاجِباً؛ فَوَجِبَ بِتَرْكِهِ الدَّمُ؛ كَالِإِحْرَامِ مِنَ الْمَيْقَاتِ؛ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَشْيِ، فَلَهُ أَنْ يَرْكَبَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَتْرَكَ الْقِيَامَ الْوَاجِبَ فِي الصَّلَاةِ لِلْعَجْزِ، جَازَ أَنْ يَتْرَكَ الْمَشْيَ، فَإِنْ رَكِبَ، فَهَلْ يَلْزِمُهُ دَمٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ<sup>(2)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّ حَالَ الْعَجْزِ لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّذْرِ.

وَالثَّانِي: يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ بِهِ الدَّمُ لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ فِيهِ بِالْمَرَضِ؛ كَالطَّيْبِ وَاللَّبَاسِ.

وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَرْكَبَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ فَمَشَى، لَزِمَهُ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَفَّهَ بِتَرْكِ مُؤْتَةِ الرُّكُوبِ<sup>(3)</sup>.

وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ لَا حَاجاً وَلَا مُعْتَمِراً، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(4)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا يَتَعَقَّدُ نَذْرُهُ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ فِي غَيْرِ نُسْكِ لَيْسَ بِفُرْجِيَّةٍ؛ فَلَمْ يَتَعَقَّدْ؛ كَالْمَشْيِ إِلَى غَيْرِ الْبَيْتِ.

وَالثَّانِي: يَتَعَقَّدُ نَذْرَهُ، وَيَلْزِمُهُ الْمَشْيُ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَذَرَ الْمَشْيَ، لَزِمَهُ الْمَشْيُ بِنُسْكِ، ثُمَّ رَامَ إِسْقَاطَهُ، فَلَمْ يَسْقُطْ.

(1) أخرجه البخاري (78/4، 79)، كتاب جزاء الصيد، باب من نذر المشي إلى الكعبة، حديث (1866)، ومسلم

(1264/3)، كتاب النذر، باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة، حديث (1644/11).

(2) أحدهما: لا دم؛ كما لو نذر الصلاة قائماً فعجز، فإنه يصلي قاعداً ويجزئه، ولا شيء عليه.

وأصحهما: يلزمه الدم. قاله النووي. ينظر: المجموع (494/8).

(3) من الرفاهية، وهي: الراحة من المؤنة. النظم.

(4) أصحهما: يتعقد، وممن صرح بتصحیحہ الفارقي وغيره.

قاله النووي. ينظر: المجموع (496/8).

وَأَنَّ نَذَرَ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقُلْ: «الْحَرَامَ»، وَلَا نَوَاهُ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ الْمُطْلَقَ بَيْتَ اللَّهِ الْحَرَامَ، فَحُمِلَ مُطْلَقُ النَّذْرِ عَلَيْهِ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ يَقَعُ عَلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَعَلَى سَائِرِ الْمَسَاجِدِ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ.

فَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيِ إِلَى بُقْعَةٍ مِنَ الْحَرَمِ، لَزِمَهُ الْمَشْيُ بِحُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ لِأَنَّ قَضَاهُ لَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ، فَكَانَ إِجَابَتُهُ إِجَابًا لِلْإِحْرَامِ.

وَأِنْ نَذَرَ الْمَشْيِ إِلَى عَرَاقَاتٍ، لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ قَضَاهُ مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ، فَلَمْ يَكُنْ فِي نَذْرِهِ الْمَشْيِ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ إِجَابِ مَشْيٍ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ، فَلَمْ يَلْزَمُهُ.

وَأِنْ نَذَرَ الْمَشْيِ إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، لَمْ يَلْزَمُهُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا»<sup>(1)</sup> وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، فَفِيهِ قَوْلَانِ:

قَالَ فِي «الْبُؤَيْطِيِّ»: يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدٌ وَرَدَ الشَّرْعُ بِشَدِّ الرَّحَالِ إِلَيْهِ، فَلَزِمَهُ الْمَشْيُ إِلَيْهِ بِالنَّذْرِ، كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

وَقَالَ فِي «الْأَمِّ»: لَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدٌ لَا يَجِبُ قَضَاهُ بِالثُّسُكِ، فَلَمْ يَجِبِ الْمَشْيُ إِلَيْهِ بِالنَّذْرِ؛ كَسَائِرِ الْمَسَاجِدِ.

فصل: وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، نَظَرَتْ:

فَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ أَدَائِهِ، فَلَمْ يَحُجَّ صَارَ ذَلِكَ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ؛ كَمَا قُلْنَا فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ.

وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ أَدَائِهِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، سَقَطَ عَنْهُ، فَإِنْ قَدَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ اخْتَصَّ بِتِلْكَ السَّنَةِ، فَلَمْ يَجِبْ فِي سَنَةٍ أُخْرَى إِلَّا بِنَذْرِ آخَرَ.

(1) أخرجه البخاري (84/3، 85)، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب مسجد بيت المقدس، حديث

(1197)، ومسلم (975/2، 976)، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، حديث (415/

## 10 - بَابُ : الْأَطْعِمَةِ

مَا يُؤْكَلُ شَيْئَانِ: حَيَوَانٌ<sup>(1)</sup>، وَغَيْرَ حَيَوَانٍ؛ فَأَمَّا الْحَيَوَانُ فَضَرْبَانِ: حَيَوَانُ الْبَرِّ، وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ؛ فَأَمَّا حَيَوَانُ الْبَرِّ، فَضَرْبَانِ: طَاهِرٌ، وَنَجِسٌ، فَأَمَّا النَّجِسُ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ، وَهُوَ الْكَلْبُ وَالْخِنْزِيرُ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة: 3]، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْحَبَائِثُ﴾<sup>(2)</sup> [الأعراف: 157]، وَالْكَالِبُ مِنَ الْحَبَائِثِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: «الْكَلْبُ خَيْثٌ، خَيْثٌ ثَمَنُهُ»<sup>(3)</sup>.

وَأَمَّا الطَّاهِرُ: فَضَرْبَانِ: طَائِرٌ، وَدَوَابٌّ؛ فَأَمَّا الدَّوَابُّ<sup>(4)</sup> فَضَرْبَانِ: دَوَابُّ الْإِنْسِ، وَدَوَابُّ الْوَحْشِ:

فَأَمَّا دَوَابُّ الْإِنْسِ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ مِنْهَا الْأَنْعَامُ: وَهِيَ الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْغَنَمُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(5)</sup> [المائدة: 1]، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [الأعراف: 157]، وَالْأَنْعَامُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَأْكُلُونَهَا، وَيَبِيعُونَ لُحُومَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ.

وَيَحِلُّ أَكْلُ الْخَيْلِ<sup>(6)</sup>؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَبَّحْنَا يَوْمَ حُنَيْنِ الْخَيْلَ وَالْبِعَالَ

- (1) الحيوان: مأخوذٌ من الحياة، وهو: ما فيه روحٌ، وضدُّه: الموتان، كأن الألف والنون زيدا للمبالغة، كهما في الزوان والغليان. النظم. ينظر: اللسان (1077)، والصحاح (حيو).
- (2) قد ذكرنا أن الخيِّث: هو المستقذِرُ، نجساً كان أو غير نجسٍ، والطيبات ضدُّها. النظم.
- (3) أخرجه مسلم (3/1199)، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، حديث (41/1568). وأبو داود (2/287)، كتاب البيوع، باب في كسب الحجام، حديث (3421). عن رافع بن خديج بلفظ [ثمن الكلب خيِّث...].
- (4) هو ما يدبُّ على وجه الأرض، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ ﴿وما من دابةٍ في الأرض﴾ يُقَالُ: دَبَّ على الأرض يدبُّ ديبباً؛ إذا مشى. النظم. ينظر: الصحاح (دب).
- (5) الأنعام كلها بهائمٌ؛ لأنها استبهمت عن الكلام، يُقَالُ: استبهم الشيءُ: استغلق. النظم. ينظر: الصحاح (دب). وقال الأزهرِيُّ: البهيمَةُ في اللغة، معناها: المبهمة عن النطق. النظم. ينظر: تهذيب اللغة (6/377).
- (6) مذهب الشافعية: أنه حلال لا كراهة فيه؛ وبه قال أكثر العلماء، ممن قال به: عبد الله بن الزبير، وفضالة بن عبيد، وأنس بن مالك، وأسماء بنت أبي بكر، وسويد بن غفلة، وعلقمة، والأسود، وعطاء، وشريح، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وحماد بن أبي سليمان، وأحمد، وإسحاق، وأبو يوسف، ومحمد، وداود، وغيرهم. وكرهها طائفة، منهم: ابن عباس، والحكم، ومالك، وأبو حنيفة، قال أبو حنيفة: يأثم بأكله، ولا يسمى حراماً. قاله النووي. ينظر: المجموع (5/9).

وَالْحَمِيرَ، فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ، وَلَمْ يَنْهِنَا عَنِ الْخَيْلِ<sup>(1)</sup>.

وَلَا تَجِلُّ الْبَعَالُ وَالْحَمِيرُ<sup>(2)</sup>؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يَجِلُّ السَّنُورُ<sup>(3)</sup>؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْهَرَّةُ سَبْعٌ»<sup>(4)</sup> وَلِأَنَّهُ يَضْطَادُ بِالنَّابِ،

وَيَأْكُلُ الْجَيْفَ؛ فَهُوَ كَالْأَسَدِ.

فَصَلِّ: وَأَمَّا الْوَحْشُ فَإِنَّهُ يَجِلُّ مِنْهُ الطَّبَاءُ وَالْبَقَرُ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَيَجِلُّ لَهُمُ

الطَّيِّبَاتِ» [الأعراف: 157]، وَالطَّبَاءُ وَالْبَقَرُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ يَضْطَادُ وَيُؤْكَلُ.

وَيَجِلُّ الْجَمَارُ الْوَحْشِيُّ؛ لِإِلَاقَةِ، وَلِمَا رُوِيَ: «أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ كَانَ مَعَ قَوْمٍ مُخْرَمِينَ، وَهُوَ

حَلَالٌ، فَسَنَّحَ لَهُمْ حُمْرٌ وَحْشٍ<sup>(5)</sup>، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَأَكَلُوا مِنْهَا، وَقَالُوا:

نَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ، وَنَحْنُ مُخْرَمُونَ؟! فَحَمَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا مَا

بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا»<sup>(6)</sup>.

(1) أخرجه البخاري (648/9)، كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الخيل، حديث (5520)، ومسلم (1541/3)،

كتاب الصيد والذبائح، باب في أكل لحوم الخيل، حديث (1941/36). بلفظ [نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الخمر ورخص في لحوم الخيل].

(2) لحم الحمر الأهلية عند الشافعية؛ وبه قال جماهير العلماء من السلف والخلف. قال الخطابي: هو قول عامة العلماء، قال: وإنما رويت الرخصة فيه عن ابن عباس، رواه عنه أبو داود في سننه، قلت: ورواه عن ابن عباس البخاري في صحيحه.

وعند مالك ثلاث روايات في لحمها: أشهرها: أنه مكروه كراهة تنزيه شديدة. والثانية: حرام. والثالثة: مباح. قاله النووي. ينظر: المجموع (7/9).

(3) بكسر السين وفتح النون، وهو الهر، وسميت الهرة؛ لصوتها عندما تكره الشيء، يقال: هر الكلب وغيره، وقد

فسر في ليلة الهرير، وحقيقته: الصوت المكروه فعلة بمعنى فاعلة. النظم. ينظر: الصحاح (هر).

والسنور الأهلي حرام عند الشافعية؛ وبه قال جمهور العلماء، وأباحه الليث بن ربيعة. وقال مالك: يكره فقال بعض أصحابنا: كراهة تنزيه، وبعضهم كراهة تحريم، والله أعلم.

قاله النووي. ينظر: المجموع (10/9).

(4) أخرجه أحمد (442/2).

(5) يجوز أن يكون من السانح، وهو الذي يُوليك ميامنه، ضد البارح. ويجوز أن يكون من سَنَحَ، أي: عرض،

يقال: سَنَحَ لي رأيي في كذا، أي: عرض. وحُمُرٌ: يُخَفَّفُ وَيُنْقَلُ وَسُمِّي الْوَحْشُ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَوْحِشُ مِنَ النَّاسِ،

وَيَنْفَرُ عَنْهُمْ؛ أَوْ لِأَنَّهُ يَسْكُنُ الْأَمَاكِنَ الْوَحْشِيَّةَ الَّتِي لَا أُنَيْسَ بِهَا، وَضَدُّهُ: الْأُنَيْسُ. النظم. ينظر: المحكم (3/

146)، والعين (145/3).

(6) تقدم.

وَيَحِلُّ أَكْلُ الضَّبُعِ<sup>(1)</sup>؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [الأعراف: 157]، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَجَمَهُ اللَّهُ: مَا زَالَ النَّاسُ يَأْكُلُونَ الضَّبُعَ وَيَبِيعُونَهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَرَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الضَّبُعُ صَيْدٌ يُؤْكَلُ وَفِيهِ كِبْشٌ، إِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ»<sup>(2)</sup>.

فصل: وَيَحِلُّ أَكْلُ الْأَرْزَبِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ وَالْأَرْزَبُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ، وَلَمَّا رَوَى جَابِرٌ أَنَّ غُلَامًا مِنْ قَوْمِهِ أَصَابَ أَرْزَبًا، فَذَبَحَهَا بِمَرْوَةٍ<sup>(3)</sup>، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِهَا؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْكُلَهَا<sup>(4)</sup>.

وَيَحِلُّ الْيَزْبُوعُ<sup>(5)</sup>؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾، وَالْيَزْبُوعُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ؛ تَضَادَّةُ الْعَرَبِ، وَتَأْكُلُهُ؛ وَأَوْجَبَ فِيهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا أَصَابَهُ جَفْرَةٌ<sup>(6)</sup>؛ فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ صَيْدٌ مَأْكُولٌ. وَيَحِلُّ أَكْلُ الثَّغْلَبِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ وَالثَّغْلَبُ مِنَ

(1) الضبُع: اسم يقع على المذكر والمؤنث، وإذا أفردت المذكر قلت: ضبعان، بكسر الضاد، وسكون الباء وبالنون، فإذا ثنوه ثنوا المؤنث، وإن عنوا المذكر. ولم يثنوا المذكر استغناءً، وكرامةً لاجتماع الزوائد. قال الجوهري: ولا تقل: ضبعة؛ لأن المذكر ضبعان، والجمع: ضباعين، مثل سرحانٍ وسراحين، والأنثى ضبعانة والجمع ضبعانات وضباع. وهذا الجمع للذكر والأنثى مثل: سبع وسباع. النظم. ينظر: الصحاح (ضبوع)، واللسان (2550).

ومذهب الشافعية: وإباحة الضبع والثعلب. وعند أحمد، وداود. وحرهما أبو حنيفة. وقال مالك: يكرهان. وممن قال بإباحة الضبع علي بن أبي طالب، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، وخلاتق من الصحابة والتابعين، وممن أباح الثعلب طاوس، وقتادة، وأبو ثور. قاله النووي. ينظر: المجموع (11/9).

(2) أخرجه الدارمي (74/2، 75)، كتاب المناسك، باب في جزاء الضبع.

(3) هو الحجر المحدد، وجمعها: مرو، وهي حجارة بيض براقَة يُقدَحُ منها النار، وبها سُميت المروة بمكة. النظم.

(4) أخرجه البيهقي (321/9)، كتاب الضحايا، باب ما جاء في الأرنب.

وقال النووي في «المجموع» (12/9): رواه البيهقي بإسناد حسن.

(5) دويبةٌ بخلفة الفأر أو أكبر، تكثر مفاتح جحره في الأرض، إذا سدوا عليه فتحاً خرج من آخر، ولكل واحد اسم، وهي: النافقاء، والقاصعاء، والداماء، والراهطاء. النظم.

مذهب الشافعية: أنه حلال، وبه قال مالك، وأحمد، والجمهور. وقال أصحاب أبي حنيفة: يكره. ونقل صاحب البيان عن أبي حنيفة: تحريم الضب، والوبر، وابن عرس، والقنفذ، واليربوع. قاله النووي. ينظر: المجموع (14/9).

(6) والجفرة من المعز: ما لها أربعة أشهر، وهو الذي قوي على الأكل، واتسع جوفه والجفير: الواسعة من الكنانين، ومنه الفرس المُجْفِر. النظم. ينظر: المصباح (جفر)، والعين (110/6).

الطَّيِّبَاتِ، مُسْتَطَابٌ يَضْطَادُ، وَلَأَنَّهُ لَا يَتَّقَوِي بِنَائِهِ؛ فَأَشْبَهَ الْأَرْزَبَ، وَيَجِلُّ أَكْلُ ابْنِ عَرَسٍ،  
وَالْوَبِيرُ<sup>(1)</sup>؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الثُّغْلَبِ.

وَيَجِلُّ أَكْلُ الْقُنْفُذِ<sup>(2)</sup>؛ لِمَا رَوَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سُئِلَ عَنِ الْقُنْفُذِ، فَتَلَا قَوْلَهُ  
تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾<sup>(3)</sup> الآية [الأنعام: 145]، وَلَأَنَّهُ  
مُسْتَطَابٌ لَا يَتَّقَوِي بِنَائِهِ، فَحَلَّ أَكْلُهُ؛ كَالْأَرْزَبِ.

وَيَجِلُّ أَكْلُ الضَّبِّ<sup>(4)</sup>؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَخْبَرَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ؛ أَنَّهُ  
دَخَلَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا مَخْنُودًا<sup>(5)</sup>، فَقَدِمَتِ الضَّبَّ إِلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَ خَالِدٌ: أَحْرَامُ الضَّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا،  
وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ»<sup>(6)</sup> قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
يَنْظُرُ، فَلَمْ يَنْهَهُ<sup>(7)</sup>.

(1) أ: فابن عرس على خلقه الهر، مولع بأخذ الذهب من معدنه، ويُسمى بالفارسية: رأسو.  
ب: والوبر: دويبة على قدر السنور، مثل: الجُرْزُ، إلا أنه أنبل وأكبر طحلاء اللون، وهي كحلاء نجلاء، من  
جنس بنات عرس، ليس لها ذنب. النظم. ينظر: الصحاح (وبر)، والمحكم (1/298).

(2) مذهب الشافعية: أنه حلال لا يكره؛ وبه قال مالك، والجمهور.  
وقال أحمد: يحرم. وقال أصحاب أبي حنيفة: يكره. قاله النووي. ينظر: المجموع (9/13، 14).

(3) أخرجه أبو داود (382/2)، كتاب الأطعمة، باب في أكل حشرات الأرض، حديث (3799).

(4) مذهب الشافعية: أنه حلال غير مكروه، وبه قال مالك، وأحمد، والجمهور. وقال أصحاب أبي حنيفة: يكره.  
قاله النووي. ينظر: المجموع (9/13).

والضَّبُّ: دويبة، والجمع: ضبَابٌ وأَضْبٌ، مثل: كَفٌّ وأَكْفٌ، وفي المثل: أعق من ضب لأنه ربما أكل  
حسوله، والأنثى ضبة. وقولهم: لا أفعله حتى يرد الضب، ومن كلامهم الذي يضعونه على السنة البهائم قالت  
السمكة: ورداً يا ضب، فقال:

أصبح قلبي صرداً \* لا يشتهي أن يرداً \* إلى عراداً عرداً \* وصلياناً برداً \*  
وعنكناً ملتبداً لأن الضب لا يشرب ماء.  
النظم. والصحاح (ضبيب).

(5) «مخنوداً» أي: مشويماً، قال الله تعالى: ﴿أَنْ جَاءَ بِعِجَلٍ حَنِيدٍ﴾ وذكر في الصحاح: حنذت الشاة أحنذها حنذاً،

أي: شويئتها، وجعلت فوقها حجارةً مُحَمَّاةً، لتضجها فهي حنيدٌ. النظم. ينظر: اللسان (2543).

(6) أي: أكرهه، يقال: عاف الرجل الطعام والماء يعافه، أي: كرهه، فلم يشربه، فهو عائفٌ، قال: [البيضاوي].

إني وقتلي كلسياً ثم أعقله كالشور يُضربُ لما عافت البقرُ

النظم.

(7) أخرجه البخاري (534/9)، كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمي له فيعلم ما هو، حديث

(5391)، ومسلم (3/1543)، كتاب الصيد والذباح، باب إباحة الضبع، حديث (1946/44).

وَلَا يَجِلُّ مَا يَتَّقَوْنِي بِنَابِهِ، وَيَعْدُو عَلَى النَّاسِ، وَعَلَى الْبَهَائِمِ؛ كَالْأَسَدِ، وَالْفَهْدِ، وَالذَّبِّ، وَالنَّمِرِ، وَالذَّبِّ<sup>(1)</sup>؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ وَهَذِهِ السَّبَاعُ مِنَ الْخَبَائِثِ؛ لِأَنَّهَا تَأْكُلُ الْجِيفَ، وَلَا تَسْتَطِيبُهَا الْعَرَبُ، وَلَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَأَكَلَ كُلَّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ<sup>(2)</sup>، وَفِي ابْنِ أَوَى وَجَهَانَ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَجِلُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّقَوْنِي بِنَابِهِ؛ فَهُوَ كَالْأَزْنَبِ.

وَالثَّانِي: لَا يَجِلُّ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَخْبِتٌ كَرِيهُ الرَّاثِحَةِ، وَلِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْكِلَابِ؛ فَلَمْ يَجِلَّ أَكْلُهُ. وَفِي السَّنَوْرِ الْوَحْشِيِّ وَجَهَانَ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجِلُّ؛ لِأَنَّهُ يَضْطَاذُ بِنَابِهِ، فَلَمْ يَجِلَّ؛ كَالْأَسَدِ، وَالْفَهْدِ.

وَالثَّانِي: يَجِلُّ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ يَتَنَوَّعُ إِلَى حَيَوَانٍ وَحْشِيٍّ، وَأَهْلِيٍّ يَحْرُمُ الْأَهْلِيَّ مِنْهُ، وَيَجِلُّ الْوَحْشِيُّ مِنْهُ؛ كَالْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ.

وَلَا يَجِلُّ أَكْلُ حَشْرَاتِ الْأَرْضِ<sup>(4)</sup>؛ كَالْحَيَّاتِ، وَالْعَقَّارِبِ، وَالْقَارِ، وَالْخَنَافِسِ، وَالْعِظَاءِ<sup>(5)</sup>، وَالصَّرَاصِرِ<sup>(6)</sup>، وَالْعَنَّاكِبِ<sup>(7)</sup>؛ . . . . .

- (1) مذهب الشافعية: أنها حرام، وبه قال أبو حنيفة، وأحمد، وداود، والجمهور. وقال مالك: تكره، ولا تحرم. قاله النووي: ينظر: المجموع (17/9).
- (2) وأما «الذَّبُّ» فسبع ذو شعرٍ أسودٍ طويلٍ، يكاد يصل الأرض أكبر من الكلب. النظم. أخرجه مسلم (1543/3)، كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل كل ذي ناب، حديث (1934/16)، وأبو داود (383/2)، كتاب الأطعمة، باب النهي عن أكل السباع، حديث (3803).
- (3) أصحهما تحريمه وبه قطع المراوزة. ينظر: شرح المهذب (16/9).
- (4) وأما ابن أوى فهو الذي يسمى باليمن الشفت. وقومٌ يسمونه: العكش، كرية الراثحة، يظهر بالليل. النظم.
- (5) هي صغار دواب الأرض، الواحدة: حشرة بالتحريك. النظم.
- (6) ممدود، جمع عطاءة وهي: ذوبية أكبر من الوزغة، يقال للواحدة: عطاءة وعطاءة وتسميه العامة باليمن: السحل والبرم أيضاً. وقال الأزهري: هي هنية ملساء، تعدو وتتردد كثيراً، تشبه سام أبرص، لا تؤذي، وهي أحسن منه. النظم.
- (7) وأما الصراصير، فهو الذي يصيح بالليل، سمي بصوته. الواحدة: صرارة. وقال الجوهري: صرار الليل: الجذجد، وهو أكبر من الجندب، وبعض العرب يسميه الصدى. النظم.
- (8) والعناكب جمع عنكبوت، وهي التي تنسج الخيوط. النظم.

وَالْوَزْغُ<sup>(1)</sup>، وَسَامٌ أَبْرَصٌ<sup>(2)</sup>، وَالْجِغْلَانُ<sup>(3)</sup>، وَالْدِيدَانُ، وَبِنَاتٌ وَرَدَانٌ<sup>(4)</sup>، وَحِمَارٌ قَبَانٌ<sup>(5)</sup>؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْحَبَائِثَ﴾ [الاعراف: 157].

فصل: وَأَمَّا الطَّائِرُ، فَإِنَّهُ يَجِلُّ مِنْهُ النَّعَامَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ وَقَصَّتِ الصَّحَابَةُ فِيهَا بَيِّنَاتٍ؛ فَذَلَّ عَلَى أَنَّهَا صَيْدٌ مَأْكُولٌ.

وَيَجِلُّ الدِّيكُ، وَالذَّجَاجُ، وَالْحَمَامُ، وَالذَّرَّاجُ<sup>(6)</sup>، وَالْقَبْجُ، وَالْقَطَا، وَالْبَطُّ، وَالْكَرَاجِيُّ<sup>(7)</sup>، وَالْعُصْفُورُ، وَالْقَنَابِرُ<sup>(8)</sup>؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ وَهَذِهِ كُلُّهَا مُسْتَطَابَةٌ، وَرَوَى أَبُو

- (1) جمع وزغة: ذؤبية مستقدرة معروفة، وتجمع أيضاً على وزغانٍ وأوزاغ، وإنما سمي «سام»؛ لأن ريقه سُم. وقيل: أبرص؛ لأن لونه كلون البرص. وقيل: لأنه يكون منه البرص، نقلته من بعض كتب النحو. النظم.
- (2) مشدد الميم فمعروف، وجمعه: سوامٌ أبرص، لا يُثنى ولا يجمع، وهو من كبار الوزغ، وهو اسمان جُعلا اسماً واحداً، يجوز بناؤه على الفتح كخمسة عشر، ويجوز إعراب الأول، وإضافته إلى الثاني، وإن شئت بنيت الأول على الفتح، وأعربت الثاني بإعراب الأول، ولا يُصرف. النظم.
- (3) جمع جعل: طائرٌ صغيرٌ معروفٌ مولعٌ بالعذرة والسرجين، يجعله خنادق ويدحوها على وجه الأرض، يُقال: إنه إذا شم المسك أو الورد، عُشي عليه، وإذا شم العذرة، أفاق. قال المتنبي: [البيسط].  
بذي الغباوة من إنشادها ضررٌ كما يضر شميم المسك بالجُعَلِ  
وحدثني بعض مشايخي، أن رجلاً وقف على مجلس بعض الكتبة وفضلاء الناس، ومعه مسكٌ يبيعه، فتناوله رجل منهم وشمه، فقال له رجلٌ: مات مات، فقام الشام إلى القائل له ذلك فشمه، وقال: حيئت حيئت، جعله الأول جُعلاً يموت من شم المسك، فجعله الآخر عذرةً يعيش الجُعَلُ بشمها، فعجب الحاضرون لظرافتهما.
- (4) فدويباتٌ حُمَرٌ، أُضيفت إلى الورد الأحمر، والألف والنون زائدتان. النظم.
- (5) طائرٌ أخضرٌ يخلق الجراد يُعرف عند العامة بفرس الجن، وهو فعلاًنٌ من: قَبٌ، ومن العرب من لا يصرفه، قال الراجز: [الرجز].

يا عجباً وقد رأيتُ عجباً حمار قبان يسوقُ أرنبا  
خاطمها زامها أن تذهباً فقلتُ: أردفني فقال مرحباً

النظم. ينظر المحكم واللسان (حمر).

- (6) طائر أذكن اللون.
- (7) واحدها: كركي طائرٌ كبيرٌ أبيض يُشبه طير الماء. ينتجعون البلاد قطعاً قطعاً، وإذا باتوا في مكان، قيل: إنهم يحرسهم أحدهم، فإذا أحس شيئاً صاح بهم. النظم.
- (8) عصفير صغارٌ، لونها كلون الفواخت؛ الواحدة: قُنْبَرَاءٌ. والجمع: القنابِرُ، مثل العُنْصَلَاءِ والعناصل. والعامة تقول: القنبرة، وقد جاء في الرجز، أنشد أبو عبيدة: [الرجز].  
جاء الشتاء واجفال القنبر\* وجعلت عين الحرور تسكُر\* وطلعت شمسٌ عليها مغفَرُ  
والقبرة: واحدة القبر: وهو ضربٌ من الطير، قال طرفه: [الرجز].  
يا لك من قبرة بعممر\* خلالك الجوُّ فيضي واصفري\* ونقري ما شئت أن تُنقري.  
قال الجوهرِيُّ: والقنبرة: لغةٌ فيها. النظم.

مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ لَحْمَ الدَّجَاجِ»<sup>(1)</sup>، وَرَوَى سَفِينَةُ<sup>(2)</sup> مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حُبَارَى»<sup>(3)</sup>،<sup>(4)</sup>.

وَيَجِلُّ أَكْلُ الْجَرَادِ<sup>(5)</sup>؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «عَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ عَزَوَاتٍ يَأْكُلُ الْجَرَادَ، وَتَأْكُلُهُ»<sup>(6)</sup>.

وَيَخْرُمُ أَكْلُ الْهُدْهُدِ وَالْخُطَافِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِهِمَا<sup>(7)</sup>، وَمَا يُؤْكَلُ لَا يَنْهَى عَنْ قَتْلِهِ، وَيَخْرُمُ مَا يَصْطَادُ وَيَتَقَوَّى بِالْمِخْلَبِ<sup>(8)</sup>؛ كَالصَّقْرِ وَالْبَازِي؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ<sup>(9)</sup>، وَيَخْرُمُ أَكْلُ الْجِدَاةِ، وَالْعُرَابِ الْأَبْقَعِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ يُقْتَلْنَ

(1) أخرجه البخاري (561/9)، كتاب الذبائح والصيد، باب لحم الدجاج، حديث (5517)، ومسلم (1270/3)، كتاب الأيمان، باب نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها، حديث (1649/9).

(2) هو مولى النبي ﷺ، سمي بذلك؛ لأن الصحابة - رضي الله عنهم - حملوا عليه أزوادهم وماءهم، فقالوا: إنه سفينة، واسمه: مهراؤ. وقيل: ماهاؤ. قال: وخلف القاتل.

ما هان في حمل زاد الصحب ما هان

(3) «الحبارى»: مقصور، طائر، يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها: سواء. وإن شئت قُلْتُ في الجمع: حباريات. وفي المثل: «كل شيء يُحبُّ ولده حتى الحبارى» وإنما خُصوا الحبارى؛ لأنه يضرب به المثل في الموق، أي: المحبة ويُقال: سِلَاحُهُ: سِلَاحُهُ؛ لأنه إذا أراد الصقر أن يصطاده، سلح عليه فيعتل الصقر حتى يتنف ريشه، فلا يزال يُخاتلُه حتى ينفذ سلحُه، فيأمن منه ويصيده. ويُقال: إنه الذي تسميه (العامة) اللوام. ولا أحقُه.

(4) أخرجه أبو داود (155/4)، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحم الحبارى، حديث (3797)، والترمذي (272/4)، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الحبارى، حديث (1828).

(5) مذهب الشافعية: أن الجراد حلال، سواء مات باصطياد مسلم، أو مجوسي، أو مات حتف أنفه؛ وبهذا قال أبو حنيفة، وأحمد، ومحمد بن عبد الحكم، والأبهري المالكيان، وجماهير العلماء من السلف والخلف. قال العبدري: وقال مالك: لا يحل إلا إذا مات بسبب، بأن يقطع منه شيء، أو يصلق، أو يقلق حياً، أو يشوى، وإن لم يقطع رأسه، قال: فإن مات حتف أنفه، أو في وعاء لم يؤكل. وعن أحمد رواية ضعيفة كمذهب مالك. قاله النووي. ينظر: المجموع (25/9).

(6) أخرجه البخاري (620/9)، كتاب الذبائح والصيد، باب أكل الجراد، حديث (5495)، ومسلم (1546/3)، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الجراد، حديث (1952/52).

(7) تقدم تخريجه، وقال في النظم والخطاف: الخفاش وهو الذي يطير بالليل، وجمعه: خطاطيف، وخفافيش.

(8) هذا هو مذهب الشافعية: وبه قال أبو حنيفة، وأحمد، وداود. قال مالك: يكره، ولا يحرم.

قاله النووي. ينظر: المجموع (26/9).

(9) تقدم.

فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ<sup>(1)</sup>، وَمَا أَمَرَ بِقَتْلِهِ [لَا يَجِلُّ أَكْلُهُ]<sup>(2)</sup>؛ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنِّي لَأَعْجَبُ مِمَّنْ يَأْكُلُ الْغُرَابَ، وَقَدْ أَدِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَتْلِهِ<sup>(3)</sup>.

وَيَحْرُمُ الْغُرَابُ الْأَسْوَدُ الْكَبِيرُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَنْبَتٌ بِأَكْلِ الْجِيْفِ، فَهُوَ كَالْأَبْقَعِ. وَفِي الْغُدَافِ وَغُرَابِ الزَّرْعِ وَجَهَانِ<sup>(4)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجِلُّ؛ لِلخَبَرِ.

وَالثَّانِي: يَجِلُّ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَنْبَتٌ يَلْقُطُ الْحَبَّ؛ فَهُوَ كَالْحَمَامِ، وَالِدَّجَاجِ.

وَيَحْرُمُ حَشْرَاتُ الطَّيْرِ؛ كَالْتَّحْلِ، وَالزُّنْبُورِ، وَالذُّبَابِ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْحَبَائِثُ﴾ [الأعراف: 157] وَهَذِهِ مِنَ الْحَبَائِثِ.

فصل: وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الدَّوَابِّ، وَالطَّيْرِ يُنْظَرُ فِيهِ:

فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَسْتَطِيبُهُ الْعَرَبُ، حَلَّ أَكْلُهُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَسْتَطِيبُهُ الْعَرَبُ، لَمْ يَجِلَّ أَكْلُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْحَبَائِثُ﴾ وَيَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الرَّيْفِ<sup>(5)</sup>، وَالْقَرَى، وَذَوِي الْيَسَارِ، وَالغَيْثِ، دُونَ . . . . .

(1) أخرجه البخاري (408/6)، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في «شرب أحدكم . . .»، حديث (3314)، ومسلم (857/2)، كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم، حديث (1198/68).

وقال في النظم: «الكلب العقور» فعول من القعر، أي: كثر منه عقر الناس، أو: البهائم. ينظر: تهذيب اللغة (218/1).

(2) في أ: لا يؤكل.

(3) أخرجه البيهقي (317/9)، كتاب الضحايا، باب ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب.

قال النووي في «المجموع» (20/9): رواه البيهقي بإسناد صحيح.

(4) الأصح في مذهب الشافعية: أن غراب الزرع حلال، والغداف حرام، وقال بإباحتهما مالك، وأبو حنيفة، وأحمد رحمهم الله تعالى، قاله النووي. ينظر: المجموع (26/9) هذا.

وقال في النظم: (الغُدَافُ) قال الجوهري: هو غراب القيط، والجمع: غدافان، قال: وربما سموا النسر الكثير الريش غدافاً، وكذلك الشعر الطويل الأسود، والجنح الأسود. قال المُرْزُوقِي: غُرَابُ القَيْظِ يكون ضخماً أسود وافر الجنحين. وغراب الزرع هو صغير في جناحه لمعة حمراء تضرب إلى السواد. ذكر في الشامل أن الغداف صغير الجسم، لونه لون الرماد، وغراب الزرع صغير أسود مطوق بحمرة في عنقه بسيرة. النظم.

(5) الريف: أرض فيها زرع وخصب، وأرافت الأرض، أي: أخضبت، وهي أرض ريفةً بالثديد. النظم.

الْأَجْلَافِ<sup>(1)</sup> مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، وَالْفُقَرَاءِ، وَأَهْلِ الضَّرُورَةِ، فَإِنْ اسْتَطَابَ قَوْمٌ شَيْئاً، وَاسْتَحَبَّهُ قَوْمٌ، رَجَعَ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ.

وَإِنْ اتَّفَقَ فِي بَلَدِ الْعَجَمِ، مَا لَا يَعْرِفُهُ الْعَرَبُ، نَظَرْتَ إِلَى مَا يُشْبِهُهَا: فَإِنْ كَانَ حَلَالاً حَلَّ، وَإِنْ كَانَ حَرَاماً حَرَّمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَبِيهٌ فِيمَا يَحِلُّ، وَلَا فِيمَا يَحْرُمُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(2)</sup>:

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ وَأَبُو عَلِيٍّ الطَّبْرِيُّ: يَحِلُّ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا<sup>(3)</sup> أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾ [الأنعام: 145] وَهَذَا لَيْسَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا سَكَتَ عَنْهُ، فَهُوَ عَفْوٌ».

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَيَوَانَ التَّحْرِيمِ، فَإِذَا أَشْكَلَ بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ.

فصل: وَلَا يَحِلُّ مَا تَوَلَّدَ بَيْنَ مَأْكُولٍ؛ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ، كَالسُّعِ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الذَّنْبِ وَالضَّبْعِ، وَالْحِمَارِ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ حِمَارِ الْوُحُوشِ وَحِمَارِ الْأَهْلِ؛ لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِمَّا يُؤْكَلُ، وَمِمَّا لَا يُؤْكَلُ، فَغَلَبَ فِيهِ الْحَظْرُ؛ كَالْبَعْلِ.

فصل: وَيَكْرَهُ أَكْلُ الْجَلَالَةِ<sup>(4)</sup>: وَهِيَ الَّتِي أَكْثَرَ أَكْلِهَا . . . . . الْعَذْرَةَ؛ مِنْ نَاقَةٍ، أَوْ شَاةٍ، أَوْ بَقْرَةٍ، أَوْ دِيكٍ، أَوْ دَجَاجَةٍ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى

(1) جمع جلف، يقولون: أعرابي جلف، أي: جاف، وأصله: من أجلاف الشاة، وهي: المسلوخة بلا رأس، ولا قوائم، ولا بطن. النظم. ينظر: الصحاح (جلف).

(2) أصحهما: الحل. قال إمام الحرمين: وإليه ميل الشافعي.

والثاني: التحريم. قاله النووي. ينظر: المجموع (29/9).

(3) أي: مصبوحاً، سفحت الدم. النظم.

(4) وهي التي تأكل (الجللة) وهي فعالة منه، والجللة البعر، يقال: إن بني فلان وقودهم الجللة، وهم يجتلون الجللة، أي: يلقطون البعر. النظم. ينظر: المصباح (جلل)، والمحكم (150/7).

ومذهب الشافعية: أنه إذا تغير لحمها كرهت كراهة تنزيه على الأصح، ولا تحرم، سواء لحمها ولبنها ويضها، وبه قال الحسن البصري، ومالك، وداود، وكذا لا يحرم ما سقي من الثمار، والزروع ماء نجساً. وقال أحمد: يحرم لحم الجللة، ولبنها حتى تحبس، وتعلف أربعين يوماً. قال: ويحرم الثمار، والزروع، والبقول المسقية ماء نجساً. والله أعلم.

قاله النووي. ينظر: المجموع (32/9).

عَنْ أَلْبَانَ الْجَلَالَةِ<sup>(1)</sup>. وَلَا يَحْرُمُ أَكْلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ تَغْيِيرِ لَحْمِهَا، وَهَذَا لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ، فَإِنْ أَطْعَمَ الْجَلَالَةَ طَعَامًا طَاهِرًا، فَطَابَ لَحْمُهَا، لَمْ يَكْرَهْ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: تَغْلَفُ الْجَلَالَةُ عَلْفًا طَاهِرًا؛ إِنْ كَانَتْ نَاقَةً أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَإِنْ كَانَتْ شَاةً سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانَتْ دَجَاجَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

فصل: وَأَمَّا حَيَوَانُ الْبَحْرِ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ مِنْهُ السَّمَكُ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالسَّمَكُ، وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ»<sup>(2)</sup>.

وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ الضَّفَدَعِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ قَتْلِ الضَّفَدَعِ<sup>(3)</sup> وَلَوْ حَلَّ أَكْلُهُ لَمْ يَنْهَ عَنِ قَتْلِهِ.

وَفِيمَا سِوَى ذَلِكَ وَجْهَانِ<sup>(4)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَحِلُّ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْبَحْرِ: «اغْتَسِلُوا مِنْهُ، وَتَوَضَّئُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ الطَّهُورُ مَأْوَةٌ، الْحِلُّ مَيْتَةٌ»<sup>(5)</sup> وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ، فَحَلَّ أَكْلُهُ؛ كَالسَّمَكِ. وَالثَّانِي: أَنَّ مَا أَكَلَ مِثْلُهُ فِي الْبَرِّ، يَحِلُّ أَكْلُهُ، وَمَا لَا يُؤْكَلُ مِثْلُهُ فِي الْبَرِّ، لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ؛ اِغْتِيَارًا بِمِثْلِهِ.

فصل: وَأَمَّا غَيْرُ الْحَيَوَانِ، فَضَرْبَانِ: طَاهِرٌ، وَنَجِسٌ:

(1) أخرجه أبو داود (379/2)، كتاب الأطعمة، باب النهي عن أكل الجلالة وألبانها، حديث (3786)، والنسائي (7/

240)، كتاب الضحايا، باب النهي عن أكل لحوم الجلالة.

(2) أخرجه أحمد (97/2)، وابن ماجه (1102/2)، كتاب الأطعمة، باب الكبد والطحال. الحديث (3314).

(3) تقدم عند حديث النهي عن قتل الهدهد.

(4) حكى النووي فيها ثلاثة أوجه وأقوال: أصحابها عند الأصحاب: يحل الجميع، وهو المنصوص للشافعي في

الأم، ومختصر المزني، واختلاف العراقيين؛ لأن الصحيح أن اسم السمك يقع على جميعها، وقد قال الله

تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾. قال ابن عباس وغيره: صيده ما صيد، وطعامه ما قذف، ولقوله ﷺ

في الحديث الصحيح: «هو الطهور مأوّه، الحل ميتته».

والوجه الثاني يحرم، وهو مذهب أبي حنيفة. الثالث: ما يؤكل نظيره في البر؛ كالبقرة والشاة وغيرهما فحلل،

وما لا يؤكل كخنزير الماء وكلبه فحرام. ينظر: المجموع (9/33، 34).

(5) أخرجه مالك (22/1)، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء، الحديث (12)، وأحمد (2/361)، والدارمي (1/

186)، كتاب الطهارة، باب الوضوء من باب البحر.

فَأَمَّا النَّجْسُ، فَلَا يُؤْكَلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: 157]، وَالنَّجْسُ خَبِيثٌ، وَرُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمَنِ: «إِنْ كَانَ جَامِداً، فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً، فَأَرِيقُوه»<sup>(1)</sup> فَلَوْ حَلَّ أَكَلُهُ، لَمْ يَأْمُرْ بِإِرَاقَتِهِ.

وَأَمَّا الطَّاهِرُ، فَضَرْبَانِ: ضَرْبٌ يَضْرُ، وَضَرْبٌ لَا يَضْرُ:

فَمَا يَضْرُ لَا يَجِلُّ أَكَلُهُ؛ كَالسَّمِّ، وَالزُّجَاجِ، وَالتُّرَابِ، وَالحَجَرِ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: 29]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(2)</sup> [البقرة: 195]، وَأَكُلْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَهْلُكَةً؛ فَوَجِبَ أَلَّا يَجِلَّ.

وَمَا لَا يَضْرُ يَجِلُّ أَكَلُهُ؛ كَالْفَوَاقِ، وَالحُبُوبِ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالتَّطَيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: 32].

فصل: وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ المَيْتَةِ، أَوْ لَحْمِ الخَنْزِيرِ، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ مَا يَسُدُّ بِهِ الرَّمَقَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ<sup>(3)</sup> فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ وَهَلْ يَجِبُ أَكَلُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ<sup>(4)</sup>:  
أَحَدُهُمَا: يَجِبُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(5)</sup>.

وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ؛ لِأَنَّ لَهُ عَرَضاً فِي تَرْكِهِ، وَهُوَ أَنْ يَجْتَنِبَ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ.

- (1) أخرجه البخاري (667/9)، كتاب الذبائح والصيد، باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب، حديث (5538)، ومالك (2/971، 972)، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الفأرة تقع في السمن، حديث (20).
- (2) التهلكة: مصدرٌ هلك هلاكاً وهلكاً ومهلكاً وتهلكةً، والاسم الهلك بالضم. قال اليزيدي: التهلكة من نواذر المصادر، ليس مما يجري على القياس. النظم. ينظر: المحكم (4/101)، والصحاح (هلك).
- (3) باغ: يأكل من غير حاجة، وعادٍ متجاوز حد سد الرمق، والرمق: آخر النفس وبقيتها، ومثله: الحُشاشَةُ والذُمَاءُ. وسد الرمق: اختلف السماع فيه بالسین والشين، فمن قال بالسین المهملة، فهو من سد الثلثة، وسد الثقب، أي: ختمه، كأنه سد مخرج الروح بالأكل. ومن قال بالشين المعجمة، فهو من: شدة بالحبل: إذا ربطه ومنعه، كأنه شد الروح وربطه ومنعه عن الخروج. النظم. ينظر: الصحاح (روح) النظم. ينظر: اللسان (102).
- (4) أصحهما: يجب، وبه قطع كثيرون أو الأكثرون، وصححه الباقون. والثاني: لا يجب، بل هو مباح، فإن أوجبنا الأكل، فإنما يجب سد الرمق دون الشبع، صرح به الدارمي، وصاحب البيان، وآخرون، واتفقوا على أن المضطر إذا وجد طاهراً يملكه، لزمه أكله.
- (5) قاله النووي. ينظر: المجموع (9/43).

(5) في ط: أو.

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَشْبَعَ مِنْهُ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَجُوزُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُزَنِّي؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ سَدِّ الرَّمَقِ غَيْرُ مُضْطَرٍّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ؛ كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَّيِدَ بِالْأَكْلِ، وَهُوَ غَيْرُ مُضْطَرٍّ.

وَالثَّانِي: يَحِلُّ؛ لِأَنَّ كُلَّ طَعَامٍ جَازٍ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ قَدْرَ سَدِّ الرَّمَقِ، جَازٌ لَهُ أَنْ يَشْبَعَ مِنْهُ؛ كَالطَّعَامِ الْحَلَالِ.

وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِهِ، وَصَاحِبُهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَيْهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْاِمْتِنَاعَ مِنْ بَذَلِهِ إِعَانَةٌ عَلَى قَتْلِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، وَلَوْ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ»<sup>(1)</sup>.

وَإِنْ طَلَبَ مِنْهُ تَمَنُّ الْمِثْلِ، لَزِمَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ، فَإِنْ طَلَبَ أَكْثَرَ مِنْ تَمَنُّ الْمِثْلِ، وَامْتَنَعَ مِنْ بَذَلِهِ، فَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَهُ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْبِذْ عَلَى مُقَاتَلَتِهِ، فَاشْتَرَى مِنْهُ بِأَكْثَرِ مِنْ تَمَنُّ الْمِثْلِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(2)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ تَمَنُّ فِي بَيْعٍ صَاحِبِهِ.

وَالثَّانِي: لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا تَمَنُّ الْمِثْلِ؛ كَالْمُكْرَهِ عَلَى شِرَائِهِ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ أَكْثَرَ مِنْ تَمَنُّ الْمِثْلِ.

وَإِنْ وَجَدَ الْمَيْتَةَ وَطَعَامَ الْغَيْرِ، وَصَاحِبُهُ غَائِبٌ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(3)</sup>:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَأْكُلُ الطَّعَامَ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ، فَكَانَ أَوْلَى.

وَالثَّانِي: يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ؛ لِأَنَّ أَكْلَ الْمَيْتَةِ ثَبَتَ بِالنَّصِّ، وَطَعَامُ الْغَيْرِ ثَبَتَ بِالِاجْتِهَادِ، فَقَدَّمَ أَكْلَ الْمَيْتَةِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ أَكْلِ الْمَيْتَةِ لِحَقِّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالْمَنْعَ مِنْ طَعَامِ الْغَيْرِ لِحَقِّ الْآدَمِيِّ، وَحَقُّوقِ اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّسْهِيلِ، وَحَقُّوقِ الْآدَمِيِّ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّشْدِيدِ.

(1) أخرجه ابن ماجه (874/2)، كتاب الديات، باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً، حديث (2620).

(2) حكى النووي فيها ثلاثة أوجه: أصحابها عند القاضي أبي الطيب: يلزمه المسمى؛ لأنه التزمه بعقد لازم. وأصحابها عند الروياني: لا يلزمه إلا ثمن المثل في ذلك الزمان والمكان؛ لأنه كالمكره. والثالث: وهو اختيار الماوردي: إن كانت الزيادة لا تشق على المضطر ليسار لزمته، وإلا فلا. ينظر: المجموع (49/9).

(3) حكى النووي فيها ثلاثة أوجه: أصحابها: يجب أكل الميتة. والثاني: يجب أكل الطعام. والثالث: يتخير بينهما.

ينظر: المجموع (51/9).

وَإِنْ وَجَدَ مَيْتَةً وَصَيْدًا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَفِيهِ طَرِيقَانِ:  
 مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ إِذَا ذَبَحَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ، صَارَ مَيْتَةً، أَكَلَ الْمَيْتَةَ، وَتَرَكَ  
 الصَّيْدَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا زَكَّاهُ صَارَ مَيْتَةً، وَلَزِمَهُ الْجَزَاءُ.  
 وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَصِيرُ مَيْتَةً، أَكَلَ الصَّيْدَ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ، وَلِأَنَّ تَحْرِيمَهُ أَخْفَى؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ  
 وَحْدَهُ، وَالْمَيْتَةُ مُحْرَمَةٌ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ.  
 وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَصِيرُ مَيْتَةً، أَكَلَ الْمَيْتَةَ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَكُونُ مَيْتَةً،  
 فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَذْبَحُ الصَّيْدَ وَيَأْكُلُهُ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ، وَلِأَنَّ تَحْرِيمَهُ أَخْفَى؛ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.  
 وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا، وَالصَّيْدُ مُجْتَهَدٌ فِيهِ.  
 وَإِنْ اضْطُرَّ وَوَجَدَ آدَمِيًّا مَيْتًا جَازَ لَهُ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْحَيِّ أَكْثَرُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَيْتِ.  
 وَإِنْ وَجَدَ مُرْتَدًّا، أَوْ مَنْ وَجَبَ قَتْلُهُ فِي الرُّنَا. جَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ؛ لِأَنَّ قَتْلَهُ مُسْتَحَقٌّ.  
 وَإِنْ اضْطُرَّ وَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْطَعَ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهِ وَيَأْكُلَهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ<sup>(1)</sup>:  
 قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ إِخْيَاءُ نَفْسٍ بِعُضْوٍ، فَجَازَ؛ كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَقْطَعَ عُضْوًا إِذَا  
 وَقَعَتْ فِيهِ الْأَكْلَةُ<sup>(2)</sup>؛ لِإِخْيَاءِ نَفْسِهِ.  
 وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَطَعَ عُضْوًا مِنْهُ كَانَ الْمَخَافَةُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ.  
 وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى شُرْبِ الْخَمْرِ أَوْ الْبَوْلِ، شَرِبَ الْبَوْلَ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ أَغْلَطَ؛ وَلِهَذَا  
 يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحَدُّ؛ فَكَانَ الْبَوْلُ أَوْلَى.  
 وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى شُرْبِ الْخَمْرِ وَخَدَّهَا فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُه<sup>(3)</sup>:

- (1) قال النووي: أصحهما: جوازه، وهو قول ابن سريج، وأبي إسحاق المروزي. والثاني: لا يجوز، اختاره أبو علي الطبري، وصححه الراجعي في المحرر، والصحيح الأول، وممن صححه الراجعي في الشرح والنسخ. ينظر: المجموع (47/9).
- (2) علة يحدث منها جرح يتأكل منه البدن. النظم. والمحكم (67/7).
- (3) حكى النووي فيها أربعة أوجه: الصحيح عند جمهور الأصحاب: لا يجوز فيهما. والثاني: يجوز. والثالث: يجوز للتداوي دون العطش. والرابع: عكسه. ينظر: المجموع (55/9).

أَحَدَهَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرَبَ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيَمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ»<sup>(1)</sup>.

وَالثَّانِي: يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ بِهِ الضَّرَرَ عَنِ نَفْسِهِ؛ فَصَارَ كَمَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى شُرْبِهَا.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ إِنْ اضْطُرَّ إِلَى شُرْبِهَا لِلْعَطَشِ، لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهَا تَزِيدُ فِي الْإِلْهَابِ<sup>(2)</sup> وَالْعَطَشِ، وَإِنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا لِلتَّدَاوِي، جَازَ.

فَصَلِّ: وَإِنْ مَرَّ بِبُسْتَانٍ لِعَيْرِهِ، وَهُوَ غَيْرُ مُضْطَرٍّ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ<sup>(3)</sup>؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطِيبِ [نَفْسِهِ]»<sup>(4)</sup>.

فَصَلِّ: وَلَا يَحْرُمُ كَسْبُ الْحَجَّامِ<sup>(5)</sup>؛ لِمَا رَوَى أَبُو الْعَالِيَةِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عَنِ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ: اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ<sup>(6)</sup>، وَلَوْ كَانَ حَرَاماً مَا أَعْطَاهُ.

وَيُكْرَهُ لِلْحُرِّ أَنْ يَكْتَسِبَ بِالْحِجَامَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصُّنْعِ الدَّنِيئَةِ: كَالكَنْسِ، وَالذَّبْنِجِ، وَالذَّبْنِغِ، لِأَنَّهَا مَكَاسِبُ دَنِيئَةٌ، فَيَنْزَعُ الْحُرُّ مِنْهَا، وَلَا يُكْرَهُ لِلْعَبْدِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ أَذْنَى؛ فَلَا يُكْرَهُ لَهُ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

- (1) أخرجه أبو يعلى (12/402)، رقم (6966)، والبزار كما في المجموع (5/89).
- (2) قال في الصحاح: اللبنة بالتسكين: العطش، وقد لهب بالكسر يلهب لهباً، وأصله من لهب النار وتلهبها، وهو: إيقادها وحرها، شبه شدة العطش به. النظم.
- (3) مذهب الشافعية فيمن مر ببستان غيره وفيه ثمار، أو مر بزروع غيره: أنه لا يجوز أن يأكل منه شيئاً، إلا أن يكون في حال الضرورة التي يباح فيها الميتة، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة، وداود، والجمهور. وقال أحمد: إذا اجتاز به، وفيه فاكهة رطبة وليس عليه حائط، جاز له الأكل منه من غير ضرورة، ولا ضمان عليه عنده في أصح الروايتين، وفي الرواية الأخرى يباح له ذلك عند الضرورة ولا ضمان. قاله النووي. ينظر: المجموع (9/59)، (60).
- (4) أخرجه أحمد (5/72، 73)، والدارمي (2/246)، كتاب البيوع، باب في الربا الذي كان في الجاهلية. وفي أ: نفس منه.
- (5) مذهب الشافعية: أنه ليس بحرام لا على العبد، ولا على الحر، لكن يستحب للحر التنزه عنه؛ وعن أكله، وبهذا قال جماهير العلماء. وقال أحمد في رواية ضعيفة عنه، وفقهاء المحدثين: يحرم على الأحرار دون العبيد. قاله النووي. ينظر: المجموع (9/66).
- (6) أخرجه البخاري (4/324)، كتاب البيوع، باب ذكر الحجام، الحديث (2103)، وفي (4/458) كتاب الإجارة باب خراج الحجام الحديث (2278) و (2279)، ومسلم (3/1205)، كتاب المساقاة، باب حل أجره الحجامة، الحديث (65/1202) و (66/1202).

## 11 - بَابُ: الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ (1)

لَا يَجِلُّ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ سِوَى السَّمَكِ (2) وَالْجَرَادِ (3) إِلَّا بِذَكَاءٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِيَغْيِرِ اللَّهُ بِهِ وَالْمُنْحَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ (4) وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ (5) وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ﴾ [المائدة: 3].

وَيَجِلُّ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ مِنْ غَيْرِ ذَكَاءٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ: السَّمَكُ، وَالْجَرَادُ» (6)؛ لِأَنَّ ذَكَاتَهُمَا لَا تُمَكِّنُ فِي الْعَادَةِ؛ فَسَقَطَ اعْتِبَارُهَا.

فصل: وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُدْكِيُّ مُسْلِمًا، فَإِنْ ذَبَحَ مُشْرِكٌ نَظَرْتُ: فَإِنْ كَانَ مُرْتَدًّا (7) أَوْ وَثِنِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا. لَمْ يَجِلَّ (8)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ جِلًّا لَكُمْ وَطَعَامَكُمْ جِلًّا

(1) اسمٌ للمصيد. وقال داودُ بن عليٍّ الأصبهانيُّ: الصيدُ: ما كان ممتنعاً، ولم يكن له مالكٌ، وكان حلالاً أكله، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلالُ، فهو صيدٌ. النظم.

(2) مذهب الشافعية: إباحة ميتات السمك سواء الذي مات بسبب، والذي مات حتف أنفه، ويسمى الطافي، وبه قال جمهور العلماء، خلافاً لأبي حنيفة، وطائفة. قاله النووي. ينظر: المجموع (83/9).

(3) مذهب الشافعية: أن الجراد تحل ميتته، سواء مات بسبب، أو حتف أنفه، ولا يشترط قطع رأسه. هذا مذهبه، وبه قال أبو حنيفة، وأحمد، وجماهير العلماء. قال العبدري: هو قول محمد بن الحكم، والأبهري المالكيين، وعامة العلماء، وقال مالك: لا تحل إلا إذا مات بسبب بأن يقطع بعضه، أو يسلق، أو يشوى، أو يقلى حياً، وإن لم يقطف رأسه، قال: فإن مات حتف أنفه، أو في وعاء لم يؤكل، وهذا رواية عن أحمد. قاله النووي. ينظر: المجموع (83/9).

(4) «المنخقة» التي تختنق فتموت. «والموقوذة» التي تضرب حتى تموت، يقال: وقذهُ يقذهُ وقذاً: ضربه حتى استرخى وأشرف على الموت. «والمتردية» التي تردى من الجبل فتسقط. «والنطيحة» التي تنطحها صاحبها فتموت. النظم.

(5) والذكاة: الذبيح، وكذلك التذكية، والذكاة في اللغة: تمام الشيء وكماله، ومنه الذكاء في السن والفهم: (تمامهما) وفرسٌ مُذَكٌّ: استتم قروح، فذلك تمام قوته. ورجلٌ ذكيٌّ: تام الفهم، وذكيث النار: أتممت وفودها، وكذلك «إلا ما ذكيتُمْ» أي: ذبحتموه على التمام. النظم. ينظر: النهاية (212/5) والعين (399/5). تقدم.

(6) مذهب الشافعية: أن ذبيحة المرتد حرام؛ وبه قال أكثر العلماء، منهم أبو حنيفة، وأحمد، وأبو يوسف، ومحمد، وأبو ثور، وكرها الثوري. قال ابن المنذر: وكان الأوزاعي يقول في هذه المسألة معنى قول الفقهاء: إن من تولى قوماً فهو منهم. وقال إسحاق: إن ارتد إلى النصرانية، حلت ذبيحته. قاله النووي. ينظر: المجموع (90/9).

(7) مذهب الشافعية: أن ذبائح المجوس حرام وقال به جمهور العلماء، ونقله ابن المنذر عن أكثر العلماء، قال: ومن قال به سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبيرة، ومجاهد، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، =

لَهُمْ ﴿[المائدة: 5]، وَهَؤُلَاءِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ (1).

وَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا مِنَ الْعَجَمِ . حَلٌّ ؛ لِأَيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ : وَهُمْ بَهْرَاءُ وَتَنُوحٌ وَتَغْلِبٌ . لَمْ يَحِلَّ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . أَنَّهُ قَالَ : مَا نَصَارَى الْعَرَبِ بِأَهْلِ كِتَابٍ ؛ لَا تَحِلُّ لَنَا ذَبَائِحُهُمْ (2).

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . أَنَّهُ قَالَ : لَا تَحِلُّ ذَبَائِحُ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبِ (3) ، وَلَا تَهُنَّمْ دَخَلُوا فِي النَّصْرَانِيَّةِ بَعْدَ التَّبْدِيلِ ، وَلَا يُعْلَمُ هَلْ دَخَلُوا فِي دِينٍ مِنْ بَدَلٍ مِنْهُمْ ، أَوْ فِي دِينٍ مِنْ لَمْ يَبْدُلْ مِنْهُمْ ؛ فَصَارُوا كَالْمَجُوسِ ، لَمَّا أَشْكَلَ أَمْرُهُمْ فِي الْكِتَابِ . لَمْ تَحِلَّ ذَبَائِحُهُمْ .

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُدْكِيُّ رَجُلًا ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى عَلَى الذَّبْحِ مِنَ الْمَرْأَةِ ، فَإِنْ كَانَ امْرَأَةً

=والنخعي، وعبيد الله بن يزيد، ومرة الهمداني، والزهري، ومالك، والثوري، وأبو حنيفة، وأحمد وإسحاق. قال ابن المنذر: رويت عن ابن المسيب أنه قال: إذا كان المسلم مريضاً وأمر مجوسياً أن يذبح أجزاءه، وقد أساء. قاله النووي. ينظر: المجموع (89/9).

(1) مذهب الشافعية والجمهور: أن ذبيحة أهل الكتاب حلال، سواء ذكروا اسم الله تعالى عليها أم لا؛ لظاهر القرآن العزيز، وحكاية ابن المنذر عن علي، والنخعي، وحماد بن سليمان، وأبي حنيفة، وأحمد، وإسحاق وغيرهم، فإن ذبحوا على صنم أو غيره لم يحل. قال ابن المنذر: وقال عطاء: إذا ذبح النصراني على اسم عيسى فكل قد علم الله أنه سيقول ذلك؛ وبه قال مجاهد، ومكحول. وقال أبو ثور: إذا سموا الله تعالى فكل، وإن لم يسموه فلا تأكل. وحكي مثله عن علي، وابن عمر، وعائشة. قال ابن المنذر: واختلفوا في ذبائحهم لكتانتهم: فرخص فيه أبو الدرداء، وأبو أمامة الباهلي، والعرباض بن سارية، والقاسم بن مخيمرة، وحمزة بن حبيب، وأبو مسلم الخولاني، وعمرو بن الأسود، ومكحول، وجبر بن نفيل والليث بن سعد. وكرهه ميمون بن مهران، وحماد، والنخعي، ومالك، والثوري، والليث، وأبو حنيفة، وإسحاق، وجمهور العلماء. قاله النووي. ينظر: المجموع (88/9، 89).

(2) أخرجه الشافعي (175/2)، كتاب الصيد والذبائح، حديث (615)، ومن طريقه البيهقي (216/9)، كتاب الجزية، باب ما جاء في ذبائح نصارى بني تغلب.

(3) أخرجه الشافعي (175/2)، كتاب الصيد والذبائح، حديث (616)، والبيهقي (217/9)، كتاب الجزية، باب ما جاء في ذبائح نصارى بني تغلب.

ومذهب الشافعية: تحريم ذكاة نصارى العرب بني تغلب، وتنوخ، وبهراء؛ وبه قال علي بن أبي طالب، وعطاء، وسعيد بن جبيرة. وأباحها ابن عباس، والنخعي، والشعبي، وعطاء الخراساني، والزهري، والحكم، وحماد، وأبو حنيفة، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور.

قاله النووي. ينظر: المجموع (19/9).

جَازَ؛ لِمَا رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ؛ أَنَّ جَارِيَةَ لَهُمْ كَسَرَتْ حَجْرًا؛ فَذَبَحَتْ بِهَا شَاةً، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا<sup>(1)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بِالْعَا؛ لِأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَى الذَّبْحِ.

فَإِنْ ذَبَحَ صَبِيًّا، [حَلًّا]<sup>(2)</sup>؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَنَّهُ قَالَ: مَنْ ذَبَحَ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُتْنَى، أَوْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ، وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، حَلٌّ.

وَيَكْرَهُ ذِكَاةُ الْأَعْمَى؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا أَخْطَأَ الْمَذْبَحَ، فَإِنْ ذَبَحَ حَلٌّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْقَدْ فِيهِ إِلَّا النَّظْرَ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ.

وَيَكْرَهُ ذِكَاةُ السُّكْرَانِ، وَالْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يُخْطِئَ الْمَذْبَحَ، فَيَقْتُلَ الْحَيَوَانَ، فَإِنْ ذَبَحَ حَلٌّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْقَدْ فِي ذَبْحِهِمَا إِلَّا الْقَضُدَ وَالْعِلْمَ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ؛ كَمَا لَوْ ذَبَحَ شَاةً، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ يَقْطَعُ حَشِيشًا.

**فصل: والمستحب أن يذبح بسكين حادة<sup>(3)</sup>**، لِمَا رَوَى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقِتْلَةَ<sup>(4)</sup>، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَخْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ<sup>(5)</sup>» فَإِنْ ذَبَحَ بِحَجَرٍ مُحَدَّدٍ أَوْ لِيْطَةٍ<sup>(6)</sup>، حَلٌّ؛ لِمَا

(1) أخرجه البخاري (546/9) كتاب الذبائح والصيد، باب ما انهمر الدم من القصب والمروة والحديد، حديث (5501)، وأحمد (454/3/80/2).

(2) في أ: جاز.

(3) مذهب الشافعية: حصول الذكاة بكل محدد، إلا الظفر والسن وسائر العظام، وبه قال النخعي، والحسن بن صالح، والليث، وفقهاء الحديث، وأحمد، وإسحاق، وأبو داود، وأبو ثور، وداود، والجماهير، وهو رواية عن مالك. وقال أبو حنيفة، وصاحبه: لا يجوز الذبح بالظفر، والعظم المتصلين، ويجوز بالمنفصلين، وهو رواية عن مالك. وحكى ابن المنذر عن مالك: أنه قال: تحصل الذكاة بكل شيء حتى بالسن والظفر، ونحوه عن ابن جريج. وحكى العبدري عن ابن القصار المالكي: أن الظاهر من مذهب مالك: إباحة الذكاة بالعظم، ومنعه بالسن. قال ابن القصار: وعندني تحصل الذكاة بهما، وعن ابن جريج قال: تذكي بعظم الحمار، ولا تذكي بعظم القرد؛ لأن الحمار تصلى عليه، وتسقيه في خفك، وهذا مذهب فاسد، واستدلال باطل. قاله النووي. ينظر: المجموع (94/9).

(4) بالكسر: وهي هيئة القتل، كالجلسة والمشية، وكذلك الذبحة. ينظر: النظم.

(5) أخرجه مسلم (1548/3)، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، حديث (1955/57).

(6) وقال في النظم: «الليطة»: هي قشرة القصب، والجمع ليط قال: [الطويل]

فملك بالليط الذي تحت قشرها

ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي كَسَرَتْ حَجْرًا فَذَبَحَتْ بِهَا شَاةً<sup>(1)</sup>، وَلَمَّا رُوِيَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرْجُو أَنْ نَلْقَى الْعَدُوَّ عَدَاً وَلَيْسَ مَعَنَا مُدَى<sup>(2)</sup> أَفَنَذْبِحُ بِالنَّقْضِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ»<sup>(3)</sup> وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّوا لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ وَسَآخِرُكُمْ ذَلِكَ أَمَا السِّنُّ فَعَظْمٌ وَأَمَا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ»<sup>(4)</sup> وَإِنْ ذَبَحَ بِسِنٍّ أَوْ ظُفْرٍ، لَمْ يَحِلَّ؛ لِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ تُنَحَرَ الْإِبِلُ مَعْقُولَةً مِنْ قِيَامٍ<sup>(5)</sup>؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى رَجُلًا أَضَجَعَ بَدَنَهُ؛ فَقَالَ: قِيَامًا سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ.

وَتَذْبِحُ الْبَقْرَ وَالْعَنَمَ مُضَجَعَةً؛ لِمَا رَوَى أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَحَى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَتَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدَيْهِ، وَوَضَعَ رِجْلَيْهِ عَلَى صَفَاحِهِمَا»<sup>(6)</sup> وَسَمَّى وَكَبَّرَ»<sup>(7)</sup>، وَالْبَقْرَ كَالْعَنَمِ فِي الدَّبْحِ فَكَانَ مِثْلَهُ فِي الْإِضْجَاعِ.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ تُوجَّهَ الدَّبِيحَةُ إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ جِهَةٍ، فَكَانَتْ جِهَةَ الْقِبْلَةِ أَوْلَى، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الدَّبْحِ؛ لِمَا رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ؟ فَقَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»<sup>(8)</sup> فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ لَمْ يَحْرُمْ؛ لِمَا رَوَتْ

(1) تقدم تخريجه .

(2) جمع مُدْيَةٌ، وهي السكين، وقد تكسر. النظم.

(3) أي: أساله، وأنهرت الطعنة: وسعتها. قال قيس بن الخطيم: [الطويل].

ملككُ بها كفي فانهرت فتقها يرى قائم من دونها ما وراءها

ومعناه: أجرين دمها كما يجري الماء من النهر، شبه خروج الدم من موضع الذبح يجري الماء. النظم.

(4) أخرجه أحمد (3/463، 464)، والبخاري (9/672)، كتاب الذبائح والصيد، باب إذا أصاب القوم غنيمة، حديث (5543)، ومسلم (3/1558)، كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما انهمر الدم، حديث (20/1968).

(5) مذهب الشافعية: أنه يسن نحرها قائمة معقولة اليد اليسرى، وبه قال العلماء كافة إلا الثوري، وأبا حنيفة فقالا: سواء نحرها قائمة وباركة، ولا فضيلة. وحكى القاضي عياض عن عطاء، أن نحرها باركة معقولة أفضل من قائمة.

(6) جمع صفحة، وهي جانب العنق. النظم.

(7) تقدم تخريجه .

(8) أخرجه البخاري (9/598)، كتاب الذبائح والصيد، باب التسمية على الصيد، حديث (5475)، ومسلم (3/1529، 1530)، كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة، حديث (1، 2، 3/1929).

عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ قَوْمًا مِنَ الْأَعْرَابِ يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي، أَذَكَرُوا اسْمَ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِ أَمْ لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَذَكَرِ اسْمَ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَكُلْ»<sup>(1)</sup>.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْطَعَ الْحُلُقُومَ<sup>(2)</sup> وَالْمَرِيءَ<sup>(3)</sup> وَالْوَدَجِينَ<sup>(4)</sup>؛ لِأَنَّهُ . . . أَوْحَى<sup>(5)</sup> وَأَرْوَحُ لِلذَّبِيحَةِ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَطْعِ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ. أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّ الْحُلُقُومَ مَجْرَى النَّفْسِ، وَالْمَرِيءَ مَجْرَى الطَّعَامِ، وَالرُّوحَ لَا تَبْقَى مَعَ قَطْعِهِمَا.

وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْحَرَ الْإِبِلَ، وَيَذْبَحَ الْبَقَرَ وَالشَّاءَ، فَإِنْ خَالَفَ وَنَحَرَ الْبَقَرَ وَالشَّاءَ، وَذَبَحَ الْإِبِلَ. أَجْزَأَهُ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مُوجٍ مِنْ غَيْرِ تَعْدِيْبٍ.

(1) أخرجه مالك من الموطأ (488/2)، كتاب الذبائح، باب ما جاء في التسمية على الذبيحة، حديث (1) هكذا مرسلًا، وأخرجه البخاري (634/9)، كتاب الذبائح والصيد، باب ذبيحة الأعراب ونحوهم، حديث (5507).

(2) هو مجرى النفس، يُشْبِه القصبه . النظم.

(3) والمريء - ممدود مهموز - مجرى الطعام والشراب إلى الجوف، متصل بالحلقوم، والجمع: مرؤ مقصور لا يمد، مثل سرير وسُرر.

وذكر بعضهم أن الكوفيين يهزون المرء، وغيرهم لا يهزه. والذي ذكر في الصحاح: أنه مهموز ممدود. النظم. ينظر: المصباح (مرأ)، واللسان (4166).

(4) بفتح الدال: هما عرقان في جانبي العنق، يُقَالُ: دَج دابتك، أي: اقطع ودجها، وهو لها كالفصد للإنسان. النظم. ينظر: الصحاح (ودج).

ومذهب الشافعية: اشتراط قطع الحلقوم والمريء بكاملهما، وأن الودجين سنة، وهو أصح الروايتين عن أحمد. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أنه إذا قطع بما يجوز الذبح به، وسمي، وقطع الحلقوم والمريء والودجين، وأسأل الدم، حصلت الذكاة، وحلت الذبيحة قال: واختلفوا في قطع البعض، وكان الشافعي يقول: يشترط قطع الحلقوم، والمريء، ويستحب الودجين. وقال الليث، وداود: يشترط قطع الجميع، واختاره ابن المنذر. وقال أبو حنيفة إذا قطع ثلاثة من الأربعة حل والأربعة: هي الحلقوم والمريء والودجين. وقال أبو يوسف: ثلاث روايات: إحداهما: كأبي حنيفة، والثانية: إن قطع الحلقوم، واثنين من الثلاثة الباقية حل، وإلا فلا. والثالثة: يجب قطع الحلقوم والمريء، وأحد الودجين. وقال محمد بن الحسن: إن قطع من كل واحد من الأربعة أكثره حل، وإلا فلا. وقال مالك: يجب قطع الحلقوم والودجين، ولا يشترط المرء، ونقله العبدري عنه، وعن الليث بن سعد، فيصير عن الليث روايتان، وعن مالك رواية كاشتراط قطع الأربعة، وهو قول أبي ثور، وعن مالك أيضاً الاكتفاء بالودجين.

قاله النووي. ينظر: المجموع (103/9).

(5) أي أسرع. والوحي: السرعة، يمد ويقصر، يُقَالُ: الوحي الوحي، أي: البدار البدار. النظم.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُبَيِّنَ الرَّأْسَ<sup>(1)</sup>، وَأَنْ يُبَالِغَ فِي الذَّنْبِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ التُّخَاعَ<sup>(2)</sup>، وَهُوَ عِزْقٌ يَمْتَدُّ مِنَ الدِّمَاغِ، وَيَسْتَبْطِنُ الْفَقَارَ إِلَى عَجَبِ الذَّنْبِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَنَّهُ نَهَى عَنِ التُّخَعِ<sup>(3)</sup>، وَلَأنَّ فِيهِ زِيَادَةٌ تَغْدِيبُ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَحْرُمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجَدُ بَعْدَ حُصُولِ الذَّكَاءِ.

وَإِنْ ذَبَحَهُ مِنْ قَفَاهُ<sup>(4)</sup>: فَإِنْ بَلَغَ السُّكَيْنُ الْحُلُقُومَ وَالْمَرِيءَ، وَقَدْ بَقِيَتْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ. حَلٌّ؛ لِأَنَّ الذَّكَاءَ صَادَفْتَهُ وَهُوَ حَيٌّ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ إِلَّا حَرَكَةٌ مُذْبُوحٍ. لَمْ يَجَلْ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَيْتًا قَبْلَ الذَّكَاءِ.

فَإِنْ جَرَحَ السَّبْعُ شَاةً، فَذَبَحَهَا صَاحِبُهَا وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ. حَلٌّ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ فِيهَا حَيَاةٌ

- (1) مذهب الشافعية في قطع رأس الذبيحة: أنها إذا ذكيت الذكاة المعتبرة، وقطع رأسها في تمام الذبح حلت، وحكاها ابن المنذر عن علي بن أبي طالب، وابن عمر، وعمران بن الحصين، وعطاء، والحسن البصري، والشعبي، والنخعي، والزهري، وأبي حنيفة، وإسحاق، وأبي ثور، ومحمد. وكرهها ابن سيرين ونافع. وقال مالك: إن تعمد ذلك لم يأكلها، وهي رواية عن عطاء. قاله النووي. ينظر: المجموع (9/104).
- (2) مذهب الشافعية: أن هذا الفعل مكروه، والذبيحة حلال. قال ابن المنذر: وقال ابن عمر: لا تؤكل، وبه قال نافع. وكرهه إسحاق. وقال مالك: لا أحب أن يتعمد ذلك، وكرهت طائفة الفعل، وأباح الأكل، وبه قال النخعي، والزهري، والشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد، وأبو ثور. قال ابن المنذر: بقول هؤلاء أقول، قال: ولا حجة لمن منع أكله بعد الذكاة. قاله النووي. ينظر: المجموع (9/104).
- (3) ذكره البخاري في صحيحه (9/558)، كتاب الصيد والذبايح، باب النحر والذبح، من طريق نافع، عن ابن عمر. وقال النووي في «المجموع» (9/96): صححه ابن المنذر. والنخع: المبالغة في الذبح حتى يبلغ النخاع، وهو الخيط الأبيض الذي في جوف الفقار إلى الرأس. والمنخع: مفصل الفهقة بين العنق والرأس من باطن، يُقال: ذبحه فنخعه نخعاً، أي: جاوز منتهى الذبح إلى النخاع، يُقال: دابة منخوعة.
- والعجب: العظم الذي ينبئ عليه الذنب. واللبة: جانب العنق. النظم.
- (4) مذهب الشافعية في ذبح الشاة، ونحوها من قفاها أنه إن وصل السكين إلى الحلقوم والمريء. وفيه حياة مستقرة، حل وإلا فلا. قال العبدري: وقال مالك وداود: لا تحل بحال. وقال أحمد: فيه روايتان إحداهما تحل والثانية لا تحل إن تعمد. وقال الرازي الحنفي: قال أصحابنا: إن مات بعد قطع الأوداج الأربعة حل، وإلا فلا. وحكى ابن المنذر عن الشعبي، والثوري، والشافعي، وأبي حنيفة، وإسحاق، وأبي ثور، ومحمد، حل المذبوح من قفاه، وعن ابن المسيب وأحمد منعها. قاله النووي. ينظر: المجموع (9/104).

مُسْتَقِرَّةٌ. لَمْ تَحَلْ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ: «فَإِنْ رَدَّ عَلَيْكَ كَلْبُكَ (1) غَنَمَكَ، وَدَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَذْرَكَتْ ذَكَاتَهُ، فَذَكَهُ، وَإِنْ لَمْ تُذْرِكْ ذَكَاتَهُ، فَلَا تَأْكُلْهُ» (2).

وَالْمُسْتَحَبُّ إِذَا ذَبَحَ أَلَّا يَكْسِرَ عُنُقَهَا، وَلَا يَسْلَخَ جِلْدَهَا قَبْلَ أَنْ تَبْرُدَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ الْفَرَايِضَةَ (3) قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّكُمْ تَأْكُلُونَ طَعَامًا لَا تَأْكُلُهُ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ يَا أَبَا حَسَّانَ؟ فَقَالَ: تُعْجَلُونَ الْأَنْفُسَ قَبْلَ أَنْ تَزْهَقَ (4)؛ فَأَمَرَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُنَادِيًا يُنَادِي: الذِّكَاةُ فِي الْحَلْقِي وَاللَّبَّةِ لِمَنْ قَدَرَ، وَلَا تُعْجَلُوا الْأَنْفُسَ حَتَّى تَزْهَقَ (5).

فَصَلِّ: وَيَجُوزُ الصَّيْدُ بِالْجَوَارِحِ (6) الْمُعْلَمَةِ كَالْكَلْبِ وَالْفَهْدِ وَالْبَازِي وَالصَّغْرِ (7)؛ لِقَوْلِهِ

- (1) أراد: إذا استنقذها من السبع وردها. النظم.
- (2) أخرجه البخاري (604/9)، كتاب الذبائح والصيد، باب صيد القوس، حديث (5478)، ومسلم (1532/3)، كتاب الصيد والذبائح، باب الصيد بالكلاب المعلمة، حديث (1930/8).
- (3) أ: قال النووي. مذاهبهم فيما يقطع من الشاة بعد الذكاة قبل أن تبرد أن الفعل مكروه، والعضو المقطوع حلال، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق، قال ابن المنذر: وكره ذلك عطاء، وقال عمرو بن دينار: ذلك العضو ميتة، وقال عطاء: ألف ذلك العضو. ينظر: المجموع (104/9).
- ب: الفرافصة: هو صهر عثمان - رضي الله عنه - أبو امرأته نائلة بنت الفرافصة بضم الفاء، من أسماء الأسود، سمي به لشده، هكذا السماع. وذكر ابن ماكولا أنه بفتح الفاء، وذكر أن أسماء العرب ما عداها بضم الفاء قال أبو علي الغالي: أخبرني أبو بكر الأنباري عن أبيه، عن أشياخه، أنهم قالوا: كل اسم في العرب، فهو الفرافصة بضم الفاء، إلا الفرافصة أبا نائلة امرأة عثمان رضي الله عنه، فإنه بفتح الفاء. النظم.
- (4) الأنفس ههنا: الأرواح التي تكون حركة الأبدان بها، واحداها نفس، وزهوقها: خروجها من الأبدان وذهابها، يُقال: زهقت نفسه زهق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنْ الْبَاطِلُ كَانَ زَهُوقًا﴾. النظم. ينظر: الصحاح (زهق).
- (5) أخرجه سفيان الثوري في جماعة كما في الفتح (557/9).
- (6) هي جمع جارحة، ومعناه: الكواسب. اجترحت: اكتسبت، وبه سُميت جارحة الإنسان؛ لأنه بها يكتسب ويتصرف. النظم.
- (7) مذهب الشافعية: جواز الاصطياد بجميع الجوارح المعلمة من السباع والطيور، كالكلب الأسود وغيره، والفهد والنمر، والبازي، والعقاب، والصقور كلها. قال العبدري: وبهذا قال أكثر الفقهاء. قال: وعن ابن عمر ومجاهد أنهما كرهما صيد البازي وغيره من الطيور. وقال الحسن البصري، والنخعي، وقتادة، وأحمد، وإسحاق: يجوز بذلك كله إلا الكلب الأسود البهيم. قال ابن المنذر: قال أحمد: ما أعلم أحدا يرخص فيه إذا كان بهيماً. قال ابن المنذر: وقال عوام أهل العلم من أهل المدينة، وأهل الكوفة بإباحة صيد الكلب الأسود كغيره، وممن روى عنهم البيهقي جواز أكل صيد الطيور كالصقور: سلمان الفارسي، وابن عباس، وعطاء، وعكرمة، وسعيد بن جبیر، حكاه أبو الزناد عن فقهاء المدينة الذين ينتهي إلى قولهم. وحكاه ابن المنذر عن ابن عباس، وطاوس، وعطاء، ويحيى بن أبي كثير، والحسن البصري، ومالك، وأبي حنيفة، وأبي ثور، ومحمد. قاله النووي. ينظر: المجموع (108/9، 109).

تَعَالَى: ﴿أَجِلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ<sup>(1)</sup> تَعَلَّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 4]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هِيَ الْكِلَابُ الْمُعَلَّمَةُ، وَالْبَازِي، وَكُلُّ طَائِرٍ يُعَلَّمُ الصَّيْدَ<sup>(2)</sup>.

فصل: وَالْمُعَلَّمُ هُوَ الَّذِي إِذَا أُرْسِلَهُ عَلَى الصَّيْدِ طَلَبَهُ، فَإِذَا أَشْلَاهُ اسْتَشَلَّنِي<sup>(3)</sup>، فَإِذَا أَخَذَ الصَّيْدَ أَمْسَكَهُ وَخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، فَإِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ، كَانَ مُعَلَّمًا، وَخَلَّ لَهُ [مَا قَتَلَهُ]<sup>(4)</sup>.

فصل: وَإِنْ أُرْسِلَ مَنْ تَجَلَّ ذَكَاتُهُ جَارِحَةً مُعَلَّمَةً عَلَى الصَّيْدِ، فَقَتَلَهُ: بِطَفْرِهِ، أَوْ نَابِهِ، أَوْ بِمِنْقَارِهِ. خَلَّ أَكَلُهُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كُنْتَ فِي أَرْضِ صَيْدٍ، فَأَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمِ، فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى [عَلَيْهِ]<sup>(5)</sup>، وَكُلْ».

وَأَمَّا إِذَا أُرْسِلَهُ مَنْ لَا تَجَلُّ ذَكَاتُهُ، فَقَتَلَهُ، لَمْ يَجَلْ؛ لِأَنَّ الْكَلْبَ آلَةَ كَالسَّكِينِ، وَالْمُدْكِي هُوَ الْمُرْسِلُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الذَّكَاءِ. لَمْ يَجَلْ صَيْدُهُ.

فَإِنْ أُرْسِلَ جَارِحَةً غَيْرَ مُعَلَّمَةٍ، فَقَتَلَ الصَّيْدَ، لَمْ يَجَلْ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ، فَمَا أَدْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ»<sup>(6)</sup>.

وَإِنْ اسْتُرْسَلَ الْمُعَلَّمُ بِنَفْسِهِ، فَقَتَلَ الصَّيْدَ. لَمْ يَجَلْ؛ لِمَا رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسَلَتْ كِلَابُكَ الْمُعَلَّمَةُ فَأَمْسَكْنَ عَلَيْكَ فَكُلْ» قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلْنَ؟ قَالَ: «وَإِنْ قَتَلْنَ»<sup>(7)</sup> فَشَرَطَ أَنْ يُرْسَلَ.

(1) أصحاب كلاب، كما يُقال: مؤبِّلين ومغنمين، أي: أصحاب إبلٍ وغنم. النظم.

(2) أخرجه البيهقي (235/9)، كتاب الصيد والذبائح من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس.

(3) أي: دعاه ليرجع منها إليه. قال الشاعر: [الرجز].

\* أشليثٌ عنزي ومسحٌ قعبي \*

أي: دعوتهما للحلب. النظم. ينظر: اللسان (شلو).

(4) في أ: يقتله.

(5) سقط في ط.

(6) تقدم.

(7) تقدم.

وَأَنَّ أَرْسَلَهُ فَقَتَلَ الصَّيْدَ بِثِقَلِهِ<sup>(1)</sup>، فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(2)</sup>:

أَحَدُهُمَا: لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ آتَى لِلصَّيْدِ، فَإِذَا قَتَلَ بِثِقَلِهِ، لَمْ يَحِلَّ؛ كَالسَّلَاحِ.

وَالثَّانِي: يَحِلُّ؛ لِحَدِيثِ عَدِيِّ، وَلِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَغْلِيمَ الْكَلْبِ الْجَرْحَ وَإِنْهَارَ الدَّمِّ؛ فَسَقَطَ اعْتِبَارُهُ؛ كَالعَقْرِ فِي مَحَلِّ الذَّكَاةِ.

وَأَنَّ شَارَكَ كَلْبَهُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ كَلْبٌ مَجُوسِيٌّ أَوْ كَلْبٌ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ. لَمْ يَحِلَّ<sup>(3)</sup>؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي ذَنْبِهِ مَا يَفْتَضِي الْحَظْرَ وَالْإِبَاحَةَ، فَعُلِبَ الْحَظْرُ؛ كَالْمُتَوَلِّدِ بَيْنَ مَا يُؤْكَلُ وَبَيْنَ مَا لَا يُؤْكَلُ.

وَأَنَّ وَجَدَ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا آخَرَ لَا يُعْرِفُ حَالَهُ وَلَا يُعْلَمُ الْقَاتِلُ مِنْهُمَا. لَمْ يَحِلَّ<sup>(4)</sup>؛ لِمَا رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَرْسَلْتُ كَلْبِي وَوَجَدْتُ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا آخَرَ لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ فَقَالَ: «لَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ»<sup>(5)</sup> وَلَا أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْحَظْرُ، فَإِذَا أَشْكَلَ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ.

وَأَنَّ قَتَلَ الْكَلْبَ الصَّيْدَ وَأَكَلَ مِنْهُ، فَفِيهِ قَوْلَانِ<sup>(6)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَحِلُّ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ»<sup>(7)</sup>.

(1) مذهب الشافعية: أنه حلال على الأصح. وقال مالك، وأحمد، والمزني: حرام.

قاله النووي. ينظر: المجموع (117/9).

(2) أصحهما عند الأصحاب: أنه يحل.

قاله النووي. ينظر: المجموع (116/9).

(3) مذهب الشافعية: أنه حرام، سواء كان صاحبه خرج به للاصطياد، أم لا، وبه قال ربيعة، ومالك، وأبو حنيفة، وأبو ثور، وابن المنذر. قال العبدري: هو قول الفقهاء كافة قال: وقال الأصم: يحل. قال ابن المنذر، وقال عطاء، والأوزاعي: يؤكل إن كان إخراجه للصيد. والله أعلم.

قاله النووي. ينظر: المجموع (117/9).

(4) مذهب الشافعية: أنه حرام. ومن قال به عطاء، والقاسم بن مخيمرة، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وأبو ثور، وحكى ابن المنذر عن الأوزاعي أنهما إذ اشتركا في قتله، وكان الآخر معلماً حل. قاله النووي. ينظر: المجموع (118/9).

(5) تقدم.

(6) أصحهما عند الأصحاب تحريمه. قاله النووي. ينظر: المجموع (119/9).

(7) تقدم.

وَالثَّانِي: لَا يَحِلُّ؛ لِمَا رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعَلَّمَةُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ، فَكُلْ [مِمَّا] (1) أَمْسَكَكَ عَلَيْكَ وَإِنْ قَتَلْتَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ (2) عَلَيَّ نَفْسِي» (3).

وَإِنْ شَرِبَ مِنْ دَمِهِ لَمْ يَحْرُمَ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الدَّمَ لَا مَنَفَعَةَ لَهُ فِيهِ وَلَا يُمْنَعُ الْكَلْبُ مِنْهُ، فَلَمْ يَحْرُمَ.

وَإِنْ كَانَتْ الْجَارِحَةُ مِنَ الطَّيْرِ فَأَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ، فَهُوَ كَالْكَلْبِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ، وَقَالَ الْمُزَنِّي: أَكَلَ الطَّيْرِ لَا يُحْرَمُ، وَأَكَلَ الْكَلْبِ يُحْرَمُ؛ لِأَنَّ الطَّيْرَ لَا يُضْرَبُ عَلَى الْأَكْلِ، وَالْكَلْبُ يُضْرَبُ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ الطَّيْرُ تَرَكَ الْأَكْلَ كَمَا يُعْلَمُ الْكَلْبُ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الضَّرْبِ.

فصل: إِذَا أَدْخَلَ الْكَلْبُ نَابَهُ أَوْ ظَفْرَهُ فِي الصَّيْدِ نَجَسَ، وَهَلْ يَجِبُ غَسْلُهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ (4):

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ غَسْلُهُ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ؛ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِ الصَّيْدِ.

وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ؛ لِأَنَّا لَوْ أَوْجَبْنَا ذَلِكَ أَلْزَمْنَا أَنْ يَغْسَلَ جَمِيعَهُ؛ لِأَنَّ النَّابَ إِذَا لَاقَى جُزْءًا مِنَ الدَّمِ نَجَسَ ذَلِكَ الْجُزْءَ، وَنَجَسَ كُلُّ مَا لَاقَاهُ إِلَى أَنْ يَنْجَسَ جَمِيعَ بَدَنِهِ، وَغَسَلَ جَمِيعَهُ يَشُقُّ؛ فَسَقَطَ؛ كَدَمِ الْبِرَاغِيثِ.

فصل: وَيَجُوزُ الصَّيْدُ بِالرُّمِي؛ لِمَا رَوَى أَبُو تَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيُّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا نَكُونُ فِي أَرْضِ صَيْدٍ فَيُصِيبُ أَحَدُنَا بِقَوْسِهِ الصَّيْدَ، وَيَبْعَثُ كَلْبَهُ الْمُعَلَّمُ فَمِنْهُ مَا تُذْرِكُ ذَكَاتَهُ، وَمِنْهُ مَا لَا تُذْرِكُ ذَكَاتَهُ؟ فَقَالَ ﷺ: «مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ فَكُلْ، وَمَا أَمْسَكَ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ فَكُلْ» (5).

(1) في أ: ما.

(2) في أ: أمسكه.

(3) تقدم.

(4) حكى النووي فيها ستة أوجه أصحها: يجب غسله سبعا إحداهن بالتراب.

والثاني: يجب غسله مرة.

والثالث: أنه نجس يعفى عنه، لا يجب غسله.

والرابع: أنه طاهر.

والخامس: يجب قطع ذلك الموضع، ولا يطهر بالغسل.

والسادس: إن أصاب عرقاً نضاحاً بالدم حرم جميعه، ولا طريق إلى أكله. والله أعلم.

ينظر المجموع (9/125).

(5) تقدم.

وَإِنْ رَمَاهُ بِمُحَدِّدِ كَالسَّيْفِ وَالثَّنَابِ وَالْمَرْوَةِ الْمُحَدَّدَةِ، وَأَصَابَهُ بِحَدِّهِ فَقَتَلَهُ، حَلٌّ، وَإِنْ رَمَى بِمَا لَا حَدَّ لَهُ كَالْبُنْدُقِ وَالذَّبُوسِ، أَوْ بِمَا لَهُ حَدٌّ فَأَصَابَهُ بِغَيْرِ حَدِّهِ فَقَتَلَهُ، لَمْ يَحِلَّ؛ لِمَا رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِغْرَاضِ<sup>(1)</sup>؟ قَالَ: «إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ»<sup>(2)</sup>.

وَإِنْ رَمَاهُ بِسَهْمٍ لَا يَبْلُغُ الصَّيْدَ، وَأَعَانَهُ الرِّيحُ حَتَّى بَلَغَهُ فَقَتَلَهُ، حَلٌّ أَكَلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حِفْظَ الرَّمِي مِنَ الرِّيحِ؛ فَعَفِيَ عَنْهُ.

وَإِنْ رَمَى بِسَهْمٍ فَأَصَابَ الْأَرْضَ ثُمَّ اذْدَلَفَ<sup>(3)</sup> فَأَصَابَ الصَّيْدَ فَقَتَلَهُ فِيهِ وَجْهَانِ بِنَاءٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فَيَمَنُ رَمَى إِلَى الْعَرَضِ فِي الْمُسَابَقَةِ، فَوَقَعَ السَّهْمُ دُونَ الْعَرَضِ، ثُمَّ اذْدَلَفَ، وَبَلَغَ الْعَرَضَ. وَإِنْ رَمَى طَائِرًا فَوَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ فَمَاتَ، حَلٌّ أَكَلُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حِفْظُهُ مِنَ الْوُقُوعِ عَلَى الْأَرْضِ.

وَإِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَمَاتَ، أَوْ عَلَى حَائِطٍ أَوْ جَبَلٍ، فَتَرَدَّى مِنْهُ وَمَاتَ. لَمْ يَحِلَّ؛ لِمَا رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَأَذْكَرِ اسْمَ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ فَإِنْ وَجَدْتَهُ مَيِّتًا فَكُلْ إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ فَمَاتَ فَإِنَّكَ لَا تَذْرِي الْمَاءَ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمَكَ»<sup>(4)</sup>.

فصل: وَإِنْ رَمَى صَيْدًا أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ كَلْبًا، فَعَقَرَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ، نَظَرَتْ: فَإِنْ أَدْرَكَهُ وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ بِأَنْ شَقَّ جَوْفَهُ، وَخَرَجَتِ الْحِشْوَةُ<sup>(5)</sup> أَوْ أَصَابَ الْعَقْرُ مَقْتَلًا<sup>(6)</sup>، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُبْرَأَ السُّكَيْنَ عَلَى الْحَلْقِي؛ [لِيُرِيحَهُ]<sup>(7)</sup> وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَاتَ، حَلٌّ؛ لِأَنَّ الْعَقْرَ قَدْ ذَبَحَهُ، وَإِنَّمَا بَقِيََتْ فِيهِ حَرَكَةُ الْمَذْبُوحِ.

وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، وَلَكِنْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الزَّمَانِ مَا يَتِمَّكُنُ فِيهِ مِنْ ذَبْحِهِ، حَلٌّ، وَإِنْ

(1) قال الهروي: هو سهم بغير ريش، ولا نصل يصيب بعرضه. النظم. ينظر: تهذيب اللغة (1/466).

(2) أي: مضروب حتى مات. النظم.

(3) أي: اقترب، والزلفى: القربى. النظم.

(4) تقدم.

(5) هي الكرش؛ لأنه يحشو فيها المأكول والمشروب. النظم.

(6) أي: موضع القتل الذي لا يكاد يعيش معه. النظم.

(7) في أ: ليذبحه.

بَقِيَ مِنَ الزَّمَانِ مَا يَتَمَكَّنُ فِيهِ مِنْ ذَبْحِهِ فَلَمْ يَذْبَحْهُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يَذْبَحُ بِهِ فَمَاتَ، لَمْ يَحِلْ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْبِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا رَدَّ عَلَيْكَ كَلْبُكَ [الْمُعْلَمُ]»<sup>(1)</sup>، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ. فَذَكَّهِ وَكُلْ، وَإِنْ لَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتَهُ فَلَا تَأْكُلْ، وَإِنْ رَدَّ عَلَيْكَ [كَلْبُ] <sup>(2)</sup> غَنَمِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ. فَذَكَّهِ، وَإِنْ لَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتَهُ. فَلَا تَأْكُلْ، وَمَا رَدَّتْ عَلَيْكَ يَدُكَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَذَكَّهِ، وَإِنْ لَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتَهُ، فَكُلْهُ».

وَإِنْ عَقَّرَهُ الْكَلْبُ أَوْ السَّهْمُ، وَغَابَ عَنْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا<sup>(3)</sup>، وَالْعَقْرُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ مِنْهُ، وَيَجُوزُ أَلَّا يَمُوتَ مِنْهُ، فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَحِلُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَبْرًا؛ فَلَا رَأْيَ، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَحِلُّ؛ لِمَا رَوَى عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَرَمِي الصَّيْدَ فَأَطْلُبُهُ فَلَا أَجِدُهُ إِلَّا بَعْدَ لَيْلَةٍ؟ قَالَ: إِذَا رَأَيْتَ سَهْمَكَ فِيهِ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ سَبْعَ، فَكُلْ» وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَاتَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْرِفْ سَبَبَ سِوَاهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ؛ لِمَا رَوَى زِيَادُ بْنُ أَبِي مَرْزِيمٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَمَيْتُ صَيْدًا، ثُمَّ تَغَيَّبَ فَوَجَدْتُهُ مَيْتًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ أَمْ الْأَرْضِ كَثِيرَةٌ»<sup>(4)</sup> وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِأَكْلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُؤْكَلُ قَوْلًا وَاحِدًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: لَا يُؤْكَلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبْرًا، وَقَدْ بَيَّنَّ الْخَبْرَ أَنَّهُ أَمَرَ بِأَكْلِهِ.

(1) في ط: المكلب.

(2) في أ: كلبك.

(3) المشهور من مذهب الشافعية: تحريمه، وبه قال داود. وقال أصحاب أبي حنيفة: إذا توارى عنه الصيد، والكلب، وهو في طلبه، فوجده قد قتله، حل أكله. وإن ترك الطلب، واشتغل بعمل غيره كرهنا أكله. وقال مالك: إن أدركه من يومه أكله في الكلب والسهم إذا كان فيه أثر جارحة، وإن غابت عنه لم يؤكل. وعن أحمد ثلاث روايات؛ إحداها: يؤكل. والثاني: يؤكل ما لم يبت عنه. والثالث: إن كانت الإصابة موجبة حل، وإلا فلا.

ينظر المجموع (9/125).

(4) أخرجه عبد الرزاق (460/4) رقم (8456).

وقوله: «هو أَمْ الْأَرْضِ كَثِيرَةٌ» هو جمع هامة، وهو ههنا: ما يؤذي بلسعه، أو يقتل سمه كالحية والعقرب، وما شاكلهما. وفي غير هذا: هي صغار الحشرات آدت أو لم تؤذ وقال في الصحاح: لا يقع هذا الاسم إلا على المخوف من الأحناس. ينظر: العين (3/357)، واللسان (4704).

**فصل:** وَإِنْ نَصَبَ أَحْبُولَةً<sup>(1)</sup> وَفِيهَا حَدِيدَةٌ، فَوَقَعَ فِيهَا صَيْدٌ؛ فَتَقَاتَلَتْهُ الْحَدِيدَةُ. لَمْ يَجِلْ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْ جِهَةِ أَحَدٍ، فَلَمْ يَجِلْ.

**فصل:** وَإِنْ أَرْسَلَ سَهْمًا عَلَى صَيْدٍ فَأَصَابَ غَيْرَهُ فَتَقَاتَلَهُ حَلٌّ أَكَلَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِأَبِي نُعْلَبَةَ: «مَا رَدَّ عَلَيْكَ قَوْسُكَ فَكُلْ»، وَلِأَنَّهُ مَاتَ بِفِعْلِهِ، وَلَمْ يَفْقَدْ إِلَّا الْقَصْدَ، وَذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ فِي الذُّكَاةِ؛ وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَصِحُّ ذُكَاةُ الْمَجْنُونِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَصْدٌ. فَإِنْ أَرْسَلَ كَلْبًا عَلَى صَيْدٍ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ، فَتَقَاتَلَهُ. نَظَرْتُ: فَإِنْ أَصَابَهُ فِي الْجِهَةِ الَّتِي أَرْسَلَهُ فِيهَا حَلٌّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا رَدَّ عَلَيْكَ كَلْبُكَ وَلَمْ تَذَرِكْ ذُكَاةَهُ فَكُلْ».

وَإِنْ عَدَلَ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى فَأَصَابَ صَيْدًا غَيْرَهُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَجِلْ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ؛ لِأَنَّ لِلْكَلْبِ اخْتِيَارًا، فَإِذَا عَدَلَ كَانَ صَيْدُهُ بِاخْتِيَارِهِ، فَلَمْ يَجِلْ؛ كَمَا لَوْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ فَأَخَذَ الصَّيْدَ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: يَجِلْ؛ لِأَنَّ الْكَلْبَ لَا يُمَكِّنُ مَنَعَهُ مِنَ الْعُدُولِ فِي طَلَبِ الصَّيْدِ.

**فصل:** وَإِنْ أَرْسَلَ كَلْبًا، وَهُوَ لَا يَرَى صَيْدًا، فَأَصَابَ صَيْدًا، لَمْ يَجِلْ؛ لِأَنَّهُ أَرْسَلَهُ عَلَى غَيْرِ صَيْدٍ، فَلَمْ يَجِلْ مَا اضْطَّادَهُ كَمَا لَوْ حَلَّ رِبَاطَهُ، فَاسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ وَاضْطَّادَ.

وَإِنْ أَرْسَلَ سَهْمًا فِي الْهَوَاءِ، وَهُوَ لَا يَرَى صَيْدًا، فَأَصَابَ صَيْدًا، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(2)</sup>:

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: يَجِلْ؛ لِأَنَّهُ قَاتَلَهُ بِفِعْلِهِ، وَلَمْ يَفْقَدْ إِلَّا الْقَصْدَ إِلَى الذَّبْحِ، وَذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ؛ كَمَا لَوْ قَطَعَ شَيْئًا، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ خَسْبَةٌ<sup>(3)</sup>، فَكَانَ حَلُّ شَاةٍ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: لَا يَجِلْ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ صَيْدًا بِعَيْنِهِ؛ فَأَشْبَهَ إِذَا نَصَبَ أَحْبُولَةً فِيهَا حَدِيدَةً، فَوَقَعَ فِيهَا صَيْدٌ فَتَقَاتَلَتْهُ.

(1) أفعولة: آلة من الحبال يُصَادُ بها، يُقَالُ لَهَا أَيْضًا: حِبَالَةٌ بِالْكَسْرِ لَا غَيْرَ وَجَمْعُهَا: حِبَائِلٌ، وَمِنْ الْحَدِيثِ: «النِّسَاءُ حِبَائِلُ الشَّيْطَانِ»، أَي: مَصَائِدُهُ. النِّظْمُ.

(2) الصَّحِيحُ الْمَنْصُورُ: لَا يَجِلُّ لِعَدَمِ قَصْدِهِ، وَالثَّانِي: يَجِلُّ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ. قَالَ النَّوَوِيُّ. يَنْظُرُ: الْمَجْمُوعُ (9/139).

(3) السَّمَاعُ فِيهَا: بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْبَاءِ بِوَاحِدَةٍ مِنْ تَحْتِ، وَرَأَيْتُهُ فِي نَسْخِ أَهْلِ تَهَامَةَ حَشِيَّةً بِالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْيَاءِ بَاثْنَيْنِ مِنْ تَحْتِهَا، مُشَدَّدَةً، مِنَ الشَّيْءِ الْمَحْشُوعِ، وَالْحَشِيَّةُ: الْمَخْدَةُ، بِمَعْنَى مَحْشُوعَةٍ، وَلَا أُدْرِي مَا صَحَّتْهُ. النِّظْمُ.

وَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ سِكِّينٌ فَوَقَعَتْ عَلَى حَلْقِ شَاةٍ، فَفَتَلْتَهَا، حَلَّ فِي قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ الذَّبْحُ بِفِعْلِهِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْآخَرَ: لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْصِدْ.

**فصل:** وَإِنْ رَأَى صَيْدًا فَظَنَّهُ حَجْرًا أَوْ حَيَوَانًا غَيْرَ الصَّيْدِ؛ فَرَمَاهُ فَفَتَلَهُ. حَلَّ أَكْلُهُ<sup>(1)</sup>؛ لِأَنَّهُ فَتَلَهُ بِفِعْلِ قَصْدِهِ؛ وَإِنَّمَا جَهَلَ حَقِيقَتَهُ، وَالْجَهْلُ بِذَلِكَ لَا يُؤْتِرُ؛ كَمَا لَوْ قَطَعَ شَيْئًا فَظَنَّهُ غَيْرَ الْحَيَوَانِ، فَكَانَ حَلْقَ شَاةٍ.

وَإِنْ أُرْسِلَ عَلَى ذَلِكَ كَلْبًا فَفَتَلَهُ فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَحِلُّ؛ كَمَا يَحِلُّ إِذَا رَمَاهُ بِسَهْمٍ.

وَالثَّانِي: لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ أُرْسِلَهُ عَلَى غَيْرِ صَيْدٍ؛ فَأَشْبَهَ إِذَا أُرْسِلَهُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ.

**فصل:** وَإِنْ تَوَحَّشَ أَهْلِيٌّ أَوْ نَدَّ بَعِيرٌ أَوْ تَرَدَّى فِي بَثْرِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَكَاتِهِ فِي حَلْقِهِ، فَذَكَاتُهُ حَيْثُ يُصَابُ مِنْ بَدَنِهِ<sup>(2)</sup>؛ لِمَا رَوَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، وَقَدْ أَصَابَ الْقَوْمُ غَنَمًا، وَإِبِلًا فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ<sup>(3)</sup> فَرَمِي بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ بِهِ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ هَذِهِ الْبَهَائِمَ لَهَا أَوَابِدُ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ<sup>(4)</sup> [فَمَا عَلَيْكُمْ]<sup>(5)</sup>، مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا<sup>(6)</sup> وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ

(1) مذهب الشافعية: حله، وبه قال أبو حنيفة. وقال مالك: لا يحل. وقال محمد بن الحسن: إن ظنه حجراً لم يحل، وإن ظنه حيواناً محرماً كالكلب والخنزير، حل إلا أن يظنه آدمياً فلا يحل، وكذا قال أحمد: إذا ظنه إنساناً لم يحل. وقال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: إذا رأى خنزيراً برياً أو أسداً أو ذئباً وكان ظليماً حل. وقال زفر: لا يحل. قاله النووي. ينظر: المجموع (9/140).

(2) مذهب الشافعية أن كل موضع من بدنه محل لذكاته، فحيث جرحه فقتله حل أكله، وبه قال جمهور العلماء، منهم: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وطاوس، وعطاء، والشعبي، والحسن البصري، والأسود بن يزيد، والحكم، وحماد، والنخعي، والثوري، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، والمزني، وداود. وقال سعيد بن المسيب، وربيع، والليث بن سعد، ومالك: لا يحل إلا بذكاته في موضع الذبح، وهو الحلق واللبة، ولا يتغير موضع الذكاة بتوحشه وترديه. قاله النووي. ينظر: المجموع (9/145).

(3) أي: نفر، يُقَالُ: نَدَّ الْبَعِيرُ يَنْدُ نَدًّا وَنَدَادًا وَنُدُودًا: نَفَرَ، وَذَهَبَ عَلَى وَجْهِهِ شَارِدًا. النظم.

فِي أ: بَعِيرٌ مِنَ الْإِبِلِ.

(4) الْوَحْشُ، وَالْمَتَابِدُ: الْمَتَوَحَّشُ، يُقَالُ: أَبَدْتُ الْبَهِيمَةَ تَأْبُدُ وَتَأْبُدُ، أَي: تَوَحَّشْتُ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْإِبْدِ، وَهُوَ الدَّهْرُ؛ لِأَنَّهَا مَعْمَرَةٌ، لَا تَكَادُ تَمُوتُ إِلَّا بِعَاهَةِ، كَمَا سُمِّيَتِ الْحَيَّةُ حَيَّةً؛ لِطَوْلِ حَيَاتِهَا. قَالَتِ الْعَرَبُ: مَا وَجَدْنَا حَيَّةً مَيِّتَةً، إِلَّا مَقْتُولَةً. النظم. ينظر: النهاية (5/35)، والصحاح (ندد).

(5) فِي أ: فَمَا نَدُّ عَلَيْكُمْ. (6) تَقْدِمُ.

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: مَا أَعْجَزَكَ مِنَ الْبَهَائِمِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الصَّيْدِ<sup>(1)</sup>، وَلِأَنَّهُ تَعَدَّرُ ذَكَاتُهُ فِي الْحَلْقِ؛ فَصَارَ كَالصَّيْدِ. وَإِنْ تَأَنَّسَ الصَّيْدُ، فَذَكَاتُهُ ذَكَاءُ الْأَهْلِيِّ، كَمَا أَنَّ الْأَهْلِيَّ إِذَا تَوَحَّشَ، فَذَكَاتُهُ ذَكَاءُ الْوَحْشِيِّ، وَإِنْ ذَكَّى مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَوَجَدَ فِي جَوْفِهِ جَنِينًا مَيِّتًا، حَلَّ أَكْلُهُ<sup>(2)</sup>؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَنْحَرُ النَّاقَةَ، وَنَذْبِحُ الْبَقْرَةَ وَالشَّاةَ وَفِي بَطْنِهَا الْجَنِينُ، أَتُلْقِيهِ أَمْ نَأْكُلُهُ؟ فَقَالَ: «كُلُوهُ إِنْ شِئْتُمْ؛ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاءُ أُمِّهِ»<sup>(3)</sup>، وَلِأَنَّ الْجَنِينَ لَا يُمَكِّنُ ذَبْحَهُ، فَجُعِلَ ذَكَاءُ الْأُمِّ ذَكَاءَ لَهُ. وَإِنْ خَرَجَ الْجَنِينُ حَيًّا، وَتَمَكَّنَ مِنْ ذَبْحِهِ لَمْ يَحِلَّ مِنْ غَيْرِ ذَبْحِ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَتَمَكَّنَ مِنْ ذَكَاتِهِ، حَلَّ.

**فصل:** إِذَا أُثْبِتَ صَيْدًا بِالرَّمِيِّ أَوْ بِالْكَلْبِ، فَأَزَالَ امْتِنَاعَهُ، مَلَكَهُ؛ لِأَنَّهُ حَبَسَهُ بِفِعْلِهِ فَمَلَكَهُ، كَمَا لَوْ أَمْسَكَهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ رَمَاهُ اثْنَانِ، وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ، فَهُوَ لِمَنْ أُثْبِتَهُ مِنْهُمَا، فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي سَبَقَهُ وَأَزَالَ امْتِنَاعَهُ، وَأَنَّ الْآخَرَ رَمَاهُ فَقَتَلَهُ، فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ. لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ قُتِلَ بَعْدَ إِمْكَانِ ذَبْحِهِ فَلَمْ يَحِلَّ، وَيَتَحَالَفَانِ: فَإِذَا [حَلَفَا]<sup>(4)</sup> بَرِيءٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِمَّا يَدَّعِي الْآخَرَ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمَا هُوَ السَّابِقُ، غَيَّرَ أَنَّ السَّابِقَ ادَّعَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أُثْبِتَهُ بِسَهْمِهِ، وَادَّعَى الْآخَرَ أَنَّهُ بَقِيَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ إِلَى أَنْ رَمَاهُ هُوَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ. وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ مِمَّا يَمْتَنِعُ بِالرُّجْلِ وَالْجَنَاحِ؛ كَالْقَبْجِ وَالْقَطَا، فَرَمَاهُ أَحَدُهُمَا، فَأَصَابَ الرَّجُلَ، ثُمَّ رَمَاهُ الْآخَرَ، فَأَصَابَ الْجَنَاحَ. فَفِيهِ وَجْهَانِ:

- (1) أخرجه البخاري تعليقاً (9/554)، كتاب الذبائح والصيد، باب ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش.
- (2) مذهب الشافعية: أن الحيوان المأكول إذا ذكى، فخرج من جوفه جنين ميت حل؛ وبه قال العلماء كافة من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من علماء الأمصار إلا أبا حنيفة وزفر، فقالوا: لا يحل حتى يخرج حياً فيذكى. وقال مالك: إن خرج ميتاً تام الخلق، وتم شعره، فحلل بذكاة الأم. وإن لم يتم ولم ينبت شعره فحرام، قال ابن المنذر: كان الناس على إباحته لا تعلم أحداً خالف ما قالوه إلى أن جاء أبو حنيفة فحرمه، وقال: ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين. ونقل الخطابي أن ابن المنذر قال في كتاب آخر له: إنه لم يقل بقول أبي حنيفة أحد من العلماء غيره، قال: ولا أحسب أصحابه وافقوه عليه. قال الخطابي: وقد ذهب أكثر العلماء إلى إباحته، لكن اشترط بعضهم فيه الإشعار.
- قاله النووي. ينظر: المجموع (9/147).
- (3) أخرجه أحمد (3/31)، وأبو داود (3/252)، كتاب الأضاحي، باب ما جاء في ذكاة الجنين حديث (2827) والترمذي (72/4) كتاب الأطعمة، باب ما جاء في ذكاة الجنين، حديث (1476).
- (4) في أ: تحالفا.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ زَالَ الْإِمْتِنَاعُ بِفِعْلِهِمَا فَتَسَاوَيَا.  
وَالثَّانِي: أَنَّهُ لِلثَّانِي، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ لَمْ يَزَلْ إِلَّا بِفِعْلِ الثَّانِي؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ.

فَصَلِّ: وَإِنْ رَمَى الصَّيْدَ اثْنَانِ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ، وَلَمْ يُعْلَمْ بِإِصَابَةِ مَنْ مِنْهُمَا صَارَ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ، فَقَدْ قَالَ فِي «الْمُخْتَصَرِ»: إِنَّهُ يُؤْكَلُ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا:  
فَحَمَلَ أَبُو إِسْحَاقَ هَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ، فَقَالَ: يَجِلُّ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَضْلَ أَنَّهُ بَقِيَ بَعْدَ عَقْرِ الْأَوَّلِ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ إِلَى أَنْ قَتَلَهُ الْآخَرُ، فَيَجِلُّ وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمَا مُشْتَرِكَانِ فِيهِ بِحُكْمِ الْيَدِ.

وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: إِنْ بَقِيَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ حَتَّى رَمَاهُ الْآخَرُ، فَقَتَلَهُ. حَلَّ، وَكَانَ لِلثَّانِي، وَإِنْ زَالَ إِمْتِنَاعُهُ بِالْأَوَّلِ، فَهُوَ لِلْأَوَّلِ؛ وَلَا يَجِلُّ بِقَتْلِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُتَأَوَّلَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَمْتَنِعِ الصَّيْدُ، حَتَّى أَدْرَكَهُ وَذَكَاهُ، فَيَجِلُّ، وَاخْتَلَفَا فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا.

فَصَلِّ: فَإِنْ رَمَى رَجُلٌ صَيْدًا، فَأَزَالَ إِمْتِنَاعَهُ، ثُمَّ رَمَاهُ الْآخَرُ. نَظَرْتُ: فَإِنْ أَصَابَ الْحُلُقُومَ وَالْمَرِيءَ فَقَتَلَهُ، حَلَّ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ ذَكَاتُهُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ، وَقَدْ ذَكَاهُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ، وَيَلْزَمُهُ لِلْأَوَّلِ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ مَجْرُوحًا وَمَذْبُوحًا؛ كَمَا لَوْ ذَبَحَ لَهُ شَاةً مَجْرُوحَةً.

وَإِنْ أَصَابَ غَيْرَ الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ. نَظَرْتُ: فَإِنْ وَحَاهُ لَمْ يَجِلَّ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ ذَكَاتُهُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ، فَقَتَلَهُ بِغَيْرِ ذَكَاءٍ، فَلَمْ يَجِلَّ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِصَاحِبِهِ مَجْرُوحًا؛ كَمَا لَوْ قَتَلَ لَهُ شَاةً مَجْرُوحَةً. فَإِنْ لَمْ يُوجِهْ<sup>(1)</sup>، وَبَقِيَ مَجْرُوحًا، ثُمَّ مَاتَ. نَظَرْتُ:

فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ صَاحِبُهُ، أَوْ بَعْدَ مَا أَدْرَكَهُ وَقَبْلَ أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنْ ذَبْحِهِ. وَجِبَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ مَجْرُوحًا؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جِنَائِيَّتِهِ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ وَتَمَّكَنَ مِنْ ذَبْحِهِ، فَلَمْ يَذْبَحْهُ حَتَّى مَاتَ. لَمْ يَجِلَّ أَكْلُهُ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ ذَكَاتَهُ فِي الْحَلْقِ مَعَ الْقُدْرَةِ.

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي ضَمَانِهِ:

(1) أي لم يُسرغ قتله، وقد ذكرنا أن الوحي السرعة. النظم.

فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْإِصْطَخَرِيُّ: تَجِبُ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ مَجْرُوحًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنَ الْأَوَّلِ أَكْثَرُ مِنَ الرَّمِي الَّذِي مَلَكَ بِهِ، وَهُوَ فِعْلٌ مُبَاحٌ، وَتَرَكَ ذَبْحَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَهَذَا لَا يُسْقِطُ الضَّمَانَ؛ كَمَا لَوْ جَرَحَ رَجُلٌ شَاةَ لِرَجُلٍ، فَتَرَكَ صَاحِبَهَا ذَبْحَهَا حَتَّى مَاتَتْ.

وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ كَمَالُ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِسَبَبَيْنِ مَحْظُورَيْنِ: جِنَايَةِ الثَّانِي، وَسِرَايَةِ جُرْحِ الْأَوَّلِ؛ فَالسَّرَايَةُ كَالجِنَايَةِ فِي إِجَابِ الضَّمَانِ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جِنَايَةِ اثْنَيْنِ، وَمَا هَلَكَ بِجِنَايَةِ اثْنَيْنِ، لَا يَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمَا كَمَالُ الْقِيَمَةِ. وَإِذَا قُلْنَا بِهِذَا، قُسِمَ الضَّمَانُ عَلَى الْجَانِبَيْنِ، فَمَا يَخُصُّ الْأَوَّلُ يَسْقُطُ عَنِ الثَّانِي، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْبَاقِي؛ وَتُبَيَّنُ ذَلِكَ فِي جِنَايَتَيْنِ مَظْمُونَتَيْنِ؛ لِيُعْرَفَ مَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ فَمَا وَجِبَ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا مِنْ قِيَمَتِهِ أَسْقَطْنَا عَنِ الثَّانِي؛ فَتَقُولُ:

إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ صَيْدٌ قِيمَتُهُ عَشْرَةٌ، فَجَرَحَهُ رَجُلٌ جِرَاحَةً تَقْصُصُ مِنْ قِيَمَتِهِ دِرْهَمًا، ثُمَّ جَرَحَهُ آخَرَ تَقْصُصُ دِرْهَمًا، ثُمَّ مَاتَ - فَبِهِ لِأَصْحَابِنَا سِتَّةُ طُرُقٍ:

أَحَدُهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْمُزَنِّيِّ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْشُ جِنَايَتِهِ، ثُمَّ تَجِبُ قِيَمَتُهُ بَعْدَ الْجِنَايَتَيْنِ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، فَيَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ دِرْهَمًا؛ وَعَلَى الثَّانِي دِرْهَمًا، ثُمَّ تَجِبُ قِيَمَتُهُ بَعْدَ الْجِنَايَتَيْنِ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعَةٌ، فَيَحْصُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَمْسَةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا انْفَرَدَ بِجِنَايَتِهِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ أَرْشُهَا، ثُمَّ هَلَكَ الصَّيْدُ بِجِنَايَتَيْهِمَا، فَوَجِبَ عَلَيْهِمَا قِيَمَتُهُ.

وَالثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي إِسْحَاقَ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْجِنَايَةِ، وَنِصْفُ أَرْشِ جِنَايَتِهِ، فَيَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ خَمْسَةٌ دَرَاهِمَ وَنِصْفُ، وَسَقَطَ عَنْهُ النُّصْفُ؛ لِأَنَّ أَرْشَ الْجِنَايَةِ يَدْخُلُ فِي النَّفْسِ، وَقَدْ ضَمِنَ نِصْفَ النَّفْسِ، وَالْجِنَايَةُ كَانَتْ عَلَى النُّصْفِ الَّذِي ضَمِنَهُ، وَعَلَى النُّصْفِ الَّذِي ضَمِنَهُ الْآخَرُ.

فَمَا حَصَلَ عَلَى النُّصْفِ الَّذِي ضَمِنَهُ يَدْخُلُ فِي الضَّمَانِ؛ فَيَسْقُطُ، وَمَا حَصَلَ عَلَى النُّصْفِ الَّذِي ضَمِنَهُ الْآخَرُ يَلْزَمُ، فَيَحْصُلُ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ دَرَاهِمَ وَنِصْفُ، وَالْآخَرُ جَنَى وَقِيَمَتُهُ تِسْعَةٌ؛ فَيَلْزَمُهُ نِصْفُ قِيَمَتِهِ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفُ، وَأَرْشُ جِنَايَتِهِ دِرْهَمًا؛ فَيَدْخُلُ نِصْفُهُ فِي النُّصْفِ الَّذِي ضَمِنَهُ، وَيَبْقَى النُّصْفُ لِأَجْلِ النُّصْفِ الَّذِي ضَمِنَهُ الْأَوَّلُ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ دَرَاهِمَ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْأَوَّلُ عَلَى

الثَّانِي بِنِصْفِ الْأَرْشِ الَّذِي ضَمِنَهُ، وَهُوَ نِصْفُ دِرْهَمٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَرْشَ وَجَبَ بِالْجِنَايَةِ عَلَى النُّصْفِ الَّذِي ضَمِنَهُ الْأَوَّلُ، وَقَدْ ضَمِنَ الْأَوَّلُ كَمَالَ قِيمَةِ النُّصْفِ، [فَرَجَعَ] (1) بِأَرْشِ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ؛ كَرَجُلٍ غَضِبَ مِنْ رَجُلٍ ثَوْبًا فَحَرَقَهُ رَجُلٌ، ثُمَّ هَلَكَ الثُّوبُ، وَجَاءَ صَاحِبُهُ، وَضَمِنَ الْغَاصِبُ كَمَالَ قِيمَةِ الثُّوبِ، فَإِنَّهُ يَزْجَعُ عَلَى الْجَانِي بِأَرْشِ الْخَرْقِ؛ [فِيخْضُلُ] (2) عَلَى الْأَوَّلِ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ، وَعَلَى الثَّانِي خَمْسَةَ دَرَاهِمَ.

فَهَذَا يُوَافِقُ قَوْلَ الْمُزْنِيِّ فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي [الطَّرِيقِ] (3).

وَالثَّلَاثُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ بْنِ سَلَمَةَ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ قِيمَتِهِ حَالَ الْجِنَايَةِ، وَنِصْفُ أَرْشِ جِنَايَتِهِ، وَيَدْخُلُ النُّصْفُ فِيمَا ضَمِنَهُ صَاحِبُهُ؛ كَمَا قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَا يَعُودُ مِنَ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنظَرُ لِمَا حَصَلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (4)، وَيُضْمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَتُقَسَّمُ عَلَيْهِ الْعَشْرَةُ، فَيَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ وَنِصْفٌ، وَعَلَى الثَّانِي خَمْسَةَ دَرَاهِمَ؛ فَذَلِكَ عَشْرَةٌ وَنِصْفٌ، فَتُقَسَّمُ الْعَشْرَةُ عَلَى عَشْرَةٍ وَنِصْفٍ، فَمَا يَخْصُ خَمْسَةَ وَنِصْفًا يَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمَا يَخْصُ خَمْسًا يَجِبُ عَلَى الثَّانِي.

وَالرَّابِعُ: مَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ أَرْشُ جِنَايَتِهِ، ثُمَّ تَجِبُ قِيمَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الثَّانِي أَرْشُ جِنَايَتِهِ، فَيَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ دِرْهَمٌ، ثُمَّ تَجِبُ التَّسْعَةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ؛ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعَةٌ دَرَاهِمَ وَنِصْفٌ، فَيَخْضُلُ عَلَى الْأَوَّلِ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ وَنِصْفٌ، وَعَلَى الثَّانِي أَرْبَعَةٌ دَرَاهِمَ وَنِصْفٌ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ انْفَرَدَ بِالْجِنَايَةِ؛ فَلَزِمَهُ أَرْشُهَا، ثُمَّ اجْتَمَعَ جِنَايَةُ الثَّانِي، وَسِرَايَةُ الْأَوَّلِ؛ فَحَصَلَ الْمَوْتُ مِنْهُمَا؛ فَكَانَتِ الْقِيمَةُ بَيْنَهُمَا.

وَالخَامِسُ: مَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: أَنَّ الْأَرْشَ يَدْخُلُ فِي قِيمَةِ الصَّيْدِ؛ فَيَجِبُ عَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ قِيمَتِهِ حَالَ الْجِنَايَةِ، وَهُوَ خَمْسَةٌ، وَعَلَى الثَّانِي نِصْفُ قِيمَتِهِ حَالَ الْجِنَايَةِ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ، وَيَسْقُطُ نِصْفُ دِرْهَمٍ؛ قَالَ: لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ مَحَلًّا أَوْجِبُهُ فِيهِ.

(1) في أ: فيرجع.

(2) في أ: فيجب.

(3) في أ: الطرق.

(4) في أ: منها شيء.

وَالسَّادِسُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ خَيْرَانَ: وَهُوَ أَنَّ أَرْضَ جِنَايَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدْخُلُ فِي الْقِيَمَةِ، فَتُضَمُّ قِيَمَةُ الصَّيْدِ عِنْدَ جِنَايَةِ الْأَوَّلِ إِلَى قِيَمَةِ الصَّيْدِ عِنْدَ جِنَايَةِ الثَّانِي، فَتَكُونُ تِسْعَةَ عَشْرَ، ثُمَّ تُقَسَّمُ الْعَشْرَةُ عَلَى ذَلِكَ، فَمَا يَخْصُ عَشْرَةَ، فَهُوَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمَا يَخْصُ تِسْعَةَ، فَهُوَ عَلَى الثَّانِي.

وَهَذَا أَصَحُّ الطَّرِيقِ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ الطَّرِيقِ الْأَزْبَعَةَ لَا يَدْخُلُونَ الْأَرْضَ فِي بَدَلِ النَّفْسِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ يَدْخُلُ فِي بَدَلِ النَّفْسِ، وَصَاحِبَ الطَّرِيقِ الْخَامِسِ يُوجِبُ فِي صَيْدِ قِيَمَتِهِ عَشْرَةَ تِسْعَةَ وَنِصْفًا، وَيُسْقِطُ مِنْ قِيَمَتِهِ نِصْفَ دِرْهَمٍ؛ وَهَذَا لَا يَجُوزُ.

فصل: وَمَنْ مَلَكَ صَيْدًا ثُمَّ خَلَاهُ، فَفِيهِ وَجْهَانِ<sup>(1)</sup>:

أَحَدُهُمَا: يَزُولُ مِلْكُهُ؛ كَمَا لَوْ مَلَكَ عَبْدًا ثُمَّ أَعْتَقَهُ.

وَالثَّانِي: لَا يَزُولُ مِلْكُهُ؛ كَمَا لَوْ مَلَكَ بَهِيمَةً ثُمَّ سَيَّبَهَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(1) أصحابهما باتفاق الأصحاب: لا يزول، وهو المنصوص، كما لو أرسل بهيمته، ونوى إزالة ملكه عنها، فإنه لا يزول بلا خلاف، ولأنه يشبه سوائب الجاهلية، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾.

قاله النووي. ينظر: المجموع (9/164).